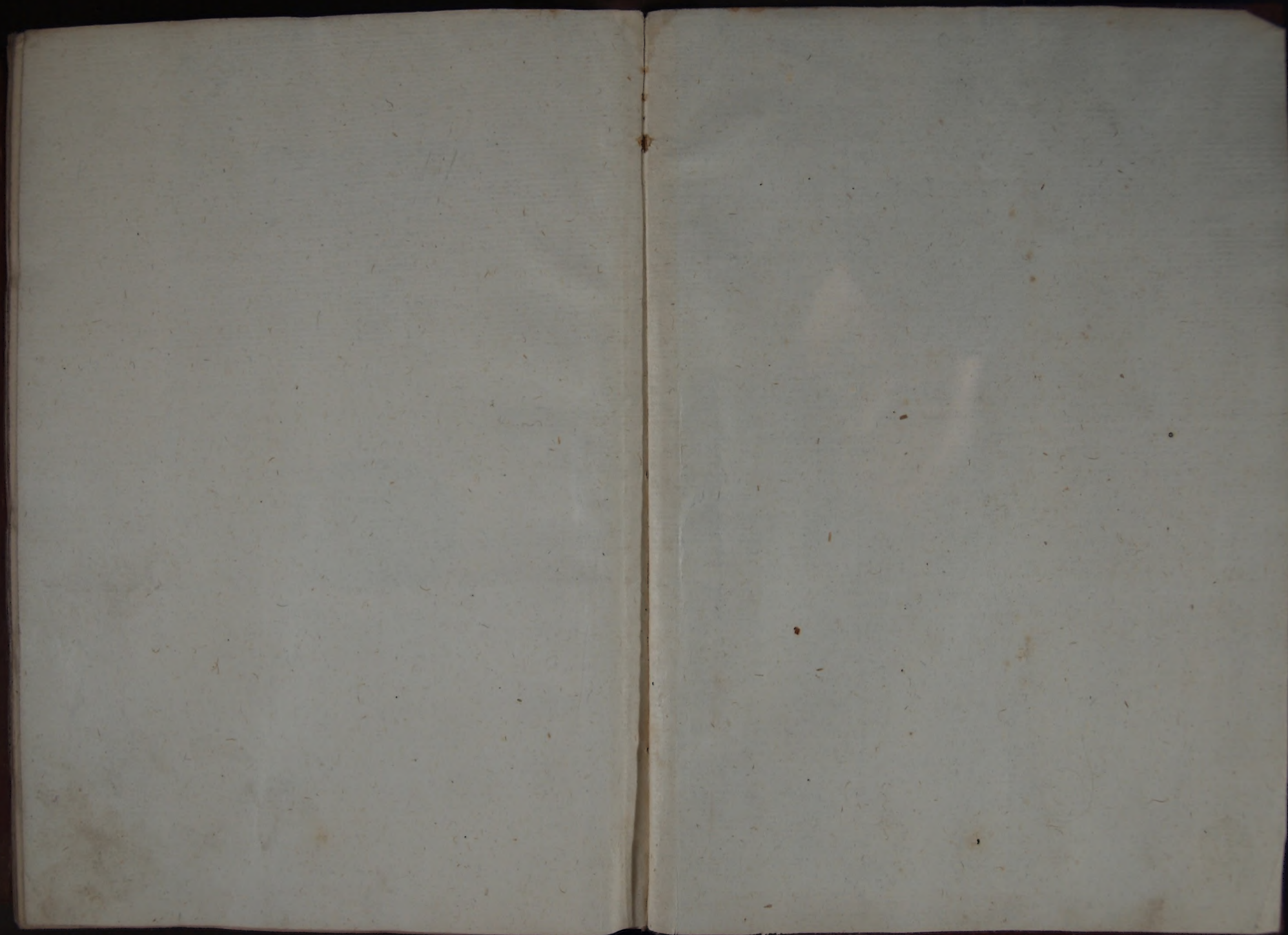




عاشية ونجى الدية ابيه خير الدية الرولى
على منى الففار تنوير الارضناار الحساءه فناء بح الآفكار





محمّد بن
الشيخ

لوائح الآثار

مناجج الأفكار على منح العقار شرح توفيق
الابصار تأليف مولانا شيخ الاسلام
فهرسة الانام عالم الربيع
المعروف من اقرب
الفقه المسمى وده
الشيخ جلال الدين
الحق عاقله
الدين
بسم



١١١٨
١١١٤
ط

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر لي الكريم
الحمد لله الذي عمداً أصول والفروع بالخير والدين والنوايا وفتح
لن اراده ابواب الهداية والتوفيق والاقبال والصلاة والسلام
الاتقان الاكملان على حضرت صاحب الرسالة حاوي (ص) في المحمد
والكمال وعلى جميع الصلبي والال صلاة وسلاما داعيين
متلازمين ما طلع نجمهم من افق السما وبرز هلاله **وبعد**
فيقول اقر العباد واخرجهم الى رحمة الكرم الجواد وعفقه يوم
الثاني **بسم** الدين بن خير الدين لما كنت في حضره من الزمان وانقض
من الاوان معروفت حاشية الاستاذ الوالد العلامة والحج الجليل **بسم**
شيخ الاسلام وفندي الانام على شرح تنوير الانصار **بسم** شيخ الفقهاء
والنور ان كنت عبارة الاصل برمتها ليستغني مطالعها عن مراجعة
الشرح بمراجعتها وسميتها لواجب الايمان على مع الفناء عن ان اجرد
تجويدا ثانيا على فهم الحواشي المختصرة لتلوث بالاجاز محرم في ذات
محمد الله تعالى كما يجب الطالب ويرغب فيه الراغب **وبسم** الله
ان من بحسن الختام محمد عليه افضل الصلاة واتم السلام **شعد**
اكرم حاشية في الفقه استملت على دقائق ابحاث لها خطر
اني بها الخير خير الدين بن شهيد له جوارح والسمع والبصر
من كل مشكل في الحكم بارعة يجازي حلها الا انها في الفقه
اذا انك بمنقول ترى عجبا وان اناك بمعقول له الفخر
وان تصدى البحث او من قسمة فعند يزدكرى اليات وقب والدين
فاسال الله ان يسبق مضجعه صوب الهادي سلام الله على
ثمر الصلاة مع التسليم يتبعه **بسم** الله وما على من به قد سرف مض
والال والصبي ما من الحق الى انوار طيبة بالحقا رقيق
اولاح نجم وما شمس الفلا طلعت وما افق الزمزم من نور القدر
وسميتها نتائج الافكار على مع الفناء وهذا وان الشرح في المقصود

قوله

قوله فان قلت ما الفرق بين الطرفين المستقر **الح** **اقول** وفي حاشية
الكشاف للسيد الطرف على قسمين لغوي ومستقر اما اللغوي وهو
الذي يكون عاملا منه لورا او محذوفا مع كون القرينة قابضة
على الحذف واما المستقر وهو الذي يكون عاملا محذوفا مع كونه
من الافعال العامة ولم تكن القرينة على الحذف انتهى وقوله
المستقر هو بفتح الفاف لاستقرار الضمير فيه فهو موضع القرار
وهو مستقر بالفتح **قوله** انه اقضاه الظاهر **اقول** وفي نسخة
المقام بدل الظاهر **قوله** لا ينسب كتابه **اقول** فيه نوع تجريد
جر من نفسه نفسا بجا طهر **قوله** وللمحمد **اقول** في نسخة بعد
والشاهد **قوله** اي محسبي **اقول** قال الفري والحسب شعبي
المحسب بدل ليل انك تقول هذا رجل حسبك توصف النكرة به
لانها اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا في الكشاف لئلا
احسبه الشراذم اذ افاضه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك **كتاب**
الطهارة **قوله** فالاولى تسعة **الح** **اقول** قد نظرها فقلت
شروط وجوب الطهارة تسعة **قوله** يقال فخره واقتصر ببيان
بلوغه واسلامه وعقله مكلف **قوله** وما واحداث وقد نزع اتيان
كذا عدم الحيز النفس تجزئ **قوله** خطاب فذا قسم الوجوب والدين
وما شرع الما الطهور مع انقطاع **قوله** ع حيز نفس انقطاعا بانقا
وهذا الذي في الاصل ينقض طهارة فدونها نظرا اناك بمنزلة
قوله سببها **اقول** اي سبب وجوبها **قوله** عبارة البحر **قوله**
قايله الامام الرضا **الح** **اقول** عبارة البحر هكذا في الخلاصة ان اخذ
به الامام الرضا في الاصل ويبعد صحة عنه لانه مردود بارت
والدوران وجودا غير موجود **الح** **قوله** ونسبه في الاصول لا اخرج
اقول عبارة البحر ونسبه الاصوليون لا اهل الطهارة انتهى ولا يخفى
ما في قوله ونسبه من المواضع تأمل **قوله** قلت قد بدفع **الح** **اقول**

عبارة البحر وقد بدفم وليس فيه فقلت **قوله** لما نقله بعض المحققين
اقول عبارة البحر لما نقله السراج الوهاج من انه لا ياتر **قوله** فان
 قلت انهما ينقضانها الى **اقول** عبارة البحر ورد ايضا بانها ينقضانها
 فكيف يوجبانها ودفع في فتح القدير وغيره بانها ينقضانها ما كانت
 ويوجبانها ما سيكون فلانها فاة وفي البحر زيادة تحقيق فراجع
 و**اقول** وعبارة غاية البيان في سبب الوضوء اختلاف
 قيل سببه القيام الى الصلاة للانية وقيل الحديث للدوران
 وجود او عدمه وعند الصلاة بدليل المضافة اليها وهي امار
 السببية لما عرف في المصنوع والاول فاسد لان النبي صلى الله عليه
 كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى خمس صلوات
 بوضوء واحد فقال له عمر رضي الله تعالى عنه رأتك اليوم
 تغسل سبعا لم تكن تغسله فقال عليه الصلاة والسلام عمدا فعلت
 كيلا يخرجوا ولا ان الموجب للوضوء اذا كان نفس القيام لا يخرج
 الانسان عن الوضوء ابدا فيقع في الحرج العظيم وذلك مد فوج
 شرعا لانه اذا قام فوجب عليه الوضوء فتوضأ ثم قام ينبغي ان يح
 عليه الوضوء ثانيا لوجود القيام ثانيا فيسلسل الموضع عند
 الاما لاهية له وذلك فاسد جدا واوجب عن الثاني فتقول
 لا نسلم ان الدوران دليل العلية وليس سلمنا لكن لا نسلم ان الدوران
 وجودا موجودا لانه قد يوجب الحديث ولا يجب الوضوء ما لم يجز الصلاة
 بالبلوغ ودخول الوقت لا يقال **قوله** لا يجوز ان تكون الصلاة سببا
 لانه حينئذ تكون الطهارة شرطا للصلاة وهو فاسد لانه
 المتقدم متأخر والمتأخر مقدم لا نقول **قوله** الطهارة شرطا
 للنجاسة والصلاة سبب الوجوب وبينهما ما يفرق انتهى **قوله** في مواقع
اقول في نسخة مواضع **قوله** ينتهي اليه عظم الساق **اقول** في نسخة
 لا عظم الساق **قوله** او يبلل باق في اليد بعد غسل عضو **اقول** ارجع

لما قاله ابن كمال باشا في اصلاح الايضاح وما قاله في المحتسبي
 شرح القدير والناظر خاتمة **قوله** وقد البدلة بالاستقفاظ
 الى **اقول** عبارة البحر بعد كلام قد مدفعها بهذا ان قد لا يستقفاظ
 الواقع في المصلية وغيرها اتفاق لان من حلى وضوء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كجران مولى عثمان بن عفان قدم فيه الى **قوله** او من
 قول الكلبي الى **اقول** لا يشهد ان العطف يدل عليه والمتون محل
 الاختصاص تأمل **قوله** لا اصل لها **اقول** قال ولدي شيخ الدين وفقه
 الله تعالى قال العلامة الرضوي في شرح المنهاج ان دعا الاخص روى
 عنه صلى الله عليه وسلم في طريق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كان ضعيفا
 للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال **قوله** قالوا لم يجز شرب
 الماء قايما الاخصا وعند مخرج **اقول** قال بعضهم وشرب الدواء
 وفي الناظر خاتمة في كتاب الكراهية في الثاني والثلاثين في
 المنفقات نقلت عن القنادي العنانية ولا بأس بالشرب قائما ولا
 يشرب مائسا انتهى ولا يخفى عليك قوله ما في قالوا لم يجز فتأمل
قوله واما ما سأل بعضه الى **اقول** المسئلة فيها اختلاف تصحح
 وينبغي النقض احتياطا **قوله** فاعلم هذا لا يكون الى **اقول** صوابه
 فاعلم هذا لا يكون العطف فيه من قبيل عطف الخاص على العام كمالا
 يخفى بخلاف لا التافيه وتقدم الخاص على العام تأمل ثم وجدت
 نسخة لا التافيه فيها غير موجودة **قوله** فيكون مطردا منعكسا
 لا يخفى **اقول** وقد يمنع الانكاس مع ذلك بالارجح فانها خارجة من
 البدن وليست بنجسة على المصح مع انها حدث واعلى القول بنجاستها
 وظاهره فلتأمل **قوله** لا يكون النور حدثا في حقه عليه الصلاة
 والسلام **اقول** عبارة بعضهم ولا ينقض وضوء الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام بالنور اذا كانت تنام اعينهم ولا تنام قلوبهم فيكون
 الخارج ولا يشك على هذا ما وقع له صلى الله عليه وسلم وهو واحد

في الوادي من نومه إلا ان طلعت الشمس فارحل هو واصحابه
 منه وصلوا الصبح فصلا لان طلوع الفجر والمعرفة به وطبيعة
 العيين وهما نائمان وطبيعة القلب ما يتعلق بالباطن ونحوه
 او بانه صلى الله عليه ولم كان له نومان وهذا من النوم الذي ينام
 فيه قلبه وعينه وهو خامد كما لا يخفى اذ فيه مخالفة الحريث كما
 نص عليه الزركشي قال ابن حجر وعدم ادراكه صلى الله عليه وسلم
 لطلوع الشمس في قصة الوادي لان رويته من وظائف البصير
 او صرف القلب عنه للتشريح المستند منه في هذه القصة من الاحكام
 مما لا يحصى كثرة كما قاله في شرحه على المنهاج **قوله** وان هم المناظر
 كما في خان النقص **اقول** قال في الدخاير الاشرفية ان **قوله**
 اي رجل مكلف مستقط في صلاة مطلقة تهمة ولم يتيقض طهارته
 فالجواب **قوله** انه رجل صلى بطهارة الاغتسال وهذا على قوله
 صحيح طائفة فان التهمة انما تنقض الوصول والغسل والجمهور
 على خلافه وقد حققناه في شرح الوصاية انتهى **قوله** السبح
اقول لعدم اللبس على طهارة نامة وقت الحدث اذا استغنى عن
 الوضوء **قوله** كما لو احدث **اقول** اي في خلال الوضوء **قوله**
 يسبح **اقول** اي لعدم الاسترخاء الموجب للنقص على هذه **قوله**
 واقترع عليه في فتح القدير **اقول** تمام عبارة البحر وتقفيه في شرح
 مسية المعصية بان ظاهر الاحاديث فيه تفيد الاستحباب لان الجوان
 المتبادر من ظاهر كلامه **قوله** بل لها ولانه **اقول** اي العلة احد
 هذين نامل **قوله** كما اشار اليه بعض المحققين **اقول** عبارة البحر
 كما اشار اليه القاضي عياض **قوله** وعبر **اقول** هي عبارة البحر
 بعينها **قوله** ذكره بعض المحققين **اقول** عبارة البحر ذكره الهند
قوله فانه لا يوجب غسل **اقول** ولا وضوءا ما لم يخرج منه وفي
 او مذى كما صرح به في الجمع لابن ملك في كتاب الصوم **قوله** فان

قلت

قلت الخ **اقول** عبارة البحر لا يقال لما نقول **قوله** وفي الذي حديث
 على الخ **اقول** عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال كنت رجلا
 من اهل فاس سحيت ان اسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان ابنته
 فامرت المقلد بن الاسود ضاله فقال بغسل ذكره وتوضا وللبحار
 اغسل ذكره وتوضا وسلم توضا وانضم فركب انتهى **قوله** وما ذكرنا
 الا قوله كما في التخصيص **اقول** محله ان تكذب بعد انتهائها الكلام على
 تخصيص العام **قوله** وفي ليلة براءة **اقول** وهي ليلة النصف من
 شعبان **قوله** وبه علم ان اجرة الحام عليه الخ **اقول** قال في جامع
 الفصولين في احكام اجرة كسب الوتائف واجرة الحام على الزوج وتفصيل
 من الخبايا ولو من كحيش فعليها وقيل ان كانت الايام عشرة فعليها
 وان كانت دونها فعليه وقيل ثلث ما الاغتسال عليها وقيل على الزوج
 اذ لا بد لها منه كسب ما الشرب وهو عليه اجرة الجلة فمسط انتهى فاذر
 على سبيل النفقة منقولة فامل ولو كان الاغتسال اعمى جارية وحيف
 بل لا يزال الشغل والتفت الظاهر انه لا يلزمه **قوله**
المياه **قوله** والادوية الجوان **اقول** قال في البحر بعد نقله الجوان عن
 صاحب الملهية لكن المصريح به في كثير من الكتب انه لا يجوز الوضوء به
 واقصر عليه فاحذر في الفتاوى وصاحبه المحيط وصدر به في الحا
 وذكر الجواز بصيغة قيل وما في شرح الزيلعي من انه لم يكمل امتزاجه
 فيه نظر انتهى ومن راجع كتب المنهاج وجد اكثرها على عدم الجوان
 فيكون المفعول عليه فانه هذا المتن مرجوح بالنسبة اليه والله اعلم
قوله اعلم الى قوله ما يليق به **اقول** اخذ من عبارة الدرر والفر
 مع قليل من التفسير **قوله** ان بقي على رقبته الخ **اقول** يعلم به جواز
 الوضوء من الماء المتغير بالترسين الذي يخص محله الماء من آسار
 بلادنا والكل يتوضأ به مع تغير الاوصاف كلها به ولا تكسر لذكر **قوله**
 وبعد الحكم فيه روايتان **اقول** في رواية يعوذ بحسابه وفي رواية لا يعوذ

بخلاف الخنذي وهو الذي ظهر كجاء الجوهرة **قوله**
الخير قول والجمل **اقول** عطف تفسير على الرضا **قوله** وفي بعض
 الشرح **اقول** هو البحر فانها عبارة عن حرف بحرف **قوله** فان قلت
 هذا الطريق **اقول** قال ولدي بحج الدين وفقه الله كما لا يراد
 وجوابه لشبهة صاحب البحر انه لکن ذكر بصيغة فان قيل قلنا فاجبه
 ان شئت **باب التيمم** **قوله** وبالحكم عليه بانه نبات
الاقول ذلك ان تدفع هذا بانه او قال شبيه النبات بوجه فهو
 صريح بانه ليس بنبات ويحمل قوله صام بنا نأى مشبه له في ان له
 عرفا واعضا نامتصاعده هذا وكذا ان تقول لا يجوز العدول عن ثوب
 ائمتنا العدول بشئ هذا الثوب المروي عن ابن الجوزي في كتابه
 ذكر فيه المعادن **قوله** التيمم على التيمم ليس بقرينة **اقول** وكذا الفصل
 على الفصل ثمانية الفينة اربع عن فتاوى ابي جعفر **قوله** فان قلت
 تقر بال **اقول** هذا لا يراد وجوابه لصاحب الفقه واعتراضه في البحر
 بقوله ولقابل ان يمنع عدم صحة التيمم للسلام كما نزع لان المذهب
 ان التيمم للسلام صحيح وانما الكلام في جواز الصلاة به ورويه في التيمم
 بقوله **اقول** هذا ساقط حيل وانما يتحمل ما ذكر مع قوله ذكرت الخ
 والذي ذكر ان لو تيمم للسلام لا يجوز الصلاة به عند عامة المشايخ
 فيستعين ان يكون معنى لا يصح اى للصلاة بدليل قوله في ظاهر المذهب
 لانه الذي فيه الخلاف انه كلام صاحب التيمم **قوله** فقل
 هذا ساقط حيل الخ بل الساقط حيل ما ذكر هو اذ لو كان معنى لا يصح
 اى للصلاة وجب له السلام لا يتعدله الا يراد اصلا ومقام المحقق
 المذكور اجل من ان يورد والحال ما ذكره مثل ذلك اذ الحديث على اعتبار
 لا يظهر معارضته له الا اذا ثبت انه صلى الله عليه ولم صلى به فيجاب
 عنه بما اجاب وقد يكون الثابت عنده عدم صحة التيمم للسلام من
 اصلا وانه المذهب الظاهر لديه فربما لا يراد والجواب باعتبار عليه

وهذا

وهذا وهو الظاهر من كلامه فثامله **قوله** اذا تيمم بنوى
 الاسلام جان **اقول** يعني جاز للسلام لا للصلاة **قوله**
 وعلى رواية ابي يوسف يجوز **اقول** اى يجوز للسلام فقط
اقول هكذا الخط المصنف وقد تبع في ذلك صاحب
 البحر ولا يخفى ما في عبارة صاحب البحر وعبارته تعالى من
 التخليط **قوله** قال الخنذي **اقول** ووافقه الامام نويد
 ما قاله الخنذي فثامله **قوله** فلم يقع قوله وينقضه اى التيمم
 ناقض الوضوء كليا **اقول** فان التيمم عن الخبث لا ينقضه
 في حق الخبث بقا فاقض الوضوء بل ناقض الغسل الذي هو
 اصله ثامله **قوله** فلو استويا لارواية فيه **اقول** هو من
 كلام البحر **باب المسح على الخفين** **قوله**
 خفيه صاحب الخنذي لهما يجوز المسح على الخفين اثنا **اقول**
 وان كانا صلحين ففيه خلاف الشافعي هو يقول لا يجوز المسح
 على الخفين **قوله** والكثير **اقول** وهي الثلاثة تقوم
 مقام الكل وهو خمسة **قوله** تاسعها اذا دخل الماء تحت
 الجوارب والعصاة لا يبطل المسح **اقول** اى لا يبطل اتفاقا وفي
 المسح على الخفين خلاف وتقدم المصنف **قوله** وليس الثلث
اقول او يثبت طافي قول اخر كما تقدم **قوله** بخلاف الخف
اقول اى فانه اذا بقى من الرجل اقل من ثلاث اصابع وليس
 عليه الخف لا يجوز المسح عليه بل يتعين غسله **باب**
الحج **قوله** والى ثلاثة اطهار كل طهر ستة اشهر الاساعة
قوله اى اذا طلفت في اول طهر وعليك ان تتامل ما صورع
 الشخ وهذا الصورع مثل فعلة الغاية فقله الشارح الزيلعي
 عن **اقول** وعند محمد بشرط طمع هذا كون الطهر مساويا للدمين
 او اقل ثم اذا صار دما عند ذان وجد في عشرة هو فيها طهر اخر

يطلب المدين المحيطين به **اقول** فمجرد روى عن الامام روايتين
واخذ باحدنا وهي هذه وقوله صار الى الطاهر وما حكاه وقوله
فان وجد نائب فاعله قوله طهر وقوله هو يرجع الى قوله الطاهر
مساويا **اقول** مثلا مرات يومادما ويومين طهر انتم
يومادما ثم اربعة طهر انتم يومين دما في الطاهر الاول مستأ
للمدين المحيطين به والطاهر الثاني غالب للمدين المحيطين به
لكن حيث عد الاول دما حكاه صار يغلو ما فبعد دما ايضا ويجعل
حقا **اقول** ان كان القاه **اقول** اي وضع الطرف المتخمس
على الارض وهو يتحرك اذا قام للصلاة بحركته كما افهم عنه في الجا
قول وهو كالساقط قبل تمامه **اقول** وقد تقدم ان الساقط
قبل تمامه لا يغسل ولا يصل عليه ويعيد تمامه اذا لم يستهل او استهل
ومات قبل خروج الكثرة فظاهر الرواية لا يغسل ولا يسيى وروى
الطحاوي انه يغسل ويسمى وفي الحديث انه المختار لانه نفس من
وجه وفي شرح الجمع للمصنف اذا وضع المولود سقط تام الخلف
قال ابو يوسف يغسل اكراما لبني ادم وقال محمد بن يونس في خرقه
ولا يغسل والصحيح قوله ابى يوسف ولا الم يكن تام الخلف لا يغسل
اجماها انتهى فظهر رواية الطحاوي كين تام الخلف لكونه يغسل كالولد
الساقط قبل تمامه لكونه لا يغسل في سائر الاحكام وحاصله انه
ان لم يظهر من خلقه شيء فلا حكم له من هذه الاحكام واذا ظهر ولم
يتم فلا غسل ولا صلاة ولا تسمية ويحصل به النفاس واجوبه
الولد والخث وانقض العدة واذا تم ولم يستهل او استهل وقبل
ان يخرج مات فله تسميته وغسله للخلاف المذكور ولا خلاف
في الصلاة عليه وعدم ارضه ويلف في خرقه ويدفن وفاقا
واذا خرج كله او اكثره حيا ثم مات فلا خلاف في غسله والصلاة
عليه وتسميته ويرث ويورث لا غير ذلك من الاحكام المتعلقة

عدم
و

بالادى

بالادى الى الحى الكامل والله تعالى اعلم **قول** وهو كالساقط
تعد تمامه في الاحكام **اقول** والساقط بعد تمامه اذا لم
يستهل صار خالما يصل عليه وفي الغسل روايتان الصحيح انه
لا يغسل وقال الطحاوي يغسل وفي الحديث يغسل في غير الظاهر
من الرواية وهو المختار كما في الجوهر واما التسمية ففي شرح
الكنز للامام العيني انه لا يصل عليه بل يدبر في خرقه تكرر
لبني ادم ولا يغسل في رواية ولا يسمى وذكر الطحاوي عن ابى
يوسف انه يغسل ويسمى انتهى ومثله في الزيلعي وسياتي
بيان في هذا الشرح مفصلا في باب الخنازير والله تعالى اعلم
باب الاغتسال **قول** وفي الخلاصة
المختار انه لا يعود نجسا **اقول** وفي السراج الوهاج مختارا
اجزا فيه الفرك عندنا وعادة الماء هل يعود نجسا فيه روايتا
والصحيح انه لا يعود نجسا وهو اختيار قاض خان انتهى **قول**
الصحيح انها لا تعود **اقول** كذا بخط المصنف والظاهر ان لا
سبق قلم كما يفهم من الصنيع وكما هو في البحر **قول** ولا يراد من
البول كل بول سواء كان بول البهي او غيره مما لا يؤكل **اقول** بول
الفرس نجس نجاسة مغلظة وقيل مخففة وهو الصحيح انتهى
من جامع الفتاوى واطلاق الشيخ يقتضيه اختيار التعليل فيه
لكونه لا يؤكل مع ان صاحب الكنز صرح بانه مخفف حيث قال
كبول ما يؤكل والفرس وصرح به ليلا يتوهم دخوله في بول
مما لا يؤكل لجه فكلوه مغلظا وليس كذلك فانه مخفف عندنا
ظاهر عند محمد بن حجاج صرح به في البحر فتوهم دخوله للاطلاق
لكن صرح في البحر بدخوله فيما يؤكل لجه وانما كره لجه لانه نجس
او نحو ذلك باختلاف النسخة لانه الاله الجهاد لان لجه نجس
بدليل ان سورة طه اقرأه الشيخ نظر الى ذلك فلم يستثنه

من غير الماكول ولم يصح به بعد ذكر بول الماكول وبطله
بندفع الامراد انتهى وسد كبح الشيخ في شرح بول الماكول
والله تعالى اعلم ولفظة لانه قوله مما لا ياكل ساوقة من
خط المصنف وهو انما لم **قول** الاول للفحاش فانظر
اقول اي للصنف وخرج وذكر الشيخ المؤلف في تحفة الاقران
وليس للطاير بول قد حكي **خ** خلا عن الفحاش فيما قد روي
وحكمه العفو بالحد **ا** مع خروجه وفقت للحال
وهو يقتضي النجاسة وصرح كلام الظهيرية بنفيه لكن الشيخ
سيورد مثله على ذكره دم السمك ولعاب البغل والجهام
في المعقوعه ويجب عنه فاحله ولنا في ذلك **ن** **ن** **ن**
لا بول للطاير سوى الفحاش **و** والعفو عنه مع خناه فاشي
قول قلت وترجم الاول ليكون الفتوى عليه وهو ان
لفظ الاصم ونحوه كما صرح به في بعض المعتمدات **اقول** قال في
التهذيب وقيل انما يعتبر ربع المصاب كالذي لا ياكل ونحوها ولا يحكم
في البديع وغيرها قال في الحقايق وعليه الفتوى وما في الكتب
اولى لما مر ولا شك ان ربع المصاب ليس كثيرا فصلا عن ان
يكون فاحشا ولضعف هذا القول لم يخرج عليه في فتح القدير
انتهى وقد قال قبله وكلامه اي صاحب الكنز يعطى اعتبار ربع
جميع الثوب قال في المبسوط وهو الاصح وانت خبر بان هذا
القول يورث الاستدراك لا الى التحفيف فلا ينبغي التعويل
عليه والله تعالى اعلم بالصواب **قول** فان قلت ان دم السمك الخ
اقول قال في البحر وقدا طلق المصنف رحمه الله تعالى العفو
على الكل مع ان هذه الثلاثة طاهرة فتعقبه الشارح الزيلعي
بان العفو يقتضي النجاسة وقد يجب بان هذه ذكرت بطريق
الاستطراد والتبعية ولا يسر لتخصيصه في الكافي بالطهارة اولاه

لم

لم يقع الاتفاق على طهارتها كما قد مناه انتهى **قول** واليس
مع تصريح الاصحاب في كتبهم المعتمدة بالطهارة الخ **اقول**
عبارة البحر واليس لتخصيصه في الكافي الخ **قول** ويقوى
الاحتمال الاول ما روي ابو داود الخ **اقول** ما رواه ابو داود
فيه اخذ التراب ثم الصب والاحتمال الاول فيه الصب
ثم الاخر وفيه من المخالفة ما هو ظاهر قائل وقائل ان
يقول الحكم بن جاسم ما رواه عن النجس يقتضي عدم طهارته
النجس اصلا والامر بخلافه قد بر **قول** النجاسة نجسة
وتصير علقه وهي نجسة وتصير فضغة فتطهر **اقول**
وتقدم ان العلقه والمضغة نجسان قائل ولعل الفاء
بعض ثم قد بر **قول** وليس البعض اولى من البعض **اقول**
في الاشياء والنظام والحكم بطهارة الباقي مشكل **قول** فان
قلت يشك على هذا ما في النجس الخ **اقول** كلام الشيخ
يشعر بان السؤال والجواب له لقوله قلت الخ مع ان صاحب
البحر نقله عن فتح القدير بقوله وفي فتح القدير وقد يشك
على الحكم المذكور وهو ان بقا الاثر اثنان لا يضر ما في النجس
حب فيه جرم غسله ثلاثا يطهر اذا لم يتبق فيه راحة الخمد
لان له يبق فيه اثرها فان بقيت راحتها لا يجوز ان يجعل
فيه من المباحات سوى الخلل الا ان اخر كلامه افاد ان بقا
راحتها فيه بقاء بعض اجزاها وعلى هذا قد يقال في
كل ما فيه راحة كذلك انتهى هذا وقد يقال في الجواب
ان نجاسة الحب من قسم النجاسة القويرونية وطهارته بقلته
الظن وبقاء الرائحة منعها بخلاف المرونية فان زوال عينها
مشاهد فيزول بزوالها ولا تعلق للظن في هذا النوع والآخر
فيه لانه النوع الثاني خامل **قول** ولم اسبق الى بيانها فيما

علمت **اقول** تأمل في جملة الخارج كما من كان الوضوء
 ولا يقول به قائل **قوله** كذا في التارخاسة **اقول** تمام ما في
 التارخاسة دون غيرها من الاحداث وتغييرها والاستبصار
 من البول والغائط **قوله** خلا موضع الاستنجاء **اقول** في
 النسخة التي شرح عليها فيما وراء موضع كتاب
الصلاة **قوله** وكان فرض الصلوات الخمس ليلة المعراج الى
اقول وفرض الزكاة والصوم في السنة الثانية من الهجرة
 واختلف في الحج قيل قبل الهجرة والمثبور انه بعد الهجرة وقيل
 هذا قيل فرض في السنة الخامسة وقيل في السادسة وهو المشهور
 وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة وصحح القاضي عياض وصل
 في العاشرة قال بعضهم وهو غلط ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد
 فرض الحج الامرة واحدة وهي حجة الوداع **قوله** صرح به في
 البرزخ **اقول** وصرح ايضا في البرزخية انه لا يجزئ بثلاث
 ضربات **قوله** ركنا الذي يفطر في رمضان يحبس حتى يحدث
 توبة **اقول** في البرزخية من اكل في رمضان شهوة عيانا
 متعمدا يوم يقبله لان صعبه دليل الاستقلال **قوله** وكفى
 اجاد يقض الفضل الثلاثين قال **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
 في حكم ترك الصلاة وحكمه ان لم يفر بها حكم القاف
 فاذا افر بها وجانب فعلها فالحكم فيه للحسام الباس
 به يقول الشافعي وما لك والمسلمي عسك بالظاهر
 وابو حنيفة لا يقول بقتله ويقول بالحبس الشديد الزاجر
 والمسلمون دما وضرم وعصومة حتى تراق تستنبروا يحس
 مثل الزنا والقتل في شرطهما وانظر الى ذاك المورث السافر
 هدي مقالات الائمة كلهم واصحابها فقله في الاخير
اقول فقوله وانظر الى ذاك الحديث يعني ما روي عن ابن

مسعود بن ميمون الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يحل دماء مسلم الا باحدى ثلاث الشب الزاني
 والنفس بالنفس والشارك لدينه المفارق للجماعة رواه
 البخاري ومسلم هذا ورايت لبعضهم نظا صور
 حشر الذي ترك الصلاة وخافا وفي معاد اصالحا ومات
 ان كان يتوحد بها فحسب الله له بريك كما فرقت ابا
 او كان يتوحد بها النوع فكما سل غط على وجهه الصواب حجابا
 فالتافع وما لك رايا له ان لم يبق حد الحرام عقابا
 وابو حنيفة قال ترك مسرة هلا ويحس مرة الحجابا
 والظاهر المشهور من اقواله تغريم زجره وعقابه
 والراي عندي ان يورده الاما لم يكمل ياديب مراد صوابا
 وكيف عنه القتل طول حياته حتى يلاق في الماب حسابا
 فالاصل عصيته الى ان يقطع احدى الثلاث الى الملاك ركنا
 الكفر او قتل المكاف عامدا او محصن طلب الزنا فاصابا
قوله سبها جز اول **اقول** اذا جعلت اول صفة منعه
 والاصرفته بقول لقبيته عاما اول وعاما اول كذا في القاموس
قوله الابلوغ الظل مثله **اقول** الظل لغة السترو منه
 انا في ظل فلان واصطلاحا امر وجودي خلفا لله تعالى
 لنفع البدن وغيره تدل عليه الشمس كذا الامة ثم جعلنا
 الشمس عليه دليلا لكن في الدنيا بدليل وظل عدد دور الشمس
 ثم فليس هو عودها خلافا لمن توهمه اسير من ان حجرت في شجر
قوله ومن صرح بان عليه الفتوى صاحب الحج **اقول** ومن
 صرح بان عليه الفتوى المام العيني في شرحه الكفر ومن لا
 خسرو **قوله** ما تقول قيم قطع يده **اقول** في شيء
 ساقط من خط المحنف وهو ما تقول قيم انكر فرضا من الحسن

فاحسن به الشيخ فقال ما تقول فثبت قطع براه الخ **قوله**
 الا اشتال النجوم **اقول** هذا محله في غير السفر وحضور
 المائدة كما صرح به الشيخ مصنف هذا الكتاب في منظومه
 وشرحها بقوله ان الكتب المعتمدة وكذا كذا عند حصول العليم
 وسند ذلك السراج المصنف قريباً **باب**
الاذان **قوله** وان لم يفعل فحسن **اقول** هذه الجملة مضمومة
 عليها وكنت المؤلف بخطه بذكرها وان ترك فلا بأس والصفة
 المضمومة عليها عبارة بعضهم وهي ان يلبس **قوله** وقيل
 الامامة افضل **اقول** واختار هذا السلك مع قوله ان السلامة
 في تركها افضل في الايمان عن بعض السلف انه قال ليس بعد
 الانبياء افضل من الائمة المصليين لانهم قاموا بين الله تعالى
 وبين خلقه هو بالنبوة وهو بالعلم وهو لا يعاد الدين كذا في
 شرح الخطيب على المنهاج **قوله** ولم يكن يؤمنون **اقول**
 فائدة ذكر الخطيب الشريفي في شرح المنهاج ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذ منعه في السفر كما رواه الترمذي باسناد صحيح وقيل اذ من
 حزين انتهى وفي شرح المنهاج للرملي على ان معناه اذ منعه
 بعضهم امر كما في رواية اخرى وفي الروض الاثني في باب الاذان
 واما قول السائل هل اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه
 قط فقد روى الترمذي من طريقين يدور على غير الرميح
 فاضح في رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم ان النبي صلى
 الله عليه وسلم اذن في سفره وصلى بالجماعة وهو على رءوسهم
 السماء في قولهم والجمعة من اسفلهم فتخرج بعض الناس انه اذن
 بنفسه ورواه الدارقطني باسناد الترمذي الا انه لم يذكر غير
 الرماح ووافقه فيما بعد من اسناد ومتمن لكنه قال فيه فقاسم
 المؤذن فاذا وفي نسخة امر بالاذان ولم يقل اذن رسول الله

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم والمفضل بقضى على الجمل المحمل والله تعالى
 المستعان انتهى قال في السراج الوهاج وروى عقبة بن عامر
 قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت
 الشمس اذن بنفسه واقام وصلى الظهر وفيه ان اباح فيه كان
 يباشر الاذان والاقامة بنفسه انتهى **اقول** لكن
 يخالف هذا ما نقله ابن العادي في كتابه كشف الاسرار فليراجع
باب **شروط الصلاة** **قوله** والمطهرة
 والمستسقة **اقول** واما الولد كما في البحر **قوله** والشرط استرها
 عن غيره لا عن نفسه **اقول** تأمل في جعلها كلمة استدلالاً
 لهذا الفرع الذي هو تطلع الى فرجه من ريقه المختلف فيه
 على اقوال **قوله** واذا علمت ذلك ظهر لك ان التعبير بالباسم
 اولى من تعبير صاحب المتن وغيره بالشوب **اقول** اخذت من
 قول صاحب البحر اريد بالشوب ما يستعور به ولو حريل او حشيتا
 او نباتا او طينا بلطخ بها عورتها موضع لفظ سائر موضع
 لفظ ثوب وخالف جميع الناس وتبع في ذلك صاحب الاصلاح
 والاصلاح حيث قال وعاد سائر يجوز صلاته الشرط عدم ما يستعور
 به لا عدم الثوب بخصوصه حتى لو جرد رفا او حشيتا او غير ذلك
 مما يمكن الاستئثار به لا يجوز صلاته عرياناً قليلاً او قاعداً قلنا قد
 قال عادم سائر ولم يقل عادم يجوز صلاته قاعداً ويذهب قاعداً
 موجب انتهى كلام صاحب الاصلاح والاصلاح **اقول** لانهم من له
 اذني فم خصوصاً الثوب مع علمه بان الشرط استعورته وقد قد
 بقوله واستعورته وذلك شامل لكل ما يستعور مثلاً اريد به
 ما يتأتى به الاستئثار وهذا يلزم منه ان يكون كلام ابن كمال والغزالي
 اولى من كلامه في قول الباطن كمن من الحسن ومن بعد ولا يخفى ما فيه
 من اساءة الادب مع الكثر العلماء الذين هم ارفع واعلم وادري من غيرهم

بما حاز كلام السنة وقصص اللغة ومع كونهم رجالا وراى رجالا
وانطال وراى انطال فاللهم اقصر اقصا من على مراعاة الاداب وقصص
متاعن توصلا لظاواك الى الله وتفاع على متن السحاب يارب الاريا
وبكوسيم يا مصاب اللهم امين (امين يارب العالمين) **قوله** فانه
يغفر منه ما اذا كان اقل من رجة طاهر بالاولى **اقول** نامت
وجه هذه الاولوية فلما قيل ان يقول لا يلزم من التخيير في قوله
تخيس التخيير فيما اقل من رجة طاهر بل يتوهم انه متى كانت
فيه شئ طاهر ولو قليلا يصل فيه حتما نامت **قوله** ولا بد من
التعيين لمضى وواجب **اقول** قال العيني في شرحه واما الوقت
فالاصح انه بكيفية مطلق السنة **قوله** وزاد في الكثر ايضا الى
اقول اى زاد نقطة انشا **قوله** سوا كان اعتقاديا او علميا الى
شرح المقولة **اقول** وحيد على ما مشى نسخة المؤلف بحر هذه
الحمل **قوله** **صفة الصلاة** **قوله** ويصلى
فلما **اقول** لكن صلاته تعالى في حالة العجز عن القيام في هذا المقام
نامت **قوله** اقول لا يدل طاهر على ما ذكره الى **اقول** وقد يقال
سجود السهو يجب بترك الواجب فاذا اتى بأكثرها فقد حقت له
ولم ينوت واجبا على ما يفيد طاهر العبارة فهو يفيد بظاهره ان
الفاتحة بتمامها ليست بواجبة كما ذكرنا نامت فان ما ذكره هذا الخارج
يقوى ما ذكره صاحب البحر والله تعالى اعلم **قوله** نظر الى عدم العبرة
ولذا قال **اقول** هكذا عبارة المصنف وعبارة صاحب البحر نظر الى
عدم اخذ العربية في مفهوم القرآن ولذا قاله الى **قوله** وهو مشكل
الى **اقول** لا اشكال فيه اذ سماعه يمكن الاستدلال على من
شرع بان يسمع نفسه ومن كان بخلافه او سماعه من ما موصى
سمعه منه او غلبة ظنه ولا يتعين السماع بل غلبة الظن به كاف
وكلا ريب ان العلم بد بطريق ما في الطرق وكما في ذلك على اى

حال من الاحوال فلا اشكال في ذلك نامت **قوله** وتضع يديه
على فخذيها الى **اقول** مخالفته له في هذه الحصلة على رواية الطحاوي
وساقي ردها واما على الصحيح انه يجعل اطرافها عند كتفيه فلا
مخالفة فنامت **قوله** هذه الفروع المقتضية **اقول** هكذا بخط
المؤلف ولعله المنفصلة **قوله** في الترتيب **قوله**
وتخافت المنفرد حتما ان قضى على المراجع الى **اقول** اكثرهم على خلاف
ما في الهداية وان الافضل الجهر وروى في النهاية بقوله قوله هو
الصحيح مخالف لما ذكره شمس الامية السرخسي وفيه الاسلام وروى
خان والامام الترمذي والامام المجتبى في شروحه للمجامع
الصغير وذكر الامام قاضي خان وان صله وحده خافت لان الجهر
سنة الجماعة والاداء في الوقت فلا يجزئ به بعد خروج الوقت
وقال بعضهم يتخير بين الجهر والخافت والجهر افضل كما في الوقت
وهو الصحيح لان القضاء يكون على وفق الاداء وفي الاداء المنفرد
يتخير بين الجهر والخافت والجهر افضل فكذا في القف وكذا في
في الاسلام رجما لله تعالى في هذه المسئلة وان كان وحده خافت
وليس ذلك بحتم بل ان يجزئ ان شاء والجهر افضل انتهى عليه تبين
مروحية ما اختاره المصنف في مثله والله اعلم نامت **اقول**
ثم رايت في شرح الدرر والغفر لمن لا يفسر ما هو قريب مما ذكرته
قوله تنوب الفاتحة على السورة **اقول** كذا ذكر في البحر
للزليحي وقد قدم الزليحي على هذا الفرق قوله ولها وهو الفرق
بين الوجهي بان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة فاذا قرأ
مرة وقعت عن الاداء اقوى لكونها في محلها ولو كررها خالف
المشروع بخلاف السورة فان الشفع الثاني ليس محلا لها اذا كان
انقطع قضا لان محل القف ثم قال وان قراءة الفاتحة شرعية على
وجه تنوب عليها السورة الى **قوله** وبيان انه ان منع تكرار الفاتحة

لما ألفته المشرع ولو قرا الفاتحة ثم السورة ناوبا الفاتحة
عن القضا لا يصح لكنهما في محل ما يقع عن الآد ولو قدم السورة
واجر الفاتحة ليقع عن القضا لزم ترتيب الفاتحة على السورة
وهذا توضيح ما ذكره هنا فافهم والله تعالى اعلم **قوله** فيبقى
تخصيص يقوم ما **اقول** اي من قوله تعالى فاقرا واما يسر القرآن
باب الامامة **قوله** وكذا اذا حضر الطالع
اقول عبارة البحر وكذا اذا حضر العشاء اقيمت صلاة العشاء وتفسر
تتوق اليه **قوله** لا يضاف رخصة فاذ اصاب في **قوله** اي
لان الجماعة عليهم اذا اتفق فريضة فاذ اصاب في احدى اركان
مجازين الركن واذا اصاب في جماعة سلم في هذا المخطو
الذي هو اقوى من عدم تقدم الامام اذ هو فعل المكروه لفعل الفرض
فلا يترك لذتك والله تعالى اعلم وقد كتبت عليه على شخص في البحر
فلا يفرجه **قوله** وهذا الشرط وان فهم من قوله مشتركة في البحر
هكذا يخطه ويحب حذف وان قال في البحر ولا حاجة الى هذا
الفيد لانه علم من قوله مشتركة لانه لا اشتراك في بنية الامام
امامتها في الله تعالى اعلم **قوله** عن محمد بن صلاة غير الاصر
تفسد **اقول** كذا يخط المؤلف **قوله** فان لم يسمعوا كسوة
النساء **اقول** كذا ذكر في الجامع المجتبى **قوله** فان قلت يرد عليه
الاقتد بالظان في **اقول** وظاهره ان الايراد والجواب له مع انه
في البحر كذا كتبت وتبين ما يقع للمؤلف ذلك والله تعالى اعلم **قوله**
حق لا يلزمه **اقول** حق العبارة حتى يلزمه القضاء دون فعل الظان
حتى لا يلزمه **قوله** وهي ساقطة من خط المؤلف وهي في البحر **قوله** انتهى
اقول الظاهر ان حواشي كلام صاحب البحر مع انه لم يقره اليه **قوله**
فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا ام اصاب في **اقول** هكذا يخط
المؤلف وصوله امر اي اميا وعبارة البحر بخلاف الاي اذا امر اميا

وقاي

وقاي ما اليه واجاب عنه بما ذكر **قوله** كما في خلافة **اقول** فعلة كما في
للخلاصة كما في البحر **قوله** والاقوال **قوله** جمع وقر وهو الجمل وقد
اقر بغيره واكثر ما يستعمل الوقف في حمل البغل والحمار والوسق في
حمل البعير **قوله** وان قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد لا يصح
اقتداؤه **اقول** انظر الى قوله في العلة لان بين المسجد وبين سطح
الدار كثرة التخلل واذا لم يكن التخلل في العلم ان المانع كثرة التخلل
فاذا لم يكن التخلل بان صلا على اس حائطه الذي ليس بينه وبين
المسجد مقدر ما تفرقه في الصلاة ولا يشته حال الامام يصح الاقتداء به
قوله فعليه ان يقول **اقول** فان لم يتابعه ومضه على قضائه باق
بسر وامامة في اخرها وان سهر المسبوق ايضا وسجد كفاه عنهما
وان كان تابع الامام في سبوع نفسه ايضا في قضائه سجد ايضا انتهى
من الوجيز **قوله** قلت قد اجاب عنه في الكافي في البحر **قوله** وتبعد في
فتح القديس وفيه كلام **قوله** الاي منسوب الى احمد العرب **اقول**
قال في فتح الباري في قوله صلى الله عليه وسلم انا امة امة قوله امة
بلفظ السبع الا لم يفسر امة العرب لان لا تكتب او فسق الى
الامامة اي انهم على اصل ولادة امة او منسوب الى اهل المدة
هذه صفتها غالب وقيل منسوبون الى اهل الفرق انتهى **اقول**
هذه الاي منسوب الى الامر وفيه صريح **قوله** ويخرج عن هذا
فلا يصح بعد **اقول** علم انه لو قرأه المأموم بعد فقهه فلا حرج
لا يقتض مضونه لخر وخدم من الصلاة بفقهه امامه والله تعالى اعلم
قوله وانما حكم الامام بالظان في البحر **اقول** رجع في فتح القدير قوطها
وذكر ما رجعه الى ان هذه العلة وهي ان هذه المعاني ففقه لا غير
مطردة تأمل **باب ما ينسب الصلاة وما يلزم في**
قوله ارجع على الامام **اقول** قال في الصحاح وارجع على الفاري على ما لم
يسموا فعلة اذ لم يقدروا على القراءة فانه اطلق عليه ما يخرج الباب وكذلك

اخرج عليه ولا تغفل اخرج عليه بالشك يد وفي المغرب بعد ذكر ما يركب
 على ما سبق وقوله اخرج على الخطيب او على الفاري مبنى للمفعول اذا
 استغلق عليه القراءة كما قد مر على اتمامها وهو من الاول الامور اهم
 قالوا المريد فخرج على الفاري قال شيخنا والعامة تقول اخرج بالشك
 وعن بعضهم ان له وجها وان معناه وقع في رجة وهي الاختلاف كما
 قلت **وبعضه** قوطها اخرج الظلام اذا تراكب والتبس واظهر
 منه ما يحل الامر هي عن غير وعن ابيه اخرج استغلق القراءة على الفاري
 قال ويقال اخرج عليه واخرج عليه واستمهم عليه **قوله** فان كان
 مزروعة فان كانت مسلم يصلي فيها **اقول** هنا كلام ساقط من خط
 المؤلف وهو ثابت في البحر ولا يرد منه وهو ان كانت مزروعة
 فالأفضل ان يصلي في الطريق لان له حقا في الطريق ولا حق له في
 الارض وان لم تكن مزروعة فان كانت مسلم الخ **قوله** ويصدق
 ايضا على السبب من غير ادخال الدين في كيه الخ **اقول** واما
 الاقية الرومية التي يجعل الامام هرق عند اعلى اعلال العضد اذا
 اخرج المصلية من الخ وقت وارسل اليه فانه يكره ايضا لصدق السد
 عليه ولان فيه شغل القلب ولانه فعل المتكبرين اذ لا يتكاد ينفق من
 اهل الدنيا شيء يتركه ولو ادخل اليك تحت مظلة من الت الكراهة كروال
 اسبابها المذكور كذا في شرح منية المصل للمحلي **قوله** والمختار
 انه لا يكره **اقول** واخا رافضه خان وغيره انه يكره وهو الصحيح
 لانه يصدق عليه حد السد كذا في شرح منية المصل للمحلي **قوله**
 واختلف فيما اذا كان القتال خلفه **اقول** اي منفصل واما المتصل
 بنحو ساطع في تامل **باب الوتر والنوافل**
قوله كالواحد في امام قد عرف **اقول** انظره مع ما ياتي في مسألة
 الاقضية بالشك في وكثرة الركوع والسجود ارجح من طول القيام
اقول كيف يخالف الجادة تبعاً للشيخ ويجعله متساوياً للموت فوضو

لنقل

لنقل المذهب مع ان صاحب المختار نقل رواية عن محمد ومع ارت
 ظاهر ما في المخرج ان ما في المتن قول الامام اي حنفية ومع ما ذكره
 صاحب البحر والمصنف في هذا الشرح انه لا اعتبار بتجميع ما يقوله صاحب
 القينة ما لم يعضد نقل من غيره ومع تصحيح صاحب البدائع وقدره
 في النهر ما في البحر بقوله واقول فيه نظر من وجوه اما اولها فلان القيام
 وان كان وسيلة لا ان افضلته طوله انما كانت بكثرة القراءة فيه وهي را
 بلغت كل القراءة تقع دفعا بخلاف التسبيحات فانها وان كثرت لا تزيد
 على السنة واما ثانيا فلان كون القيام ركنا زائدا بخلاف الركوع
 والسجود مما لا اثر له في الفضيلة واما ثالثا فلان كون القيام يتخلف
 عن القراءة في الموضع لسيما الكلام فيه او موضوع المسئلة في النقل
 وفيه يجب القراءة في كل انتهى **قوله** ثم البيت **اقول** اي مسجد
 بيته **قوله** ولا يترك الخ لم يرد **اقول** قد وجدت بخط المصنف يخرج
 الى الخويرو **قوله** واخا رافضه على السني ان الوتر جماعة واحدة
اقول ولو صلوا الوتر جماعة في غير مكان فهو صحيح مكرره
 كالنوع في غير مكان جماعة وفيه في الكافي بان يكون على سبيل
 التداخي اما الوافدي واحد بواحد واثان بواحد لا يكره واذا اثنى
 ثلاثة بواحد اختلف فيه وان اثنى اربعة بواحد كره اتفاقا
 انتهى كذا في البحر **اقول** الكراهة هنا كراهة تنزيه لا كراهة
 تحريم وان ذلك قال بعضهم انها لا تستحب فاذا ان المراد بالكراهة
 نفي الاستحباب تامل **باب ادراك الزينة**
قوله فانه يقطعه **اقول** هو خير لان في قوله فنقول ان من تسرع
 في من متعذر او نسيته الكلام معذور **قوله** لان من ادركه آخر الشيء
 فقد ادركه **اقول** قال في البحر والظاهر من كلامهم ان من ادرك الاداء
 في الشهد ففعله ادركه فضلا **قوله** فان قلت ذكر الامام الحسين
 تحت الخ **اقول** قال في شرح الدرر والغرين لعلنا احسنه ولم يعرفوا المدين

ركعتين اقول **وقد** عدد من الثغرى له ان حكمه يفهم من حكم الطرفين فان مدركت ركعة اذا ادركت الجماعة ففصله فاوى ان يدركه مدركت ركعتين واذا اختلفت في كون مدركت الثلاث مفصليا بالجماعة فاوى ان لا يصلح فيها مدركت الركعتين قد برأتهى واقول **الاولى** ما ذكره في النهج مما عساه بان الباب لم يوضع للايمان وجعل مسئلة اليمين بوطئة فقط لذكرها اثر الفضيلة بالركعتين فيفهم ادراك الفضيلة بالركعتين من باب اولى وسكت عن تفضيل بقية مسئلة اليمين لان المحل ليس محله فامل **قوله** فهدى او امر على مفهوم كلامه اى كلما صاحب الكثرة اصل الاحتياط لصاحب البحر واعتذر له في التمس بقله والعتذر له ان الباب لم يعقد لذلك ودون مسئلة الجماعة كالتولية لقوله بل ادركت فضله اذ ربما توهم ان بين ادراك الفضيل والجماعة تلازما فاحتاج الادفعه انتهى وهذا ظاهر لانه في التكلم على الصلاة لا في الايمان فاراد ان من ادرك ثم ركعة مع الاحام فقد ادرك الفضيلة والركعتان والتلا من باب اولى وان كان مدركت ركعتين لا يدرك الجماعة حتى لا يحتسب وسكت عن مدركت الركعتين والثلاث فيه لانه ليس من تعلقات هذا الباب بل من تعلقات باب الايمان ومحل ذكره فيه فامل **قوله** قلت هذا التجميع مشكل **الح اقول** نشاهد الاشكال من عدم فهم المسئلة فان ما عساه ان الجماعة اذا كانت شخصا وصلى منفرد اهل تجويعي ان ياتي بالسنة الرواتب قطعا ولا يتخير خلاف قيل وقيل فاي دخل لترك سنة الفجر خوف فوت الجماعة وقوله بعد وياتى بالسنة ولو صل منفرد على الامم من افراد المسئلة قبلها ويحتمل ذكر المسئلة صاحب النهاية والعنفية وهي من شرائح الهداية والكنز وغيرهما فراجع تلك الشروح يظهر لك ما قلناه والله اعلم

صغرة

قوله

قوله ومن صرح بكونه الاصح قاض خان **اقول** هو ما قدمه عن قاض خان اولا بقوله والمصحيح انه بين الايتان فيما كذا نوع قاض خان وكانه يوصفان ههنا ليست مما تقدم في شيء وليس كذلك وكانه فهم من قولهم وان فاقته الجماعة اى وان خاف ان تموته الجماعة وليس كذلك بل صورة المسئلة فاقته حقيقة فاراد الصلاة منفردا وهي محل الخلاف وليست مسئلة خوف فوت الجماعة خلافا عنه بقوله المصحيح ان بين الايتان بالسنة ولا يتركها بل يتركها بالخلاف كما تقدم وقد وقع في هذا المحل صاحب النهاية فنبهه له **باب** **قضا الغوايب** **قوله** فلم يجز فربما تذكر انه لم يوتر **اقول** هذا تفريع على قوله الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اذ اوصى لا يوتر ولو اخر قوله وقضا الفرض الخمسة او قدمه على قوله الترتيب الخ وجعله اول الباب لكان انسب وقوله والسنة يوم العمرة كالفرض والواجب وليس كذلك فلو قال وما يقضى من السنة دفع هذا الوهم بامل **باب** **بجود السهو** **قوله** وفرق بينهما في السراج الوهاج **الح اقول** قال في جمع المراجع والسمو والغفلة عن المعلوم فنبهه له بادنى تنبيه والتساقط زوال المعلوم **قوله** في هذه الفجر ووجب عليه سجود السهو الخ **اقول** قال في البرازية سلم وعليه سهو وطلعت الشمس او زالت او اجرت بعد السلام قبل السجود سقطت سجودا السهو ولا توافل لا تؤدي في تلك الاوقات المذكورة **قوله** بعد السلام **اقول** قد عرفت بما في البحر وقد ذكره صاحب البحر فاعلم ان الخلاصة والظاهر ان ذلك ليس بقيد احترازي لانهم جعلوا العلة ابطال السجود بوقوعه في وسط الصلاة وقوله فلو فعل ما ليس له من الناصح **الح اقول** ذكر في النهاية ما يقتضيه ان في حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الكتري بالمرأسة الخ **اقول** كيف يتوجه هذا مع انه ليس فيه ايماء
 عدم فرضيتها بوجه فغاية مفاد العبارة ان صلاة الظهر قبلها
 مكروه تحرما ولا تعرض فيه لحكم تركها وصحة هذه العبارة لا تحظر
 على ذي فهم خلفه عن هذين العالين وغيرهما من سقمها وحقها
 نامل **قوله** واذا اخرج الامام فلا صلاة ولا كلام الى تمامها اعني
 الخطبة **اقول** كذا يحظه ولو قال اي الجمعة او الصلاة او ترك قوله
 الا تمامها كما كنز الكان احسن قال في غاية البيان في شرح قوله
 واذا اخرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلاة والكلام حتى
 يفرغ من خطبته لو قال حتى يفرغ من صلاته مكان قوله حتى
 يفرغ من خطبته لكان احسن لان الرواية عن ابي حنيفة رضي
 الله تعالى عنه محفوظة في المسووط وغيره ان الكلام يكره عند
 بين الخطبة ولما قلنا وقال في درر الحكام في شرح قوله حرم
 الصلاة والكلام الى تمام الصلاة لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في
 الهداية لما صرح في المحيط فغاية البيان انهما يكونان من حين
 يخرج الامام الى ان يفرغ من الصلاة والله تعالى اعلم **قوله**
 ويؤذن بين يديه **اقول** اي على سبيل السنة وكذلك الاقامة
 نامل **باب صلاة العبد قوله** الشرايع **اقول**
 في البحر الشعاير **قوله** وتؤخر بعض الى الزوال من الغد فقط **اقول**
 وتكون فصلا كما هو صريح كلامه **قوله** فتقصر ما دام وقتها باقيا **اقول**
 فلو كان ادراكها في وقتها كما هو ظاهر **قوله** كذا في البحر **قوله**
 لا حاجة اليه مع قوله او لا يوجب صريح في البحر **قوله** قال في البحر
 ظاهر **باب صلاة الخبارة قوله** فلو نشئ
 وعليه دين الخ **اقول** هكذا يحفظ المؤلف وحدت مكتوب عليه
 ثلاث نقط وهو منقول من البحر وكان النسخة التي كتبت منها كذلك
 وعبارة البحر في النسخة التي عندي بعد ان قدم ما قدمه هنا هكذا

فلو

فلو نشئ عليه وسرق كفته وقد قسم الميراث اجبر الفاضل **قوله**
 على ان يكفونه من الميراث وان كان عليه دين فان لم يكن قسطن
 الغرماء يدك بالكتف لانه يقع على ملك الميت والكتف مقدم على الدين
 وان كانوا قبضوا لا يثبت دينهم لانه زال ملك الميت بخلاف الميراث
 لان ملك الوارث عين ملك المورث حقا وهذا يرد ويرد عليه
 بالعيب الخ وبه يفهم الحق **قوله** وحكم اهل العصبة حكم البقرة
اقول كفتي وبني في بلادنا **قوله** وفي الشرع ان يكون منه ما يدل
 على حياته من رفع صوت او حركة عضو ولو ان يطرفه بعينه **قوله**
 ولا يبرأ بالانتفاض وبسط اليد وقبضها لان هذه الاشياء كحالة
 المذبح ولا يبرأ بها حتى لو ذبح رجل فمات ابوه وهو يتحرك لم يبرأ
 المذبح لان له في هذه الحالة حكم الميت كذا في البحر **قوله** اي واذا
 لم يستعمل ولم يخرج الكثر فمات لا يفسد ولا يصح عليه **قوله** هكذا
 بخط المؤلف رحمه الله **قوله** مع احد ابويه **اقول** وليس حكم
 الحديث في ذلك حكم الاب كما صرح به في البحر باب الردة فراجع **قوله**
 وما قرأه ظهر في الخ **اقول** عبارة من هذا الشارح هي التي حررها
 في البحر وجعلها اولى ونسب عبارة الكتري الى العيب وعدم التحريم وقد
 رده في التمهيد عما حاصله ان الولي هنا مجاز عنه القريب وقريبه ما اشتمل
 من عدم التوالي بينهما قال ولا نسلم انها غير محرمة لان جواز
 المسئلة انما هو جواز الفصل والموت قد ينفرد اخراجه من لفظ الخ
 وحيث كانت العبارة واقعة من امام المذهب محمد بن الحسن فنسبة
 العيب وعدم التحريم اليها مما لا ينبغي كيف وقد سعه في ذلك كتاب
 الابنية كما لمصنف وغيره انتهى والله تعالى اعلم **قوله** ولا توضع فيه
 مضربه **اقول** وقد تقدم ذكره عند قوله ويكره الوضوء **قوله** ذوالالح
 اولى ما يدخل المرأة في القبر الخ **اقول** وفي البحر وذوالالح المحرم
 اولى ما يدخل المرأة القبر وكذا الرجل غير المحرم اولى من الانثى فان

لم يكن فلا بأس للاحتياط وضعها ولا يحتاج الى التمسك **باب**
الشيء قوله الا ان المال وان وجب له **اقول** وكذا اذا وجب
المال بالصالح كاذكر العين وغيره **كتاب الزكاة**
اقول فرضت في السنة الثمانية من الهجرة بعد زكاة الفطر في السنة
التي فرض فيها الصوم صرح به الشافعي شارب مختصر الوقاية المسمى
بالنقاية **قوله** فانه اذا عزل من النصاب قدر الواجب فاوفا الزكاة
وتصدق على الفقير بالنية سقطت زكاته **اقول** وفي الجمع بين ملك
فان قلت **الزكاة** انما تؤدى بالنية فكيف سقطت هنا بالنية
قلت **لنظ** التصديق مشعر بان نية اصل العبادة وجدت
وتكون كافية وان انعدم تعيينها ونية الفرض انما تستلزم التحصيل للفقير
والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة الى التعيين فصار كما
لو نوى الصوم مطلقا في رمضان انتهى **قوله** واما العتلى وهو ما
سواء ما فاما يكون الامداد فيها للتجارة بالنسبة اذا كانت عروضا **اقول**
كان من حق العبارة ان تكون كما فعل صاحب البحر بقوله وحاصله انها
اي الاموال قسمان خلقه وفعل في الخلق الذهب والفضة ثم قال والفعل
ما سواه له وقوله فيها كذا بخط المؤلف وراية كذا في البحر بصيغة
التثنية وانما ظهر لها سبق فلم وقت الكتابة والصواب فيها تأمل
باب زكاة الغنم قوله فالصحيح انه يقع عن
الزكاة **اقول** قد وقع في خط المؤلف لا يقع ولا شك ان حرف التثنية واحد
وقع سهوا **قوله** فاذا كان له نصاب واجبا **اقول** كذا بخط المؤلف
ولعله نصاب وقوله في كل منهما كذا بخط المؤلف ولعله منها الخ وعليه ان
تأمل هذا المحل **قوله** والاكولة الشاة السبعة **اقول** هي التي اعدت
للأكل **باب الزكاة قوله** الظاهر من عبارة الفائق
انه جمع زكاة في نه قال ولها واجدة الركائز وهو ما ذكره الله تعالى
في المعادن اي احد ثمة كالحديد والفضة وفي الجاهلية **باب**

الشمس

العشر قوله وكذا اكل حب لا يصلح للزراعة **اقول** كذا ارايته بخط
المؤلف وراية كذا في البحر فكا انه تبعه فيه وهو سبق قال والصواب
ان يقال لا يصلح الا للزراعة مما في البحر **قوله** اما الاول فالتحقيق
المنقعة الى الشفع **اقول** هكذا ذكره غالب الشارح وقد صرحوا
في الشفعة بان الاخذ بالشفعة شر من المشتري ان كان الاخذ
بعيد القبض وان كان قبله فشر من البايع لتحويل الصفقة اليه ووضع
المسئلة هنا بعيد القبض فيكون شر من الذي هو هو مشكل ويمكن الجواب
عنه بما نقله في النهاية من نوادر زكاة المسبوط ولو ان كافر المشتري
ارضا عشرية فعليه فيها الخراج في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ولكن هذا بعد ما انقطع حق المسلم عنها من كل وجه حتى لو استتمها
مسلم لا اخذ بمسلم بالشفعة كانت عشرية على حالها سواء وضع
عليها الخراج او لم يوضع لانهم لم ينقطع حق المسلم عنها انتهى تأمل
باب المصروف قوله وقيل على العكس **اقول** اي
الفقير من الاشياء والمسلمين من له ادين شيء وذلك رواية ايضا عن ابي
حنيفة كافي شرح الجمع بين ملك **كتاب الصوم**
اقول فائدة ذكرها النووي سئل كرم صام صلى الله عليه وسلم رمضان الحجاب
تسع سنين نزلت فريضة رمضان في شعبان سنة اثنى من الهجرة
قوله وقال ما انت له **اقول** هو مقول المجتهد في مقابلة ما صدر به
من بيان مذهبه ومذهب الشافعي وهو قوله اما اصل النية فليس
شرط عندنا وعند الشافعي لكل يوم انتهى **قوله** واحترار **اقول**
هو هكذا بخط المؤلف ولا يدري على ماذا اعطفه وعبارة البحر قيد بقوله
ومر قوله اي ورد الشافعي اخبارا واحدا اذا افطر قبل ان يترك
النافع شهادة فانه لا روايته عنه عن المنقذين في قوله واحترار
عما اذا قبل الامام شهادته **قوله** مع ان النفاوت كقوله **اقول** صفا
كلام ساقط من خط المؤلف وقد الحقيقة بنسخه اذ هو كذا في البحر

منقول عن الفتح وهو مع ان التفاوت في حث السمع واقع ايضا كما
هو في الاضمار مع انه لا يشبه لما ذكرته في السماع بشاركتها في الزاكن
كثرة الابعاد **قوله** ما يفسد الصوم **قوله** ما يفسد الصوم
مطلوب **قوله** هو بالنصب على الحالية وهو الفساد في محل
الرفع خبر ان يعنى ان العقد المستحق للفسخ فاسد وغير المستحق
له صحيح والذي لم ينعقد اصلا باطل **قوله** فيما دون الفرج **قوله**
الفرج قبل الرجل والمرأة باتفاق اهل اللغة وقوطم القبل والدين
كلها فرج يعنى في الكلام كذا في المغرب وفي الفائق من الفرج الصوم
وفيها تعيان الاثر يقال للفرج فلا فرجه وفرجه اذا عاها واستر
وبدسم فرج المرأة والرجل لانهما بين الرجلين **قوله** او ليس فانزل
قوله واذا صمت المرأة زوجها انزل لم يفسد صومه ولو كانت
تتكلف لذلك ففيه اختلاف المتأخر كذا في التاثير اذ انما **قوله**
وهو المختار **قوله** قوله في يوسف صحيح في الحاشية والشيخين وغيرهما
وجعل في الكافي قوله بعد ظاهر الرواية **قوله** واكره مضغ عليك **قوله**
قال العلامة ولدى الشيخ محيى الدين حفظ الله تعالى كان يغنى عنه
قوله ومضغه بالعين لم يخلو تحتها فعل في الدرر والغرين وكان الزاكن
شرح مختصر الوفاية للشيخين **قوله** يمكن الاعتذار بانه لما لم
يتضح فيه عند شيخ الكراهية ذكره مطلقا عن قوله بالاعتذار
في العوارض **قوله** فلم يوجب شرطا وجوب الاداء في القضا
قوله في ذلك نظر بان وجوب القضا لا يشترط له وجوب الاداء بل
يشترط الوجوب لا وجوب الاداء الاثرى انه لو مرض كل رمضان مرضا
يفسخ الصوم فيه ثم وجب عليه القضا مع انه لم يجب الاداء تاملا
انهما كذا ريت لبعضهم وهو سهو اذا الكلام في شرط وجوب الاداء انفسى
الوجوب ولا شك انه في فقد شرط وجوب الاداء لا يجب القضا وفيما ذكر
وجوب شرط وجوب الاداء وهو الصحة فلم يفسد القضا وفي مسئلة الكتاب

لم يوجد فانتفى لزومها انعقد الشرط وهذا ظاهر لا يتوقف
فيه وانما يقال اعلم **قوله** ولا يكون صوم النورون والمهرجا
قوله كذا يحط المؤلف اظن ان لا يزيد لما ياتي الا ان يحل
على ما اذا كان يوافق يوما كان يصوم منه تامل **باب**
الاعتكاف **قوله** فعله ما ذكره الزيلعي **قوله** كذا يحطه
وصوابه فعله ما ذكره في الحاشية تامل **قوله** فالمسجد اولى
قوله في البي بعد قوله اولى كذا في غاية البيان وفي السنين
واما التكميل **قوله** والمراد بالخبر هنا ما فيه ثواب **قوله**
عبارة البحر هكذا وظاهر ان المراد بالخبر هنا ما لا اثر فيه
فيستعمل المباح وفي الخبر ما فيه اثم والاولى تفسيره بما فيه ثواب
يعنى انه يكون للمعتكف ان يتكلم بالمباح بخلاف غيره وهذا قالوا
الكلام بالمباح الخ فغير عبارة البحر الى عبارة المذكورين واخط
ما فيه تامل **قوله** وهو يقع في الماء
وكسرها وهاهنا في القبول القصد الى معط لا مطلق القصد
كما ظنه بعضهم الخ **قوله** وفي السراج الوجع انه مطلق القصد
واحج عليه بقوله الثامر بحج سب الزبير فان الزعفران اى
يقصدون والسب العامة والزبير فان لقب الحصين بن بدر الزاكن
وسمى الزبير فان لصغر عمامة واصل الزبير فان القلقب به هذا
لجمله تشبيهه به ويقال ايضا زريق الثوب اذا صفته والمرغف
المصوب بالزعفران وكانت ساداتهم يصفون عمامتهم وانما هو
الحبل السعدى ومثله الم تعلمي بالمرغف الخ تخطاى رب المثل لا كبره
واشبهه من عرف حوا ولا كثيرة بحج سب الزبير فان الزعفران **قوله**
فلو بدل الابن لا يبيح **قوله** بعد بيان عوصف سطر ومثله
في نسخة المؤلف وفي البحر الذي هو مادة هذا الكتاب فلو بدل الابن
لابية الطاعة الخ ولعلها الانتقاد له باحاجة الزاد والرجلة تامل **قوله**

والجحفة يضم الجيم وسكون اللام المهملة واسمها في الاصل جحفة
فتد بها جحفت باهليها اي استاصلهم ضمت جحفتا قول
قال ابن الملقن وهي قرية كتيبة عامرة ذات منبر مرابها من بعد
في جحفي الثالثة سنة احدى وسبعين عن يسير السالك الى
مكة وهي قرية من البحر بينهما وبينه ستة اميال كما قال الفكري
في معجزة قال الفاضل وهي على ثمان موالج من المدينة قال صاحب
المطالع وغيره سميت جحفة لان السيل اجتمع بها وجعل اهلها انتهى
ما قاله ابن الملقن في الاشارات وقوله مبيعة هي بفتح الميم واسكان
الها وفتح الهمزة المشددة من تحت ومبيعة كعيسة حذاء الفاضل في
شرحه قال ابو الفتح الهمداني هي اي جحفة فعلة من قول جحفت
واجحف اذا قلعت ما يربيه من شجر وغيره وهذا الاسم من
الغرفة كما تقول غرفت غرفة بالفتح وما ترفه غرفة بالضم كذلك
جحفت السيل جحفة بالفتح والمجحف جحفة بالضم كذلك ابن الملقن
انصار حمدا لله تعالى **قوله** ولحم التمديد من ارض طيبة
ثلاثة اميال اذا رمت اقلانه وسبعة اميال عراق وطائف
وطيء عشر ثم تسع جملنة **قوله** قال في التمهيد جملنة من طريق
المدينة ثلاثة اميال ومن طريق اليمى والعراق والجملنة والطا
سبعة ومن طريق عرفة احدى عشر انتهى وقال ابن الملقن في ضبط
الفاظ المهاج السمي بالاشارات جملنة بكسر الجيم واسكان العين
وتخفيف الراء هكذا صوابه عند ما مضى الشافعي والاصمعي واهل
اللغة ومحققة المحدثين وغيرهم وعليه اقصر المصنف في الاصل كما
شاهدته بخطه قال ابن عبد الحكيم قال في الشافعي لا تقل الجملنة
ولكن الجملنة بالتخفيف ومنهم من بكسر العين وشيد الراء وهو
قول وهب بن عبد الله واكثر المحدثين قال صاحب المطالع اصح
الحديث يشددونها واهل الاثقان ولا يوجبونهم وتخفيفون

وكلامها

وكلامها صوابه حكى اسماءه القاطن عن علي بن المديني قال
اهل المدينة يتقلونها ويتقلون المدينة واهل العراق يخففون
ومذهب الاصمعي تخفيف الجملنة وسمع من العرب من يتقلها
وبالتخفيف تيد ها الخطا في وجه قرنا على المتقنين وهي ما بين
الطائف ومكة وهي الى مكة اقرب هذا كلام صاحب المطالع ولذا
قال المنذري ان التخفيف الثروانه الذي تيد به المتقنون
وهارة ابن الاثير في كتابه الجملنة بكسر العين والتخفيف وقد
تشدد الراء واختار صاحب المصباح شارح الخاوي الصغير الشافعي
فتبع المحدثين وفي فضائل مكة المجدي عن يوسف بن مالك قال
اعتمر من الجملنة ثلثا مائة ميل والجملنة من الحلال بالمخالف وكان
اعتماره عليه الصلاة والسلام من مكة رجوعه من الطائف فاصبح
في العراق موضع يسمى الجملنة ايضا فتنبه له انتهى **قوله**
في الاحكام **قوله** وهذه العبارة اولى من قول الكندي **قوله**
قال في البحر وعبارة اصله اولى وهي واذا دخل الخ فاخذ ما وحكم باولو
عبارة على عبارة الكندي اند لا يظن وجه الاولوية ولذا لم يذكر
كشحه وجهها لذلك ومخبر عبارة وايد بالمسجد حال دخولك
مكة وهي في غاية الحسن تمل **قوله** لانديني من المكشوف **قوله**
عبارة البحر تمل مكشوف **قوله** والمنقول في حدود عرفة **قوله**
قال العبادي في شرح ابي شجاع وحده عرفة قال الشافعي رضي الله
بعنه ملجأ وزاد عرفة الى الجبال المفاصلة ما يلي سائق ابن
عامر قال النووي قال بعض اصحابنا عرفة اربعة حدود (احد)
ينتهي الى جادة طريق المشرق والثاني الى حافات الجبل الذي وراء
عرفات والثالث الى السائقين التي تلي قرية عرفات وهذه القرية على
سيار مستقبل مكة اذا وقف بارض عرفات والرابع ينتهى الى واد
عرونة وليس فيها عرونة ولا مرة واخر مسجد ابراهيم منها وصدع من

عربة ويمن بينهما صحائف كما فرشت هناك وجبل الرحمة وسط عرض
عرفات قال في الروضة والنص ان صحبا ابراهيم ليس من عرفات
قلعه زيد في اخره قال امام الحرمين وبطيف بن جرات عرفات
جبال وجوهها المقلبة من عرفة انتهى وقد قدم الشيخ حدود الحرم
فيما تقدم واسند فعلى علم **قوله** وبسبب في لسان العرب الال **اقول**
قال في الفاوس لال كسحاب وكسحاب جبل يعرفات او جبل رحمة
عن يمين الامام يعرفه ويهد من قال لال كالحل **قوله** ولو صلى
الشاق قبل المغرب الخ **اقول** قال في الثنا ارحامه ولو صلى المغرب قبل
ان ياتي من دلفة فعليه اعادة ما لم يطلع الفجر في قوله اي خيفة ومحمد
عليه السلام قال ابو يوسف يحرم في الظهيرة ايضا وعلى
هذا الخلاف لو صلى الشاق الطريق بعد دخول وقتها وعلى هذا
اذا صلى المغرب يعرفات بعد غروب الشمس وفي التخييل ولو طلع الفجر
قبل ان يعيد حابر دلفة عاد الى الجواز اي عاد الى الجواز في قولهم جميعا
ومن احسن من راي عن اي خيفة رحمة الله تعالى انه لا يجوز ان
يصل في الطريق الا اذا كان في اخر الليل من حيث يطلع الفجر اذا كان
من دلفة حينئذ يحوز الظهيرة ولو قدم العشاء من دلفة على المغرب
يصل المغرب ثم يعيد العشاء فان لم يجد العشاء حتى انقضى الصبح عاد العشاء
الى الجواز انتهى وان قلت ما تفعل في قولهم الترتيب في الصلوات
المكتوبات فرض يفوت الجواز بفوته قلت **قوله** هو مشكل الا ان
يجل على ساقط الترتيب تأمل وهذا الفرع ذكره في البحر تلامع الظاهر
وكذا ذكره في الثنا ارحامه نقل عن الظاهرين ولم يرد في خلافا
فاخذ الشيخ ووضع في حقه ولم يذكر كسحاب البحر والنهر وجهها
وهو مشكل فان فيه عدم الترتيب وهو يفوت الجواز ان لم يحل على ساقط
الترتيب فاما **قوله** كما يفعل رعاء الناس **اقول** الرعاء كسحاب
الاحياء كذا في الفاوس وقال الطغام كسحاب او غاد الن

ورذال

ورذال الظاهر انتهى **قوله** او احل عنه رقيقه به اي باحرامه
اقول لعله بالغائه اي احل عنه رقيقه بسبب اغائه اذ الصبر في
به يرجع الى الحق عليه تأمل **باب** **الفرائض** **قوله**
ويقول بعد لقلة اللهم اني اربالح والتمتع فيسري مالي ونسلي ما في
اقول لا حاجة الى ذكره مع انه سيكفر مع الشرح عليه فهو تكرار
محض وهكذا هو بخط المؤلف **باب** **الغنايات** **قوله**
فان قلت يلزم على الزيادة الخ **اقول** وفيه نظر لانه يمكن ان يقال مثله
في اية الوضوء فانه سبحانه انما نص على غسل الاعضاء الثلاثة وسبح
ربع الارس فلا مانع من ان تثبت فرضية الترتيب وجواب بان دليل
الترتيب ليس بقاطع حتى يثبت به الفرض وانما هو ظني فثبت به السنة
انتهى **قوله** وفي الغنايات **اقول** هكذا رأت بخط المؤلف والصلوة
ان يقال كذا في التخييل ويزاد ان تقع واجب في الجامعة شاة وزعمت
بينهما مشاهمة من حيث ان كل واحد منهما يجب في يد من كان عند
ايضا في الجامعة القيمة كما هو عندهما **قوله** والسحفة بضم الفاء وفتح
العين واحدة السحاف **اقول** اي فاء الكلمة وغيرها وبما استين
واللام **باب** **المحضا** **قوله** والممنوع بركة عن
الوكنين محض **اقول** قال في الفيض الدرر ولو حاضرت قبل طواف
الزيادة ولم تظهر ولم اذ الرفقة العود تخرج وتطوف طائفا وتخرج من مكة
ولكن لا يغني بالتهييج فان لم تطف تبقى محرومة بالان الى ان تطوفه وكذا
الرجل لو لم يطغه انتهى **باب** **الهدى** **قوله** فان
قلت ما الفرق بينهما الخ **اقول** هكذا خط المؤلف وعبارة البحر والفرق
بينهما اذا بلغ الحرم في القرية بالاراقة وقد حصلت الخ **قوله** لا
الفتور يودي الى الفرض الخ **اقول** يعني ان جميع ما في يد قبل وصوله الى
مكة متطوع فبعد وصوله الى مكة المتعق باهلهما فرض الخ عليه كما فرض
عليهم لاستطاعتهم بخلاف الفرض فان جميع سفرهم تأمل **قوله** وقال

صل الله عليه وسلم من حاق لا تقبله حاجة الى **اقول** كذا يحظر المؤلف
ولفظ الحديث لم يتغيره حاجة الى **قوله** وعن ابي رضى الله تعالى عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اعذر ابن حبان له سعة من امته
ولم يضره الى **اقول** وقد وردت الشافعية في كتبهم في هذه المسئلة قالين
فيه مخالفة لغوا عن فقال الرضوي في شرح المنهاج وبين زيارة قبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخبر من زار قبري وجبت له شفا عتي
ومفهومه انها جارية لغير زيارته وخبر من حاق زيارته لم تنفعه حاجة
الازيارتي كان حقا على الله ان يكون له شفعا له يوم القيمة وخبر من
صل على عند قبري وكلا الله به ملكا يلقني وكلام ديناه واخرته وكنت
له شفعا او شفعا يوم القيمة في زيارته صلى الله عليه وسلم من اهمية
الفرق والخبر من حج ولم يضر في فقد حاق في هذا يدل على تاكدها للحاج
الكون من غيره وقال ابن حجر في شرحه على المنهاج وبين بل قبل يجب
وانشهر له والمنزاع في كلامها صلا فصل زيارة قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم لكل احد كما بينت ذلك مع ادلتها وادابها وجميع ما يتعلق لها
في كتاب حافل لم اسبق له مثله سميت له الجوهر المنظم في زيارة القبر
المكرم وقد صرح خبر من زارني وجبت له شفا عتي ثم اختلف العلماء
الاولى في حق من يد الحج فقدمها على الحج او عكسه والذي يتجه في ذلك
ان الاولى لمن حارب المدينة الشريفة ولم يصل مكة والوقت متسع والى
متوفرة فقدمها فان انتهى شرط من ذلك سن كوطا بعد فراغ الحج وما
اوهمته عبارة من قصر يدب الزياره او هي وما قبلها على الحاج غير مراد
وانما المراد انها للحجيج الكلدان تركهم طوا وقد اتوا من اقطار بعيدة وقرروا
من المدينة قبيح جدا كما يدل له خبر من حج ولم يضر في فقد حاق وان
كان في مسند فقال وقال شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض مشد
لاستحقاقها بخبر ما بين قبري ومقبرتي روضة من رياض الجنة ومقبرتي
على حوضه وخبر لا مشد الرحال الى الثلاث مسلح المسجد الحرام والمسجد

المقصود

الاقصه ومسجدى هذا رواهما الشيخان وخبر ما احدهما على المارة
الله على روحى حتى ارد عليه السلام رواه ابو داود باسناد صحيح وروى
البیهقي ان ابن عمر رضى الله تعالى عنه لما كان اذ اقدم من سفر دخل
المسجد ثم اتى القبر فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا ابا
بكر السلام عليك يا ابياتاه انتهى وفي مناسك النورى وينبغي ان لا يفتى
بكثير من العوام في مخالفتهم ما وافق الشرع من الطواف بالقبر الكريم
فانه لا يجوز ان يطاف به ومن خطوبها له ان المسح بيدك ونحوه يبلغ البركة
فهو من جملة الكثرة وغفلته لان البركة فيما يوافق الشرع انتهى **كتاب**
النكاح قول فلو قال خصم اليهودى امي وانما زوجك الى **اقول**
وموضوع المسئلة فيما اذا لم يكن بينهما نكاح سابق واراد اعتقده واما
شعبه النكاح لدى العالم فلا خلاف فيه مما ذكرها كما صرح به في كتاب
الدعوى **قوله** وصح في الذخيرة ان الاقرار الى **اقول** وفي الحديث تزوجكم
بغير شهود ثم افر الى الشهود الاصح انها ان سميها براض وبتعقد
نكاحا حاشد وسيدع معتولا عن الكالة **قوله** وفيه اشارة ان لا ينعقد
بالكتاب في الحاضر **اقول** فاما الكتاب من الغايب فكان الخطاب وكذلك
الرسول فيشترط سماع الشهود وقراءة الكتاب وعلام الرسول كذا في البحر
وتعامه فيه **قوله** كهنه وعليك وصدقة **اقول** قال في التائنا راجية
تفلا عن الكافي اذا قال امه الابن لاه البنت زوج انتك من ابني
فقال امه البنت وهبتك لك صح النكاح للابن الى انتهى ولو قال منك
وهبتك لك زوجك لك فقال قبلت صح النكاح للاب اذ صرحوا بان
لو خطب لانيه ودعا له ابوها لاه الابن زوجت بنك فكذا قال اب الابن
قبلت صح للاب وان جرى فحقا فان النكاح للابن في المختار اللهم الا ان
يقال حاصر حوايل ليس فيه الا الخطبة وليس فيه زوج انتك من ابني الذي
هو توكيل كاحص في الفرق بين زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى
احتاج الاول الى القبول بعد دون الثاني في احواله ولا اعنه به صان

قوله زوجها لك معناه زوجها لا ينكح لاجلك كما في ذهبت لك اذ
لا فرق في انعقاده عندنا بلفظ التزويج والخصه وعضه المسئلة كثر السؤال
عنها وتكرر وقوعها ولما اصرح بوضوحها ولا يستدل بعلمها عن
ما هنا من قوله ذهبت لك والذي يظهر ان زوجها لك لو ذهبت
لك اذ ما جاز في هذه جاز في الاخرى بخلاف ذهبت منك وزوجتها
منك وعليك ان تتامل في المسئلة فانه قد يقال في ذهبت المتبادر منه
لاجلك بخلاف زوجها لك واذا نظرت الى العرف رسالتك بلادنا كانت
زوجتها لك مثل ذهبت لك بلا فرق لانهم تعارفوه بمعناه اهلك فامل
وقد سئلت عن رجل خطب لابنه بنت اخيه فقال ابوها زوجها بنك
فلانه كذلك لا ينكح وقال اب البنت تزوجت هل ينقصد النكاح
للان فاجبت بانه لا ينقصد ووجهه مظاهر لان التزويج غير التزويج
فامل وسئل عن رجل خطب لابنه بنت اخيه فقال اخيه فقال زوجها
بنك لا بنك فقال زوجها بنك ولم يقل قلت والظاهر عدم انعقاده
اصلا اما للاب فلا احتياجه الى القول فما تقدم واما للاب فلا
الحجب عن الاب بقوله بقوله زوجها بنك واذا سئلت بحسب الان
الايجاب حصل بقوله زوجها بنك ولذا نكحنا يحتاج الى القول
بعك هذا وفي النزلة بية لبيت جماعة الخطبة فقالوا تحت خود
فلانه بل عبادك فقال نعم فقالوا قبلنا لا ينقصد لانهم لم
يضموا النكاح الى الخطبة ومثله خطب لابنه وقال ابوها لا
الابن زوجها بنك فقال اب الابن قلت صح للاب وان
جوز مقدم مات انك نكح للابن في المختار ومثله الرجل قال
الاب زوجها بنك فلانة من ابن فلان وقال اب الابن قلت
لا بنك ولم يهر الابن ان له ابنا لا يصح ولو واحد ارجان ولو
ذكر اسما لابن اب البنت وقال اب الابن قلت صح وان لم يقل
لا بنك لان الجواب يتحقق اعادة ما في السؤال انتهى وفي الولوية

وان قال الاب زوجها ابني على صداق لنا ولم يقل ان ابني
فقال الاب قلت مطلقا يصح النكاح من الاب لما ذكرنا قبل هذا
انتهى **قوله** قلت وفي الانتقائ للجلال السيوطي صرح بان الحائض
ليكون له محار ومثل له بمثل ثمة فارجم اليه **اقول** قال شيخ الاسلام
الشيخ علي القنصفي في سرجه للكنز النظم وما قيل من انه لو خطب
محار والمحار والمحار لا محار له مردود لان الوصية نفسها تنكح
كالهبة فيبطلها فثبت بما تعد الموت فاذا جردت عنه زالة بتقيد
في الحال وان المانع واما محار المحار فثبت عند من له وسع محار
واطلاع على كالتة كالناس وغيره وقامه فيه **اقول**
ذكره الزمخشري في مادة شرف **قوله** وبانقاده الى قوله كما يقع
من بعض الجمل **اقول** لا شك ان الصادر من الجملة لا يمان
تصحيح لا يدخل تحت الحقيقة والمحار ولا يقع الاستعارة المرببة
على عدم العلاقة فيه اذ معناه الاصل وهو التسويج او جعلها
غيره ولا حظ لها اصلا والعامة عن ذلك وعن ذلك وحسب كانت
تصحفا وغلط الجميع ما جابهه لا يصلح لاثبات المدعى وبقيت
افتر بانه تصحيح كيف يتجه له ذكر في العلاقة والاستدلال
بما ذكره السعد وغايبته اثبات عدم صحته الاستعمال ولا منكر له بل
مسا كونه تصحيحا بابل حرف مكان حرف فلم يبعد الدليل صوغ
المسئلة نعم لو صدر من عارف عاتق في ما نافي في الالفاظ المصريح
بعدم الانقضاء بها وهو والله اعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم
ومعاصريه فيقع الدليل في محله حينئذ ولهذا الوجه كان الحكم
كذلك عند الشافعية فان المصريح به في عامة كتبهم انه لا يصح من
عائ في ابدال الزاوي جملها وتكسبه مع انهم اصرح من بالفاظه اذ
لا يصح عند هذه اللفظ التزويج والازواج ولم يرقى هذا ما يجب
الحققة في ذلك وحاصل الامر ايضا في مسئلة غلبة الاستعمال

في هذا اللفظ مسئلة لم يوجد فيها فعل صريح بخصوصها عت
 المشايخ المتقدمين والمتأخرين فصارت حادثة الفتوى للمعا
 ومن قبلهم بتقليد ولا شك ان الاتفاق بحسب الالفاظ اذا وقع للفق
 ما صورته هل ينقل النكاح بلفظ النكح بغير يفتي بعدم الاتفاق
 لعدم التفرغ الا ذكر التعريف والاصل عدمه واذا رفع اليه ماصو
 على قدم الحزم على الراي غير قصد استعارة لعدم علمه بها هل
 قصد جعل الاستمتاع باللفظ الوارد شرعا فوقع له ما ذكرنا في
 يتبع فيه موافقة الشافعية وبالأولى اذا اتفقت كلمتهم على هذه
 انقلطه كما قطع به الفاضل ابو السعود العمادى ومما يوجب ما جئنا
 انهم صرحوا في مواضع بعدم اعتبار الغلط والتعريف في الطلاق
 يقع بالانفاظ المصحفة نحو تلاق وتلاع وطلاغ وتلاك وطلرك
 ولا يصدق على ارادة غيره الا اذا شهد على ذلك قبل النكاح مع
 اشتركان الطلاق والنكاح في احد منهما احد وهما واحد وخطب
 الفروج وقالوا فيما تعارفوا هل المراد من قولهم على الطلاق
 لا اقول كذا ان يتعلق بغير الطلاق عند وجود الشرط ويجب
 اجراؤه عليهم لان دعواه بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق ومثله
 الطلاق بغير معنى لا اقول كذا مع كونه غلطاً ظاهر اللفظ وشرعاً كما لا ريب
 وقطاهر لعدم وجود ركنه واما الثاني فلعدم محلية الرجل للطلاق
 حتى قاله الفاضل ابو السعود العمادى فيمن قال على الطلاق ليس
 بصحيح ولا كفاية ناظر المحرر اللفظ لا الى استعمال الفاعل لعدم وقوعه
 اليه وعدم وجوده في ملاده اصل الحكم الذي ذكرناه او لا صحت
 وجوب اجرائه على من توافقه حقيقة الحال ابن الهام وواقعة من
 بعد من اهل التحقيق والافهام فاذا لم يتبرع هذا الغلط الفاضل
 لغته وشرعاً للفرقة لزمنا ان لا نعتبر الغلط فيما نحن فيه مع فسق
 استعماله في هذا الزمان وكثرة دويلته في السنة اهل القرى بل

لا يعل

واصل الانحصار بحيث لو لقن بعضهم التزويج لم يضر عليه النطق به
 وغلب عليه استعماله التجنيز ولا شك انهم لا يأمرون اسعارة التزويج
 ما سمحهم بعدم المصحب عليه وهو العلق قد بل هو لفظ مع كونه صحيف
 عليهم فشافى لسانهم وكثر بعدا بحيث لا يستعملون في النكاح صيغة غير
 وما يدل على صحة هذا الاستنباط ما في الظاهرية وغيرهما من رجل تزوج
 امرأة بالعربية او بلفظ لا يعرفه معناه او زوجت المرأة نفسها بذلك
 ان علما ان هذا اللفظ يعقد به النكاح يكون تكلفاً عند الحل وان لم
 يعلم لغة اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقد به النكاح فمذهبه
 حجة مسايلا الطلاق والعاق والتدبير والنكاح والخلع والايلاء
 عن التحقيق والبيع والتمليك فالطلاق والعاق والتدبير واقع في
 الحكم ذوق في عناق الاصل واذا عرفت الجواب في الطلاق والعاق
 ينبغي ان يكون النكاح كذا كذا لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتد
 لاجل القصد فلا يشترط فيما يشترط فيه التدبير بخلاف البيع فمخرج
 انتهى فامل في قوله واذا عرفت الجواب في الطلاق والعاق ينبغي
 ان يكون النكاح كذا كذا وقد عرفت ان الطلاق واقع مع التصحيح
 فينبغي ان يكون النكاح نافذاً مع التعريف ولا شك ان معنى قوله ينبغي
 يجب لما في البعازية ان عليه الفتوى وما في العلم ان ظاهر ما في العقبين
 ترجيحاً فقد ظهر لك بهذا معنى قياس النكاح على الطلاق فتأمل هذا
 وقد استحسن بعض مشايخنا في القراءة في الصلاة عدم الفساد في بعض
 المروف المقاربة في المخرج اذا بدلت كالظا مكان الصاد للصورة في حق
 العامة خصوصاً العم حتى قال في الثنا رخصة ما فلا عين المحيط ولكن كذا
 اذا لم يكن بين المرفوع اتحاد المخرج او قربه الا ان فيه بلوى العامة نحو
 ان ياتي بالذال مكان الصاد او ياتي بالزاي المحسن مكان اللام او الظاء
 مكان الصاد وقال في الثنا رخصة ايضا وذكر محمد بن الفضل في فتاواه
 ان الترك ليس في لغتهم حاكفاً اذا قرأوا وكان الحائض قد تسعد صلاة لانه

لا يمكنه اقامته لاجل الاستسقة وجهد الى غير ذلك من الشرع فاذا سحر
 مثل ذلك في القرارة فكيف فيما نحن فيه مع ما فيه من التكليف بما فيه
 مشقة وعسر كما هو مشاهد عند التكليف باتيان لفظ الزوج وحيث
 تتبع الاصول والفرع يخفى ما قلناه واوضحه مما عايناه والله اعلم **قوله**
 وشروطه من مكرهين **قوله** قد سئى ان يقول او حر وحر تب
 مع تعين ذلك عليه لا ينام اشتراط ذكر ربه اليهود فيه فسبحان
 من لا يليق **قوله** او ابي العاقد **قوله** او ابيها كما سيعلم من
 المسئلة التي ستذكر قريبا **قوله** في المحرمات **قوله**
 والنيات **قوله** كذا يحظه تبعاً للبر والاولى ان يقال ونيات البنات
 قلنا كنيته **قوله** لا اراة ذلك في النص للاجماع على حرمتين **قوله**
 عبارة الله والمعروفة لا وادة ذلك في النص للاجماع على حرمتين **قوله**
 وهو مشكل **قوله** مثل فاضل خاف لا يخفى عليه ذلك والذي يظهر
 ان الخطا من الكسبة فان قاض خان اعلم امرته من ان يخفى عليه مثل ذلك
قوله وصح كتابه كتابية **قوله** يدخل في هذا الرافضة بانواعها
 والمعتزلة وكل من لها كتاب وتؤمن بنبي وخرجت الدين بنية فانهم لا كسبة
 لهم منزلة ولا يؤمنون بنبي وقد افق الخصمي من الشافعية بعد جواز
 مخالفتهم وعدم حل ذبايحهم لهذا ويجوز ان تزوج السنة من الرافضي
 الساب لانها مسلمة وهو كافر فهو تزوج المسلم من الكافر فيدخل تحت
 قولهم لا يصح تزوج مسلمة بكافر فامل **قوله** حديث ابن عباس **قوله**
 واعلم ان حديث ابن عباس نافي فان الاحرام كان ثابتاً قبل التزوج
 وما رواه يزيد مثبت لا يندىل على امر عارض على الاحرام والنفي هنا
 مما يدل عليه وهو صيغة المحرم والنفي اذا كان يعرفه ببليله بما روي
 الاثبات وما عارضه رجع علمنا ان النافي بغير الراوي وضبط وهو
 ابن عباس من هذه الامة فكلنا حر هذا المبحث في كتب الاصول
قوله فان قلت **قوله** عبارة البحر في التهايم والمراجع **قوله**

لا يصح

لا يصح لها **قوله** اي للطلقة الرجعية هذا اذا لم يرد من رجعتها
 اما اذا اكرم رجعتها فسمها **قوله** **قوله** اما اذا سكت حتى ولدت **قوله** **قوله**
 بالجل فافهم قال في البحر ينبغي ان يكون للجل الظاهر كالولادة
 وانما العلم وقد علمت ان المفهوم من كلامه خلافه الا ان تعلمهم
 بضياع الولد يوجب ما نحتنه فامل **قوله** اطلق الولي في الكفر **قوله**
قوله مراده بن كذا ان يستدرك عليه والحال ان في البحر اشار
 الى جواره وهذا عبارة للجامع الصغير والنسفي فالبا يتبع عبارته
 فالاعتراض عليه راجع الى الجامع المذكور **قوله** بان تزوج البنت
 ونقص من مهرها **قوله** قد يه لا يند بعد العقد لا يصح تنقيصه
 من مهرها ولا زيادته في مهرها فامل **قوله** **قوله** **قوله**
قوله جمع كذا **قوله** هذا اسم هو حرى به القام اذ جمع الكموا اما
 هو الاكفاه وهذا عبارة البحر بعد قول الكفر فصل في الاكفاه بالعرف
 تشدتها فقه عليه عبارته وكثرة اخذ منه ذهول عن عبارة مشته
 فذهب لا ما دى في البحر هذا في قوله تبعاً للشيخ والمراد هنا الخ
 شى فانه ان اراد به المراد لم يلفظ الكفاة فهو ممنوع لتوهم الكفاة
 معتبرة من جانبها من جانبها فسموا ما من جانبها كفاة غرض
 معتبره وان اراد بها الكفاة المرجحة لعدم تفرق الولي فحقه
 ان يترك الحكم ثم يترك المراد بعد ذكرها مطلقة في المراد فحصل
 المراد خفاء فامل **قوله** وهو المحرم **قوله** انظر الى ما كتبتاه في
 حاشيتنا على البحر يظهر من زيادة عما هنا **قوله** يكون كقول المعز
 مطلقا **قوله** وقد ذكر كلام صاحب البحار في الشرح في شرحه
 السمي بالهجر فراجع **قوله** وهو اول ما وقع في المتن **قوله**
 قال في البحر قوله نافي ليس بقيد احترازي فاحذف وتكلم به مع انه
 في كتاب النكاح والقصد احكامه لا احكام غيره والبالغة في مهابة

المقام والصفت أولى بالثبوت من المنطق في غير حيزه **قوله** ولما
 ان الخدمة ليست بمال لما فيه من قلب الموضوع **اقول** تبع في
 هذه العبارة صاحب البحر فحذف شيئا منها وادخل وجوب العبارة
 ان يقال ولما ان خدمة الزوج الحرة ليست بمال اذا استحق فيه
 بمال لما فيه من قلب الموضوع وانما تصير مالاً للزوجة والحاجة
 عند استحقاق عينها والافتقار بها فعدم استحقاق عينها
 لا يضر في اليقين فلا يحفل ما لا تأمل **قوله** وتسحب المتعة لمن سواها
 اي الموضوعة اليه سمي لها مهر وطلقت قبل الدخول **اقول** قاله
 في البحر في هذه الفتوى انما يستحق على ما في الميسرة والمحيط والحصر
 اي في كلام الكثر على رواية صاحب المنايا ورواية صاحب التبيين
 وصاحب الكتاب وصاحب المختلف وعلى ما في بعض نسخ القدر في
 لا تكون مستحقة لها في الطلاق ولو كانت مستحقة كانت لغيره
 وسيد كره هنا واستدل على ان ما في بعض نسخ القدر في وما جزم
 به في الوقاية ومن مثله لا يضر لانها دم ما في الميسرة والمحيط **قوله**
 واما في صورة التسمية ومهر المثل **اقول** اي الواجب في صورة وجود
 مهر المثل عند عدم التسمية بالدخول بها وقوله وان لم يطاها واصلي
 بقوله واما في صورة التسمية ولا يخفى ما في ذلك من التعقيب **قوله**
 وكذا على هذه النحلة ايضا ما صورته كما في صورة التسمية
اقول اي الواجب في صورة وجوب مهر المثل عند عدم التسمية
 بالدخول بها **قوله** وفي صورة عدم التسمية يجب المتعة **اقول** هذا
 سقط ولعله هكذا في صورة عدم التسمية وجوب مهر المثل بالوطئ
 لا تخفى على المثل وفي صورة عدم الدخول وعدم التسمية يجب المتعة امل
قوله فنقول الكثر ليس على قول من الاقوال **اقول** هذه عبارة البحر
 مع ان صاحب البحر قدم قبله بخلافه اسطره اند قول البعض حيث
 قال وشمل صوم الفرض قصفاً رخصاً واللفظ راته والمندور فافها

تبع

تمنع صحة الخلوة وهو قول البعض انتهى فكيف يصح قوله بعد
 ليس على قول من الاقوال قال في المهر بعد ما قدمه اصل كلام البحر
 وقوله عبارة قلته فان في الفتوى تعيد ان ثمة خلافا في الفرض
 ثم نقل عبارة وهذا وهو قول عماد من صاحب البحر ولم ينتقد عليه
 في ذلك والعجب من تهاوت هؤلاء الثلاثة وحق الكلام على الكثر ان
 يقال استدل هذا المختار بالرجوع مع انه قد تكون ارجحية ثالثة له
 تأمل **قوله** وقد اشار الى ترجيح هذا **اقول** قال في النظم الوهابي
 ومجموعه ثم الطلاق بعينه لها لم يقع او بل يقع وهو احد **قوله**
 لنظر جميع بان الطلاق بعد الخلوة الصحيحة يكون بائناً **اقول** ثبوت
 الى ما قدمه مع ما على الصفحة وهو قوله واما في حق وقوع طلاق اخر فبينه
 روايتان الخ **اقول** لم يعقل بهذا غيره مثله ان خلوة بك
 فانت طالق الخ اذا لم يقع تعليله به لكونها طلاق باول جزء من اجزاء
 الخلوة فكانت من قسم الطلاقات قبل الدخول في احيته والخلوة بها
 لا تجب العدة وقد غلط فيها صاحب البحر فقال بعد قول صاحب
 الخلاصة والبرزنية لا تجب العدة في هذا الطلاق لانه لم يتم من الوطئ
 وسبب في وقوعها في الخلوة التي سدت على الصحيح فوجب العدة في هذه
 الصورة احتياطاً فبينه له وتأمل في قوله لنظر جميع بان الطلاق الواقع
 الخ **قوله** والمرضى بالمدنف **اقول** المدنف الذي ثقل مرضه **قوله**
 ومهر المثل في صورة عدمه **اقول** هكذا بخط المؤلف ولا يحتاج اليه
 والله تعالى اعلم **قوله** يعني سقوطها **اقول** هكذا بخط ولعله سوطيها
قوله فقيل باطل وسقوط الحد شبهة الاشتباه وقيل فاسد وسقوط
 شبهة العقد **اقول** هو من في ان الباطل غير الفاسد في باب النكاح
قوله وهو اول من قوله الكثر الخ **اقول** اخبرني عن البحر فانه قال بعد
 ان ذكر حكم ولية ولينها ونحو ذلك ان قوله ونطالب زوجها او وليها
 مخصوص بما اذا كان الفاضل من ولية ما مع ان الحكم اعم فلو قال ونطالب زوجها

او الولي الاضامن كان اولى لشمس ما اذا كان الضامن وليه انتهى مع
 اننا لو قلنا المراد بالولي في كلامه ولم يقطع وشرح عليه فكان اولى كما
 هو صريح الاتفاق في غاية البيان والعناية حتى قال في العناية فان
 قلت يجوز ان يكون له ان الولي زوج ابنه الصغير وصلى المهر
 للمهر قلت ينبوعه قوله ثم المرأة بالخيار وان كان في الصحة
 سوا وليه يعلم حكمه وليه بالاولوية لان التوجه في عدم الصحة انما هو
 في وليها لعدم صلاحية كون الواحد مطالبا ومطالبا في اداء نفقة وهو
 غالب يتقيد بعبارتنا لا قد هيمن وقال في غاية البيان ولم يتعرض
 صاحب الهداية لمثلنا في الضامن ولي الصغير وفي شرح المجمع ابن ملك
 او الولي اى الوضمن ولي المرأة المهر ويحتمل ان منه ولي الصغير والحاصل
 ان الولي في كلامه الذي وليه ويعلم منه وليه بالاولوية فان قيل لكن
 ذكر في الذخيرة ان شرط الرجوع في اصله الضامن فله الرجوع الى ارض
اقول قال في البحر بعد ذكر ذلك كله والحاصل ان الاستناد عند الضامن
 الى الاداء شرط الرجوع والتظاهر ان احدهما كاف لن ذلك فامل **قوله**
 لانها اسقطت حقها بالتأجيل كما في البيع **اقول** في جواهر الفتاوى رجل
 باع سلعة الى اجل ولم يعلم حتى حل الاجل ليس له ان يجسه بالتمسك في التمسك
 وعند ابن يوسف له ان يجسه ان لم يبايع واجل التمسك فقد اسقط حق حبس
 المبيع بالتأجيل فبعد حلوله الاجل لا يعود الساقط والمسلخ في الايضاح
 لان الشيخ الامام تركي الدين ابا الفضل الكرماني لم يذكر في الايضاح قول
 ابن يوسف ولا القدر في ايضاح في شرح الكرخي ولما افاد سيدنا جمال الدين
 ذكر قول ابن يوسف وكذا في النكاح اذا اجلت المرأة المهر ليس لها منع نفسها
 من الزوج فاد اجل ليس لها منع نفسها عن الزوج لا تستفاد المهر انتهى
قوله ذكر في المحيط **اقول** قال قاض خان وفيه نوعان نظر من كل
 المهر كان واجبا بالنكاح فلا ينعى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لا يصح حجة
 الابطال ما كان ثابتا انتهى **اقول** نوع النظر مدفع بغيره فسد الناس فكل

ما هو مشاهد لاسما في عصرنا **قوله** وظاهره مخالف ما عن المشايخ
اقول لا يخالفه اذ المشايخ قد واكف بالمعارف وبما بعد التسليم
 فانفتحت الحقايق تامل **قوله** **فتتاح الكاف** **قوله**
 ولو كان مجنونا يرضى الاسرار على ابويه **اقول** فلو لم يكن له ابوان ولا
 احدهما يجعل بالنفوق لعدم فائدة الانتظار بعد عدم التبرئة المعلومة تامل
قوله صار ولده مسلما باسلامه **اقول** ولا يصير مسلما باسلام جده
 ذكره في فرائض الاشياء والنظاير وفي البحر في باب المرنين في شرح
 قوله ولو ارث الزوجان ولحق المخرج واعلم ان الجديس كالماله في ظاهر الرواية
 في ثمان مسائل وعد منها هذه المسئلة فقال الاول ان لا يكون مسلما بالاسلام
 جده في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يتبعه انتهى **قوله** فان قلت في
اقول ظاهر قوله فان قلت قلت في الموضوع ان النكاح يصعب النكاح
 وقد ينعى الشيخ رضي رحمه الله تعالى فيه فانه ذكر ذلك في البحر وتصوير
 تبعيته لاهل المسئلة وابوه كافر بان كانا كافرين فاسلمت فتبطل عرض
 الاسلام عليه ولدت كما في العراج انتهى مع ان تصويره بدري في اذا اسلمت
 الامم وبينهما ولد صغير تامل **قوله** **القسمة** **قوله**
 وصغيره يكتن وطئها **اقول** بخلافها اليك وطئها فانها لا تعلق لها فاعلم
 ذلك ولا تغتر بما يوجب في كثير من النسخ لا يمكن وطئها فانه خطأ وقد
 قال في الخاتمة بدل قوله وصغيرة والبالغة والمراد حقيقة وشبهه في الف
 ولسان الحكم فعلم ان من دورهم تلك قسمة تامل **قوله** في وقت واحد
اقول لا تغتر في المنع لذكر الوقت وقد وقع في البحر خلط في هذا المحل
 فتعده **قوله** رتب عليه قوله فيما ياتي وانما كتف اليه فانه **قوله**
الطلاق **قوله** فانه لا يثبت الخ **اقول** حرف الاثبات في خطا المؤلف
 وهو سبق قلم وقد ضربت عليه **قوله** وقد يتوهم خطأ **اقول** الواجب
 قوله قيد سبق قلم في الاصل وقد ضربت عليه فيه **قوله** طاهر استحسنوا
اقول كذا وجدت بخط المؤلف يستحسنوا للاثبات النوق **قوله** وهذا

العارية الى الحق **اقول** ادعاء الكثرة وجه طلاقهن الحق **قوله** او سكران
 زائل العقل **اقول** اي اذا كان امسلا في الطلاق ولو كان سكران بالطلاق
 وطلق في حال سكره لا يقع لان وقوع الطلاق في حالة السكر جعل مقبولا
 عليه في الاشهاد في احكام السكران او كيد بالطلاق صاحبها اذا سكر فطلق
 لم يقع انتهى وهذا قول والصحيح الوقوع بنفسه عليه في الخائفة والظلمة
 والله تعالى اعلم ذكره شيخنا شيخنا عليا المقدسي رحمه الله تعالى **قوله** والمعتق
اقول المراد بالمد هو من ذهب عقله من ذهل او وله لا مطلق
 المعتق وهذا الذي يجب ان يفهم به اذا تعين لا يقع وقوع الطلاق وقد
 قال في الف موبى دهن كفرج فهو دهن غير مختار وذهب عقله من ذهل
 او وله وكلامه من يوهن ان يجد التعيين يمنع الوقوع وهو غير مستقيم
 فتنبه لقوله او ذهب عقله من ذهل او وله وقد ذكر في باب اللام فصل
 النال الاصل المختار وذكر في باب المفاضل الواو الوله محرمة الجز
 وذهب العقل خيرا والخيرة والخوف فخرج المعنى في كلامهم او ذهب عقله
 من التعيين والجز في قوله وال العقل بهذا السبب فيكون نوعان للجنون
 فيدخل في عموم كلام المتوف لا يقع طلاق المجنون ومن ذكره انما ذكره لزيادة
 البيان بان الحكم في انواع الجنون واحد ولذلك اطلقه لعدم مساس
 بالحاجة الى النصح به وليس ذكره مما يناسب المتوف المختصر في كل باب
الصريح قوله ولو قال طلاق طالق عن وثاق لا يقع **اقول** وفي
 مصنف المصنف المسمى بالوصول الى قواعد الأصول ذكر مسألة التصريح
 وتعيينه وتكرره عليه فروعا ثم قال وفيها ان الصريح اذا قرئ بالعدد
 وقع الطلاق ولا يصدق مطلقا في انه اراد من وثاق كما لو قال انت طالق
 ثلاثا من هذا العهد ثلاثا ولا يصدق في القصد كما في المحط وان لم يقر
 بالعدد وقع في قوله انت طالق من هذا العمل قضا لا ديانة كما في الزمان
 وعيها قال شيخنا في بحره وهو يدل على انه لو قال على الطلاق من
 ذراعي اهل كذا كالحلف به بعض العوام انه يقع قضا بالاولى انتهى

اقول

اقول وعندى انه لا يدل لهما الا وكيفية بالمال وان وقع
 البزاة في مقيد بقوله انت طالق وهو معين لها بخلاف على الطلاق ولذا
 لو اقتصر عليه لا يقع عليه الطلاق كما افته به ابو السعود الهادي معطلا
 بانه ليس بصريح ولا كفاية كما ياتي والفايل بوقوعه اعتمد على تعاقب
 اهل دياره به على ان فيه نظرا لظاهر خلاف الاول والخالف به اي بقوله
 على الطلاق من ذراعي لا يريد الزوجة قطعا اذ عادة العوام الاعراض
 عنهم خشية الوقوع فيقولون تار على الطلاق من ذراعي وتارة من
 كسواك وتارة من مروق وبعضهم يزيد بعد ذكره لان النساء الخوف
 فيمنع الوقوع به في غاية البعد الا ترى الى قوله لو قال انت طالق
 فهو لفق وان نوى مطلق بان الطلاق لا زال ملكا بالخط والفقيد
 فحل الطلاق بحلها وهي محلها دون الرجل فالإضافة اليه اضافة
 الطلاق الى غير محله والى ما مضى عليه انه لو اضافة الى عضو منها لا يعود
 به عنها لا يقع الى غير ذلك من الفرع فكيف يقع بالإضافة الى ذراعها
 او عاتقها او مروتها وهذا ظاهر فامل فتأمل وفي البزاة طلاقك
 على واجب او لا مراد من او ثابت قبل تقع واحدة بجمعية نوى أو سلا
 والمختار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لاد لو قال عليك الطلاق يقع
 اذا نوى انتهى وقد سئل شيخ الاسلام ابو السعود الهادي فقه الروم عن
 ما صورته ما قول شيخ الاسلام في رجل قال على الطلاق او يلزمه الطلاق
 هل هو صريح او كفاية فاجاب بقوله ليس بشيء منها وسئل بعض المتأخرين
 ايضا عما صورته ما قولكم منى الله تعالى في منى قال على الطلاق ثلاثا
 لا اشغل عرا وبكر اعدي واذا اشغلها بعد ذلك عند فهل يقع عليه الطلاق
 او لا فاجاب بما صورته في البزاة لا يقع لان ما في الذمة للبزاة وجوده
 في الخارج انتهى وهذا كله ترجح ما نحن فيه من عدم وقوع الطلاق بقوله
 على الطلاق من ذراعي ونحوه فامل اللهم المان يزيد ويقول تار على الطلاق
 من ذراعي فليقول بوقوعه وجه لان ذكر الثلاث يعنيه فامل واجمع

وقع انه رجل قال لزوجته انت طالق على سائر هذا فصبها المسلم
وهو مثل الاول وبه افقت فاحمل واقول **قوله** ايضا وقع ان
رجلا قال لزوجته انت طالق على الثلاثة من اذهب ولا شئ من اثم
مثل انت طالق على الاربع من اذهب فيقع به رجعي وافيد بها اعلم
وفي فتاوى الرولى الشهاب وقد سئل في شخص حصل بينه وبين
زوجته تشاجر فقال هي طالق على سائر هذا فصبها المسلم ثم تكلم
مع شخص في مراجعتها فقال امرف في هذه طلقت ثلاثا وقال ذلك
اعتقاد الله ان الذي صدر منه تطلق به ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق
الثلاث ام لا فاجاب **قوله** يقبل ذلك من يخفى عليك ذلك قصد
به الاخير فيقع عليه طلاق واحد رجعي واقول **قوله** وقصد
به الاخير ليس قيدا محض لعدم قصد اصله بل ولولم يكن له نية واطلق
ولم ينو الاثنتا بقوله هذه طلقت ثلاثا فاحمل **قوله**
النسبات **قوله** ثم قال جعلت هذه النظم بقية لم يقع عليها الا
اقول هذا كلام ساقط من خط المؤلف وقد الحقته به من نسخة وهو
بعد قوله بانية او قال جعلتها ثلاثا ان قال هذه المقالة قبل دخول الدار
لان قوله هذه المقالة لان النظم لم يقع عليها **قوله** لم يبعد
اقول بل هو بعيد والفرق ظاهر يادى تأمل وقد تقدم وجهه **قوله**
حديث الخديري **اقول** قال ابن الجوزي هو حديث موضوع **قوله**
دهى حادثة حلب **اقول** وقد وقع فيها خلاف قال في الفتح بعد
كلام قدمه وعلى هذا فوقع في حلب من الخلاف في واقعة وهي ان
رجلا ايمان امراته ثم طلقها ثلاثا في العدة الحق فيها انه يلحقها **قوله**
وقيدنا بكونه معلقا قبل المخرج **اقول** قال في البحر وقيدنا
بكونه معلقا قبل المخرج الى اخره في العبارة وقال وهو واردة على الكتاب
واقول **قوله** فيدبره بكان مع الاسم دليل على ساقبته عليه
لما علم من الاسلوب البيان في قوله الم اذا كان معلقا اي كان قبل التخي

معلقا

فعلنا وهذه عبارة المتوفى فاطمة ولم يثبت استدرك علمهم بعد
مبادرة الفهم السليم لما علق بعد فاعلم **قوله** واذا اسلم احد
الزوجين لا يقع على الاخر طلاقه **اقول** هكذا ذكره تعالى في
الشع زين ولا يخفى ما فيه من الخفاء فان موضوعه في طلاق اهل
الحرب ولذلك اعقبه في الخلاصة بعد ذكر ما ذكره الزاوي هذه
بقوله في باب طلاق اهل الحرب من الاصل قال في المباح للعقيل
الحنفى حريته خرجت مسلمة ثم خرج زوجها بامان فظلمها لا يقع
فان اسلم الزوج او صار ذميا لم يملك بغيره عند محمد رحمه الله تعالى
وهو قوله ابن يوسف الاول وفي قوله الاخر لا يقع انتهى وفي الثالث خائنه
مروفي المشق عن ابن يوسف ما يدل على انه لا يعتد على المباحرة اذ
خرج المخرج مسلما وترها في دار الحرب فلا يعتد عليها في قول جميع
انتهى **باب** **الامر باليد** **قوله** لا يصلح لنفسه
للامر **اقول** هذا بيان من مثله في نسخة المؤلف نحو نصف سطر **فصل**
في المشقة **قوله** قال لها طلق نفسك ثلاثا وطلقت واحدة ووقع
اقول وجد بخط المؤلف على هامش نسخة ما صورته الاولى انه
يقال فطلقت اقل وقع ما وقعته **باب** **التعليق**
قوله فان قلت قد مر جواب **اقول** قال في البحر بعد نقل الخبر عن
الجامع في مع تكاحك او في تكاحك بخلاف ما لو قال انت طالق مع
تزوجي اماك فانه يقع وهو شكلي وقيل الفرق انه لما اضاف
التزويج الى فاعله الى قوله انتهى بعينه ما قبل فاضع وجعله سوالا
وجوابا وحققا في نفسه لا استاده ويحتمل قوله قلت وورد الحق
لا اصله **قوله** جميعه **اقول** اي طريقة **قوله** وكذا لا ينقطع
بتحليل النكاح **اقول** لانه لا يبعد فاحملا عند العرب حتى لا يمنع
عمل العامل اذا انحلت بينه وبين معوله في مواضع متعددة حتى
في اذن عند ابن بابيه باب به بشاد **قوله** ويقبل قوله **اقول**

لم يذكره هل هو بمنه ام لا وكذا كنت صاحب البحر والمهر والكمال
ولم اذكره لاحد ويبقى على ما هو المعقد ان يكون بمنه اذ انكرته
لزوجته واما اذا انكره فلا يبين عليه تصديقها له اللهم الا اذا
التأخر والقبضه الان يخلو منه هذا تامل **قول** لعنك الفسا
الح **اقول** وحيثما وقع خلافه وتخرج لكل من القولين فالواجب
الرجوع على ظاهر الرواية ليقى ما عدلها ليس مذهبنا ولا مذهبنا
كما غلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كارهة له فتطلب
التخلص منه لتفترق عليه فيبقى المفتى بظاهر الرواية الذي هو
المذهب ويغوض باطن المهر الى ابدية تامل وانصف من نفسك
باب الرجعة قول ان لا يطلق بانها **الرجعة**
تأمل مع قوله في استدلاله الملك القاييم ولا يمكن استدلاله في البيا
فلما وقع اثمهم لكان اولي له فتنبه **قول** او كبري فلا **اقول** الظاهر
انه ليس المستد امة وليس فيه تعرض للحكم الذي هو المقصود
تأمل **قول** ولا تفرج الاحوال حال **اقول** هي بيان وفي خط
المولف مثل نحو نصف سفر **قول** لانها اخبرته بكنزها في حق
عليها **اقول** في حق المولف محقق عليها **قول** ولو كان المنقطع
اقول لعده ولو كان المنسي **قول** ولا يخرجها من بيتها **اقول** وادعه
اخراجها معه **قول** وانما عدل عن قول اكثر وغيره **الح** **اقول** قال
في البحر وادب النكاح الصحيح النافذ ولا يخفى عليها حصول المهر
الا ان ذلك الكامل عند الاطلاق وهذا منه **باب**
الا بلاقول الاشئ يلزمه واورده عليه **اقول** لعل هذا ساقط
ولعل صوابه الاشئ يلزمه من طلاق او ما شق عليه لئلا ياتي قوله
واورده عليه **الح** **قول** لانه لو قدر عليه بعد هذا لا سطل **اقول**
خرج المولف بخلافه على الماشي وذكر في الحواشي القدر وان الى
وهو صحيح ثم عرض لم يكن فيه للملح وكنت بعد صرح **اقول**

ولا حاجة اليه لانه سيد كره في السطر الثاني **قول** وعلى المهر
اقول اي وقع به كما تقدم **باب** **الح** **اقول** خلق الامة صغيرة عالمها اومر بها طلق ولم يلزم **الح** **اقول** ذكر الاب
ليعلم ان عدم لزوم المال في غيره بالاولى لان الاب محل توه جواز
التصرف في المال وقد نفاه الشراح بقولهم لانه لا نظير لها فيه
لعدم توه البضع حاله الخروج فكان مجرد امتناعه لما لها لا في قبالة
شئ مستور حيث قلنا انه تعليق فيعتبر بالتحقيق وهو يختص
بالاب وعدم النظر اوجب عدم لزوم المال لها وهو قدر مشترك
فليس ذكر الاب قيدا احترازا بانه لا يفيد ان حكمه في ذلك
او لولا تنبيه **قول** وهذه العبارة اولى من قول اكثر لم يخرج عليه **الح**
اقول كيف هذا مع قول اكثر بعد وطلقت وعدم الجواز عليها
يلزم منه في المهر والمهر في كلامه اعم من المهر فنيه غنية عن
قوله اومر بها وشتان بين العبارتين تامل **باب**
الظهار قول اراد بالتأنيب تأنيب الزوجة **الح** **اقول** لكن في الثانية
ما يخالفه فانه قال ولو شئ بها نظر امرأة لا تحل له في الجملة كالمحرم
والموتة ومنكره الفهر لا يكون ظاهرا وكذا التشبيه بالرجل اعم
رجل كان انتهى وما يستدل على قول اصحاب الموت في توه الظاهر
بانه تشبيه المسلم زوجته بغيره عليه تأنيب ما في الثانية من قوله
ولو قبل اجنبية شهوة او نظر الى فرجها بشهوة ثم شبه امراته
بامرئ ذلك المرأة او بامرئ لا يكون ظاهرا في قوله اني حنيفة قال
واشبه هذا الرجل **قول** ولم يبين ما اذا لم ينف شيئا **الح** **اقول**
لم يبين هو ايضا في هذه المسئلة ما اذا نوى الاطلاق في غالب
الكتب وقد ذكروها في النازا رمانية ناقلا عن المحيط والخاتبة فقال
ولو قال طها انت على حرام كاسي فان نوى الطلاق كان طلاقا وان
نوى الظاهر او نوى التحريم لم يغير صحته نيته وعند عدم النية محمل

على الظاهر من في الحاشية ان نوى الطلاق او الظاهر اذ لا يلازم في
 على ما نرى انتهى وان استعالي اعلم **قول** صريح فيه **اقول** الظاهر
 انها سبق قلم **قول** فرق بين المجلس والمجالس **اقول** اي في
 صورة عدم نيّة التكرار **الكف** **قوله**
 قوله وقوله الصيام **اقول** لا حاجة اليه مع تقدمه فهو تكليف
 محض **باب** **اللغة** **قوله** قال الكمال في فتح
اقول ذكره الكمال في باب المولى بقوله منها هذه اشارة الى خيار
 البلوغ **باب** **العنة** **قوله** والغرض يقولون به
 عنه **اقول** والعنة بضم الميم والملة وتشديد الهمزة في القلب
 والكسرة واللام او الملة تسقط الشهوة الناشئة للالة فتقع الجماع
 انتهى من شرح الخطيب على ابي شجاع **قوله** اجل سنة **اقول**
 المراد بالمرحلة الحاكم ولا غيره بتأجيل غيره قال في الحاشية وتأجيل
 العني لا يكون الا عند قاض مصر او مدينة فلا يقرب تأجيل المرأة
 ولا تأجيل غيرها انتهى ذكره في البحر **قوله** والصحة ان الثانية حق
 الخصوصية **اقول** وفي صحيح القدوري ولو تزوج امرأة تعلم
 حاله مع ان قلبها الصحيح ان طاهر الخصوصية انتهى **قوله**
 وهذا موافق لما ذكره الشارح عن الحاشية وفي الدرر والفرمان
 تزوج امرأة اخرى وهي عاتكة بحاله ذكر في الاصل انها لا هي رها
 لعلمها بالعييب وذكر الخصاف ان لها الحيا لان العجز عن وطئ امرأة
 لا يدل على العجز عن غيرها والفتوى على الاول وقد ذكر الشارح ان
 الفتوى عليه واعتقد في المتن فكان العمل عليه **باب**
العنة **قوله** تصغر الى قوله ثلاثة اشهر **قوله** لو خذته كما خذته
 صاحب الكفر كان خصم دوى بصنيع المحظرات كما صنع صاحب الكفر
 ناقل **قوله** وهو محسن ومحسن **اقول** في سائر سنن محسن
 سنة وهو بخلاف الصدق الشهيد وعليه اكثر المتأخرين وفي النسخ وعليه

الفتوى انتهى **قوله** وبعضهم لم يقدر الا على ما شئ **اقول** قال في
 البحر غير اعلم انه لا ينعقد بركن الاياس في ظاهر الرواية ثم قال وقد
 يعرف بالاجتهاد والمماثلة في تركيب البدن والسنن والزال ولعمري
 ان هذا الجديري بالاعتقاد وان تكون الفتوى عليه لان المشاهدة في
 النسا الاختلاف فيه لا سيما مع قوطم ما خرج عن ظاهر الرواية ليس
 من هذا الاصحاحنا وما اصيلني اليد تامل **قوله** وقد اخل بهذا القيد
 في الكفر ولا بد منه **اقول** قال في البحر وترك المصنف قيد لا بد
 منه في قبيحه في الاعتراض عليه مع انه انما تركه لما قدمه في باب
 الرجعة من قوله ولو اخبرت بطلقتا ثلاث بخصه عدته وعدة الثا
 والحق تحمله له ان يصدق فيها انه قلب على طند صدقها انتهى وايضا
 اريبهم متى هم اذا اخبرت بانقضاء عدتها بالخص بعد مضي عشرة
 ايام او عشرين مثلا انها تصدق فكان السكوت عن ذكر احوال المدة
 للعلم به قطعا وعدم سبق الا فيها مما لا يحتمل ولا القيل له ولا صحتها
 المتون والشرح والفتاوى فيها قالوه في باب الرجعة لو قال رجل
 فماتت عصمت عدتي لا تصح اخلتكم بقيد لاسد منه وهو احتمال
 المدة وما تركوه الا لكونه معلوما بالبداهة فاستدعى **قوله** قال
 اسقطت سقطة مستبين الخلق او بعضه قبل قولها **اقول** وفي الزنا
 في الرابع عشر في دعواه تزوج امرأة كان لها زوج وطلعتا فقال الزوج
 الثاني تزوجتك في عدل الاول وقالت كنت اسقطت سقطة مستبين
 الخلق بعد الطلاق قال قوله للزوج ويرى ولا يهرطها وان بدت المرأة
 وقالت كنت اسقطت وانقضت عدتي وقال الزوج كنت في العدة
 فرق باقره وطاهر المهرل بعد الدخول والنصفه ان قبله انتهى
 وهذا كما ترى مناف للمطلاق المذكور وفي الزنا رية ان في السابع
 في الرجعة لو قالت ولدت لا يقبل بلا بينة فان طلب عينا بالله ليقب
 هنا الصفة اسقطت مستبين الخلق خلت اتفاقا انتهى فاعمل في البحر وفي

وفي النزاهة قالت ولدت لم تمل للمبيبة ولوقالت اسقطت
سقطا مستبين الخلق قبل قوطها ولد ان يحلها انتهى وفي المسئلة الاولى
نظر فقد صرحوا في باب ثبوت النسب ان عدتها تنقضي باقرارها
بوضع الحمل وان توقف الولادة على اليقينة انما هو لاجل ثبوت النسب
انتهى **قوله** غير حامل **اقول** لو حذف غير كافي عبارة التي وكنت حائل
بالمعنى لكان انقضاء النسب لا يطلب في المتون وقد علم من قولهم لم ينفذ
انه لو تزوجها مسلم او ذمي في الفروج جاز وفيه صرح في قوله لقد من
في الطلاق وانت علم بان الموت كذلك فافهم والله تعالى اعلم
فصل في الحداد قوله ثوب عصب **اقول** العصب
صوت من برود اليمن يعصب غزله اي يجمع ثم يشد ثم يصيب معصو
ثم يسبح والثياب المشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهو المعزة
يفتحها ويقال طين احر شبيهها كذلك في شرح غني الاسلام ذكر في الشافعي
على الروض **قوله** من قسط **اقول** القسط بالضم عود هندی وعزى
كذا في القاموس وفي نظم المثلثة في فيه عرف القسط من الخمر الطيب
قوله اذا طفرا **اقول** الاطفا روستجاب وقد جمع شئ من العطر كانه
ظفر مفلفل من اصله او واحد له ورماعيل اطفارة واحد ولا يجوز
في القياس وجمعه اطفاف وان افرد قال سب ان يقال ظفر وطفرة ثم
تظفر اظفبه به كذلك في القاموس **فصل في ثبوت**
الب **قوله** يوقف ثوب نسبه على دعونه فلا ينسب لغيره **قوله** في النفق
القول كما مر **اقول** الظاهر ان هذا كلاما اسقطه الشارع سواء كان
في تقسيم الفرائض الى اقوى وضعيف ومتوسط والذي هنا هو ما في خط
المؤلف من غير زيادة ولا نقص ولعل الساقط من الكلام بعد قوله على
دعونه لان الفرائض على ثلاثة اقسام اقوى وهو فرائض المملوكة نكاحا
صحها او لا تنسب اليها **قوله** ابن هذا عما حكى عن جوير بعض الملوك انت
لما روت ان امرأة ابن

امارة

امارة انت اليه ذات يوم مع زوجها وكان قد طلقها واراد اخذها
منها فابت عليه فتعاقبا الملك ليحكم بينهما فقالت المرأة
ايها الملك هذا يعني ولديها الذي جعلته تسعاً ووضعته رفعة
وارضعته شعباً ولما نزل منه نفعا حتى اذا تم فضاله واستقر
خصاله اراد ان ياخذ منه قسراً مستطية قبولاً وتركه منه
صفره فقال زوجها قد اخذت المهر كاملاً لم ازل منه طائلاً
الا ولما جاءها ففعل ما كنت فاعلها فامر الملك ان يقبض
الولد منها فيجعل في غلامه وقال للمرأة الغنم ولداً اولاداً
ولا تنكح بعد من احد فقالت المرأة اما النكاح فاما لم يروها
الاسفاح فبالقبر يروها الى ارب في احد واخذت منها واشارت قول
ايتها اخاطم ليحكم بيننا فابرمحلي في هذه ليلة طاملاً
لعمري لقد حكمت لاقتور عا ولا فيهما عند الحكومة عالماً
انتم فلم اقدر على متر حرج واصبح زوجي عاملاً لراي نادماً
قوله ولا حق في الخصامة لغير المحرم ولا للام اذا لم تكن ملوكة
اقول وقد صرح في الفرية والحاوي الراصدي في الخجيات
بان الامراء اخرجت وتركيت الصبي الذي عمره ثلاث سنين
توقع في النار تضمن ولا تضمن في ابن ست سنين وذكر فيهما
ما ياسب الصبيان للمحققين فراجعه ان شئت **قوله** اوابت
ان تربيته بجنانا **اقول** ساق زيادة على هذا في شرح قوله
وهي احق بالارضاع اذا لم تطلب زيادة على ما اخذت الاجنبية
فانظر **قوله** وفي النزاهة عن محمد بن **اقول** وفي النزاهة ايضا
في الثامن في استيجار الظفر وان انقضت المدة وقد انفك الصبي
ولا ياخذ ثدي الغير ان عرفت بالطورة لسها النقص ان
كان يخاف على الولد عند الامام الثاني وعليه الفتوى وان لم
تعرف بهاها النقص والاجنبية والمحمى سؤلاً انتهى **قوله**

والظاهر انه اراد تصانواي سراج الدين قاري الهداية
اقول بل الظاهر انه اراد بالسلجية الفتاوى الكبرى المشهورة
 اذ هي مراد عند الاطلاق كاهومند كورغير مرة واذا اراد فتاوى
 قاري الهداية يقول وفي فتاوى قاري الهداية فتتبع كلامه
 بخلاف ذلك والله اعلم **قوله** وعندى انه لا حاجة الى اخذه
اقول هكذا وجدته بخط المؤلف ملحقا على هامش تحت
 وفيه نامل اذ امتناع وجوب اجر الرضاع للمساكينة ومقتضى الرعي
 لوجوبه عليها ديانته وذلك موجود في الحضنة بل دعوى الاولوية
 فيها غير بعيد بينى عنه ما تقدم من قوله في تهديد ما ذهب
 اليه الفقهاء الثلاثة واما قوله تعالى فان تم استوفيت من الرضا
 له اخرى فان الكلام في جبرها على الحضنة والامية في الارضاع
 فيه علم كدنية وجوبها ديانته عليها وهي العلة في منع وجوب
 الاجرة فلا دليل للفرق ويجعل ما في قاري الهداية على ما اذا كانت
 العدة منقضية او على المطلقة باينا ولا مانع من ان يكون في
 البابين اختلاف الرضا فحين كما في الرضا فيكون الاستحسان
 الجواز والقبول المنع كما ياتي في الرضا فتأمل والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قوله** وسقط حقها بنكاح غير محرمه **اقول** هو صحيح في
 السقوط بالزوج من غير دخول **قوله** لقوله عليه الصلاة والسلام
 انت احق به الخ **اقول** هذا استدلال بالقرين وهو قد صرح في التلويح
 بان القول بغير يوم الفاتية منفق عليه وهذا من نامل **قوله**
 وقولي والحاضنة الخ اولى **اقول** قال في البحر واثار المصنف يذكر
 الام والجد الخ ان غيرهما اولى فلو قال بالحاضنة احق به حتى
 يستغنى كان اصح انتهى فخذوا وتعلم به مع انه انما خصها
 ليرتب على ذلك قوله وغيرهما احق بها حتى تستغنى عنها بهذا الحكم
 فعلم به استولى الكل فيه وهو لا تنافي وفيها على ظاهر الرواية وهو

مختار

مختار اصحابه المتون فخصها بالحق الدقيقة فاقم **قوله** وبأخذ
 الاب **اقول** وكذا غير الاب عند عدة من له حق الحضنة قال
 في المنهاج للحلال الدين ابي حفص عمر بن محمد بن عمر بن نصر
 العقيلي من الحقيقة وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضنة
 سواء من القصة اولى الاقرب فالاقرب غير ان الانثى لا تدفع الا
 للمحرم انتهى ومثله في الخلاصة والثنا تاريخية **قوله** وكذا الحكم
 في كل عصبية **اقول** ويشترط في العصبية بل وكل حاضن البلوغ لانها
 من باب القولاية وليس الصغر من اهلها كما صرح به في الاستباه
 والله تعالى اعلم **قوله** الا اذا انتقلت من القرية الى المصالح
اقول تبع في ذلك صاحب البحر وهو مخالف لاطلاق المتن
 فاطبة وليس لها نقله من القرية الى المصالح كان بينهما تفاوت
 لما فيه من الضرر بالاب وتامل قوله الا الى وطنها ونكحها ثم فاته
 اعم من ان يكون مصرا او قرية والعجب في حكم لم يقل به احد
 حوله منها وما ذاك الا ليجر تقليد لصاحب البحر فلو قال بعد
 قوله بينهما تفاوت ولو كان بينهما تفاوت جاز لها النقل مطلقا
 اي سواء كان وطنها ونكحها فيه ام لا فخذوا الاسلام الا الى قرية من
 مصر لمسلم من هذا الخط والله الموفق للصواب
النفقة قوله منعت نفسها للمهر **اقول** حق العبارة ولو منعت
 نفسها للمهر نامل **قوله** وقولنا بغير حق الخ **اقول** وفي السفقة
 ان شرة التي خرجت من منزل الزوج بغير اذنه لغير حق وان كانت
 لم تسلم نفسها ومنعت نفسها لاستيفاء المهر ان كان المهر موجبا
 وهبت مهر ومنعت نفسها كانت ناشرة وان كانت سلمت نفسها
 منعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول ابي حنيفة قال لا تكون
 ناشرة كذا في الثنا تاريخية **قوله** كذا في السراجية **اقول** لا حاجة
 اليه مع قوله او لا في السراجية **قوله** تتحقق قبل الوقت يقضي لها

اقول هنا كلام ساقط من خط المؤلف ولا بد منه وقد الحقته
بها من نسخة وهو فتح قبل الوقت لا يقضي لها القاضي كسوق
اخرى ما لم يضمن ذلك الوقت وان خرجت بالاستعمال المتأد قبل الوقت
يقضي لها **قول** وان لم تسرف فلم يبق يقضي بنفقة اخرى انتهى **اقول**
في نسخة المؤلف بخط علي الهاشمي تجاه قوله انتهى وفي السجل حيث اذ
قرر الزوج لزوجته مبلغا من النفقة في نظير كفايتها عليه في كل
سنة ورضيت الزوجة بذلك وحكم به حاكم فهل لها ان ترجع
وتطلب منه كسوة فاشاء ام لا فاجاب نعم لها ان ترجع وتطلب
كفايتها وان حكم لها الحاكم لكن في المستقبل وتستحق فاشاءا سبها
انتهى **قول** ووصفت شيئا **اقول** لو كانت المداة الماضية دون
دون الشهر لا تسقط كما قدك به شيخنا الشيخ محمد بن سراج البري
الخاني في فتاوه وهو ظاهر لان ما دون الشهر كالخاضع لاجل **قوله**
وفي البحر الرائج سقوطها بالطلاق **اقول** عبارة البري بعد نقل المسئلة
عن كتب سماها فقد ظهر من هذا ان الرائج عندهم سقوطها بالطلاق
كالمرتبة قال ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق ولو بائنا
لامور ذكرها وقد اوسع في الكلام على ضعف ذلك فلا جد ظهر لك
ما في قوله هذا وبه افتى صاحب البحر وما في قوله وفي البحر الرائج
سقوطها الخ من عدم المطابقة والموافقة هذا وقد اجبت عن
ما ذكر في البحر من الامور التي استدلت بها على ضعف القول بالسقوط
وكيف ذلك مع وجوب الرواية به في كتاب الطلاق وافنا الشيخين
وتوارد النقل به وقد اقر به والشيخان الشيخ امين الدين بن هب
العالي رحمه الله تعالى **قول** وقد افتى به الشيخان **اقول** يعني الصديق
الشيخ والامام علي بن الدين **قوله** ولا يخفى عليك ان عبارة المختص
والكثير من اولئك الموت والطلاق **اقول** هذا اذا جعل قوله ولا بد
المجلة متانفا اما اذا جعل معطوفا على ما سبق وهو قوله وعلى

احد

احدهما سقط المتعصية فلا يستعمل الطلاق لان معناه خيل ولا
تدرك النفقة المججلة بموت احدهما فتأمل انتهى كن الخطوط معلقة على
ها من نسخة **قول** لكن ينبغي الخ **اقول** لا حاجة اليه اذ هو من
كلام الخاتمة فتأمل **قول** وان لم يدل عليه كلام البري **اقول**
كلام البري في شئ وكلام الخاتمة في غيره فمما قرع فان فزع الخاتمة
فيما اذا كان في الدار احد من اجزاء الزوج يوزعها وخرج البري في
فيما اذا كان في البيت احد من مطلقا اذا المراد بالادوية الادوية
بالقوله او الفعل كما هو ظاهر فاذا اخل لها بيتا له غلق من دار
فيها اجماعا وهذا لا يعبر فيها بقوله او فعل فليس لها طلب غيره وان
اذ هو لها طلب غيره وهذا مع ما قاله في الخاتمة بخلاف البيت
اذا كان فيه احد منها فان لها طلب غيره وان لم تودوها بقوله او
فعل فافهم صاحب البحر صحيح في محله وهذا هو الظاهر فلا حاجة
للقوله لكن ينبغي فتأمل **قول** او كان لها على اخ حق تخرج بالاذن
وبغير الاذن **اقول** وسياتي عن الخاتمة تقييد بالاذن **قوله**
وفيما عدل ذلك من زيادة الاحكام وعيادتهم والولية لا ياذن لها
اقول قال في البحر ولو اذن وخرجت كائنا عاصين **قوله** وعلى
القضاة التوقف على هذا الحاجة فنفي به **اقول** سلك عن رجل
تقدم الى القاضي وقال له ان زينة العاصي بالبلد من وجهنا ابنتي ولم
يدخل بها ولا ينفق عليها فافرض لها عليه نفقة فرض عليه ولم
يخصم في نظر ما جوابه هل يصح ذلك الفرض ويطلب بما فرض ام لا
فاجبت **قوله** بانه لا يصح لان جواب زفر رحمه الله تعالى انما
هو في الغائب وقد استحسنه الشيخ فافتوا به بالحاجة اما الذي
يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قابل من علمنا بجواب الفرض عليه
من غير حضوره والثر القضية الآن فرضون عليه من غير حضوره
وهو يقيم ببلد حاضر في محله فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

ان الله وانما الله راجعون **قول** قد بال طفل الى **اقول** الرابع
 حذره صا والافضل على المتقدم يعني عنه وهو قول
 وقد بال طفل بل لو صحت فلهذا كله وقال اراد بال طفل العاجل
 عن اكتسابه لكان اولي لانه اذا قدر عليه سقط الوجوب عن ابيه
 وان لم يبلغ واقوى **قول** ايضا نفس المثل في الصغير اذا استغنى
 بنحو ما طلع وغزل لا شبهة في سقوط نفقة ما عن ابيه هذا وقد نقل
 القلق في شرح الجامع الصغير ان هذا الاسم يعني للولد حتى يميز ثم
 لا يقال له بعد طفل الى ان يتخلف في المثل ولو كان على صيرة والله اعلم
قول وفي تصحيح القدوري **اقول** ولو كان مكان الاب
 جده وامه فانفقته عليهما اثلاثا كما نقله في المسألة والنظر في كفا
 الفرق ايضا عن نفقات الثانية **قول** والارضاغ نفقة له **اقول**
 هذا صريح في انه لو لم يكن له اب وكان له اخ ونحوه وهو فقير لا يجب
 عليه اجره نفقته ويتعين على احد ارضاعه وهي واقعة الفتوى
 وبه افتيت تأمل وفي البحر وفي الثانية وان لم يكن للاب ولا للولد
 الصغير مال تجبر الام على الارضاغ عند الكل انتهى محل الخلاف عند
 قدس الاب بالمال انتهى هذا مثبت لغيرها في واقعة الحال بالاد
 والله تعالى اعلم **قول** وصححه في الجوهر **اقول** وفي الحجة في رواية
 محمد لا يجوز وفي رواية الحسن بن جعفر وعليه الفتوى انتهى من الآثار
 خاتمة **قول** فكان الاولى لصاحب الكفر بتبديع **اقول** صاحب
 الكفر اخار ما اختاره صاحب الهداية واكثر المتأخرين استدلالا
 وفي النهج وهو رواية الحسن عن الالهام وهو الاولى وصاحب الكفر
 اعلم بالراجح والمرجوح وكذلك صاحب الهداية ولذا كان اجماعا على
 وجوب النفقة لها في عدة البائن معلنين بان التناكح لم ينقطع
 احكامه ولو رجعت للحائز لزوم علينا الفرق بين نفقة ما ونفقة ما
 ارضاع الولد مع انهم ضرحو بانء واجب ويا انه عليا مع قد تهاو ذلك

كونه

كونه ولها لا لغيره وهذا موجود بعد السبوبة فاعلم **قول**
 ويجب ان تعلم ان قولهم هو اولي **اقول** قد تقدم في الخصامة
 من هذا عند قوله ان ابنت ان ترضع حائنا والاب معسر والعلة تعقل
 ذلك على المذهب فراجعه وتأمل هذا واستدلاله بما في مجمع
 الفتوى فيه نظر اذ لا دليل فيه على انها احق بالخصامة مع طلبها
 الاجر والاجنبية تريد ايجارا ان معناه انه لا يلزم من ثبوت
 حق الارضاغ للاجنبية ثبوت حق الخصامة لها ايضا بل اذا كانت
 حق الخصامة ثابتا للام بان احققت فيه الشروط وثبت للاجنبية
 حق الارضاغ ترصعه ولا تنزع الولد من الام وعبارة البحر لكن هي
 اولي في الارضاغ اما في الخصامة ففيه الولو الجدية وغيره رجل طلق
 امراته وبينهما حبي والمصبي عدة امراته ان ترضع وتمسك من
 غير اجر من غير ان تمنع الام عنه والام تاتي ذلك وتطالب الاب
 بلا اجر ونفقة الولد فالام احق بالولد وانما يبطل حق الام اذا
 تحلقت الام في الملاحق الارضاغ ما كثر من اجر مثلها والصحيح ان يقال للام
 اما ان تمسك الولد بغير اجر واما ان تدفعه الى العمة انتهى ولم امر
 من صحيح بان الاجنبية كالعمة في ان الصغير يدفع اليها اذا كانت
 متبرعة والام تريد الاجر على الخصامة ولا تفتا من على العمة لانها
 حاضنة في الجملة وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو
 ان الاب ياتي باجنبية تبرع بالخصامة في لم يقال للام كما يقال
 لو تبرعت العمة وظاهر المتون ان الامر باخذ باجر المثل ولا تكون
 الاجنبية اولي بخلاف العمة على الصحيح الا انه يوجد تعقل صريح في
 ان الاجنبية كالعمة والظاهر ان العمة ليس قيدا بل كحاضنة كذلك
 بل لخاله كذلك بالاولى لانها من قرابة الام انتهى هذا ما في البحر
 فما نقله عنه ليس معناه ولا لفظه فاعلم **قول** اوجب عنه بان هذا
 مقدمين **اقول** لايتخطوا لانا المؤلف رحمه الله تعالى اصوره

وهذا الجواب ذكره فلا يخسر في شرحه ويسهل لنفسه وقد
 ذكر في غايه البيان الجواب بقوله بان النفقة لا تشتهر باسم الزوج
 لانه حينئذ يلزم القضاء على الغائب ولا يجوز بخلاف النفقة فانها
 واجبة قبل قضاء القاض ففقد القاض امانة فجاز بيع الاب لعدم
 القضاء على الغائب انتهى منه **قوله** هو الصحيح **اقول** وقوله في الزيادة
 وقد ذكر في الزخيرة نقلا عن الحارثي ان الصحيح ان لها ذلك فقد
 اختلف الصحيح وعبارة الزخيرة فان كان القاض بعد ما فرض
 لها نفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانته حتى ثبت لها حق
 الرجوع على الاب فمات الاب قبل ان يودي اليها هذه النفقة هل لها
 ان تلزم من ماله ان ترك ماله ذكر الخصاف في نفقائه انه ليس لها
 ذلك وذكر في الاصل ان لها ذلك وهو الصحيح لان استدانة المرأة
 باموال القاض وللقاض ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه
 ولو استدانت الزوج بنفسه ثم ماتت لا يسقط عنه الدين كذا هي
 وانت علم ان كلام الخصاف لا يصح وهو ما في الاصل **قوله** وغاية
 ما فيه ان يصور فيه دعوى حصة **اقول** لكن فيه ايراد من جوابه
 ليس لنا مدعى حصة من جوابه في الدعوى والشهادة تأمل **قوله**
 الشريك اذا انفق على العبد **اقول** اولادى خراج كرم مشترك يكون
 متطوعا كما سياتي في آخر كتاب الشراكة من هذا الشرح او اذ كان
 نائبا للجاني بغير اذنه اما اذا اذن لا يكون متبرعا ويرجع
 عليه حصته **كتاب العتق** **قوله** لا يقع
 اذا نادى **اقول** لا ملحقه بخط المؤلف على نسخة ولا محل لها وقد
 ضربت عليها بخطي وفي هذه النسخة والسند تعالى اعلم **قوله**
 لان الاجابة عن الواهب والبايع ازالة الملك من الموهوب لثبوت
 الملك لها **اقول** هنا كلام سابق وقد ملحقته بها مشيئة المؤلف
 ايضا وهو بعد قوله من الموهوب والمبيع وانما الحاجة الى القول من

الموهوب

الموهوب له والمشتري لثبوت الحق **قوله** ويقول عبدك او حارثي
 خراج **اقول** بعد هذا بيان بخط المؤلف خراج سطر **قوله**
 ولو خالفا لبيان راسع للموسر لصد **اقول** هو مشكل لانه
 قدم الحكم في المسئلة على من ذهب الى حليفة وهو السعاية مطلقا
 وهذا التفصيل انما هو على مذهبهما ولم ينسبه فيه لها وقوله والولا
 لها من ذهب الامام ومذهبهما الواو لموقوف في جميع ذلك في العبارة
 خلطت منا وشرحا ولو حذف من المتن قوله ولو خالفا لبيان راسع
 للموسر لصد خلطت العبارة عن ذلك ونقصت لمذهب الامام
 فامل ذلك **قوله** لان كلامهما يترجم الى قوله حتى يوفيهما السعاية
اقول هو علة كون الواو لها وهو من حليفة وهذه
 عبارة الربيعي وقد ذكر بعد ذلك مذهبها مفصلا حتى وصل الى قوله
 وان كان احدهما موسرا والاخر بموسر راسع للموسر من كلامه في
 القمان على صاحبها الى آخر ما هنا فخلط الشرح المذهبين في مشيئة
 وشرحه فامل **قوله** وانما راسع للموسر منها **اقول** اي علم مذهبها
قوله مع تلك الستة **اقول** بعده بيان بنسخة المؤلف كما هي
 نحو ثلث سطر **قوله** ثم اعاد مسئلا ومات **اقول** اي الحمد **قوله**
 ويظهر لي ان هذه هي الرابعة **اقول** لانك انما غفرها اذ لم يرد
 دعوى الولد بعد البيع وقبض الثمن وفي الخامسة دعوى الولد قبل
 البيع وتسليمه بلا قبض الثمن فالنصوير مختلف وان كان في كل منهما
 موته في يد المشتري فان ذلك لا يمنع من الغروية والسند تعالى اعلم
قوله فان عتق الداخل بالاجابة الثاني وعتق الخارج بالاجابة
 الاولى **اقول** هنا كلام سابق من خط المؤلف ولا يصح الجمع لاجابة
 فالحق هنا وعلى هامش نسخة وهو بعد قوله بالاجابة الثاني بقي
 الاجابة الاولى بين الخارج والثابت على حاله كما كان في غير بابين
 وان عتق به الثابت عتق الثابت بالاجابة الثاني وعتق الخارج الى

قوله فلو توجب تعيين **اقول** في البحر تعين وفي خط المو
تعيين كما هنا **قوله** فان عني به الخارج عتق الخارج **اقول**
ولقابل ان يقول لما عتق الخارج بكلا الجواب الاول وبقي الاجاب الثاني
بين الداخل والثابت ينبغي ان يتعين العتق في الثابت ولا يوم
المولى بالبيان لموت الداخل فانه بيان كوت الخارج فانه بيان
لعق الثابت لكن جوابه ان الموت كيانا بلسا نه ونقدم انه لو بد
بيان الاجاب الثاني وعلى الداخل به بقي الاجاب الاول بين الخارج
والثابت على حاله فيوم بالبيان وذلك لانه بيان في الثاني لا في الاول
فأمله **قوله** فيعتق من الثابت ثلثاه على ثلاثة ويسعى في ثلثه
اقول هكذا يخطو قوله وكلمة فيعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في
ثلاثة **قوله** في المنكر **اقول** اي المهمة الدائرة بين كل منهما
باب العتق على جعل مقوله والظاهر فيه
لا موقع لها **اقول** هذه عبارة البحر وقابل ان يقول الكلام فيها تحالفا
فيه وهذه منه فكيف يقال لا موقع لها مع انه خالف في صحة الامور
وعدمه وهو قالوا بخالف لا يفرق بينه وبينه فامل **قوله** ويمكن
ان يقال بوجودها على المولى الى **اقول** لا وجه لذلك ولا نقاس
مسئلة الموصى له بالخدمة اذ هو ضاخن فيه عرقا د على الكسب
توجب نفقة ونفقة اولاده ومن وجبة على حقيقة بسبب دين
واجب له عليه فان الخدمة هنا بمنزلة الدين عليه بخلاف الموصى
بخدمته فانه رقيق محبوس في خدمة الموصى له وليس للخدمة
بدل في فيه والذي يدل على ان بدل بمنزلة الدين مافي التا تاريخا
وفي الاصل اذ قال المولى لعبده انت حر على ان تحذف سنة فقبل
العبد فكلم عتق كما لو قال له انت حر على الف درهم فقبل ان تلقى
وقد صرحوا قاطبة بانها بدل في هذا المحل فامل **قوله** **اقول** شكل
على عدم وجوب التسليم الى **اقول** لا اشكال في ذلك لما تقدم

ان امر ولد لا تنصر ان قصه بكتبة تها عليه دفعا للمضر من اليدين
اذ هنا لا يمكن القضا بكتبة تها مع تيجر عتقا ولا عتق مع عتقها
اذا عتقت فقد ملكت منافعها وهذا ظاهر فامل **باب**
التعيين قوله ويمكن حمل نفي التدمير في كلام المسوط وغيره على
المطلق **اقول** يردده قوطم كالتعليق بسائر الشروط من دخول الدرا
وكلام زيد وغيره فامل **باب**
قوله اذا ولدت الامة من سيد هابا قرا **اقول** لو قال واقرا
به ان يحملها لكان اولي كما هو ظاهر من له صناعة في العرصة فامل
قوله انتهى **اقول** صاحب البحر كتبه بعد ان عرى المسئلة للبحر
والبدائع والمحيط فاسب بخلاف ما هنا فلذا ضربت عليه كما ترى
كتاب الايمان قوله بانها تقوي الخيب
اقول وجدت بخط المؤلف رحمه الله تعالى تحاجه عليه نقويه **قوله**
بان الحكم وهو وجوب الكفا وهو دليل الذنب الى **اقول** هكذا يخط المؤلف
وقد اخذ من قول صاحب البحر ولو كانت الحكمة رفع الذنب فالحكم يد اس
على دليله وهو الخس لا حقيقة الذنب كذا في الهداية انه وفي عبارة
هنا اشتباه **قوله** وكذا قوله على يمين الله **اقول** ارجع الى البحر تحديدا
ما هنا في قوله على يمين **قوله** الخلف في الاثبات لا يكون الا بحرف التثنية
اقول اطلقه فشمع اليمين بالله واليمين بالطلاق والعتاق وقد تقدم
دخولها في تعريف اليمين فامل **قوله** وهذا يشكك على قوطم ان الرجوع
في اليمين فتح الى **اقول** لا اشكال مع قولهم ان العتق الموقوف الا في
وهو هذه الصفة حين القوم ولا دخل لكونه فسخي من الاصل كما
الى الاستثناء الا ترى ان من له مال غائب او دين على رجل ليس في يده
ما يفر عن يمينه جاز له القوم فاخت في اول اذ هو وقت التكليف
غير ما لك وفي المال الف بايب ما لك لكن يقال هنا هو قادم بسبب
قدرته على الرجوع ويحاجبه بانه لا باحة شرعا نزل منزلة العاجز

اذ هو مخير بين الفعل والترك فلا يكلف مثله شرعا والله تعالى اعلم **قولك**
 والظاهر عندى ما ذكره الولوالجي **القول** الظاهر ان مراده صاحب
 الظهيرية باشتراط تخلص حرف القسم من ذكر الحرف لا بشرط كونه
 للقسم احتيازا عما اذا لم يذكره بان والله الرحمن الرحيم ولكن مراد
 صاحب الولوالجية ذكر الحرف لا بشرط كونه للعطف بدليل انه لو كان
 للقسم تعدد قول واحد فلا مخالفة بينهما فاما مل ذلك وحاصله
 اتفاقهما على اشتراط تعدد الحرف لكن عند احد هما بحرف القسم والاخر
 بحرف العطف فاعلمه وغاية الامر دفع الفرق بترجيح ما عليه اكثر المتأخرين
 وهو المطلوب لظاهر الرواية في احوط ظاهر فامل **قولك** ولم يتضح لي
 عرفه الا من **القول** وما تحته جيد موافق لكلام المتقدمين
 وحمل كلام صاحب المصنف على ما اذا لم يكن الاستعمال مشتركاً فيه وفي
 غيره اما اذا كان مشتركاً فتعين موافقة المتقدمين واقم
 اكثر عوام بلادنا لا يقصدون بتقويم انت محرم على او حرام على او حلال
 الاحرمه الوطى المتقابل لحله ولذلك اكثرهم يقول انت حرام على او حلال
 الى سنة او شهر فصيرب منك كتحريمها ولا يريد به قطعاً بل تحريمها
 الاصل المذموم ولا شك انه ممن يوجب الايلا فامل فقل من حقق
 هذه المسئلة على وجهها والله تعالى اعلم وانظر الى قولهم لا نقول
 لا بشرط النسبة لكن يجعلنا ويا عرفاً في موضع في اعتبار العرف فان
 لم يكن العرف كذلك بان كان مشتركاً تعين اعتبار النسبة وتصديق
 المخالف كما هو مذموم المتقدمين وقد اقيمت في حادثة صوم لها
 قال لزوجتي كونا محرمين علي من هذا الوقت الى عشرين سنة
 الانية وكان يمينه في شهر ذي القعدة بانه ابلا وفيتوب عليه وجبه
 وهو انه اذا وطئ واحد منهن لم يمتد الكفارة لان حكمه تعدد الايلا
 فيكون مولياً من كل واحد منهن على حد وان لم يطأ احد منهن مدة
 الايلا وقت طلقة بانية وهكذا فامل **قولك** ثم ان علمه بشرط

يريد

يريد **القول** قال في البحر وفي رواية النوادر وهو مخير فيها
 بين الوفاء وبين كفارة اليمين قال في الخلاصة وبه يقتضى
 فتحصل ان الفتوى على التحريم مطلقاً فلذا اعترض في الغاية
 على تصحيح البدلية انتهى فنه علمت ان ما اختاره في المتن
 تصحيح البدلية وما ذكره في النوادر وهو المفتى به كما في الخلاصة
 وهو اقوى وقد قال في البحر قبله والتفصيل وان كان قد قال
 المحققين فليس له اصل في الرواية لان المذكور فيها كروم الوفا
 باليمين من غير عينا والتفصيل وان كان يفتى به اسماعيل الزاهد
 وان كان يفتى به مشايخ بلخ وبخارى واختاره شمس الانبياء لكنه
 لا يوافق قول الخلاصة وكثير وبه يفتى وعلى تقدير مقاومته
 له فقد صرحوا بانه عند اختلاف الترجيح او التحكيم والافاضة
 يجب الرجوع الى اظهر الرواية وكان ينبغي للسنة ذلك كما فعل
 صاحب التلخيص فامل **قولك** اقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام
القول ليس هذا مدعى صدر الشريعة انما ينبغي ذلك على قولهم
 تخفيف العموم للبلوى وقوله لان اللفظ الى انتقال من علمه الى
 علة وهو ممنوع عندهم واعتراضه انما هو على العلة التي صرحوا
 بها بتقويم تخفيف البلوى فامل **باب**
في الرجل يزوج النكته والانية قولك وتصريحاً بالنكته الخ
القول قال في البحر واذا دبا لبيت النكته ولو عبر بها لكان اظلم
 فادعى ونسب هو وشيخه مع انها في بعض نسخ الكتب النكته البانية
 واللطفية اليد بنية فالمرصه على ما يضرع والله تعالى ولي التوفيق
قولك بان يكون **القول** لو حذفه كان أولى **قولك** ونعتي قولك الخ
القول تقدم ما فيه **قولك** لانها **القول** اي الفاضل والوالى
قولك في هذا انتهى **القول** لم ينه بل تمام عبارة البحر بل اناس
 عيال على اى حنيفة في النفقة كذا واقيم لفظة قلت فراجع البعد

وكان ينبغي اسقاطها عما لا يخفى والله تعالى اعلم **قوله** فلوارات
اقول ينبغي اسقاط لفظة ارادت **قوله** كذلك بعينه
اقول هذا راجع لما قاله في البحر من الامر الى ولم يكن هذا
 الخارج لكن تفيد بعبارة اخرى عليه **باب**
الاكل والشرب واللبس الخ **قوله** والشرب ايصاله الى ما لا يحتمل
 المصنع **اقول** فلو حلف لا يشرب وخافا ما حلت هذه الدجاجة الذي
 هو التثنية الحادث في زماننا لانه يسمى بفاطمة في عرفهم شرعا
 بحيث انهم لا يطلقون عليه الا الشرب والله تعالى اعلم هذا وقد
 رأت قديم بعضهم فافقه بعد ما حلت ولم تنبهه لكونه يسمى شرعا
 في العرف **قوله** فان قلت يعني الخ **اقول** هذه المسئلة الاولى
 فليراجع في القديم **قوله** سنة تخصيص العام الخ **اقول** نامل
 في هذه المسئلة سنة وشربها **قوله** ووقت ما حلفه الحفم عامكا
 ونوى خاصا **اقول** عبارة البحر ووقت ما حلفه الحفم عامكا نوى
 خاصا **قوله** رجل عوتب على شرب الخ **اقول** قد تقدم هذا
 الفرع قريبا **قوله** موجبة لحلفه **قوله** اي صبر ومرة حالفا
 وبعده اما البر واما الحنك الموجب للكفارة عند نواته وعبارة
 الرابحة فتعقد بينه موجبة للبر على وجه تحلفه الكفارة عند
 نواته كسائر المتصورات **قوله** كذا في شرح المنهاج لابي محمد عمر
 ابن محمد بن احمد العقيلي جلال الدين ابي حفص الانصاري **اقول**
 نامل هذه السنة وارجع الى غيره فانها في خط المؤلف غير مطبوعة
 وقد اصلحتها كما ترى بعد ان راجعت بعض الكتب وفي الخ الثاني
 قيل كتاب الكفالة باسطر ما صورته وقال في المنهاج للامام
 شرح الدين ابي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي انتهى
 وفي معنى الحق للمصنف المنهاج تاليف العلامة عمر بن محمد بن
 محمد بن احمد العقيلي جلال الدين ابي حفص الانصاري انتهى والله

اعلم بالصواب **قوله** وهو ان حكم ما قبل كل واحد منها بالغا
اقول اي الاستثناء الشرطية عبارة البحر وهو ان حكم ما قبل كل
 واحد من الاستثناء الشرطية والغاية الى وجه اوجه **قوله** ولو خرج
 بنفسه واهله الخ **اقول** هكذا هو في خط المؤلف وهو بدولي
 خرج بنفسه وبني اهله الخ وهو كذا فيه وقد الحقه بما مش
 نسخة المؤلف **قوله** هذا اذا كان الخالف معنى سبب اليه التدار
 بالسكنى فان لم يكن بان كان في عيال الغير اذا خرج بنفسه لا يبقى
 اليمن **اقول** وفي الخاتمة وهذا اذا كانت اليمن بالعبودية فان كانت
 بالعارسية فخرج بنفسه على عزم ان لا يعود لا يبقى ساكنا بقا
 الا متعة على كل حال قال في الولو الجعية لان العي لا يقد هذا ساكنا
 انتهى وفي الثاني خاتمة رامة المحيط وعلى هذا الوجه لا يكلم
 فلا نامل ادام في هذه الدار وخرج بمعاذاته ثم عاد وكذا لا يثبت
 ثم في بعض بعض المسائل ذكر خرج وجه باهله ومعاذته وفي بعض
 ذكر خرج وجه ولم يذكر اخرج اهله وعياله ونص في فتاوى ابي الليث
 في مسئلة اخرى ان اخرج اهله ومعاذته شوطا فانه قال اذا قال لا اخرج
 والله لا اكل ما حادمت في هذه الدار فهو على ما كان ساكنا فيها ولا
 تسقط بينه الا باسقاط ما سبب السكنى ونص الفاضل في فتاواه
 ان نقله ونقل ما عداه واثباته ليس بشرط وخرج المؤلف عليه
 بنفسه يكفي لانها دال اليمن فانه قال في مسئلة الشرب لو خرج من
 بخاري بنفسه اخرج ثم عاد وشرب لا يثبت الا اذا اعطى بقوله ما دمت
 بخاري ان تكون بخاري وطلبه وفي الغائية اذا قال الرجل والله
 لا اكل ما دمت في هذه الدار لا تسقط بينه الا اذا اشغل منها
 وان بقي فيها شيء من قصب او ورد يكون ساكنا في قوله اي حنيفة
 وعلى قول صاحبها لا يكون ساكنا في ذلك والغنى على قولهما
 انتهى **قوله** كان محمد بن سلمة يقول لا يثبت الخ **اقول** لو اورد

مجرد كونه فيها ينبغي ان يثبت بالاتفاق فامل وقد رايته في
 شرح الروض لابن حجر ان افق هذا البحث بعينه ولا مانع منه
 عندنا **قوله** ويخالف قوله القاضي الامام الصاعدي **الح** **اقول**
 يمكن الفرق بين الاقرار بالشهود وهو انه مع وجود الشهود يمكنه
 التحليف بتأخيرهم عنه ومع الاقرار لا يمكنه تامل **قوله** وفي
 حلفه لا يكلم عبدة **الح** **اقول** عبارة الكثر لا ياكل طعام فلا
 اولا ياكل خلد اذ لا يلبس ثوبه ولا يركب دابة اولا ياكل عبده
 ان اشار وزال ملكه وفعل لم يثبت كالمتحد وان لم يشترط يثبت
 بعد الزوال وثبت بالميت وفي الصديق والزوجة في المشار
 حث بعد الزوال وفي غير المشار لا وثبت بالميت وعبارة من
 الدرر والغرين لا يكلم عبدة او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابة او لا
 ياكل طعامه او لا يركب دابة ان اشار وزالت اضافته لا يمتنع
 وان لم يشترط يثبت بعد الزوال ويثبت بالميت وفي الصديق والزوجة
 يثبت في المشار اليه بعد الزوال وفي غير لا انتهى فامل ما بين
 عبارته هنا وبين عبارة الكتابين المذكورين **قوله** وان نوى
 اكل نفس ما يخرج منها صدق **الح** **اقول** اي فلا يثبت بالكل من
 ثمن الغلة وعند عدم نية ذلك يثبت بالكل فامل وفيه يسقط
 الايراد الا في من المؤلف والله تعالى اعلم **قوله** قلت هذا مشكل
 لما فيه من تقديم المجاز على الحقيقة المستحيلة **قوله** التقديم انما
 يتأتى لو لم يثبت بالكل نفس الغلة وهو يثبت بالكل والعرف يطلقه
 عليه كما في خلاف باعتبار عموم المجاز ومعناه ان يكون محل الحقيقة
 فرع من افراد المجاز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز كما قالوا في
 حلفه لا ياكل خلد اذ لا يلبس ثوبه ولا يركب دابة والمساخنة لا فامل
باب **اليمين في الطلاق والعاقبة** **قوله**
 طلقت المتزوجة مرتين **اقول** ليس المراد ان المنتين صفتا للطلاق

بل

بل المراد ان التي تزوجها مرة ثم اخرى تطلق واحدة لان انصاف
 الفعل بالاوليه لا ينافي انصافه بالاخريه **قوله** ولو قال ان
 تسري امة **الح** **اقول** وفي الفتاوى للخالصة لو حلف لا يتسرى
 فسري صغيرة لم يثبت كما في الشارح **باب**
اليمين في البيع والشراء **قوله** وذكر في القينة قول المفسر **الح**
اقول تمام ما في القينة قال يد بع الدين ولو فصل هذا في الولد
 كان حسنا انتهى كلام القينة **قوله** الذي يظهر ترجيح
 في الزوجة ما رجحه في النظم الوهابي لان المقصود نفعه بنكاح
 لا نفعها فيكون النظم في النظم الوهابي نفعه بخلاف الولد
 فلذلك قال في النظم صريحا انظر فامل **قوله** فان قلت
 ان التمسك ذكر **الح** **اقول** هذا المراد والجواب ذكرها صاحب البحر
 فيه فارجع اليه **قوله** وفي المتهج **اقول** هو كتاب الحنفية تقدم
 ذكره في مولفه في باب اليمين في الاكل والشرب **باب**
اليمين في الضرب والسئل **قوله** ولو حلف ليعطيه برقم **اقول**
 فيه مناقشة ظاهرة هي ان وصفك له بالبرم مناف لما ايجبت به وايضا
 الفعل ضد الترك فكيف يتأتى فعل الترك فامل **قوله** انتهى **اقول**
 لم يثبت بل قوله ويشم بفتح اليا والشين **الح** تمام عبارة فتح القدير وتبع
 في قوله انتهى شجرة ولكن شجرة خلل بينهما قوله وما قاله هو الواقع
 ثم عزي قوله ويشم **الح** الى فتح القدير فامل **قوله** وفيه **اقول** الخبير
 يرجع الى الشين لا الى الميم **باب**
قوله وهذا الاطلاق **الح** **اقول** هو من كلام الشارح لانه كلام الحاشية
 تبع فيه ابن الشحنة وتام عبارة الحاشية ويجوز لا تسمى **قوله** والوطي
 في الدين **اقول** قال الزاهد في كتابه المسمى بحاوي مسابيل الخشية
 في اول كتاب الحدود راجع الى ظهور الدين المرغيب في كماله في
 عندهما الوجه في الحد ولا يشترط ان الاثر انما قال تراها اسع لا سمران

الدين العلامة هذا في غير امراته واماني امراته لا يجب الحدة
انزل اول ينزل اجاعا ولكن يات في العلام والحارسة قيل لا يات
به لان جميع اعضاها ملك له فيجوز تصرفه بما يشاء والمصنف انما يات
لان العلام للحزمة لا للاستفراش شرعا والحارسة للاستفراش
من الفرج دون اليد ولو اتى بها من اليد فقد تجاوز ما اذن به
الشرع فيها ثم انتهى ولا يخفى في القول بعدم الاثم جدا ولا اشك ان
قابله في النار لم يتجاوز الله تعالى عنه **قوله** ولو شهد عليه
الشهود بالزنا لا تقبل انتهى **اقول** هذه العبارة ليست عبارة
قاض خات وذكريان الشحنة في شرح الوصف بنية انه وجدها في
شحنة قابلا والمصنف خص عدم قبول الشهادة بالآخرين فيما
نقله عنها وعلمه بان له ان يكون له شبهة لا يقدر على دليها
بنطقة ولا تفهم اشارته بها وظاهر ذلك ان قوله لا تقبل غلط بل
تقبل تامل **قوله** لانه لا ينعى كونه واجبا في نفس الامر هكذا
يخط الشارح تبع للجهل وقد سقط صاحب البحر من عبارة ابن الهمام
ما كتبه سها فتنعه الشارح فيه والسها هو بعد قوله في نفس الامر
لا وجوبه على الامام فانه لا يجب على الزاني ان يحد نفسه ولا ان
يقرب بالزنا **قوله** اي تقبل شهادته بربعة على الزنا ولو كان الزوج
احدهما **اقول** راي بخط المؤلف على هامش نسخة ما صورته
وقد صرح ابن وهبان بعدم قبول شهادة الزوج على من وجبه
بالزنا ونقله عنه في البحر ثم قال وفي ادخال الزوج هنا نظير
فقد صرحوا بقبول شهادته عليها بالزنا الا اذا قن منها او **اقول**
يجل هذا المطلق على التقيد او على انه رواية فليتامل **قوله** لا ينعى
الحذ بالفرار ولا بالتقدم **اقول** هكذا يخط المؤلف تبع لصاحب
البحر والمقرر ان التقدم يمنع دون الاقرار وكما يمنع التقدم قبول
الشهادة في الحبس فكذا لا يمنع الاقامة بعد القضا فتأمل

قوله

قوله حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك **اقول** وكذا في حد
الشرب والسوقة لا تقبل الشهادة قافيا على المقر فان في كل منهما
يصح الرجوع عند كتمان سابق **باب**
الذي يوجب الحد **قوله لانه يستحب اكله عادة **اقول****
زاد في الخطر والاباحة بعد قوله عادة فصارت اكل اللحم المستحب
والصحيح انها لا تكون في الجنة **اقول** قال السوطي قال ابن عقيل
الحبلى جرت مسألة بين ابي علي ابن الوليد المقتزلي وبين ابي
يوسف القزويني في اباحة جماع الولدان في الجنة فقال ابن الوليد
لا يمنع ان يجعل ذلك من جملة اللذات في الجنة لزاله المفسدة لانه
انما منع من الدنيا لما فيه من قطع السبل وكونه محلا للذات وليس في
الجنة ذلك ولهذا ابيح شرب الخمر ليس فيه من السكر وغاية العبد
وزوال العقل فكذا لا يمنع من الاثنا ذمها فقال ابو يوسف الميسل
لا الذكور عاهته ولهذا لم ينعى في شريعة بخلاف الخمر وهو مخدج
الحديث والجنة نزهت عن العاهات فقال ابن الوليد العاهة هي
الثلوث بالاذى واذا لم يكن لم يبق الا مجرد الاثنا اذا انتهى لملاحة
باب **الشهادة على الزنا **قوله** وعزموا**
زعم الدية **اقول** هكذا يخط المؤلف وهو تابع لما راه في البحر فاستد
كذا في فيه ولعله وعزموا جميع الدية بل هو المتعين ولكن وقع
سها فقلع فيه **قوله** لا فتقانه **اقول** اي لا تقره يقال افتات
برايه اذا اقر فيه واستبد وهذا سمع ممن اكره نقله التقات كذا
في مختار الصحاح **باب** **في الشرب **قوله** الذي كمل**
بالطلاق صاحبا اذا سكر فطلق لم ينع **اقول** قال في الخلاصة قال
الفقيه ابو القتيب هذا خلاف قول اصحابنا انتهى وقد مر في الحاشية
في كتاب الطلاق ان الصحيح الوقوع فلا جرم **باب**
حد القذف **قوله وانما سمي عرقا لانه مزيقا **اقول** هكذا يخط**

المولف تبعاً للمعروف ولعله عامر كما تقدم **قول** ما رأيت الزني الذي خبراً
 هناك **اقول** هذا الخط مولفه ولعله ما رأيت زانياً **الح قول** **اقول** ما ذكره من الاصل مشكك **الح قول** يمكن للكتاب عنه بأنه ليس بقيد
 في قوله زني بك وانت صغيرة ونظايرها بالزنا لعدم تصوره منها
 اذ ذاك ولذا كان لم يسقط به احصائها بخلافه في الثاني وهو حق
 لانه قد اعتقت **الح** لتصوره ولذا كان يسقط له احصاء فلم يدخل
 الاول في الاصل لكونه ليس بقيد اصلاً وهو خارج بقوله في
 القذف فنامل **قول** كذا في الجوهر **الح قول** يشير الى قوله ولو قال
 يا زانية فقالت انت اني مني **الح قول** لان معنى كلامه من زني
 بناقة **الح قول** عبارة البحر ولو قال زني بناقة **الح** وبه حسن
 قوله في الشرح لان معنى كلامه زني بناقة **الح** لا يخفى **قول**
 فان قلت بل معنى كلامه **الح قول** الايراد المذكور وجوابه في البحر
قول وقد كتبت انه لو قال ذلك الوالد لولد يجب عليه التعزير
اقول قال في البحر في نفسه من حيث لتعزيرهم بان الوالد لا يعاقب
 بسبب ولد فاذ كان القذف لا يوجب عليه شياً فالشتم اولى انتهى
اقول لا يلزم من سقوط الحد سقوط التعزير وقد منعت
 منه ثم بفضل الله تعالى ما رأيت صاحب الفهر وعلم ان المستطوع كتب
 الشافعية انه مع سقوط الحد عن التعزير ثم رأيت في القنية ما يفيد انه
 كذلك عندنا حيث قال لو قال لآخر باجرام زاده لا يجب عليه حد القذف
 وقد كتبت كتبت انه لو قال ذلك لولد يجب عليه التعزير وانتهى ووجه
 افادته انه اذا كان التعزير يجب بالسب فالقذف اولى بما في البحر في
 النفس من التعزير لانه اذا كان القذف لا يوجب شيئاً فالشتم اولى
 ممنوع انتهى كلام صاحب الفهر وهو موافق لما بحثه **قول** ولا ارى
 ولا رجوع ولا اعتناء فيه **وعند قول** الظاهر ان التعزير لا يوجب
اقول قال الزيلعي في الشفعة في شرح قوله وموت الشفيع لا المشرك

ولنا انه مجرد حق وهو حق التملك وانه مجرد رأي وهو صفة
 فلا يورث عنه بخلاف القضا من لان من عليه القضا من صار
 كالمملوك لمن له القضا من وهذا جائز اخذ العوض عنه ومالك
 العين يبقى بعد الموت فامكن ان يخالف الشفعة لانها مجرد حق
 اذ هي مجرد الراي والمشينة ولهذا لا يجوز الاعتياض عنها فكذلك
 لا يمكن ان يراها انتهى فاذا تأملت هذه العلة فترى ما ظهر لك ما نفقته
 والفقير يقطع به ولم اراه نقلاً وقد كتبت ذلك في حاشيتي على البحر
قول بخلاف ما لو قال له مثلاً يا خبيث **الح قول** انظر ما كتبتاه في
 ثالث ورقة عند قوله ضرب عبده بغير حق وضربه المضر وب **الح**
قول ولو قاله **الح قول** يعني به قوله يا زاني الى بق على قوله بخلاف
 ما لو قال له مثلاً يا خبيث تنبه **قول** او اقر بالزنا **الح قول** كتب
 المؤلف اولاً في نسخة او اقرامع بالزنا ثم ضرب على الف والراء والها
 بخطوط **قول** اقول لا شك **الح قول** هذا الاستدراك انما يتأتى
 لو عبر بالمصدر لا الفعل وهما عبر بالفعل لكن رأيت المصنف كتب
 بخطه لفظة اقرامع مضمرة على الالف والراء والها ولا ادري الصواب
 هو ام غيره وقوله كذا في كتابه الدبر يعيد ان الضارب ومع ذلك
 كله فلا شك انما بالفعل المصدر فيه وزيادة الالف والراء والها
 انما هي من الكسبة كيف لا وقوله حد القذف يعني مراد افتاء قل
باب التعزير قوله واقرامع بوجهين على تركها **الح قول**
 كذا بخط مولفه والصواب واقرامع بوجهين **قول** وكتاب قائله انتهى
اقول لم يغيره الكتاب فكان المناسب ان يقول وفي خواهر الفتاوى
 مناسب قوله انتهى والمسئلة المذكورة في السادس من كتاب الختام
 من خواهر الفتاوى **قول** وابقاً الى السلطان **الح قول** رافعا حال
 من فاعل يقع **قول** واجب **الح قول** في خط المصنف وليا وله وجه
 ظاهر **قول** والمشرية المؤدية **الح قول** قيدها لان ما لا يؤدى من

الحيوانات لا يجوز قتلها قال في الثاني اركانها ثمة تعلقا عن المحظور بل
ان يقتل ما لا يؤذي به انتمى والموايد بالكرهية كراهية التحريم لانها اذا
اطلقت في باهاير اديها ذلك والله تعالى اعلم **قوله** هل يجوز يجب
اقول اي مقول القول يجب **قوله** ولو قال لغريه يا حبيبت **اقول**
ذكر الزاهد في الحاوي الذي صنفه بعد الفقيه في ضرب غيره بغير
حق وضربه المصوب ايضا يغريه ويد باقامة التعزير بالآدي
منها لانه اظلم والوجوب عليه اسبق استع وكذا يغريه لو غلب
المستبوم اللفظ الذي شتمه الشاتم ويجب به التعزير اجماعا بخلاف
تكميل الذي لا يجب به التعزير بل جملها او يجب عند البعض لا عند البعض
الاخر **قوله** وهذا اذا لم يخرج مخرج الدعوى **اقول** سياتي في اخر
الباب عن الدعوى كما صور به ادعى على اخوانه وطى جارية وجعلت
منه وادعى التفصيل لهذا السبب وانكر الدخول فله ان يحلف ولو
حلف المدعى عليه فله ان يطلب من القاضى تعزير المدعى ولو اقام
المدعى بيينة فله قيمة التفصيل انتهى فتأمل فانه مخرج الدعوى
ولزم فيه التعزير لان يقال هو من دعوى الزنا ضمن او يقال ليس كل
ما يوجب التعزير من لو خرج مخرج الدعوى لا يوجب به بل فيه ما هو هكذا
وفيه ما هو هكذا والمصنف قد تبع صاحب البر في هذه الامارة مع
ما بعد كما هو محتاج الى التحريم فراجع ما كتبه على البحر وبما مل **قوله**
والصحيح انه تعزير ان كان في غضب **اقول** دل هذا على انه اذا تكلم
بكلمة تحفل معنيين احدهما الشتم والاخر عدوه ان كانت في حالة
الغضب لا يسأل ويعزير لخرج جانب الشتم وان لم يكن في حالة الغضب
فالقول قوله بهينه وهذا التفصيل مصرح به في كثير من الكتب
والله تعالى اعلم **قوله** وان كان المدعى رجل له حرة **اقول** هكذا
خط المؤلف والصواب رجلا له حرة **قوله** واحقا المصنف وانى انه
يعزير لانه كاذب قطعا **اقول** هنا شيء ساقط من خط المؤلف ولا بد

منه لتوقف فهم ما هنا عليه وهو يعزير به وهو قول الامة الثلاثة
لاي هذا الا لفظا ثمة ترك الشتم في عرفنا وفي فتاوى قاضى خان
في ما كلب لا يعزير قال وعن الفقيه اى جعفر انه يعزير لانه بعد شتمه
ثم قال والمصنف انه لا يعزير لانه كاذب قطعا **قوله** وقد تقدم تعزير
هذا **اقول** تقدم في شرح قوله وعزير بيا كافر **قوله** فيجوز فيه الا ان
اقول وتذايع الصلح عنه كما صرح به في الدرر والغفر وتنبى من
الا بصار في كتاب الصلح **قوله** لا يحظر المؤلف ولعله ويلزم هذا **قوله**
يوثر فيها ويلزم بها **اقول** لا يحظر المؤلف ولعله ويلزم هذا **قوله**
قوله واما الضمن فخلاف الشرع **اقول** والقابل بالضرر يجب
ان يكون عليه لوائح السرقة لا مطلقا وساتى في الجزء الثاني من هذا
الكتاب في كتاب الاكراه ما صورته اكره القاضى رجلا ليقرب سرقة
او قتل رجل بعد متعلق بقوله او قتل او يعزير بقطع يد رجل بعد
فاقر به نك فتقطع يد او قتل بغير المكره على ما ذكر ان كان المتعلق
موصوفا بالصلاح اقتص من القاضى فان كان المقرنها بالسرقة
مقرنها بالقتل لا اى لا يقتصر من القاضى استحقاقا لوجوب الشهادة
واقص منه قياسا ذكر قاضى خان في فتاواه انتهى **قوله** كذا
يساله عن باقى الشروط من الميز وغيره اتفاقا **اقول** وهو مشكل
للاحتمال الذى كمانته عليه في البحر وكان ينبغي تقديم النقل الثانى
عليه **قوله** وانت تعلم ان شهادتهم الح **اقول** في البحر بعد ان
ذكر ما في المبسوط قال وفيه نظر لاحتمال ان يكون قريب السارق
او زوجا فلا بد من السؤال كما في التبيين انتهى والله اعلم **قوله**
يسلك بها مسلك الاسوال **اقول** بعد هذا اياها في نسخة
المؤلف قريب سطرين **قوله** لما روى الى قوله وان طلب **اقول**
عبارته في البحر لما في السبق عن ابن من حكيم عن ابي عبد عن حماد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن في تهمة وتوقيفه بالحسن

الى ان يتبين حاله بمنزلة مالو ادعى عليه مدعى فانه يحضر مجلس ولي
 الامر لئلا يترك بينهما وان كان في ذلك تعوقه عن استغاله **قوله** امر
 ابن بريق الموعوم ان يحضر المجلس بالعداب **قوله** وفي
 جمع الفتاوى من كتاب الاكواه وفي سرقة المخطط اذا اقر بالسرقة
 مكوها فاقرا به باطل ومن المتأخرين من افتر بصحة وسيل الحسن
 ابن زياد رحمه الله تعالى ان يحل من سرقة السارق حتى يقر قال مال
 ينقطع الحجر لا يظهر العظم انتهى **قوله** واليمين على من انكر **قوله** عبارته
 ولكن اليمين على المدعى عليه **قوله** وباب مسجد **قوله** واسأرا الى
 انه لا قطع بسرقة حصير وقت ادبيله وكذا السائر للعبية وان كانت
 محرقة لعدم المالك كذا في البحر **قوله** جعل الدين بعد المالك **قوله**
 وفي شرح المنه لا ين ملك في تحت الخاص فان قلت قد
 توجد العينة بالملك فانه لو سرق مال الوقت من المتولى بحسب
 القطع ولا ملك فيه لاحد قلت لا بأس فان الوقت باق على
 ملك الراقة حكما ولهذا يرجع الثواب اليه ولين سلما فالملك
 شرط في الغنم لا لعينه بل لله متعلق حق العير لصير خصم
 ومال الوقت كذا في كذا انتهى فهذا نقل صحيح في القطع وليس بعد النقل
 الا الرجوع اليه كذا اريت بخط بعض الفضلاء وفيه ان هذا النقل
 معارض بمثله وهو سرقة حصير المسجدين ونحوهما من حرز ويلوح في
 من التقييد بحصير المسجد ونحوهما في هذا وبالسرقة من المتولى في
 الاخر التفصيل بين ما علم كونه للمسجد كالحصير والفساديل وبين
 غيره فتدبر وسياتي في قوله ومن له يد صحبة يملك الخصومة ومثل
 بحاجته من جلته متولى المسجد وقد ذكره بقا لصاحب البحر فصوص
 صحيح في القطع بطلبه فنامل **باب**
القطع قوله وفيه نظر لانه اذا ثبت امره به ثبت سلبه **قوله**
 فيه نظرا لان الامر للوجوب عندنا ولا قيل به فتأمل **قوله** وفيه

بخلافه

بخلافه **قوله** اي قوله اولاد الامر بخلافه **قوله** اذا اظهر
 هذا الحال للقاطع **قوله** اي وهو سرقة على الكسفية
 المشروحة **قوله** وهو تقويت الامن على الثناهي بالقتل
 واخذ المال **قوله** فاذا اناهي تقويت الامن تناهت عقوبة
 باخذ المال والقتل **قوله** ردوا للبعض **قوله** اي عوقبا
قوله وفي الذخيرة رجل ادعى على من جمل سرقة الخ **قوله**
 ومثل ما في الذخيرة ذكر في جامع القصولين **قوله**
الجهاد قوله فلا يخرج المرفيع المدنف **قوله** المدنف
 بكسر الراء وفتحها الذي شغل سرقة **قوله** فان قلت ما تصنع
 تحدث ليس في الاسلام ومن مخرج اي منه الخ **قوله** قال
 الاصمعي مخرج هو بالخ وكسر الراء وقال ابو عبيد قال محمد بن
 الحسن يروي بالجمع كذا في مختار الصحاح والبراد والحوار
 ذكرها صاحب البحر فيه **قوله** لان فيه تضييق على الضياع
قوله هكذا في خط مصنفه كما هو في البحر **قوله**
 اما في تعريفه وسبق القائل له وهو الظاهر واما في تعريفه
 الشمس اذا مال للغروب والله تعالى اعلم **قوله** والثاني
 لا يفعل له امام **قوله** وهو دفع المال من اليهم **قوله** واما
 الحرية فليست بشرط **قوله** فيصح امان العبد اذا كان ما ذونا
 له في القتال **باب** **الغنم وقسمه قوله**
 وفي المغرب الغنم ما نزل من اهل الشرك عن ابي عبيد عنوة
قوله عبارة المغرب الغنم عن ابي عبيد ما نزل من اهل
 الشرك عنوة الخ **قوله** فليس له ان يقتات عليه **قوله** يقتا
 اي يستفيد وينفذ برأيه **قوله** في بيان كسبه
الغنم قوله قبل ان يصل **قوله** اعني ولو وصل اليه الغنم
قوله ولم يصل **قوله** اي لم يصب **قوله** اذا اقر هذا اختلف الخ

اقول الاثنا والقضا لا يجوز الا بعد التعالي بوجوه النقه ومعرفة
المقد والمطلق واصطلاح النفا وكثيرا ما يطلقون وعلى فهو
الطالب ويعرفه بالاصطلاح يحلون ويمتلكه لا ينبغي الرد على ان
في الفصل ولا التطاول عليهم بما هم به اعلم من غيرهم وبالكس
شعري كيف بالغ في هذا مع انه في الحقيقة محتاج اليه لما انطلق
ينصرف الى الفرد الكامل عند الاطلاق وايضا لا يفهم ذو قسم ما
عند اطلاق الفرس هنا الا الفرس الصالح للقتال اذ الكلام فيه
بل لقائل ان يقول ذلك اطالة لا تليق بالتحقيقات اذ من علم
ان هذه الباب باب الجهاد وهو موضوع للقتال فكيف امر وسمع
ان لصاحب الفرس سهمين وللراجل سهمين لا يسبق الى فهمه ان
الفرس الصالح للقتال فالباب مقيد له وذكرنا في الاختصار
الذي هو مطلوب اصحاب المتنق وانتهى تعالى **اقول**
وظاهر ما في التحصين **اقول** لقائل ان يمنع كونه ظاهرا من بل
الظاهر خلافه لما ان الكلام فيه يحصل منه اعانة لما هو
المطلوب وذكر الرفح لم احتراز عن السهم فتأمل **قوله** لان
المراد من النظر **قوله** لعله القرب **قوله** لكأنك وصنعك
اكنتها فيهم **اقول** اي لوجودك الذي اوجدك الله به في
قبيلتهم وسلسلتهم **قوله** وخبرتنا **اقول** هو بالتشديد اي
جعلنا محروما من سهم ذوي القربى كذا الاخى زاده يوسف
ابن حنيد في حاشية صدر الشريعة **قوله** في حقيقته **اقول**
الحقيقة تجمع على حقايب وهو وعاء يجعل الرجل فيه زاده **قوله**
وهي واردة الى **اقول** لقائل ان يقول هو غير واردة وانما هي
مسئلة جديدة لم يتعرض لذكرها اذ الاصل عدم الردة **باب**
المتان **قوله** لا يمكن حزين مسامح في سنة **قوله**
وعبارة لكن من شمل ذلك **اقول** قد يقال تغييرك بصار

يغير

يغير الحديث بالاولى فتأمل **قوله** فلو اسقط صاحب المتن
اقول لكن يقال انما ذكر ذلك لدفع توهم هو انه اذا كان له
دين او ودعة فهو في دارنا حتما فتقاه بذكرها وبها يعلم
الحكم بالاولى فتأمل **قوله** ولم يذكر في المتن حكم الرهن **اقول**
قال في البحر ولم يذكر المصنف حكم الرهن الى اخر ما ذكره هناك
قال فلو قال المصنف وصار له فداء لكان اولى لانه لا يخص الوعد
الى ما ذكره هنا في وصايا حب البحر لانه مع امكان الاعتذار
بان ما عند الشريك والمضارب ودعة قد دخل فيها وبان ما في
بيته يعلم بالاولى لولا لا يقطع يد عن حقيقته وحكم بخلاف
ما عند مورد عدم لوجودها حكما فتأمل **قوله** وتعتبر نيا بالدين
اولى **اقول** قال في البحر ولو عثر بالدين بدل القرض لكان اولى
ليشمل سائر الديون انتهى فاحتج منه كما ترى وذكرنا ذكره هذا
والاعتذار عنه واضع وهو انه لما ذكر في حال الاسر والظهور الدين
علم ان المراد اذ هي مسألة واحدة تختلف بالقتل وغيره لا يطلق
الدين وخصوصا القرض وانتهى اعلم **قوله** فلما قلنا **اقول** يعني
من انهم حريون وليسوا باسباع **باب**
والغنائم والفيء **قوله** عقيقة خلوان **اقول** خلوان يضم الى
المهملة واسكان اللام قال الخازمي في المصنف والمختلف خلوان
الكل المعروف وهو اخراج السواد عما يلي المشرق ينسب الى خلوان
ابن عمران بن الحاف بن قاطعة وقال البكري في معجمه قال الجرجاني
سميت بذلك لان معناها حافظة لحد السهل لان خلوان اول العراق
واخرج جليل وقال محمد بن سهل ايضا سميت بخلوان بن عمران
ابن الحاف بن قاطعة كما سلف انتهى من الاشارات لابن الملقن
قوله عبادان لانه بخط المؤلف بلا الف بعد الباء **اقول** وفي ضوا
اشارات للمفاتيح لابن الملقن عبادان يقع العين المهملة ثم واو

مشددة ثم اختلف ثم دال حملة كذا قدع الكبرى في كتابه
قال علي وزن فقال لان برب البصر قال الخليل هو حصن مشق
الاعباد الجنطي وقال الخوارزمي في مؤلفه في الأماكن عبادات
جزيرة مشهورة تحت البصر مقصودة للزباية وكان قد يامن
ثغور المسلمين ويروي في قصص بلها احاديث غريبة انتهى **قوله**
وما فتح عنوة **قوله** عنوة بفتح العين اي قسراً قال ابن مكي والفقهاء
بعد كون عن الصواب فيضمون العين قال الفارابي في ديوان
الادب وهو من الاصلاد يطلق على القهر والطاعة والمراد هنا
القهر فقط **قوله** صاعاً من براوشعير وورهم **قوله** كان ينبغي
ودره الكونية معطوف على صاعاً وان جاز على القطع **قوله** ومنه
يعلم ان الدودة والفارة اذا اكلتا الزرع لا يسقط الخراج **قوله**
فيه نظر ظاهر فناعله وقد صرح في البرانية ومثلاً مسكين بان
المراد ما لا يمكن دفعه وانه يسقط به الخراج وقد رد في النهي كلامه
صاحب البحر **قوله** الذي يجب ان يقال في الجراد ونحوه
ان كان كثيراً غالياً رده بحيلة يسقط به وان كان قليلاً بحيث
يكن رده لا يسقط به كما هو الخوف في ذلك فناعله **قوله** وقد اخل
به صاحب الكنز والتهذيب **قوله** لكن قال في البحر وقيد بالخراج المظف
لان كلامه فيه لانه لو كان خراج مقاسمة فلا شيء عليه بالتعطيل
انتهى وبه يحصل الجواب عما ذكره من الاخلاق **قوله** تركت
السلطان الخراج لرب الارض جاز **قوله** وفي الزبانية يسمى السلطان
العشر او تركه عند المزارع بصره المزارع الى الفقير وان تركه عليه
بالكلية يجوز غنياً كان او فقيراً غير انه لو كان فقيراً لا يضمن السلطان
لانه لو صرفه اليه بعد اخذ جحش فكلد لو تركه عليه الا يري ان
السلطان لو اخذ من انسان زكاة ماله واقترع الميراث قبل صرفه
الزكاة الى المصروف للسلطان ان يرد عليه زكاته لما قلنا واذ كانت

المتروك

المتروك عليه فبما ضمن السلطان العشر للفقير امن بيت مال الخراج
بيت مال الصدقة لان سبيل العشر من بيت مال الفقير الى الاغنيا
بخلاف الخراج انتهى فناعله ما بينهما وقوله الا يري الى عدة ثانية
لثقل الاول **قوله** في الزبانية **قوله** والصلب
ما انقش له ولا صور له ولكنه بعد انما **قوله** هكذا بخط المؤلف
وفي البحر والصلب ما انقش له ولا صور له تعبد **قوله** لا يجوز
احداً **قوله** كذا بخط المؤلف وكان سبع فيه صاحب البريات
متنه لم يذكر فيه الا البقرة والكنيسة واما حذف فكان ينبغي حذف
الميم لان المذكورات اكثر من اثنين **قوله** ويماد الميم من غير
زيادة **قوله** ثم اذ كانت الكنيسة قديمة حتى لم يبق للامام
صدقه او نقصها على عامة الروايات لو انهدمت كنيسة وفي الزخيرة
او ببيعة او بيت نار كان له ما وهبها كذا في الشانارخانية **قوله**
ذكرها في الاشياء والنظائر في اواخر الفن الثالث قال فائدة نقل
الامام السبكي المراجع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه
لا يجوز اعادة بنائها وكره الاسويطي في حسن الحاضر في احوار مصر
والفاهر عند ذكر الامم قلت **قوله** يستنبط من ذلك انها
اذا قفلت لا تنفع ولو بغير وجه كما وقع ذلك بعضنا بالقاهرة في
كنيسة بحارة روية فقلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة
فلم تنفع الى الان حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حاكم على
فتحها ولا ينافي ما نقله السبكي قوله لصاحبنا ويماد الميم من لاف
الكلام فيما هدمه الامام لافيا انهدم قلنا مل **قوله**
كلام السبكي عام فيما هدمه الامام وغيره وكلام الاشياء يخص ما هدمه
الامام **قوله** الذي يظهر ترجيح العمى وذلك لان
العلة فيما يظهر ان في اعمادها بعد ما هدمتها المسلمون استخفاها
بهم وبلا اسلام واخاد المم وكسر الشوكهم ونصر الكفر واهله

غاية الامر ان فيه افتيا ناعلى الامام فليزم فاعله التفرع بلافتيا
كما اذا اذن من الخرى بغير اذنه يصح اما نه ويعجز بخلاف ما اذا اذن هو
هم بانفسهم فانها تعاد كما صرح به علماء الشافعية وقواعد الاناياه
لعدم العلة التي ذكرناها فستنتج من عموم كلام السبكي وقد رايت
بعض الفضلاء على هذا المحل من الاشياء والنظاير ما صورته قال
شيخنا رحمه الله تعالى في كل على هذا ما ذكره المصنف في القواعد
من ان الامام اذا اراد شيئا ثم مات او عزل فللمتأني تغييره حيث
كان من امور العامة لا الا ان يحل الاجماع في كلام السبكي على المذهب
او يقال ان اعادة الكنائس ليس من الامور العامة انتهى **اقول**
ولا يخفى ما في قياس النقل على الهمم اذا الهمم مراد به ابطالها بالكلية
بخلاف النقل لشيء ولذا لم يفتح وصعوبة الاحادة تامل **قوله** وافت
انهدمت بيعة او كنيسة **اقول** قال في الثنا تاريخانية نقلت عن
الشيخين وان كان يعوض يجعلونه للمسلمين **قوله** لا يعطى لشيء
وجوبا واستحقاقا **اقول** اي يجب عدم اعطائه بموته في نصف
السنة ويستحب الصرف لبلومات في اخر السنة وقد تبع في هذه
العبارة شيخه الشيخ زين في البحر حيث قال والمراد بالهمم عدم
الاعطاله وجوبا واستحقاقا ولا يخفى ما فيها **قوله** فلا يملك قبل
القبض **اقول** انهم ظاهرون انه يملك بالقبض لانه نوع صلبة
وهي يملك بالقبض **قوله** ويستقط بالموت **اقول** وبالغزل ايضا
كما هو ظاهر وسياتي في قوله واقتلتوا فيما اخذ اولها ثم مات
او عزل قيل مضى اليه **قوله** والموت والامام **اقول** ارجع
لا اتفق الوسائل فانه فرق بين الوقف على المذلة والوقف
على المذارس والمساجد والترب وبسط الكلام على المدرس والفقير
وصاحب وظيفة ما وقد نقلت في الاشياء وقرع **قوله** الموقوف
والامام ان كان طهما وقف اليه **اقول** سئلت في جماعة لهم عطاء

انا بوا

انا بوا شخصا يطلب معلوما عنهم ويكيل السلطان ويقتضها
لهم فبات بعد قبضها شخص منهم قبل ان يقبضها منه فهل
يورث نصيبه ام لا فاجبت بنعم لان يد النائب كيد النائب
فكانه ما ان قبض بنفسه وهو لو مات ان قبض يتولى
المقبوض من ميراثا والله تعالى اعلم **باب**
الموت بقوله ويقضى المريد ما ترك من عبادة في الاسلام
اقول ويبطل ما رواه لقين من الحديث فلا يجوز للمسمع
منه ان يرويه عنه بعد رده كما في شهادات الولو الجدية
كما في الاشياء والنظاير **قوله** فصار كالمريد الاصلية
اقول كذا يحفظ المؤلف ولعل صوابه كالمريد الاصلية **قوله**
وهو طلاق في محل التقيد **اقول** في البحر والمثل واردة على
المصنف مع ان في عبارته اتهام ان ياخذ بغير شيء مطلقا انتهى
فالايراد لصاحب البحر مع امكان الجواب عنه بانه تركه اعتمادا
على ما تقدم في استسلا الكفار ولانه ذكر الحكم في المسئلة قبل القسمة
لكونه لم يتركها والاصل العدم ولا فرق بين المثل والقبض فيه
فلا يرد عليه وهذا الاول فامله **قوله** وبما قرناه **اقول**
هذا النقص لصاحب البحر لانه ذكر ذلك بعينه فراجع
ان شئت **قوله** فاطلاقه المكاتبة على البدل **اقول**
والجواز ان يمنع احدا استعماله بل هو امر داير في كلام الفصحا حق
قيل استعمال الجواز يبلغ من استسلا الحقيقة فوجه الاولوية
وكيف يتقدم على مثله **قوله** **اللقطة**
قوله واللقطة محرمة **اقول** نقله من البحر فاجرح وبما مر
القاصوس واللقط محرمة وكخرمة وهمزة واثمة ما انقط فامل
في نقلها **قوله** وقد خلا من الكتب المعتمدة عن تعريضها اصطلاحا
للقطة وفي البحر ولم يذكر اكثر من ان احيى تعريف اصطلاحا

ثم قال وعرفها في المحط بانها ترفع شئ منافع للحفاظ على الغير
 لا للملك انتهى وكان ينبغي ترك قوله وعرفناها اصطلاحا كما
 لا يخفى والله تعالى اعلم **قوله** فكذلك يترك التعريف **اقول** في
 خطأ المؤلف الاستناد وكلمة التعريف كما كتبه ههنا **قوله** الا
 اذا قال له قاض انتق لترجم **اقول** هذا راجع الى المقيط واللفظ
 وقوله او يصدر راجع الى المقيط يعني يصدر عنه انه انتق عليه
 للرجوع عليه فله الرجوع لانه اقر بحقه **قوله** ولا يخفى عليك
 ان عبارة هذا المختار حسن **اقول** قال في البحر وعبارة المحقق احسن
 وهي فان انتق الى فاختار المصنف فذكر ما ذكره في الزيلعي
 وقوله وباذن القاضى يكون دينا يشير الى ان النفقة تصير دينا
 بجميع اذنه وليس كذلك في الاصح لان مطلقه قد يكون للزوج
 والمنشئ به او للزوجة فلا يرجع بالاحتمال فلا بد من ان يشترط
 الرجوع ويجعله دينا عليه انتهى **كتاب** **الايق**
قوله والوجه ومن يقول التيم **اقول** وقد نبه على ذلك كله في
 البحر **قوله** وقد يقال في **اقول** هذه عبارة البحر وقد اجاب عنه
 بقوله ودفع بانها مجاز عن الاستقاط ولذا لم يجز من غير من عليه
 انتهى **كتاب** **الشركة** **قوله** ونحوها ظاهر لك
 ان عبارة هذا المختار اعرف فائدة واولى مما ذكره صاحب الكنز والفرد
اقول هذا صاحب البحر قال فيه بعد ذكر ما تقدم فلو قال المصنف
 ان يملك متعدد عينا او دينا كان اولي فاختار واعترض عليه به
 وليست شعري ما يفعل في قوله وكل اجنبي في مال صاحبه فصح له بيع
 حصته ولو من غير شركه فاسلكه ارباب المتوفى قاطبة واولى لانهم
 انما اخفوا العين ليرتفعوا عليه احكاما لا تنافي في الدين فثامل
 وانظر الى قولهم فيما لو خلف له مال له وله دين على معلن او على كائن
 لان الدين وطبق في الزمة لا يتصور بفضه حقيقة واذ لم يكن مالا

كيف

كيف تقع عليه الشركة وقوله في البحر والحق ما ذكره وايضا البعض
 المدعى انه يملك وتقع فيه الشركة لزم منه الخت في المسئلة المذكورة
 ولم يزا احدا قال به من علمنا فالحق خلاف هذا الحق تامل **قوله**
 ولذا يملك ما عنه **اقول** اي ما دفع عنه **قوله** يعني يجوز بيع
 احد الشريكين بفضيه **اقول** ولكن يضمن بتسليمه للشركي
 بغير اذن الشريك ولو صدك عند الشريك فقال في نحو الدرر فقلت
 عندك بجملة المما ياف في يوتي واقام بينة بها لا يضمنها ولا يخلط
 كما يوجد من كلامهم ولو لم يضمن بينة يخلط والله تعالى اعلم **قوله**
 فانه لا يجوز الا بآذنه **اقول** فلو كان الشركا اكثر لادين من الاذن
 اي تامل **قوله** فان كل حصة مملوكة بجمع اجزاءها ليس للاخر
 فيها شركة **اقول** اي كل حصة من حبات هذا ملك لغير الحقيقة
 لكنه تقدر التمييز فلو صح البيع منه للاجنبي لا تقدر على تسليم مبالغه
 لتعذر تامل **قوله** ليس للاخر فيها شركة **اقول** اي حقيقة
 وقد تعذر التمييز **قوله** وعان **اقول** العان بالسين وشريك
 ليس بالعام الذي عسك به الدائنة والشركة المخصوصة وعان ذلك
 من السما اذا نظر فيها وبالفتح السحاب او التي عسك الماء **قوله**
 وراعه مال غايب **اقول** اي غايب عند الشريك لا عند عقد الشركة
 فتأمل وراجع البحر الرابع والثاني راجعية **قوله** والعان في **اقول**
 العان بكسر العين من عن الشئ فلو قاله للرجوع **قوله** ماله
 فاذن **اقول** اي للشركة تامل **قوله** وان اشركي احداهما بماله
اقول وفي الثانية واذا اشركا شركة عنان باموالهما فاشركي
 احداهما شاعا فقال الشريك الاخر هو من شركتنا وقال المنشئ
 حصول خاصة اشترية بمالي لنفسه قبل الشركة كان القول قول المشتري
 لا لغيره ليعمل لنفسه فيما اشترى فلو كان القول قوله مع بينة بائنة
 ما هو من شركتها انتهى **قوله** وقد وقعت حادثة القوي الشري

احدهما شاعرا وقال هو للشركة وقد دفعت من مال الشركة
لا رجع عليك بحصتك من الثمن فقال الاخرون دفعت عنه من
مال الشركة ولا رجوع لك على والذي يظهر ان القول قول المشتري
لا ذكر قاضيه فان انه حر الخ وذلك لانه لما صدق في الشراء
ثبت الشراء للشركة وبه ثبت نصف الثمن بين منه وقوله
دفعت من مال الشركة دعوى وفائه فلا تقبل بلا بينة ولكن
قالوا فان كان شراؤه لا يعرف الا بقوله فعليه الحجة لانه يدعي
وجوب المال في ذمة الاخرون وهو ينكر وهما ليس منكرا بل هو
مقر بالشراء الموجب لتعلق الثمن بينه واداء اطلبه اليمن على
انه ما دفعه من مال الشركة فله ذلك قائل **قوله** وعسى ان
يجري على اطلاقه **اقول** هنا كلام ساقط ولعله وعسى ان يخرج
غير المسمى وظاهره ان يجري **قوله** ولكل من شركي العنان
والتلف وضمة ان يستأجر ويتفجع ويودع ويضارب ويوكل
ويبيع وينقد ونسبته وسائر **قوله** لم يذكر الاعارة قال في
الثان تاريخانية رافرا **قوله** لا يحيط ولا احد المتفاد وضمة ان يعبر
مال المتفاد وضمة وفي الظهيرية وليس له ان يعبر استحسننا وفي
الخاتمة في احد شركي العنان ولا يملك الاعارة **قوله** ولو باع
احدهما مال الشركة بما عزم وهما جاز **اقول** قد بالبيع اذ الشراء
لا يجوز الا للمعروف كما في الجوهري وقوله بما عزم وهما **اقول** وقياسه
وبابى عن كان حجة لو باع بالعرض جاز خلافا لما فانه يقيده بالقيمة
او نقصان ميسر وبالنقد **قوله** قال في البزاريه
ونفيه بنوطها في مسئلة بيع الوكيل بما عزم وهما وبابى عن كان
نقل عن في البحر والمولف تبعاله وفي تصحيح الشيخ قاسم راجح
قوله الامام فراجع **قوله** وشركي العنان **قوله** مسئلة
انفاق الشريك من مال الشركة لم تذكر في الكتابه كما ذكر في مجمع

الفناوي

الفناوي ونقل عن قاضيه خان كوفها في مال الشركة كما في الخلاصة
وفي الثان تاريخانية نقلها عن الخاتمة قال محمد رحمه الله تعالى
هذا استحقاق ونقل الزيلعي فيها قولين وغيره كذلك وحسب
علم ان وجوبها في الشركة استحقاق كان فهو الراجح لان العقل
عليه لا على القياس الا في مسائل مخصوصة **قوله** والاستعارة
منه **اقول** هذا نص صاحب المحط في الظهيرية خلافا لغيره
نقله وليس ذلك لشرك العنان كما تقدم نقله عن الخاتمة في
الخاتمة **قوله** وظاهر كلام الولول الحجة في الوكالة فيقول
ان كان هذا ابتدا نقل منه فهو سال من النقد وان كان في حجة
كلام البحر ففقيه عليه نقد على صاحبه الحجة اذ الموجود في شيخ
البحر الا اطلعنا على ما فوله فظاهر كلام الولول في الوكالة فيفنده
فانه قال اذا ادعى الامين بعد الموت الدفعة في الحياة وانكر الوكيل
فان كان المقصود في الضمان عن نفسه كالموكل بقبض الوديعة
فالقول قوله وان كان المقصود ايجاب الضمان على الميت كالموكل
بقبض الدين لا يقبل قوله انتهى وفي البزاريه لا وكذا نقله عنه
احوه في التمهيد اما النقد على هذا السارح فلانه لا يمتد بباريته
وقد سكت اليه ان صاحب البحر لو فعل كما فعل مسلم من النقد اذ ما ذكره
صاحب البحر في الدفعة وما ذكره صاحب الولول الحجة في القبض واستدرك
انه وضع المسئلة فيها فلهذا في الدفعة اذ اشبهته في ان الورثة لو
صدقت في القبض كان القول قول الوكيل في الدفعة كما فهم من له
ادنى معرفة بضوابط الفقه وقواعد وقد خط في مسئلة الوكيل
كثيرون وزلت اقدامهم فيها وقد اشعبت الكلام عليها في مواضع
منها على نسختي الاشباه والنظائر عند كلامه على هذا الفرع فيها
وانتقلنا على **قوله** والثانية السلطان اذ اخرج الى العنز
وعنق **قوله** والثالثة التفاضل اذ اخذ مال البيت وادع

غيره ومات ولم يبين عند من اودع لاصحاب عليه **قوله** وهو
شركة الصانع **اقول** وشركة الايمان وشركة الاعمال كما في المحرر
قوله اذا وجد فيها شروط المفوضة **اقول** صوابه العاين
قوله ويكون كل منهما مفوضة بشرط **اقول** وفي البراري
وشركة القبول والوجه قد تكلف مفوضة وعنا فالعنان ما يكون
في تجارة خاصة والمفوضة ما يكون في كل التجارات انتهى **اقول**
يتبقى ان يكون هذا التفصيل على قول من يشترط في المفوضة
ان تكون عامة في كل التجارات وامان لا يشترط ذلك فلا يتجده
التفصيل المذكور على قوله والمصلحة تقبل ما في البحر عن الثنا انما نية
بالروايتين فراجع ان شئت **قوله** قال الذي في بيع المال قد
استقرضت **اقول** وحده ذلك انه اذا كان المال في يد وقد تقرر
انه امن فقد دعى ما به دين من يحق القبول بخلاف ما اذا لم
يكن المال في يد لانه يدعى ديناً عليه فلا يقبل **اقول** لو
قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل ايضا لانه ذواليد والقول
قول ذواليد فيما يدعى انه كما يقبل قوله انه للمغير تامل وهي واقعة
الفتوى وبما اقتت **قوله** في الشركة الفاسدة
قوله ولذا قال في البحر يفر بالي المحبط دفع دابته الى رجل الى **اقول**
لما من ذكر الدابة المشتركة بين الاثنين اذا فسخ احدهما للآخر على ان
يواجرهما ويعمل عليهما وما حصل من ذلك فهو بينهما اثنان اثنان
للعامل والثالث للآخر ولا شك في فساد الشركة ان المنفعة كالعروض
كما صرح به في الثانية فكما لا تنفع في العروض لا تنفع فيها واذا فلت
بفسادها فالأجر مقسوم بينهما على قدر ملكهما للعامل منها اجر مثل
عمله ولا يشبه العمل في المشترك حتى نقول لا اجر له لان العمل فيما يحمل
وهو لغيرهما تامل ذلك وهذه كثيرة الوقوع بل لا ندنا وضربها وانما
في عجب من سكتهم عنها وان اخذ من تحوي كلامهم والله الموفق

قال

قال في الولو الحجة وان اشتركا واحدهما بقبل وللآخر غير على
ان يواجر كل ذلك فانه فيهما الله تعاينهما من شيء فويينها نصيب
فصل فاسد لان هذه شركة وقعت على اجارة الدواب لا يقبل العمل
لان تقدير هذا ان يقول احدهما بغير دابته كذا يكون فنيها
ولو صرحا بهذا كانت الشركة فاسدة ثم اذا فلتت هذه الشركة
فبعد ذلك المسئلة على ثلاثة اوجه ان اجر كل واحد منهما دابته
خاصة كان لكل واحد منهما اجر دابته خاصة فاقبل الشركة وان اجرهما
باعيا لهما صفقة واحدة ولم يشترط في الاجارة على احدهما فان الآخر
مقسوم بينهما على قدر اجر مثل دابتهما فاقبل الشركة وان اجر كل
واحد منهما دابته وشروط عملها مع الدابة او عمل احدهما من السوق
والجمل وغير ذلك كان الآخر مقسوما بينهما على قدر اجر مثل دابتهما
وعلى مقدار اجر عملها فاقبل الشركة انتهى وهو موقوف لما قلنا تامل
قوله قال في البراري انكارها فسخ وان فسخ احدهما او اس ما لم
نفسح الخ **اقول** عبارة البراري انكارها فسخ وموت احدهما لا يكون
على اقل وان فسخ احدهما لا ينفسخ بل اعمل الآخر وان فسخ احدهما او اس
مالهما فنفسح الخ **قوله** لا يشترط واشترط (استعانة) ثم قال احدهما شركة
لا عمل معك فسخ للشركة الخ **اقول** هنا كلام ساطر وهو بعد قوله
لا عمل معك بالشرك وقابح بيع الحاضر الاستعانة بالحاصل للبيع
وعليه قيمة المتاع لان قوله لا عمل معك فسخ للشركة الخ وفي
شرح النظم الخ **اقول** كان ينبغي ان يقول وفيه معنى بالعدم تحلل
غيره تامل **قوله** طاعة مشتركة بين اثنين الخ **اقول** قد تقدم
قرينا لوقال احدهما الصانع ثم فسخ هذه العبارة فكيف لا يكون
بما ترك فسخها لا يرجع على شركته **قوله** او ادخل في شركته وشركته
حيث يكون مقطوعا **اقول** اي اذا ادخله بغير اذن شركته وفيه اذن
الفاصل في انفسح تقييد بذلك في باب النفقة عن الحاضرة والله اعلم

قوله الوقف قوله الوقف على الصيغة ان الشهادته
 بالوقف بدون الدعوى مقبولة **اقول** وساقى في المسئلة زيادة
 بيان في سادس ورقة وفي آخر ورقة من هذا الباب **قوله**
 قال الناطق في المرحاس وعليه الفتوى **اقول** ارجع الى المذهب في ذكر
 انه رواية ضعيفة عنه وتأمله **قوله** وفي جامع النصوص ليس
اقول لعل جامع الفتاوى **قوله** ولا سكتي انتهى **اقول** اي انتهى
 كلام البحر **قوله** وعلى جري التعامل في زماننا في البلاد الرومية الخ
اقول في الحاف الدراهم والدنانير بالمسئول الذي فيه تعامل
 نظر اذ هي مما لا يتنفع بها مع بقا عينها والوقف جس العين على ملكك
 الوقف والصدق بالمنفعة بخلاف خوف فاس وقد وم قد و جازة
 واقفا صاحب البحر اذ وقعها من غير حكاية الخلاف ايسر على مدعا
 لاحكامه انتهى **اقول** في شرحه واخبر به وترك نسبه اليه وقد قال
 شهاب الدين الحلبي في فتاواه اعلين وقف الدراهم بغير احد من
 شائعيها بما اعلنا ما هو ابي حنيفة ولا صاحبها وانما وقف على غرض
 في كتب عدون كلالام نزع وقوله وبطل على ما ذكرنا في الدر المنيرة
 بما قلنا اذ القرض مما يتنفع ببلينها وسنمها مع بقا عينها فتأمل هذه اوقاف
 كتبت على كتاب فيه وقف الدراهم عاصون **قوله**
 وقف الدراهم والدنانير اشهد **قوله** عن موطن الفقه بلا شك نفي
 وكونه قد صار عرفا شائعا **قوله** قد قل عند الكل فانها استقر
 مع انصاف الحكم فيه استقر **قوله** عند الخلاف ثم للملك **قوله**
 هذا وخبر الدين راوي هذا **قوله** ايات يروح العفو في يوم المفسر
 وختم خبر جامع **قوله** مسلمات وما على خبر البشير
قوله مسجلا **اقول** يعني قوله مسجلا اي يحكموا بالزوجه بان صار
 للزوجه حادثة وتنع الثنازع في هذا القاض بالزوجه بوجه الشرعي
 هذا مع كونه مسجلا **قوله** لو اوقف الوقف **اقول** وكذا الوصية

قوله

قوله ان لم يكن مسجلا **اقول** اي يحكموا بالزوجه **قوله**
في اجابة الوقف **قوله** برأى شرط الوقف الخ يعني بالامان
 في نصب عتق الوقف **قوله** وكذا المسجد كما افته به شيخ الاسلام
 الشيخ علي بن غانم المقدسي وصورة السؤال والجواب رجل تعدى
 على مسجد وسد محرابه وبني حيطانه وجعل المسجد بيت قريسة
 ووقف ذلك على مسجد اخر فهل يحرم عليه ذلك ويغير ويبعد عما كان
 وتلزمه اجرة ذلك المسجد من شغله بما فعله ويغير على ذلك امر
 كيف الحال اقول **قوله** يحرم عليه ذلك ويبعد عما كان ويغير
 على ذلك بما يليق به واذا وضع يد على المسجد لم يسهله والله
 تعالى اعلم **قوله** علي بن غانم المقدسي انتهى كذا راي حظه المع **قوله**
 وعصب فتا قعيل **اقول** قلوم تكن له ضعفه لافان وبه اقتبست
 في بيت استراة شخص وهو مشغول بالتراب لا تاتي سكنه فاستغل
 بغيره وقبل ان تاتي سكنه انت شخص انه وقف تامل **قوله**
 وتقبل فيما الشهادته بدون الدعوى **اقول** قد يقول بدون الدعوى
 لان المشهود عليه لا بد منه وهو في الصورة المذكورة المشتري او
 ورثته فلو شهدوا في عيبة المشهود عليه وهو اضع اليد المدعى
 للملك لا تقبل وهي واقعة الحال في امرأة طلقها زوجها وانقضت
 عدتها ثم ماتت عن بنت ودار فادعى ناظرنا وبه على المرأة انه وقف
 اى داره في حال حياتها على مصالح الزاوية واقام بينة بوجهها
 في عيبة البنت المألفة الواضحة اليد فافتت بعدم قبول الحكم
 حضور المشهود عليه وهي البنت لان الدار كلها ارضاء ردا ولا
 شبه المرأة منها لانها اجنبية فالشهادة في وجهها لا تقبل وهذا وقد
 قال في الاسراف ولو ادعى على اخر بان هذه الارض التي في يد وقف
 زيد بن عبد الله وذو اليه يتحد ويقول هو ملكي ورثته اعنه او يقول
 انا وصيه فيه او وكيله واقام المدعى بينة على ذلك فشهدت على

اقربا بانه وقفها وانما كانت ملكه حين وقفها يتصور بوقفتها
 على الجهة التي قامت عليها البنية وبشرط سماع البنية كون ذلك
 اليد حضايا بان يدعي انه وارث او وصي او وكيل بخلاف مالوا في
 انه مودع له او مستاجر منه او مرفق او غاصبه فانه لا يكون
 خصما انتهى فقد علم منه عدم صحة الدعوى فيه على غير ذي اليد
 فاعلم **قولنا** بشرط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وشق
 الامة **اقول** قال في جامع الفصولين ولا يشترط حضور المرأة
 والامة ولكن بشرط حضور الزوج انتهى **قولنا** وفي الخلاصة
 تقبل وان لم تسمع الدعوى هو المختار **اقول** صاحب الخلاصة فقبل
 بينها اذا كان الوقف على قوم باعيا بهم لا يتقبل بدون الدعوى وبينما
 اذا كان على الفقرا او المسجدين فقبل فارجع اليه لكن ما نقله اشارح
 هنا عن الخلاصة ذكر في الوقف وما نقلناه ذكر في الدعوى فيها
 وتبعه النزاع فيها وسياتي في اخر كتاب الوقف الفرق بينهما اذا
 ادعاه وقفا محكوما به فقبل برهانه وبينما اذا ادعاه وقفا فلا
 يقبل وانه الذي ينبغي التعميل عليه افتاء وقضا فاعلم **قولنا**
 وبيان المصروف من اصابه **اقول** قد وقع في عبارة الخاتمة والاستعفاء
 والثنا والخاتمة نقل عن التجنيس عن الفتاوى انه لا يجوز التمسك
 على الشرط والحيات بالسماع وبذلك قال الشيخ الاستاذ فخر الدين
 رحمه الله تعالى في الذخيرة وكان الشيخ الامام فخر الدين المرقيني
 يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهد ان هذا وقف على جهة المسجد
 او على المقبر او ما اشبه ذلك حتى لو لم يذكر ولا ذلك في شهادتهم
 لا تقبل ويصح قول الشايع لا تقبل الشهادة على شرطه ان بعد
 ماسموا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا
 بمرام غلته فصح في كذا ولو ذكر واذا ذلك لا تقبل شهادتهم وفي
 جامع الفصولين ولو ذكر الواقف لا المصروف تقبل لو قد ياد بصرف

الح

لا الغفر انتهى فظاهر هذه النقول التعارض وقد ظهر للضعف
 عدم التعارض وما ذكر الان موادا في الحواشي الى ان بعد
 استقرار الوقف على جهة لادعي الوقف على جهة غيرهما وشهدوا
 فعلم بالسماع لا تقبل اما لو لم يكن اصل الوقف ثابتا وشهدوا به لا بد من
 ذكرها ما لم يكن الوقف قدما فحينئذ لا يشترط ذكرها وبصرف الفقرا
 وتقبل الشهادة على الاصل والجهة بالسماع حينئذ واما الشرط فلا
 تقبل عليها بالسماع مطلقا والذي يدل عليه او كما قولهم بيان المصروف من
 اصله لتوقف صحة الوقف عليه وثابت ان الامام فخر الدين هو المتصور
 عنه كذا الاخرين في موضع لا في موضعين فلا بد من حمل احدهما على
 موضوع خلاف موضوع الاخر فيحمل الحواز على شهادة وقفا على
 ما لم يكن الوقف من اصله ثابتا على جهة بان ادعي مثلا على ذي يد يتصرف
 بالملك انه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسماع على ذلك وحمل عدم
 الحواز على ما اذا كان اصل الوقف ثابتا على جهة فادعي جهة غيرها
 وشهدوا عليها بالسماع وذلك للمصروف في الاول دون الثاني اذا اصل
 حوازه الشهادة فيه على السماع للمصروف في غير الحكم على نفسه واثباتا
 اذ الحكم يدور مع العلة وجازت اذا قدم مع عدم ذكر المصروف لها اذ
 يشتمل لاصل مع التمسك ويحتمل المصروف بعد فاهم وقد رايته بعد
 من شيخنا الشيخ محمد بن الشيخ سراج الدين الحارثي افاض ذلك
 واجاب عنه عتلى ما اجبت وقد كتبت ذلك على البحر الرائق والله الموفق
قولنا او قال وقف على المصحح **اقول** يشهد الى انه لا فرق بين ان
 يكون الواقف هو او غيره فاعلم **كتاب البيع**
قولنا انتهى **اقول** اي ما في شرح الوقاية وقد تبع في نقله صاحب
 البحر ولكنه تصرف في شيء من العبارة فاعلم وادعاهما يتبع من كذا
 صاحب البحر فراجع يظهر لك ذلك **قولنا** نصا وبسبب شق
 الاستعمال فيه بنية الحقيقة **اقول** يد عليه صحة انشاء الكمية

بالبطء والسعة كما في شرح التقي **قوله** اطلق في معرفة القدر
 الخ **اقول** به يعلم مع جوارح الحطب والرطوبة وانواع الحشيش
 والنش الغائب عن المجلس او قارا وجرما وجرما لانه مجهول وشا
 بيان ذلك في السلم وسئل ذلك كثير الوقوع **قوله** وهذه اوردته على
 صاحب الكثر الخ **اقول** قاله في البحر ولا يرد على المصنف السلام مع انه
 دين لما يصدر به في باب من ان من شرائط الاجل كما لا يرد ما بيع
 بحسنه فانه لا يصح موقلا لما سئل في باب الربا انتهى فاحذر منه
 واعترض به على صاحب الكثر مع ان صاحب البحر في الايراد ووجهه
 ظاهر ان كلامه في البيع المطلق وافقه بما اعم **قوله** اقول ظاهر ما في
 الهداية الخ **اقول** هذا بعينه قاله في البحر وقوله اقول يوهما انه
 منه وليس كذلك قال جمع البحر تحريمه بعينه **قوله** يتعقد البيع
 بينهما بالتراض **اقول** فيه نوع اشكال وهو انه قد تقدم ان بيع
 النفا على يشترط لانفاذه ان لا يترتب عليه عقد فاسد وفيه كذا
 ولا شبهة ان المراد بالتراض هو التقاطع فامل **قوله** على انها **اقول**
 لو ذكر الضمير لكان انصب لقوله في المتن لو ثبت لكنه تبع في ذلك
 عبارة البحر بامل **قوله** لم يسلم له لصيرورتها اصلا وهذا خبر الخ **اقول**
 وحديثه في خط المؤلف بين قوله لم يسلم له وبين قوله ولهذا قيلت
 ما تحجب كتابته وهي عبارة البحر **قوله** فاحمله **اقول** اي الذي عوقب
 او التائب المشتركة **اقول** وفي النزاهة نقلا عن الخط وان كان
 بينهما عشرة انواع هر دية باع لحد مما نصف ثوبه بعينه يجوز ان يرى
 فهو مخالف لما نقل هنا وانك اعم **قوله** قلت وفي النزاهة الخ **اقول**
 هذا بعينه نقل صاحب البحر وكذا رتبته بالخ فقوليه قلت فوهما انه
 له وليس كذلك **قوله** الطينة **اقول** اي التهمة **قوله** لما تقدم
اقول اي من النقل في الثابت **قوله** فامل **قوله** فاحمله **اقول**
 انتهى **قوله** هكذا الخط المؤلف ملحقا بين الاسطر **اقول** ولا يدخل



الزروع

الزروع في بيع الارض بلا تسمية **اقول** وفي البيع والحطب واللبان
 الموضوع اليه خلاف في البيع الا بشرط صحتها وفي شرح القدر
 ان الزروع انما لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر اذا اشترى بعد
 او بنت وصار له فقه اما اذا بنت ولم تصير له فقه بعد ذلك
 كذا في الثاثر خاتمة **قوله** وتدخل الحجارة المحلوقة
 والمتبنة في الارض والدار وقد تكون عيا فثبت بها حجارة العيب
 بشرطه وان تدخل الحجارة المدفونة والمشتري المطالبة بقلمها
 ويجوز الباع على تفريق ملكه وهذا يعلم من كلامهم هنا ومما
 يدل على ذلك قوله ان ما يتناول اسم المبيع او يتصل به اتصال
 قرار يدخل والا لا كلاما استحسن للعرف بقوله الفرس والحمل
 والحجارة المدفونة كالقاصع ليست كذلك وقوله لو اشترى ارضا
 تحتوقضا وانهم حايط من فاذا فيه رصاحه او ساج او خشب
 ان من جملة البناء كالدس يكون تحت الحايط يدخل وان شاء
 مودعا فيه فهو للبايع كالدس المودعة في حديق من الدار المبيعة
 وان قال الباع ليس لي فحاكمه حكم اللقطة فقولهم مودعا
 يدخل فيه الاحجار المدفونة ويقع ثمنه في بلادنا انه يشترى الارض
 او الدار فيرى المشتري فيها بعد حفرة احجار المرمم والكذلك والبلاط
 والحكم فيه ان ما كان مبيعا للمشتري وما كان موضوعا لاعلى وجهه
 البناء للبايع وهي كثيرة الوقوع فاعتنه ذلك **قوله** ايضا
 لو اشترى ارضا فوجد فيها حجارة واختلفا فادعى الباع انها كانت
 مدفونة فلم يدخل في ثمنه له وادعى المشتري انها كانت مبنية في ثمنه
 فقد يقال يتخالفان لان اختلافهما يرجع الى الاختلاف في قدر
 المبيع وان كان المشتري موافقا للبايع على ان لم يصدر منه إضافة
 العقد الا الى المرمم وقد يقال يصحك الباع لان اختلافهما في
 النابع الذي لم يرد عليه العقد والتخالف على خلاف القياس

فما ورد عليه العقد فلا يناس عليه غيره والبايع سكر خروجه
عن ملكه والاصل بقا ملكه فتامل **قوله** فان قلت قلت لا
في هذه المقالة والى بعد هذا الابد والحواف فيها صاحب البحر لا
فراجع تجد كذلك **قوله** الوثايل **اقول** قال في الامساك
شد بالوثيل وهو الجبل من الليف وقيل للكرم وثايل ووثل الكرم
وثايل وفي القاموس الوثيل محرمة الجبل من الليف وكما هو الليف
والرثا الضعيف وكل جبل من الشجر ومن حبال الليف والجبل من
القف **قوله** وكذا لا يجوز فصل البر بالبحر **اقول** ونقل في البحر
عن جامع الفصولين ان شرا فصل البر بالبحر كبريل وجرا فاجاب
لعدم التماس انهم ذكر في شرح قوله وبيع الطعام كبريل وجرا
والمتصف تبع في هذا المحل صاحب البحر حيث قال فيه وقد مضى انه
لا يجوز بيع فصل البر بخطه فتامل ونقل حرف النفي من زيادة
الكتاب ولا يخفى وجوب جواز بيع فصل البر بخطه حيث فسر القصيل
بانه ما يحل لفه الدواب والله تعالى اعلم **قوله** وان قلت
قلت لا **اقول** هذا ذكر في البحر بصيغة واورد المطالعة بالفرق
بينما اذا بايع قطن في قطن لا وذكر الجواب بقوله ولا يشارا بى
يوسف الى اخر ما سدد **باب** **حجرات الشير**
قوله فانه يصح اشتراطه فيها اكثر من ثلاثة **اقول** لو قال اكثر
من ثلاثة كان اوليها هو ظاهر **قوله** والسلم **اقول** سياج
انه يفسد للصرف واذا اسقط في المجلس هو لا يرفع المفسد
قل تقرر فاقول **قوله** يجب ان يكون السلم كذلك تامل **قوله**
وتولى وطلب الشفعة اولي **اقول** سقه الى هذا صاحب
البحر حيث قال ولو قال المولى وطلب الشفعة بدل الاخت كان
اولي اثنين مع ان حذف المضاف شايع فالتقدير وطلب الاخت
بالشفعة **قوله** خيار التفرير لا يورث **اقول** وسياج له زيادة

بيان

بيان في باب المراجعة **قوله** ولو شرط المشتري الخيار لغيره
اقول لو قال ولو شرط احدا المتعاقدين الخيار لاجنبى مع الكا
اشتمل ويخرج به لشرط احدهما الاخر وقوله لغيره صادق بالبايع
وليس بمراءى كانه عليه في البحر **باب** **خيار**
الروية **قوله** ولقوة قدر كره عمول عليه **اقول** هو خلاف
الظاهر من الرواية وقد ذكر في جامع الفصولين ايضا بصيغة قيل
وهو صيغة التقرير فكيف يعمل عليه في مسند والمتون موضوع
لما هو الصحيح من المذهب تامل **قوله** استويا **اقول** الاناسيب
بعد ذكر النكاح بصيغة الجمع **قوله** وهذا القيد صرح في البحر
اقول وتقدمه الزبلي **قوله** وقد اخل في الكفر **اقول**
هذا من صاحب البحر لعمري فانه قال وترك المصنف قبل التسليم
في الهبة ولا بد منه الا انه لا يخرج عن ملكه بها الا معه الخ مع امكان
التقيد بغيره بان الهبة بلا تسليم لا تقيد الملك فاذا ذكرت فيما
يتعلق به كان كذا التسليم اقبضا وكثيرا ما يذكر في كلامهم كن كان
وتحمل على الكاملة والمطلق محمول على الغير الكامل والله تعالى اعلم
قوله ولو اشترى بعد افرجه فوجد امعاء فاستد لا **اقول**
يجب ان تقيد المسئلة بما اذا فرج وحيا نه موجودة واما اذا ليس
من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام ايضا لانه النسخ
هذه الحالة ليس فيها دلالة تامل **قوله** او مات العبد بعد
اطلاعه **اقول** يعني قبل الرجوع به من محال او دلالة واقول
وقيل اطلاعه بلاولى **قوله** واعتقه ان العبد بعد اطلاعه الخ
اقول صوابه قيل اطلاعه ومعه لاحقية القول والمرد حيث
الاتفاق الخ اذ هو كالمحض اذ قوله قبل اطلاعه تفسير ويشير
لكلام المتن وانه مراد له **قوله** وكان طعاما فملكه بعد اطلاعه
اقول صوابه قبل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ بعد الايرجى اجماع

فلهذا لم يقدح به الزيلعي واكثر الشراح وكان قد تبع العيني في ذلك وهو هو تمام **قوله** ناقلا عن الاختيار او اكل بعض الطعام **اقول** انما صرح به صاحب الاحتياط لان عبارة المتن فان قتله او اكل الطعام لم يرجع فحسن قوله فيه او اكل بعض الطعام فتنه **قوله** وقد اخل به صاحب الكنز وهو ما لا ينبغي **اقول** قال في البحر ولا بد من تقيد المسئلة بكسر لانه لو اطلع على عيبه قبل كسره فانه يرد فلو قال فكسر فوجب فاسد كان او لم انتهى فاختار فاستدرك به على صاحب الكنز مع مكان الاعتذار عنه باحدى الكلام على مسابيل تتعلق بمحذوث العيب عند المشتري فاستغنى عن ذكر الكسر به لانه متبادر الى المراد لا يتوهم رجوعه بالنقصان مع عدم العلم انه ليس له جبه الرجوع بنقصان العيب والحال هذا ولانه لا يعلم فسادا غالبا الا بالكسر فاستدركا على **قوله** وقد اخل صاحب الكنز وكثير من اصحاب المتن فلهذا التبع **اقول** قال في البحر وترك المصنف قيدا اخر وهو ان يكون بعد قبض المبيع لانه لو كان قبل قبضه فهو من قبض حق الكل سواء كان قبضا او رضائا في المراج مفرضا الى المسووط وقيدا اخر وهو ان يكون البيع قبل الاطلاع على العيب اذ لو كان بعد ليس له الرد على بائعه ولو رد عليه بما هو من قبض كذا في القنوي انتهى فاختار واستدرك به كما لا ينبغي مع ان القيد الاول يغني عن قوله فرد عليه بعيب لان الرد لا يكون الا بعد القبض والثاني ايضا لا حاجة الى ذكره اذ الاصل عدم الاطلاع ومعلوم انه اذا باع بعد تعبد الاطلاع سقط خاره به للرضا قد يرجع محترقا اطله والله تعالى اعلم **قوله** اذا لم يكن للمشتري بينة على وجود العيب عند وقايته في الحال على قولها **اقول** تبع المصنف في هذا صاحب الرض العيني وهو فاسد اذ يوجب تناقض المتن

نسي

عنه على قولها هذا وما قضت فيما يلي من قوله فان ادعى ابا قاسم لم يخلف بائعه كما هو ظاهر والصواب ان يكتب او يخلف بائعه اي بعد اقامته للمشتري البينة انه وجد فيه عيبا يخلف البائع ان هذا العيب لم يكن فيه عند ان لم يجد المشتري عيبا ذلك بينة فتمام **قوله** ان في البيع **اقول** صوابه العيب **قوله** والارض **اقول** اي الرجوع بنقصان العيب **قوله** الاخر الذي لم اذكره اذا وجدها البائع زني فافترضا على البيع فانه لا يمنع الرد **اقول** وليس من العرض على البيع طلب الاقالة كما صرح به في الشارح خاتمة وفيه ذكره **قوله** وقوله **اقول** اي في الجماع الصغير كما نقله عنه في البحر ولا يخفى عدم تقدم ذكره في هذا الشرح لهذا المقتولة ولا يلزم قبلها ولا دلالة عليه كما هو ظاهر **قوله** وظاهر كلام الكنز في **اقول** هذا ذكر في البحر وهذا المؤلف داخل في الجملة كما ترى فحري عليه ما جرى على غيره فافترضا عن على نفسه بما راها مكتوب في البحر **قوله** اي بانه من كل دأبه هو على ما في الباب **اقول** وفي نسخة فاسد على المصنف هذا هو المشهور ويوافقه ما في الفاقوس من ان الداء هو المرض **قوله** **البيع الفاسد قوله** ومن المختلف في هذا **اقول** هكذا بخط المؤلف في النسخ وفيه ما فيه واما عبارة البحر ومن المختلف في العيب فغيرها ما رايت والله تعالى اعلم **قوله** فيما يبيعه لنفسه **قوله** نشأ **قوله** ان جواز بيع المضمون انما هو اذا باع لما لكانه اما اذا باعه لنفسه لا يجوز لكن هذا تحت من صاحب البحر وبقية الشيخ فيه ولا يقول عليه فان كلامهم في باب الاستحقاق صحيح في جواز توقف على الحارزة فارجعه والله تعالى اعلم **قوله** وفي الهدية **اقول** عبارة البحر وقول صاحب الهدية له وهو متعين

سواء رضى

للام قول بوافقه فتأمل **قوله** وقد ابيض سيع لبي في ضرر
 الخ **اقول** صرح في العنايه بانه باطل وفي صدر الشريفة كذلك
 واقول ايضا ينبغي ان يكون المولود في الصدق كذلك
 لانه لا يعلم وجوده فتأمل **قوله** وهو في النهاية رواية الفصل
 بالعين **اقول** هذه عبارة البر وقدم قبلها ما يبين ان تدكر
 بعد لان من شرجه لم يدر من الما الفايض واماني هذا المقام فقد
 ذكر القاضى والفايض **قوله** لكن يجب ان يراد به الباطل الخ
اقول فكان عليه ان ينظر في ذلك الباطل لانه سلك الفاسد
قوله والعجب من صاحب الكتاب الخ **اقول** قال في البحر وانما اختار
 المؤلف قول محمد في الدود والبعض لكونه الملق به ولكن يرو عليه
 ان الفتوى على قول محمد ايضا في سيج العمل كما في الذخيرة والخاصة
 فلم اختار قوله في الدود دون العمل بل ارجح ولعله لم يطلع على
 ان الفتوى على قوله في ما انتهى فاخذ بعينه واعترض به على
 صاحب الكتاب ولم يعرف اليه مع انه في دود القر ويضنه اقلها للفت
 مصرحة بان الفتوى على قول محمد في ما واما في العمل فالمصرح بذلك
 قليل ولعل الشافعي قام عند مصرح فان اطلعه فوق اطلعه ابن
 حنبل ومن تبعه بلا شبهة ومن تصفح كتب المذهب لم يزل يذكر
 هذا وقد رايت في النهر النور في نحو ما ظنته واستبعد كلام البحر
قوله وشعر الخ **اقول** رايت بخط المؤلف على هامش
 نسخة ماصورة بكت هذا في سلك البياعات الباطلة بعد
 شرح قوله وشعر ان **قوله** اقول هذا يخالف ما في العمل الخ
اقول العجب من صدور هذا من مثل من يفتدى للتصنيف
 فان عبارة البحر وغير الاذى ان كان يحسن العين كما في الخبر والكلب
 على القول بانه يحسن العين يحسن البيوات ولم تمت اصناف الماء
 بعمه ادم يصيب وعلى القول بان الكلب ليس يحسن العين لا يحسن

اذالم يوصل قد الى الما وهو الاصح وقيل دبره ينقلب الى الخارج
 قلنا ليس هذا الما بخلاف غيره من الحيوانات انتهى والظاهر
 ان نسخة البحر التي طالع فيها الشيخ ناقصة فاقعته في هذه
 الورقة العظمى ولكن لا عدد له مثل ذلك مع كثرة دورات
 المسئلة في مصنفاتهم واطبا قهرم على تحسن الما بوقوع تحسن العين
 فيه قول واحد خلفه عن ان يكون الاصح عدم التحسن فان
 احل لم يقل بان الاصح عدم تحسن العين بوقوع تحسن العين
 فيه فليكن يدين كلف يدين على محمد ما يجد في الورق مكتوبا
 فسحان الله وما اظن السبب الموضع له في ذلك الانعطف
 بصاحب الكتاب واحد تعالى اعلى **قوله** اقول هذا يخالف لما في
 البحر الخ **اقول** المسئلة ذكرها في البحر في شرح قوله وعشرون
 دلو واسط الخ **قوله** فان قلت قد تناقض الخ قلت لا **اقول**
 هذا ذكره صاحب البحر بزيادة مختصر والمؤلف غير هذا الاصح
قوله فان هذا الاصح طاهر الخ **اقول** وفيه فلا مسكون
 وفي الاصح كل ما يحسن لا يجوز الاستثناء بها **قوله** وضع سيع الطريق
اقول الطريق لغة اعم من الشارع لانه قد يكون نافلا وقد
 لا يكون والشارع لا يكون الا نافلا صرح به شيخ الاسلام زكريا
 في شرح الروض من باب سيع الاصول والشارع قلت يظهر
 لي الخ **اقول** لم يأت بشيء من عند اذا قاله هو ما اتى به قاضي
 خان لانه جعل الشرب محلا للبيع ومعناه في الجملة ولم يرد
 القاصص صحة بل صرح بفساده بخلاف قوله وينبغي ان يكون حكمه
 حكم سيع فاسد والحاصل اني لم اركل كلام عبد البر رحمه الله تعالى
 فادع محمد يرفع ولم يظا بهل هو اعتراض او قاييد او بيان يفرق
 حديث لم يعلم من كلام هذا العالم الفريد وادبه تعالى الموفق **قوله**
 انتهى كذا في السراج الوهاج **اقول** لفظه اني لا تناسبه هنا

فكنه ذكرها في حال كتابته ما في البحر تبعاً لكن صاحب البحر نقل
 عن السراج الوهاج أو كما قال انتهى والله تعالى اعلم **قوله**
 وفي الفتنة باع بالف نصفه **قوله** لو خذ من هذا اجواب
 حادثة الفتوى بالرملة باعه فاشأ ثمن كذا نصفه حال ونصفه
 الى رجوعه من مصر ومقتضى ما عليه الفتوى في مسألة القنية
 انه ينصرف الى شهر لانه المنة لقطع القواقل غالباً ذهاباً واياباً
 اليها لكن الظاهر ان قوله والفتوى الى الرجوع الى مسألة اخرى
 ذكرها في البحر قبل هذا وهي لو باع بثلث موزن وبعينه ففيه
 خلاف والشارح هنا ترك ذكرها فاحل وسببه ان صاحب البحر
 ذكر مسألة القنية معتدضة بينهما ولم يذكر في البحر لفظة انتهى
 بعد قوله الى شهر فترادها في قوله ان من تمام ما فيها ولم يجد
 وجهاً لانصرافه الى شهر في مسألة القنية فكان الظاهر ان قوله
 في البحر والفتوى على انصرافه الى شهر راجع الى قوله لو باع بثلث
 موزن ولم يعينه فعليه فالبيع في واقعة الحال فاسد تامل **قوله**
 قيدنا بقولنا قبل التفرق **قوله** فيما ذكر في تامل وعليه فقوله
 قبل الافتراق يعني عن قوله قبل حلولة وحديثه ذكره لغو غير
 مناسب واطباق المتون على التقتصار على حلول الاجل وعدم
 ذكر الافتراق صريح في عدم اشتراطه وقد نقله ابن ملك عن
 الحقايق فينبغي التامل والمراجعة وفي جامع الفصولين
 بسنن فسد بيعه الحصاد ودياس فلو اسقط الاجل قبل تجيء
 او انما انقلب جائزاً عندنا وبعبارة الزيلعي اي لو باع الى هذه
 الاحال ثم اسقط المشتري الاجل قبل ان ياخذ الناس في الحصاد
 والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع فهدى العبارة كغيرها من
 عبارات سائر الشراح مصرحاً بانه يتقلب البيع حتى ولو بعد
 ايام قبل ان ياخذ الناس في الحصاد ولو شرطناه قبل الافتراق

لما صح قوله قبل ان ياخذ الناس واذا اتبعنا كلامهم جميعاً وجد
 كذا لك والله تعالى اعلم **قوله** قلت ولم ار هذا القيد لغو في
قوله هذا الحق بخط المصنف على ما مشى شيوخه واذا كان
 كذلك فكان ينبغي ان لا يعتمد عليه في منه وان يقع الحادثة
 والله تعالى اعلم **قوله** فظل الشرط ولا يصح تصرفه فيه **قوله**
 الظاهر ان لا يرد سبقي اليها قبل المولى **قوله** فلا حاجة الى اخرا
 ثانياً **قوله** هذا كلام البحر فانه قال قيد بقوله وحل من عوضه
 ما ان تحاقد عمت انتهى والله تعالى اعلم **قوله** لانه يمنع
 الملك في التصحيح **قوله** يعني يسلك به مسلك الصحيح
 قادر ازاله الحيا مسلك تامل **قوله** وما ذكره من التفصيل هو
 الصواب **قوله** لاشبهة في افهية القدر وري وصاحب الكنز
 منك ولذا لك صاحب الهداية قال ملك المبيع ولزم قيمته
 واغلب عباراتهم تبعاً لمحمد بن الحسن كالحاج الكبير للصمد
 الشهيد سليمان وتخصيص الجامع الكبير لابن ملك اذا وغير
 ذلك من الكتب وقد قال في البحر والمأزب القيمة في كلام المصنف
 بدل المبيع لشملة ما اذا كان مثلياً فانه يملك مثله وهو مراد
 الكل تامل **قوله** ما دام على حاله لم يرد ولم ينقص **قوله**
 المسئلة ذكرها في البحر وكتبت على حاشيته فادع يتعين ذكرها
 فراجع **قوله** والظاهر ان ما في جامع الفصولين **قوله**
 هذا من صاحب البحر قال في النهي والظاهر ان ما في جامع الفصولين
 رواية انتهى قلت يشكل على هذا **قوله** هذا الاشكال
 لصاحب البحر وسببه المولى نفسه وزاد في البحر بعد قوله الا ان
 يحل ما في السراج على قوله محمد او يظن بينهما فرق انتهى والعجبت
 من ذلك مع ان ما في السراج فيما عدا بعد القبض وما في الولد الحجة
 قبل القبض كما هو صريح كل من العبارة فين تكليف يستشكل

باحدى المصارين على الخرى ولين كان كلام السراج في البيع
 الفاسد وكلام الولوالجي في مطلق البيع فقد تقدم ان فاسد البيع
 كجائزه في الاحكام قائل **قوله** وهو جواب صاحب الفوائد
 بعينه كما لا يخفى فليكن المقول عليه **اقول** كل هذا غير محتاج
 اليه فان الاول في عقد فاسد فتعينت فلم يرد بها بغيرها واما
 الثاني في عقد صحيح بذلت فيه وهي لا تعين فيه وان عينها
 المشتري فما ربحه في المشتري فما يطيب له ان الثمن يثبت في الزمة
 ولا تعين بالتعين بخلاف ما ربحه في البيع فاسد فانه لا يطيب
 لتعينه حتى لا يجوز ان يبذل به غيره بخلاف الثمن النقد فانه له
 ان يعطى غيره وان اشار اليه وعينه فلا تناقض بين كلامي صاحب
 الهداية وغيره وقد كتبنا كتابا بحسنه على مسجدا من البحر في هذا
 المحل فراجع ذلك فانه مفيد والله تعالى اعلم **قوله** الزاوية في البيع
 الفاسد لا تمنع حق الفسخ الا بزيادة متصلة غير صولية كالصبيغ
 والخيط **اقول** فان كانت قائمة بزيادة معه وان هلكت جلا
 تعدل لغيره وان استعملها فتمت بزيادة في جامع الفصولين
 في الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة وفي البحر في فصل
 المشتري في البيع تعين فاسدا فعلا ينقطع به حق المالك في الغصب
 ينقطع به حق البيع في الاسترداد كما اذا كان خطا فطحا
قوله وفي الحرفه ولا يكره البيع والشر في حالة السع اذا لم يشغل
اقول وفي المجموع ان ملك هذا اذا وقف واشتغل به اما اذا باع
 وهو بسع لا يكره وهو موافق لما في النية والحق حرة والسراج
 الواسع كما نقله عنه في البحر في باب الحجة فنامل **قوله** وفي
 البحر نقلا عن السراج الوهاج **اقول** مراده بنقله في باب الحجة
 فانه ينقل في هذا المحل عن السراج الوهاج شيئا والذي نقله في
 ذلك المحل عنه خلاف ذلك فانه قال هناك والمراد من البيع

ما يشغل

ما يشغل عن السع اليه حتى لو اشتغل بعمل اخر سوى البيع فهو
 مكره ايضا لانه في السراج الوهاج واشتغل بغيره ترك البيع على
 السع الى انه لو باع واشتري حاله السع فهو مكره ايضا فصرح
 في السراج الوهاج بعد ما اذا لم يشغل انتمى فيه علت انت
 قوله وفي البحر نقلا عن السراج الوهاج انه لو باع واشتري حاله
 السع فهو مكره ايضا غير صحيح لعدم مطابقتها لما نقله في البحر
 عنه والله تعالى اعلم **قوله** كذا في البحر **اقول** اي في باب الحجة
قوله فقلت لابن عباس لعنه قتيل كما في الزيلعي وقد
 قلنا لمصنف البحر فانه اورد كذا والله اعلم **قوله** دعوا الى
 بزيق بعضهم ايضا **اقول** اورد الزيلعي ومصنف البحر فيه
 بصيغة بزيق انه بعضهم من بعض انتهى **قوله**
في الفصول **قوله** اقول يشكل على هذا **اقول** الظاهر ان
 ما في البدايع رواية على غير ظاهر الرواية فان الفروع المذكورة
 في الغصب والاستحقاق مترتبة في توقف بيع الفصولي مطلقا
 وكان على المصنف ان يحذف هذا القيد من متنه ويتبع ما يطبق
 عليه اصحاب المتن الموضوع للصحيح من المذهب المتعبد به
 لكنه تبع ما نقله شيخه عن البدايع فستد عليه فراجع وما كان
 ينبغي له واقفة على **قوله** مع انه توقف على الاجازة ويشكل عليه
 بيع الفاسد فانه يتوقف على الاجازة فالظاهر ضعف ما في
 البدايع فلا ينبغي ان يقول عليه لحي الفقه لغرض المذهب **اقول**
 هذا لا يخفى بخط المؤلف على ما متسنخه بعد قول في الشرح لما
 الذي هو المستحق فقد نظر الى ما نظرنا اليه فالظاهر ما في هذا
 النظر عن وقت المؤلفين المتن والشرح والله اعلم **قوله** بناء
 على ما ذكره شيخنا عن البدايع **اقول** وقد تقدم الكلام على ضعف
 ما عن البدايع وعدم التعويل عليه **قوله** ولا يشترط قيام البيع

في مسألة من مسائل الفصول الخ **اقول** تبع في ذلك صاحب البحر
فان هذه عبارة بالعرف وفي الحقيقة هذه المسئلة خارجة عن
ان تكون من مسائل الفصول بل هي بيع المالك لانه بالصفات
استند الملك ونفذ البيع من جهة كبيع الفاصلة اذ ضمنه
المالك في مثل ذلك كما هو ظاهر والمسئلة المذكورة في غالب
كتب المذهب كالبزازية وغيرها والله اعلم **قول** قال التزاور
والمتري في البيع قبل الاجازة تحريمه لزوم العقد الخ **اقول**
هنا شيء ساوفا من خط المؤلف وهو بعد قوله قبل الاجازة وكذا
للفصولي قبلها تحريمه وقد صلحنا بخصه كما هنا **قوله** مع بيع
المالك والمأذون **اقول** هو من باب اضافة المصدر ليس الفعل
قوله واصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الخ في
موضعين الخ **اقول** وزاد في الفوائد الرئيسية على هذين الموضعين
مسائل فراجع **قوله** فافر بدينه او استلادها او عتقه فقبل
جلالته ورجعها عن المعصية بخلاف الناقض في دعوى الملك فانه
غير صحيح **اقول** لا حاجة الى هذا مع قوله الناقض لا يضرب في
الحرية وقرنها كما صرح به في الفوائد الرئيسية نقلا عن فتح القدر
نقلا عن المشايخ والله تعالى اعلم **قوله** بغيره ما نقلناه هنا
عن الخلاصة والبرهان في الخ **اقول** لا تعارض فان هذين الموضعين
مع ما زيد عليهما مما استثنى من هذا الضابط كما صرح به في الفوائد
فلا تعارض في النسخ في نقض ما تم من جهته سعيد مردود وان
امكن التوفيق الا فيما استثنى فنادل وقد تقرر ان القواعد
المعقبة اعمية والله تعالى اعلم **قوله** لان الفاصلة لا يجوز بيعه
اقول اي لا ينفذ تامل **باب** **قوله** في القول بانها من القول وقوله للسلب
اي ازال القول الاول **قوله** قلته البيع بالسكر **قوله** اي ولو

كان من القول كان بالصحيح **قوله** وجرى عليه شيء في محله
انها من القيل لاسي القول **اقول** قال في البحر وهذا ظاهر ان لم يكن
مشتقة من القول وان الهمزة للسلب اي ازاله القول الاول كما ذكره
الشارح وانما هو من القيل انتهى **قوله** كذا في البحر مع ما في الظاهر
اقول وعليك ان تامل ما في الظاهر من انه فانه مشكل على ما في
جامع الفصولين وغيره **قوله** وفي فتاوى الفضل الخ **اقول**
هذا بعينه ذكره شارح الجمع ابن ملك بعد قول الجمع ونحوه مثل ثمن
الاول وهو اسبب من ذكره هنا وسيد كره المؤلف فتأمل **قوله**
وهي اي الاقالة الى قوله انتهى **اقول** هذه عبارة الدرر والغفر وقد
نظاها الشراح على نقل ما ذكره الزيلعي وغيره السبعين متوضعين
لما فيه **اقول** في ذلك شيء فان الكلام فيما هو من موجبات
العقد لا فيما هو ثابت بشرط لا بد اذا الاصل عن عدم وقوعه فيخبر
لما اوجبه عقد البيع بنفسه فهو على اطلاقه تدبر **قوله** كما اذا
اشترى بالدين الموجه عن الخ **اقول** وفي الصغير لو رد المبيع
بغير قبض عاد الاجل كالخال ولو كان بعد قبض لا تقوم الكفالة
انتهى من التمهيد **قوله** وذكر الخامس بقوله الخ **اقول** قال في التمهيد
نراد في التمهيد سادسة هي ما من ان قبض بدل المرفق شرعا
لصحة الاقالة فيجعل في حق الشرع كبيع جديد انتهى وسلبت عن
الاقالة بعد القبض فاجت بها موقوفة كالمبيع اخذ من قوله
انها بيع جديد في حق ثالث وهو هذا المثلث وهي سابعة وعلى
هذا الواجب ثم تقابل في ثامنة انتهى **قوله** في وفي
الخلاصة رجل باع من اخر كرها فسلمه اليه فاكل المشتري نزل منه ثم
تقابل الاصح وكذا اذا اهلك الزيادة المتصلة او المنفصلة او
استهلكها كلها جني انتهى **قوله** يعني تقيد المسئلة بما ذكر
خذت هذه الزيادة بعد القبض اما قبله فلا تقع الاقالة كما في

الرد بالعيب تامل وفي الشارحانية ولو اشترى ارضا فيها ثحل
 فاكل الثمر ثم تقابل قالوا ما نه بقره ومعناه على قيمة الا ان
 يرضى البائع ان ياخذ فها كذا كذا انتهى **قوله** وان اشترى
 عبدا فقطعت يدك الى **قوله** وقد صرح في الشارحانية بان
 اذا نصيبته للجارية في يد المشتري بفعله او باقعة سموية
 ويقابل ولا يعلم البائع بالعيب وقت الاقالة كان له الخياران
 شالقة الاقالة وان شاد السبع وان علم به لاحيا رله انتهى
قوله فلو تعذر الرد بطلان البيع هل يرجع بقصا العيب
 مقتضى جعلها ساجدا لانه لو تعذر الرد بالعيب
 به وهذا ظاهر تامل **باب المراجعة بالنقد**
قوله اورده عليه الغصب الى **قوله** الانراد والجواب ذكرهما
 صاحب البحر فيه **قوله** ويزده بالباخر الحروف وسلون الزاي
 اسم احد عشر بالفارسية **قوله** وفي البحر ويزده بالباخر الحروف
 وهو ظاهر ومعنى قوله هذا اخر الحروف ان لم يكن سبق قلم الى
 اخر الحروف الباقية التي اولها الالف واخرها الياء ومعنى قوله
 في البحر اول الحروف اي حروف هذه الكلمة التي هي يازده **قوله**
 في القدر ولا يلحق **قوله** لعله لا ينضم ولا يلحق تامل **قوله** وكري
 الانهار **قوله** كرى الانهار رجمها ووجد بخط المؤلف الف بعد
 الواو مكان الياء تبع لما وجد في البحر وهو سبق قلم او هي كرا كرى
 الانهار اي اجرة حقها فترك كرى **قوله** والنقص المذكور
 قوله **قوله** اي قوله ضعيفة **قوله** وله الخطاى اسقط **قوله**
 كذا في خط المؤلف ايضا اي اسقط تبعا لعبارة البحر لكن قال في
 البحر وقوله وحط اي اسقط فهو مناسب لاستعمال الفعل فيها واما
 هنا فكان المناسب ان يقول اي اسقط لنقدم قوله ولم يخط
 اسقطا لا المصدر فيها **قوله** فان قلت قلت الى **قوله** الابرار

والجواب

والجواب بان ذكرها صاحب البحر فيه بهذه العبارة **قوله** وهذه
 العبارة اولى من عبارة الكنز الى **قوله** قال في البحر والمراد بالمال
 هلاك المبيع اما باقعة سموية او باستهلاك المشتري ولو كان
 بالثقل لكان اولى لهم لانلاف بالاولى انتهى فاقنع واستطال
 به على صاحب الكنز مع ان كثيرا من النسخ يلا الف فلا مانع ان يكون
 من زيادة النسبة وهو الظاهر فامل **قوله** وهو اختيار اي بكسر
 الزيم يخرج **قوله** الزيم يخرج سبعة الى من يخرج بلد **قوله** قلت
 وفي الصيرفة الى **قوله** يوهما انه انفر بنقله عن البحر والحال ان
 صاحب البحر نقله من لوقوله مطلقا **قوله** لكن الظاهر عندي ان
قوله يعني انه لا يورث وفي البحر في خرافات الوصف وفي فتح
 القدير لو مات هذا المشتري انتقل هذا الخ الى وارثه اجماعا
 لانه في ضمن ذلك العين انتهى و**قوله** يورث منه ان
 خاير العين الفاضل مع الثمن لورث لانه اشبه به اذ هو معه
 اشتراؤه بناء على قوله وكان شارطا له فيه (قضا وصفه مرغوبات
 بخلافه وقد اختلف تفقه هذا الشارح وتفقه الشيخ نور الدين
 المقدسي في هذه المسئلة لعدم النص الصريح بحكمهم ومال المقدسي
 لما قلته لكن لم يذكر في وجهه شيئا غيره قال والذى اصله انه
 مثل خاير العيب يعني فيورث انتهى وانت على علم بانه اذا اشتراه
 بناء على قوله فكانه اشتراه بناء على انه بصفة كهي العدل فيظن
 خلافه فالت عليه هذا الوصف المهور فصار نفقات وصف
 الاسلام كما علم في الارث في خرافات الوصف المهور والظاهر
 ان المقدسي نظر لذلك وهو تفقه عند كفاية التفقيه فامل
قوله وتعليقهم عدم ثبوت الخاير للمورث الى **قوله** قوله ليس
 الاشمسية وارادة معناه ليس الاشمسية العاقد وارادة وقد
 تعذر اموتة بخلاف القين فانه اشبه بنفقات الوصف في البيع

فتصور انتقاله الى الوارث كما لعب لعدم تقدر منه اذا الوارث
ملكه سليما من العين كورثه فبان خلافا وتصور ان يتغير في
ذلك تامل **قوله** والا فلا بيع ابطاله **اقول** ذكر بعد هذا في البيع
وكذا كل تصرف يقبل القبض اذا فعله المشتري قبل القبض او
بعد بغير ان البيع فلبايع ابطاله بخلاف ما لا يقبل القبض
الحق وهذا اولى **قوله** على ما بين **اقول** في نسخة على ما سقم مع
قوله جاز ان ياخذ به له شيئا آخر **اقول** قيد بكونه بذلك اذ لو
دفعه على انه هو المعقود عليه لا يجوز لما تقدم في اول البيع انه
لو قال له بعتك مائة من هذه الحطة واخطاها من كرس اخر
لا يجوز لان غير المتقدين يتعين بالتعيين فامل **قوله** وقد
ترك هذا القيد صاحب التلخيص والوقاية وهو مما لا بد منه **اقول**
هكذا ذكر صاحب البحر فتبعه المصنف مع ظهور الاستغناء اذا الزيادة
تملك للبايع فلا تدخل في ملكه بدون قوله بخلاف الخط فانه
ابراء وهو لا يتوقف على القبول ولورده اريد كما يفهم من عبارة المصنف
في هذا المحل فامل **قوله** استناد انتهى **اقول** لم يقدّم ما يناسبه
وهذا العبارة نقلها صاحب البحر عن المصنف فلهذا قلنا قل انتهى
فالمصنف اخذ العبارة بمرتبها حتى قوله انتهى ما ذكرنا النقل عن
المبداء **قوله** ولو فعل اثني عشر ثم زاد يجوز **اقول** الذي
يظهر انضا عند العقد دون الاثني عشر فامل **قوله** واخطف
الزيادة الى **اقول** وحفظ المؤلف في مثنى فمثنى يجوز **قوله**
فتمل ما لا كان من جنس الثمن الى **اقول** وما اذا كان قبل القبض
او بعد **قوله** او ابراء عن البعض **اقول** في خط المؤلف
وخط صاحب البحر القبض وهو سبق قل من صاحب البحر فتبعه
المؤلف فله **قوله** في العرض **قوله** وفي الخلاصة
العرض بالشرط **اقول** وفي جامع الفصولين ولو اقرضه

بلا شرط وكنت له سفحة الى بلد اخر جاز عند ان حنيفة رحمه الله
قوله وفي استقراض السرقين اختلاف المشايخ الى **اقول** كان
الاسباب ان يقول وفي القنية من باب القروض وفي استقراض الخ
كما فعل صاحب البحر لكن المؤلف استغنى عنه بقوله في الاخير اقول من
القنية وصنيع صاحب البحر اسبب لقوله ثم قال **قوله** التوكيل القبض
القروض يصح **اقول** قد كتبناه في حاشيته هذا الكتاب في كتاب
الوكالة **باب** **قوله** وقد اخل صاحب
الكتيب بهذا القيد الى **اقول** قال في البحر وترك المصنف قيدا لا بد منه
وهو ان يكون الفصل التالي مشروطا بالعقد لحد المتعاقدين
وقد قيد به في الوقاية وقال صاحبها انما قيد به لا لوسط الغير
لا يكون ربا انتهى فاحذف المؤلف وقال ما قال مع وضوح الجواب عنه
بان الكلام فيما يتعلق بسائر الاحكام في عقد البيع انما هو في المتعاقدين
وبغيره الاجنبى عنه فلا يسبق فرم فاهم اليه فليدخل في الحد حتى يخرج
بقوله لاحد المتعاقدين اذا التعريف بحسب المقام والاصل عدم ثبات
يدخل بين المتعاقدين في مسألة مستقلة سبق الكلام عليها في
البيع بشرط منفعة ثالثة فذكر مجرد اطلاقه لا يملك بالاختصاص كما هو
ظاهر فامل **قوله** اقول ولا بد من هذا على ما عرفت به الرأى الى **اقول**
هذا صاحب البحر فانه اورد هذا بعينه حيث قال ولا بد من هذا على المصنف
لان فيه فضلا حكما والفصل في عبارة اعم منه ومن الحقيقي انتهى
قوله لانه الطيب زيادة **اقول** لو خذ من هذا لانه لا يجوز بيع
رطل صابون غير مطيب برطل صابون مطيب لان الطيب زيادة والله
اعلم **قوله** وقيمة ما ان كان فيما **اقول** ثم لاحظ المؤلف ولعله
وقمته لا وقد سبق في ذلك صاحب البحر فكتبه المؤلف كما وحده
فيه بعبارة **قوله** بالزئبق **اقول** لعله بالزئبق **قوله** لا بد
الذي فيه صار مستهلكا **اقول** بخلاف الطيب في الزئبق المطبوخ

الطبيب في المسئلة المتقدمة والرب في الزلاية لان الطبيب والرب
 محقق فيهما الاول بالريحه وغيرها والثاني بالطعم والريحه والمو
 كما هو ظاهر فنامل ولم يرد هذا العبري **قوله** ومنها جوارح الخ **اقول**
 والحاصل ان ما يوجب اختلاف الاهور ثلاثة اختلاف الاصول واختلاف
 المقاصد ومن يادة الصنعة ومنها جوارح بيع انما يصف هذه عبارة
 البحر والشيخ حذف ما تقدم وذكر قوله ومنها فلم يصح مرجع الظاهر لما اذا
قوله ولا يجوز بيع الزيتون بوزن الخ **اقول** ويجوز بيع القطن الذي
 فيه الحب بالمحلول وهو القطن الذي لا حب فيه مثلاً مثل ان احسب
 يتبع اتصال خلقه كذا في جوارح الفتاوى وهذا معلوم مما هنا لان المحلول
 الذي في القطن الذي لا حب فيه دون المحلول الى القطن والله تعالى اعلم
باب الحقوق قوله ما يدخل الطريق الى ارض
اقول يعني في قوله بعثك الدار والبيت من غير ذكر المرافق وجوع
 وعبارته موهمة انه مع ذلك فانهم **قوله** لان هذه الامساك اربعة من
 وجوب باعتبار وجودها بدون البيع الى ارضه **اقول** هناك ساقط
 من خط المؤلف وهو بعد قوله من وجه من حيث انها تقصد للانتفاع
 بالبيع دون غيرها اصل من وجه باعتبار وجودها الى **قوله** في بعض
 شرح الهذلية **اقول** عبارة البحر في المعراج وهو الباقي من قوله
 في بعض شروح الهداية لان فيه تحميلاً لا يقصد الا على من يطلب ذلك
باب الاستحقاق قوله كذا ذكره الزيلعي
 وظاهره الى **اقول** هذا الصاحب البحر ويمكن الجواب بانه يريد بالعلة
 المذكورة التفرقة بين البيعة والاقرار حيث تعدت حجة البيعة ولم
 تعد حجة الاقرار بان حجة ما شوقته على القضاء والمقاصة ولم توافقه
 فلما انفقت قضاء وعلى الكافة بخلاف الاقرار فاما ان يرد بالحق كفاية
 او من اس ويرا قضاءه في بعض القضاء او يرد بالكافة كل من تعد
 حكم القاضية اليه في تلك القضية كفاية الناس فنامل **قوله** فان

ما يدخل

ما يدخل تبعا لخصه له من الثمن انتهى **اقول** تمام ما في جامع
 الفصولين وقال واحد منهم لهذا المسئلة رواية انه يرجع
 المشتري بخصه الاشجار وفرق بينها وبين البرذعة والثوب
 اذا الاشجار مركبة في الارض بخلاف الثياب فالتبعية هنا اقل
 فكانه استحق بعض الارض وكذا البائع لو اراد ان يعطي غير
 تلك الثياب فله ذلك لو كانت ثياب مثله بخلاف الشجر **اقول**
 في الشجر وفي كل ما يدخل في بيع تبعا اذا استحق بعد القبض
 ينبغي ان يكون لها خصه على ما سيحكي في نفس والله تعالى اعلم
باب الاستحقاق قوله كما جاز في الاخرين
اقول يعني بعض الدجاج والجوارح الشامي **قوله** لان المله فيه الخ
اقول هذا ساقط ما في متن المتن من قوله وجهه وزن بالوزن
 لا ما هنا فنامل **قوله** لانه يجوز الخ **اقول** وكذا كان بيعها
 غير مشارة اليها كذا في حرم ما وغيره وكذا في اوقار اللعنة
 المذكورة فنامل **قوله** لانه يعني الدرس من ذوات الاشكال
اقول وسيد كرم في الاجازة **قوله** لان النار علف فيه **اقول**
 الدرس هو ما يسيل من الرطب ويذهب في مختار القصاص
 حيث قال الدرس ما يسيل من الرطب وفي الفاموس الدرس
 بالكسر ويكسر بين غسل التمر وغسل الخمل وعليه لا يتاتي ما ذكره
 فتعين بقوله لان النار ضربته انه الدرس الذي في عرفنا
 وهو المطبوخ بالنار من ماء العنب حتى يغلط حبل وهذا هو
 المشهور في بلادنا ولا ينصرف اسم الدرس الا له وفي بعضه
 ما يسمى في بلادنا الرطب الذي يتخذ من الخنوب يرض وينقع في
 الماء حتى يخذ المالح منه ويطح على النار فيغلط ويصير مثل
 الدرس بوجه وكذا في معنى كل ما يطبخ على النار ويصير كذلك
 فافهم والله تعالى اعلم **قوله** السلم في خصه الدين باطل **اقول**

لو كان الكل دينا فسد في الكل لانه في الكل دين يدي وهو
باطل وهي واقعة الفتوى **قوله** ولم يقبضها **اقول** كذا خطه
تعالما وجدة مكتوبا في البحر والظاهر انه سبق قلم انما هي
يقبضه بالتدبير ليس سب السابق واللاحق فانه ذكره ذكر
واقعة اعلم **قوله** وفي المغرب على قوله ذكره في الشين المجعة
اقول انما ذكره في الشين المهملة وهو كذا في الصحيح
والفاحش والمجل واما بالشين في وفارسته وقد ذكره ابن
كمال باشا وانتقد على المغرب والصالح والقاموس والمجل وقد
تبع المؤلف الشيخين في قوله ذكره في الشين المجعة
الفرقات **قوله** وتضمن من قبله قيمته **اقول** نقل عن
ناج الشريعة ان دية الكلب المعالم اربعون درهما ودية كلب
البيت والماشية خلف الفم عشرين ودية كلب الزرع قف
من خبطة فليصم النفل فالمراد بالدية القيمة ولا يجوز ان
يفهم على اطلاقه ولعل الغالب عند في بلاده ان قيمة الكلاب
كذلك على هذا التفصيل فاعلم ذلك **قوله** وفي القدر وايتا
عن ابي حنيفة **اقول** قال ابو الوالي يجوز بيع القرد وكن
جميع المتواترات **قوله** ويجوز بيع الدهن النجس ويتبع به
للاستصحاب **اقول** ولا يجوز ادخاله المسجد **قوله** فان
قلت قلت لا **اقول** الايراد ان الجواب انه في شرح الكفر
للعيني وقد ذكره في البحر بعبارة اخضر من هذه والطف
فراجه تجد كذلك واصليها في العبادة **قوله** لانه صار اخذا
له الى قوله كذا في البحر **اقول** وجد بخط مؤلفه على هامش
نسخة هذا الموضوع محتاج الى التحريز انتهى ولكن السهم كتب
عبارة البحر بغيره وصاحب البحر سمى الواو التي قبله
قوله حقيقة وكان نسخة البحر التي كتب فيها ليس لها الهاء التي

كتبها

كتبها بارضه كما ترى فاشكل عليه فقال هذا الموضوع محتاج
الى التحريز **قوله** فكما لا يجوز تعليقها ابتداء لا يجوز تعليقها ايضا
اقول فكما لا يجوز تعليق ابتداء لا يجوز تعليق وهذه عبارة
البحر فسحق قلم المؤلف عند كتابته الى ما ترى **قوله** والعاشري
المزارة **اقول** اي لا يصح تعليقها وتفسد بالشرط الفاسد
وبه يعلم فاما ما يقع في بلادنا من المزارة بشرط موثقة العامل
على رب الارض سواء كانت من الداهم او من الطعام وثلاثة اقل
قوله ذكره العيني **اقول** هو استدرار كذا عليه **قوله**
وفي الزلزال لا يبطل بالشرط الفاسد ولو شرط من الشرع
عشر الى **اقول** ذكره لرفع توهم انه لا يبطل بالشرط الفاسد
فلم يطل من **قوله** ولو شرط المضاربة كذا المالك لا **اقول**
يخرج منه جواب جازم الفتوى رجل اشترى صاكونا الى
اجل ثمن وباعه فخر عن ثمنه ثم دفع المتحصل من ثمنه
الى رجل مضاربة بالنصف على ان الخسران يكون عليهما ومقتضى
ما هذا ان يكون الشرط فاسدا وقسم المضاربة كانه قال له
ضاربك في كذا على ان تبني كذا او تقضي عني من ديتي كذا
وفيه فساد الشرط وقسم المضاربة فاعلم **قوله** وبصح تعليق
بالشرط **اقول** حق العبارة بعد قوله ابدل وبطل الشرط
وللسلطان عزله من شأوه ويصح تعليق العزل بالشرط لا لكسبه
تبع استاذة في البحر فكتب ما كتب بالحرف تامل **قوله** كذا ذكره
العيني **اقول** هو استدرار كذا عليه **قوله**
قوله والمقوض من الحال **اقول** وفي البحر والمقوض والحال
قوله فان افتقر قاض غير قبض بطل في كلية فقط **اقول**
قال في مجمع الرواية بعد ان ذكر مسألة حلية السيف ناقله
الحديث وان كان موجبا جاز مطلقا لان الفضة بالقول وصارت

مستهلكة لانها لا تخلص بعد التحويل ولكن بقولها لا ترى لى
 اشترى دارا موهبا بالذهب بن ذهب موجدل يجوز ولو بقي عن
 الذهب لوجب ان لا يجوز ان انتهى والموقف هو المطلق بالذهب او الفضة
اقول ويجب تقييد المسئلة بما اذا لم يكثر الذهب او الفضة الموقفة
 بها اما اذا اكثر بحيث يحصل منه شئ يدخل في الميزان بالعرض على
 الناظر بحيث يبين اعتبارها ولم اره لا يحتاجا لكن راسه للثأفة
 وقواعدنا شاعرت به في عمل **قول** والتحويل الطلق ما يؤخذ من
 تمويه الكلام الى بليسة **اقول** لانه مقابله اشقت على مقابلة
 الجنس بخلافه **قول** يعني ثبالي كل من الدينين والدينار كلا
 من الدينهم والدينارين لا الدينين بالدينارين ولا الدينار
 بالدينهم **قول** والفرق ان الفضة او الذهب الخ **اقول**
 هذه عبارة البحر في معنى عبارة الزبلي والفرق بينهما ان
 الفضة المقلوبة او الذهب المقلوب موجود حقيقة حال من حيث
 اللون وما لا بالاذابة فان الفضة والذهب يتخلصان منه بالاذابة
 فكانا موجودين حقيقة وحكمهما في مقابلة من الفضة
 والذهب من النصب في الزكاة ايضا بخلاف الفضة المقلوبة
 بها لانه يخرق ويهلك ولا لون له في الحال ايضا وهي انهم
 لم يعمدوا في ما هنا والله كما علم **قول** وحكم الدينهم كحكم
اقول يعني الجيدة وهذه عبارة البحر في معنى **تنبيه**
كتاب الكفالة قول وقد يكونه يمكنه
 بخامته لانه لو سلم في برية او سواد او سمى حبة فيه غير الظالم
اقول كما يحظر مولفه في البحر بعد قوله او سواد لا يبرأ لعدم
 قدرته على خامته في ذلك المكان والله تعالى اعلم **قول** اذا
 علمت هذا ظهر لك ان عبارة هذا المختصر اولى بالقبول **اقول**
 قال في البحر شرح قول الكفر وتسليم المطلق بنفسه من كماله

وتسليم

وتسليم وقيل ورسوله قد يقول من كماله لانه لا يبرأ الكفيل
 حتى يقول الملقول سلمت نفسك منك من الكماله ولو اخرج قول من
 الكماله كان اولى لان الوكيل والرسول كالملقول لا بد من التسليم
 عنهما والا لا يبرأ انتهى فاختار المصنف وقال ما قال واقول
 عبارة الكفر في غاية القول ويعني من الكفيل في الوكيل والرسول
 بالاشارة اذا كانت الرسالة فيما لا يتعلق بالوكيل والرسول
 حقوقه مجردة عن تعيينه عن الموكل فلا بد من ذكر ما وكل الوكيل
 فيه وارسل الرسول اليه ليصح ذلك فاستغنى عن ذكر الكفيل فيه
 بذلك بخلاف تسليم المطلق بنفسه فانه لا يفهم من مجرد
 ذكره ذلك فامل **قول** على ابنه المخات **اقول** فوابه على
 ابنه المخات وقد راسه بخط المصنف هكذا ولذا هو في البحر بالها
 فاصححة بكتظها **قول** وقطع الطرف **اقول** والكفالة بالدية
 لا تصح كماله الخلاصة والنازعة والظهيرية **قول** وما يشك
 على الاصل الخ **اقول** هذا الاشكال لصاحب البحر وقد تبعه
 المصنف فذكر عبارة بالحرف واقول **وما يشك**
 ايضا عليه انه لا يجوز الكفالة بدل السعاية عند خلافها كما
 في السراج الوهاج مع انه لا يسقط اذ هو لا يقبل التعيين كما في
 البحر الرابع فيقال هذا دين صحيح على ما عرفت به الذي
 الصحيح ولا يجوز الكفالة به كذا راي بخط ابن المصنف معولة شاة
 الشيخ صله في كل طرد وعكسا فلان دين صحيح لا يقبل الكفالة
 وهو بدل السعاية ولان دين غير صحيح وصحة دينه هو النقة
 الممنوعة غير المستدانة والله تعالى اعلم **قول** ولا يصح بماله
 الملقول عنه ويجوز الكفالة الملقول له **اقول** حق العبارة اللابقة
 بالمتون ولا يصح بماله الملقول عنه اذ لم تامل **قول** ما ذاب
 لك على ان ساد واحد منهم فعلى **اقول** تبع في ذلك الدينين

هذا

وحق العبارة الالائية بالمقنن ما ذاب لك او عليك لأحد من الناس
ويستغنى به عن قوله الا في وما ذاب للناس او واحد منهم فعلى
شبهه للمكفول عنه ولا تعلم **قوله** قيد بن كرم المكفول عنه
والمكفول له لانه اذا كان احدهما مجهولاً لم يقع الكفاية **اقول**
لا يكاد ان يكون له معنى بل يوهى فساد افتاءه قال العيني في
شرح الكنز في قوله ما يابى فلاننا فعل وما ذاب لك عليه فعلى
وما غصبك فلان فعل وانما قيد بذكر المكفول له والمكفول عنه
الى قوله ان الكلك سبع انتهى في عبارة العيني في ما يحرف كك
العيني في ذلك على ما في الكنز وهو صحيح وهذا الشارح رتب على
العبارة التي اخذها من الدرر ولا يصح تركه ففعل في تمامه
وتجاوزه **قوله** او ما يقو مقامه **اقول** لو قال او من بدل ما
لكان اصوب **قوله** قد اجازته **اقول** اي قوله الفصول
قوله وبعبارة هذا المختصر اولى بالمكفول **اقول** قال في البحر
ولو قال المصنف وللشريك بدين مشترك وحذف قوله فيما اذ ابيع
عند صنفه لكان اولى لما في الخاتمة الى اخر ما هن فاختار المصنف
واعترض به على صاحب الكنز مع انه يجوز على ارادة التمسك **قوله**
فان قلت قلت الى **اقول** الامر ادخلوا له صاحب البحر لا يصح
يوهم انه له فاعلم ذلك **قوله** فان لم يرد له **اقول** وسأ
في كتابه القضا من تحت الحسن ان المكفول له يتم من حسب
الكفيل والاصل وكفيل الكفيل وان كثروا **قوله** لما في الخاتمة
صحت له الفاعل فلان الى **اقول** عبارة الخاتمة رجل قال لجماعة
اشهد واقد ضمنت لهذا الرجل المثلث التي على فلان ثم ان المذبح
اقام السنة انه قد قضاه قبل ان يضمنه الكفيل فقلت بينته
ويبر الطالوب عن دين الطالوب ولا يبر الكفيل عن دين الطالوب
لان قول الكفيل ذلك كان اقر ان يضمنه بالدين عند الكفاية فلا

يعلق

يبطل الكفيل ولو اقام المدينون دينه على القضا بعد الكفاية
يرى المدينون والكفيل جميعاً انتهى فتأمل ما **قوله** بخلاف ما اذا
تفصل بالحال موحى الى **اقول** قال في التلخيص لو فصل الحال فملا
ناخره من الاصيل وان كان قرضاً لان الدين واحد وهي حيلة
فاحيل الفروض اذ ثبت فيها ما يمنع قصداً في البيع والشراء والاطراف
وتماثل فيه **قوله** بخلاف ما اذا فصل على جنس آخر الى **اقول**
يعني ولو عن الفضة بالذهب او عكسه او عن احد مما تم من اد
حيوان اي جنس كان من خلاف الدين **قوله** وذكر الخ
في كلام بعضهم لبيان ان مجرد الكتابة بلا ختم لا يكون تسليم
بالاولى **اقول** هذا الانساب ما كتبه في مثته وانما سب
ما قاله في مثت الكنز وكفايته بالدين تسليم وشهادته وختمه
لا قال في البحر والتفصيل بالختم لبيان ان مجرد الكتابة بلا ختم
لا يكون تسليم الى وانت خير بان فرع الكنز غير هذا الفرع
فان فرعه في مطلق البيع وهذا مقيد بما اذا كتبت فيه باع وهو
ملكه الى وقد ذكره صاحب البحر فيه بعد شرحه لشرح الكنز في
ذكره ههنا عدم ملازمة ولو اخرجت للاسرة فاعلم ما
كفاية الرجلين قوله فان قلت قلت الى **اقول** قال في البحر
ولم يبين رحمه الله تعالى الا في قوله يرجع بالزيادة للعلم به ما تقدم
من انه ان كفل بامره يرجع والا فلا كسرى فاختار وقال فان قلت فاجم
انه من بين انكارة **قوله** وقد ارجع صاحب الكنز هذا القيد الى
اقول قال في البحر وترك المصنف قيدتين للمسئلة الاولى ان
يتفصل كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين على التعاقب فلا يكتفى
كل واحد منهما بالنصف ثم يكتفى كل عن صاحبه في كل مسئلة الا
في الصحة فلا يرجع حق مريد على النصف وقد اوكف الله في الاصيل
بجميع الدين معاً ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم

عليها نصفين فلا يكون كمالا عن الاصل بل هو النقص الثاني ان يكفل
كل من صاحبه بالجميع فلو كفل كفل عن الاصل بالجميع متعاقبا ثم
كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فكانا لا ياتي انتهى فاخذ
واعترض به على صاحب الكفر مع امكان الجواب بحمله على التقيد
ادخله ورعايه ما عا ناد فلا يحل عليه كلامه بل على ما هو اكثر
وقوعا والغالب وجود او اما الثاني فقيه نظر ظاهر لانه محمول
على الكامل اذ هو الاصل واردة النصف خلاف الاصل فتأمل
قوله وقد اخل في الكفر فقال القيد وهو قيد لا بد منه
اقول قال في البحر بقوله كفل صاحب الكفر ولو كفل عبدا عن سنده
بامر الخ اما الاولي فشرطه ان لا يكون على العبد دين حتى تصح كفايته
بالمال من المولى وانما صححت لان الحق في ماليتها لم يزل وهو يملك
ان يجعله بالدين بان يرهقه او يقر بالدين وان كان عليه دين
مستغرق لم تصح كفايته لحق الغرماء وان كان باذن المولى انتهى فاخذ
واعترض به مع انه لا حاجة اليه اذ الاصل عدم الدين فعدم دينه
وليل على ان الكلام فيمن ليس عليه دين والله تعالى اعلم **قوله**
الحواله قوله وتصح في الدين اقولا وهو مطلقه
شامل لنفي المسح وضمان المتلفات والمسلم فيه والفرض فلو حال المسلم
الدين السلم ما عليه صح ولم يطالب به وجبته **قوله** بالقبول
اقول اي بفتح اللفظ فلو سكت لانه لزمه الحواله لانه لا ينسب
الاساكت قوله واقول فان جا الطالب متعاضيا الى الزى
عليه اصل الدين فقال له قد احدثك به على فلان رجل غايب فقال
الطالب لم افعل ذلك القول قوله مع يمينه وعلى الاخر البيه فان اقام
المطلوب بيمينه على ذلك فان الفاضل يقبل بيمينه ويؤخر هذا الامر
حتى يقدم فلان فانه الخصم مع الطالب في هذا الموضع وفي نوادر
سماحه عن محمد اذا قدم الثابت في هذه المسئلة وانكر الحق له وحلف

امو المطلوب باعادة البيه في وجهه وانقص عليه تلك البيه
ولو اراد المطلوب عين الطالب قبل حضور الغائب وقد صدر له ذلك
وان نكل يركه المطلوب انتهى كذا في احسن الناطق وفي البزاة
وانه الشهود ما توالوا وغايب حلف المحتال عليه انتهى **اقول**
فاذا حلف المحتال عليه فكل لزمه الدين وان حلف رجوع المحتال على
الحيل لانه مسئلة توى المال على المحتال عليه والثابت بالبيه
كالثابت عيانا ولو ثبتت الحواله عيانا وتوى المال على المحتال عليه رجوع
المحتال على الحيل فكذا اذا ثبت بالبيه تامل **قوله** سواء كفل
بامره او بغير امره وانما حاله **اقول** بعد هذا شئ ساقط
من خط المصنف ولا بد منه كما في البحر وهو وجوبه او كفل حاله
اجله المكفول له وان لم يكن له كفل ولكن تبع رجلا ورهقه **قوله**
اعلم ان الحواله على من بين مطلقه ومقتضى **اقول** فلو كانت الحيل
في المشتري قال الربيعي كان الدين والعين المحتال بهما بين عرفات
بالخصم وقال زفر رحمه الله تعالى يتحقق به المحتال وهو الغايب
لان حقه متعلق به حال حياته والحيل كالاجنبي عنه حتى لا يكون
له اخذ فصار الخارج عن ملك فلا يتحقق به دينه ولين كان ملكه
ثابتا متعلقا بحق المحتال سابقا فصار كالمهرق يخص به الرهق
لتعلق حقه بر سابقا على حقه وكدين الصحة بغيره على دين المرض
لما قلنا ولنا ان هذا حال الحيل لم ينسب لغيره عليه يد الاستيفاء فيكون
بين عرفات وهذا لانه لم يملك المحتال لان تملك الدين من غير
من عليه الدين باطل لكن بالحيل التي وجب للمحتال في ذمة المحتال عليه
دين مع بقا دين الحيل ولهذا لا يروي ما على المحتال عليه شيئا على الحيل
ولم ينسب على الحيل ايضا به الاستيفاء لان ثبوت الدين على ما في ذمة
الغير لا يتصور وانما لم يكن للحيل ان ياخذ لان المحتال عليه لم يقبل
الحواله الا تملك حقه او ليو في ذلك المال فلو اخذت نفق

الرضا فتبطل الحوالة بخلاف الرهن فانه ثبتت عليه يد الاستيفاء
ولم تكن له صفة المالكين فكان هو الحق به وكان يلحق بالحق
ان لا يكون له حق المزاحمة لان وبيد تحول الى ذمة المحال عليه فلا يراجع
غرماء المحيل كما اذا كانت الحوالة مطلقة وانما ثبت ليدحق المزاحمة لان
الحوالة كانت مفيدة بذلك المال فاذا اخذ منه ذلك المال فأتى الرهن
بالحوالة فتبطل الحوالة فعود الدين الى ذمة المحيل كما كان قبل الحوالة
واستوضح ذلك بمسئلة الوديعه والغصب ونحوهما بخلاف ما اذا كانت
مطلقة ان المحيل بالحوالة يبرئ من الدين المحال فيه والمحال من غرماء
المحال عليه فاستعلق له حق عماله فلا يراجع غرماء المحيل واذا قسم
الدين بين غرماء المحيل ليرجع المحال على المحال عليه حصته الغرماء
لان الدين الذي على المحال عليه صار مستحقا وليس له ان يرجع
عليه به كما لو استحق الرهن ولا يما بقي من دينه بعد المحاصة لان
لانه صار تاروايا فلا يرجع به على احد انتهى كلام الزيلعي **قوله** اذا راجع
الاجر المستاجر واجال المحل **اقول** اي احوال على المشتري **قوله** فهو محيل
ان شأرجع على المستاجر انما يرضى **اقول** عبارة للبرهان في شيء
رجع بالتمسك على الموارر المحيل وان شأرجع على المستاجر انما يرضى
وهي ساقطة من خط المؤلف ولا بد منها وقد الحق بها حاشية نسخة
كتاب القضاة قوله وذكر في **اقول** اي
وذكر السرخسي هذا الشرط وذكره العمادى الخ والذى يظهر ان كلفه
وذكر في الثانية سقطت سهوا من الكاتب تأمل **قوله** ويمكن ان يعرف
بها **اقول** وهذا الذي يجب ان يقول عليه وقد صرح هو بان يعلم
بإشارة المفتي في الجواب **قوله** **اقول** وقد فعل الشرحان عن ما
اتفقت كلمتهم عليه كتبهم المعتمد من ان يصلة اهل التسمية فتم
صلحها صلح له ومن لا فدا والعد ولا يصلح للشبهة على ما عليه عامة
المختارين فلا يصلح للقضاة والله تعالى اعلم **قوله** هكذا رأيت بخط

المصنف

المصنف ضار باعليه خطوطا يدل على مجموع عنه **قوله**
المصنف شرط لفاذا القضا في ظاهر الرواية **اقول** قال في البحر
ولا يشترط له المصير على ظاهر الرواية فالقضا بالسواد صحيح
وبه يفتي كذا في البزائرية انتهى وبه يعلم ان كلا القولين معزو
لا ظاهر الرواية وفيه تأمل **قوله** وهذا العبارة اولى من
عبارة الكزالي **اقول** قال في البحر وهذا مستحان التقليد في
النصب من السلطان والنقل الى قبول تقليد القضا وفيه الاو
والخلف يعني الجهر والظلم من خاف عليه يخف اذا جاز وخوف
عدم اقامة العدل يخرج خوف الجهر فلو قال المؤلف لمن
خاف الخيف او الخيف كان اولى لان احد هما يلقى نص عليه القدر
انتهى فاختار واغترض به على صاحب الكفر مع انه انما كره
التقليد عند خوف الخير لانه يودى الى عدم اقامة العدل
فيقع الجهر فصدق عليه عبارة الكفر بقوله وكره التقليد لمن
لمن خاف الخيف فاما **قوله** فان قلت ما الفرق الخ **اقول**
الايراد مع جوابه ماخوذ من كلام صاحب البحر فانه قال بخلاف
مسئلة القسمة فان ابا حنيفة لم يأخذ من العورثة كمالا لان
احقها وارث اخر موهوم وهذا القاض لا يجسه الا بحق ظاهر
وخلافه موهوم انتهى **قوله** المخصوص لانه **اقول** لعله يانه
قوله في الجس **قوله** والنا المثناة الفوقية
اقول صوابه الياء اخر الحروف وقد تبع فيه صاحب البحر
قوله وفي رواية حصصا حصصا **اقول** عبارة البحر بعد ذكر
البيت الاول بابا حصصا وامينا كسا وفي رواية حصصا حصصا
انتهى يعني بابا حصصا ولم يذكره هذا بقى قوله وفي رواية الخ
مقلنا فاما **قوله** قلت لم يظهر فرق بين المحيوس اصالة الخ
اقول كيف هذا الدفع والمنقول من الخلاصة يخرج بالتفصيل

وقد نقله في الخلاصة عن فتاوى القاضية بغير قاض خان والذي
في الفتاوى المذكورة يخرج بالكفيل وقد اخطأ بعض الكثرة فكتب
يخرج الكفيل بخلاف البا كان صاحب التي اتبعه حتى تأتي له
مأذون والعجب من هذا الشارح هنا في اشاعته وتسلطه ذلك
ويجوز بقوله قلت للشيخ وكل ذلك من التهاافت وقلة النظر والاعمال
ولكن وقع قبلها البرازي في ذلك فقال وذكر القاضية ان الكفيل
يخرج لجازة الوالدين الى فالجذب ما فهم هو لا وجاز ما كتبوه
هنا والله تعالى اعلم وهو الموفق للصواب **قوله** وقد اخل به صفا
الكثير الى **اقول** قال في البحر ولو قال حسب بطلب المدعى لكان
اولى انتهى فاختار منه المصنف واعترض به وزاد بدعواه الخلا
مع انه ليس كذلك للعلم به اذ هو جوف المدعى فالسياق والسبب
والان على ذلك بحث لا يسبق الى الذي فهم خلافة فتاويل **قوله**
والا اي ان لم يثبت بالبينة بل ثبت بالادلة **اقول** قال
في البحر اطلاق الشك فشمئ ما اذا كان بينة او باقرار وقرى بينهما
في المصلحة لانه اذا ثبت بالبينة عجل حبه لظهور المصلحة بالبراءة
والا لا يعجل فاذا امتنع حبه وهو المذهب عندنا الى **قوله** وشمئ
راس مال السلم بعد الاقالة ولا شك الى **اقول** عبارة البحر
وشمئ مرامى مالا السلم بعد الاقالة وما اذا اتفق المشتري المبيع
اولا ولا شك الى **قوله** والمهر المعجل الى **اقول** تبع فيه صاحب
الكثير واقول **قوله** اطلقه فشمئ ما اذا ادعى الفقر اول وقوله
فيما ياتي ان ادعى الفقر بذكر هذا الاطلاق تأمل **قوله** كذا في
البرازي بقوله **قوله** عبارة البرازية واذا احسن الكفيل يجب
الملكول عنه معه واذا الوزم يلزمه لو الكفاية بامره والا لا
ولا اخذ المال قبل الاداء ذلك المسئلة على جواب الواقع
وهو ان الملكول له يتمكن من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل

وان كثروا **قوله** قلت وفي فتاوى قاض خان الى **اقول** قال في
البحر ثم اعلم ان قاض خان في الفتاوى يرجح الاقتصار على الاول
الى اخرها من بعينه وقوله قلت بوجه من قوله وليس كذلك
قوله وهو الذي عول عليه في هذا المختصر **قوله** لا تسوهم
رجوعه الى ما نقله قاض خان وانت ترى انه تبع ما في الكثر
تبعا لما في الهداية ولا يصح كلامه الا بترجيح الضمير الى ما في الكثر
تنبه **قوله** وذكر الطرسوسي في النفع الوسائل انه المذهب
المفتى به **اقول** والذي ذكر الطرسوسي انه المذهب المفتى به
ما في الهداية وظاهر هذا الضمير ان رجوع لما اقتصر عليه قاضي
خان ولو كنت والذي عولنا عليه في هذا المختصر ذكر الطرسوسي
انه المذهب المفتى به لعمرك ذلك ولكن الذي بخط المؤلف كما هو
مكتوب في هذه الصفحة قلعه سهو فاعمل **قوله** بهل لا بدا
الدفع **اقول** اى دفع الدعوى عن نفسه بدعوى كونه مودعا
او مستاجرا الى **قوله** قال شيخنا والظاهر انه بحث منه وليس
بصحيح الى **قوله** بل هو فقه حسن ومجرب جليل خدوت السياسة
لا يمنع من ذلك اذا الكلام في قبول بينة الاعسار الحادثة بعد ثبوت
السيار فكله غاية ما فيه ان استثناءه من تعارض البينتين
مستدرك اذ لا تعارض والحال هذه وانما التعارض اذا افتادنا في
وقت واحد من غير تعرض للبعدية على انه لم يكن بصريح الاستثناء
من تعارض البينتين وانما قال وكلما تعارضت بينة السار والاعسار
قدجت بينة السار لان معيار زيادة علم اللهم الا ان يدعى المدعى
انه مؤسر وهو يقول اعسرت الى فقوله اللهم الا ان يدعى المدعى
ان يكون المجرد دفع توهم يقع في المسئلة ذكر على سبيل الافادة
المجردة لا على سبيل الاستثناء تأمل **قوله** ولا يحسن لما عارضت
نقطة زوجته وذلك **اقول** قد اخل بشرط وهو دعوى الفقد

كما سبغ به في الشرح **قوله** ولا يقع في دين اصله **اقول**
صوابه ولا اصل في دين فرعه **قوله** الا بحضور نبيه حقيقة
اقول ههنا كلام سابق وهو ثابت في المتن المجرى وهو بعد
قوله حقيقة كوكيله او وصيه او متولى الوقف وسيد كس
قوله واذا في المختصر با دخال كافة التشبيه في قوله كوكيله
الحامل **قوله** وان كان ملكا له **اقول** كذا بخط حوله وصوابه
وان كان يمنع ملكهم **قوله** ولو قضى القاضى بالجور فالجور عليه الخ
اقول قال في البحر قبل كتاب الشهاوات في اخر مسائل شتى
في شرح قوله ولو باع القاضى او امينه عبد الى قوله ورجع المشتري
على الفراء ما نصه وقد بعدم ضمانه يعني القاضى عند الاستحقاق
لان لو اخطأ في قضائه ضمن لما في الخطأ البرهاني من المحذور
لو شهدا ربيعة من الرجال على محض ما زنا فرجعه الامام ثم وجد
احدهما عبدا او محمورا اثنى قد فدى نفسه على القاضى ورجع
القاضى بذلك في بيت المال بالاجماع الاصل في جنس هذه المسائل
ان القاضى متى اخطأ او هبما قضى يضمن فانه يضمن ما قصوى
بعدم رجوعه بذلك على المقتضى له كالمودع والوكيل وان كان الخطأ في
المال فان كان قاضيا بعد المقتضى له اخذ القاضى ويرد على المقتضى
عليه وان كان مستمرا كالحق فمعه ورجع بذلك على المقتضى له
وان كان في رجعه او قطع يد في سرقته ضمن القاضى ورجع بما ضمن
في بيت المال وان ظهر ان الشهود فسقوا لم يضمن القاضى لانه
لم يظهر خطأه يبين لان خطأ القاضى انما يظهر اذا ظهر انه قضى
بغير شهادة ولم يظهر لان الفاسق اهل للشهادة عندنا انتهى
والمستقول في الخلاصة والبرائة والمخطئ المذكور من كتاب القضاء
عدم ضمان القاضى اذا اخطأ وهو مخالف لما في المخطئ المحذور
انتهى وفي الواقعات للصدر الشهيد من كتاب القضاء عفت

زوجة

زوجة المقتول او ابنته عن دهر العمد وهي وارثه فاطل ذلك
قاضى وقضى بالقول للرجل لان بعض العلماء قالوا انه لا حق
للنساء في القضاء **قوله** كان جاهلا لا يحج عليه رفع الى الثاني
قبل نفاذ ابطال حكمه وان قتل قبل ان يرفع الى الثاني ذات
كان عالما بان العفو يعمل فعليه القضاء وان كان جاهلا لا يحج
عليه لانه كذا ذكر في كتاب الديات **اقول** في قوله في
البحر وهو مخالف لما في المحيط من المحذور يمكن التوفيق باب
المرد بعد ضمان القاضى عدم استقرار الضمان عليه بل يرجع
بذلك في بيت المال فكأنه لعدم استقراره عليه برجوعه في
بيت المال استغنى عنه الضمان في ان اطلاق عدم الضمان عليه
لذلك والله اعلم **قوله** كذا في شرح الدرر والغفر **اقول**
وفي الاحكام قال في كتاب حدود الاصل اذا قضى القاضى بمحد
او قاضى او مال او مضاف رتبة ثم قال قضيت بالجور وانما اعمل
بعدمي ذلك في مال وبعزل عن القضاء انتهى **قوله**
كتاب القاضى في القاضى **قوله** فلا بد من قراءة عليهم لتعريف
اقول كذا بخطه وصوابه فلا بد من قرائته عليهم ليقرأوا **قوله**
وفي السراجية وعليه الفتوى **اقول** ولذا اطلقت في الكتب وكثير
من الكتب تجامع البراءة والمخالفة وغيرها وقد نقل في النظار رتبة
عبارة السراجية فقال وفي السراجية كتاب القاضى الى القاضى
فيما دون مسيرة سفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
انه لو كان حال لوعدا الى باب القاضى لا يملكه الرجوع الى منزله
في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى انتهى وفي الريلقي وسبعة العينة
ثم لا بد من مسافة بين القاضين حتى يجوز كتاب القاضى
واختلافوا في تلك المسافة فمنهم من قال هي مسيرة شهر اربعة
على الشهادة وهي مسيرة ثلاثة ايام في ظاهر الرواية وعن ابي

يعزى فبرهن على دعواه فبرهن الآخر على دفع جميع الثمن أنه يقبل
 بلا شك لأنه لا يصح جوابه إلا على نفى العلم والله تعالى أعلم **قوله** وهي
 واردة على إطلاق أكثر **أقول** قال في البحر المطلق فشمك ما إذا ثبت
 الدين والأثر بالبينة أو بالأقرار والخلاف في الأول ولا خلاف في
 اخذ في الثاني وهي واردة على إطلاقه وشمل ما إذا قال الشهود
 لأفعل له وأرأ غيره وهذا لا يؤخذ الكفيل اتفاقاً انتهى فأخذ وصنع
 ما صنع وأورد ما أورد وليس من عمله والله تعالى أعلم **قوله** محمد
 الأئمة السرخسي **أقول** قال السيوطي في لب الباب السرخسي بالضم
 والساكن وفحة المعجمة والكاف وفوفيه الأسر حلت قرية بسم قرية
قوله إذا قال طلقت أو اعتقت وأنا مجنون وللخون كان مهوراً
 منه يقبل **أقول** ومثله المدعوى وهي واقعة الفتوى فإذا كانت
 الدعوى مهوراً منه يقبل قوله وإذا المتكهن مهوراً لا يقبل قوله
 الابنية وهذا يعلم من مسألة المجنون لما قرره صاحب البحر في الكلام
 على عدم وقوع طلاق المجنون والله تعالى أعلم **قوله** لا يقبل لمالك
 التهمة وقد يكون الاستحباب الآخر **أقول** هذه عبارة شريفة
 الوهبية لا بين الشحنة وعبارة البحر لا يقبل لمالك التهمة فيه إذ يمكن
 أن تأخيره لعذر ويمكن أنه لا استحباب الآخر **قوله** ولا يسأل
 عن شاهد البحر **أقول** أي لا يجب عليه السؤال بل يجوز اقتضائه
 على ظاهر العدل لثبوت نص عليه في البحر **أقول** فقتضاه أن السوا
 عند أبي يوسف وسجل واجب ولا يجوز له تركه وهو صريح قول القدر
 ولا بد أن يسأل عنهم في السر والعلانية ويكون تركه أثماً وإن نفذ
 تأمل وقال في شرح المجموع كإن ملك بعد قوله في المتن وقال لا يسأل
 سرا وعلمانية لأن القضاة يثبتون على شهادتهم فلا بد من معرفة حالهم
قوله لا ينبغي للمفتي أن يكتبوا الشهادته في الوثائق والأقارب
 لأن عندنا الشهادته بغيرهم المدعى عليه فيضرك **قوله**

أي يضر بعضهم وقد قال في نظر الوهبية بخاف على من كان يفضي
 من الكفر إذ لا يقتضي النقص يظهر **قوله** وإن أقر شيخ الإسلام
 سراج الدين قاضي الهند بخلافه **أقول** صورة ما أقر به وما رفع
 إليه سئل إذا كتب رجل خطه بأقراره ثم مات أو أنكر فثبت عليه
 أنه خطه هل يحكم عليه بما فيه اجاب **أقول** إذا كتب أقرا على
 الرسم المقتضى لمحضرة الشهود فهو معتبر فيسمع من شاهد كتابته
 أن يشهد عليه إذا اجتمع إذا عرف الشاهد ما كتب فيه أو قرأه عليه
 أما إذا شهدوا أنه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك
 انتهى **قوله** وقد اختلف بالقيده صاحب الكنز **أقول** قال في البحر
 واستثنى المصنف الرقيق أي العبد والامة وهو معتد فأخذ المؤلف
 واعتز به مع أن ذكر اليد يشعر به إذ لا يدل على الميزانية بخلاف
 المعتبر الغير الميزان **قوله** **من قبل شهادته**
ومن لا تقبل قوله ففي شهادته الأعمى **أقول** أي فيما طرأ عليها السماع
 كالسب والموت وغيره وذكره إذ عندنا فيما طرأ عليه السماع قول مصنف
 ما يقبل تأمل **قوله** قال مولانا في مجمع البحر **أقول** هذا القول
 متعين إذا ما حجب لا يقبل شهادته على كل حال سواء كان من أهل
 الأهواء أو من غيرهم والمراد به الفاسق من حيث التقاطع لمن حيث
 الاعتقاد غائبة يقال فيه إن زيادة السراج الوكاج لا حاجة إليها
 لأن ذلك معلوم من كلامهم في عدم قبول شهادته الفاسق نقول
 لا يكون ما حجبنا أي فاسقا ولكنك أعقبه بقوله ويكون عدلاً ف
 تقاطع يعني بحيث إذا تقاطع لا يخرج بتقاطعه إلى ما هو فسق
 عندنا بل الأهواء أيضاً واستدل بالاجماع بحديث علي عليه السلام
 أدل دليل عليه فإن ما وقع بينهم لم يرددهم إلى المجانة في اعتقادهم
 لأنهم كانوا مجتهدين في ذلك ولذا ثبت لهم أجر الاجتهاد تأمل **قوله**
 لا يقبل شهادته الدلالة **أقول** وسياق في شرح قوله أو يوك أو يكمل

على الطريق انه لا تقبل شهادة النجاس وهو الدلال الا اذا كانت
عند الاصل ولا يكذب وقد علمه عن السراج الوهاج هنا وقد رآه في
كلامهم كثيرا **اقول** فظهر من هذا ان شهادة الدلال
او الصكاك ونحوها لا ترد بموجب الصناعة بل مباشرة ما لا يحل شرعا
وانما تنصيص العلم على من ذكر لا شهادته في ذلك فاعلم **قول** خلافا
لابي يوسف كما في فتح القدير **اقول** عبارة الفتح وقال ابو يوسف
يجوز فيما طريقه السماع وما لا يليق فيه السماع اذا بصيرا وقت التحمل
انهم عند الاداء اذا كان يعرفه باسمه ونسبه انتهى **اقول** فحق
العبارة خلافا لابي يوسف فيما طريقه السماع او لا وفيما طريقه
السماع وقد تبع السراج شيخه في نحوه فان هذه عبارة خرافية
ولا يخفى ما فيها من ايهام اخضاع مذهب ابي يوسف فيما طريقه السماع
ولكن كذلك وفي الفتح وقد في الذخيرة قول ابي يوسف بما اذا كانت
شهادته في الدين والقضاة اما في المنقول فاجمع علماء ائمتنا لا تقبل
اقول وفي الحقايق وقال في العمون الخلاف في الاحتياج
فيه الى الاشارة وفي غير الحدود وقال في الذخيرة الخلاف في الاحتياج
الشهادة بالشهرة والتسامع اما في خلافه فقبل شهادة الرعي فلا
خلاف انتهى وهذا يخالف لما في التواكيب من انه لا تقبل شهادته
عندني خيفة ويحمد فيما طريقه السماع او لا فارجع الى الشرح والفتاوى
ان شئت قال في صدر الشريعة في مسئلة العري بعد الاداء قبل القضاء
خلافا لابي يوسف وقوله اظهر قال اخي زاده في حاشيته وجه الاظهر
ان العري اذا لم يكن مانعا عن الاداء التحمل بصيرا عند ابي يوسف فعدم
كونه مانعا عن القضاء بعد ادائه بصيرا يكون في غاية الظاهر عند
لانه لا اثر في نفس قضائه للعري العارض للشاهد بعد ادائه
شهادته انتهى **قول** قلت وانما علمت عن قول الكنتز وعنه في
اقول لا يوجه فتوهم صحة تحمل غير المميز ولذلك استغنى صاحب

الكنتز

الكنتز وعنه عن التقييد به لكونه مبيها ولا حاجة الى الاستدلال
عليه بما قاله العادي ونحوه وقوله الا اذا التحمل يعني عدم تصحيح
التحمل من غير المميز **قول** وما علة في مصيبة غيره **اقول** وفي المتن
ناحت المرأة على الميت اذا انبته وذلك ان تبلى عليه وتعد دسيسة
والنيابة الاسم ومنه الحديث على ما قرأته في الفايق ثلاثة من امر
الجاهلية الطعن في الانساب والنيابة والانوار الطعن مع وقت
والنيابة ما ذكره الانوار جمع نوب وهي منازل القر والعرب كانت تقف
اذ الاطوار والحير كلها تحق فيها وقيل النوح بجامع صوت انتهى **قول**
والعمر الحدا **اقول** التمر يعني الحقد قصير في الشئ فله الكسر في القاء
بالضم وبكسر **قول** قال شيخنا بعد نقله ذلك الخ **اقول** لا يخفى
حسن ما في النهاية معر والى الذخيرة لانه اذا انوب ان شرب بعد
ذلك فهو فاسق لم يثبت بخلافه ما اذا اقلع عنه فانه فاسق تايب
ومثله مقبول الشهادة وبه ينحل الاشكال تامل **قول** وفي جواب
الفتاوى الخ **اقول** هكذا يحط المؤلف وفيه سقط ونصحه فينتهي
فرا حقة نسخة صحيحة من نسخ جواب الفتاوى **قول** تذكر لفظا **اقول**
لهذا غلط **قول** وبينه القين اولى من بينه كون القيمة عقل القين
اقول هذا اذا اختلفا عند الحكم وشهدتا على نحو ما ذكر اما القضي
باحدا ما اولطالت الاخرى وقد افق بذلك الجلي وهي في فتاواه
مسئلة لا مسئلة ما لو شهد بقتل زيد يوم النحر بمكة واخران بقتل بالكون
فراجعه ان شئت **قول** او كان محمونا **اقول** اي الزوج المذكور **قول**
ان كان محمونا **اقول** اي وقت الخ **اقول** في الخلا
في الشهادة **قول** فالبيع بالف وحشماية الخ **اقول** لعلة فالبيع
بالف بخلاف البيع بالف وحشماية بالقبول **قول** قلت وبما رخص
هذا الخ **اقول** ما في المحط لا يارض ما في القينة او ما فيها فاما اذا
ادعى الدين المحال فشهدا به لذلك ولذا لم يقولوا كان وبه يحصل التوفيق

قائل قول وقد اقتصرت في المتن **القول** قال في المحرر ظاهر
 كلامه المحصر في الثلاثة وليس كذلك فاختار وكلامه انكلم
 واقول **س** يجب ان يكون في المسئلة روايتان بناء على
 ما حكوا في توكيدها بل لا يرضى الخصم قال في التاتارخانية واما
 المحدث اذا اوكلت بغير رضى الخصم هل يلزم عنه في حنفية
 ظاهر ما ذكر في وكالة الاصل لانه لا يلزم فانه قال في وكالة
 الاصل ولا يلزم التوكيل من غير رضى الخصم عند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى الا ان يكون مريضاً لا يملكه الخصم بحضور مجلس
 الحكم بنفسه او فانيا مسيرة سفر الرجل والمرأة في ذلك سوا
 وذكر بعض المشايخ في شرحهم انه يلزم والحقها بالمريض
 لغيرها عن الاداء لمكان الحياة في الذخيرة واختار الفقهاء ابو
 الله رحمه الله تعالى قولهما للفتوى وقال الشريف وغير
 الشريف فيه سوا وفي السراجية وان كانت الموكلة امرأة
 محدرة لا تخرج الى الحمام ويخوع فكذا عند ابن ابي ليلى وبه
 افق بعض المشايخ رحمه الله تعالى وفي السعفا في لو وكلته
 في الخصومة ووجب عليها المهر وهي لا تعرف بالخرج ونحو الطه
 الرجال في المخرج يبعث اليها الحاكم ثلاثة من العدول يستخلفها
 احدهم ويشهد الآخران على حلفها انتهى وقد قال في الشهادة
 على الشهادة نافي عن الخاتمة واما يقع العرج عن شهادة الاصول
 باحد اسباب ثلاثة اما بموت الاصول او بمرضه من الاصول مرضاً
 لا يستطيع الحضور معه مجلس الحكم او بفساد الاصول غيبة سفر
 وفي تلخيص الجامع محمد بن عبد الوهاب في غير هذا وقتل
 اشهد بذلك فاشهد على شهادتي وغاب او مات او مرض فقلت
 من الفرع ضرر وضرر وعيادة الجامع الصغير مثل عبارة الخاتمة
 وعليه اطبق اصحاب المتوفى والشرع في الفسقة خارج

عن الحادثة واسترد من المراجعة وتامل يظهر لك الحق هذا
 وقد قالوا لا عبرة بما قاله صاحب الفسقة في القواعد ما لم
 يعضد نقل والاقتصار انما هو الذي عليه الجمهور وقد
 تبعوا فيه الامام محمد بن الحسن مدون المذهب فايك هذا
 الامر منك يد نصب والله الموفق **قوله** وعندى فيه نظر الخ
اقول قال في الاطلاح والايضاح انما وضع المسئلة في الموقر
 لان ما علق به ابو حنيفة في نفي التعزير ثانياً في فيه وهو على
 ما ذكره قاض خان في شرح الجامع الصغير فقد لانه لما اقتب
 بالشهادة الباطلة طائفاً فقد تاب عما فعل فالظاهر انه لا يبعد
 فلا يعزير من لرجوع وفيه منع العزير عن الرجوع عن الشهادة الى طلة
 ومن غفل عن هذا قال انما وضع المسئلة في الاقرار لان شهادته
 الزور لا يلزم له العلم بما سوى الاقرار واما الاعتراض عليه بانه
 قد يعلم به انه اذا شهد بموت زيد او بانه فلا ناقله ثم طمس
 زيد حياً وكذا اذا شهد بروية اهلل فخصه ثلاثون يوماً وليس
 في السامعة فام بر اهلل فليس بشيء لان الشهادة بالموت تجوز
 بالتسامع وكذا بالنسب فيجوز ان يقول رابت فتقولوا وسمعت
 الناس يقولون انه غريب زيد واما الشهادة على روية اهلل
 فالامر فيه اوسع انتهى فيه علم انه مستوفى في الشهادة على الموت
 وان القتل مثله فلا وجه لقوله بخلاف الشهادة على القتل تامل
باب الرجوع عن الشهادة قوله واذا
 لم يرجع الرجوع عند الفاضل ولو شرط ما في البحر **اقول** هكذا
 وجدته بخط مولفه والذي في البحر واذا لم يرجع الرجوع عند
 غير الفاضل ولو شرط ما في المحط وادعى المشهود عليه رجوعها
 واراد عينها الا يعلم ان وكذا لا تقبل بيته عليها لانه ادعى رجوعها
 باطلا انتهى فحذف لفظة غير سواء **قوله** وهذا ظاهر لك

عبارة هذا المختصر اولى بالقول **القول** قال في العقد
 ولو قال المولى ولم يضمن في البيع والشراء الا ما نقص او زاد
 كان اولى ليشمل ما اذا كان المشهود عليه المشتري فلا ضمان
 لو شهد بشارته بمثل القيمة او اقل وان كان بكثر منها ما زاد عليها
 انتهى فالحق واستظهر به على صاحب الكسرة انها ايضا غيب
 سالمة من النقص فانها تنقص الضمان سواء كان مدعي الزيادة
 مدعي عليه ولو قال وضمن في الشهادة على البائع والمشتري
 ما نقص عن قيمة المسع او زاد لساعت العارية منه فان قيل
 يعلم من المقام بمقال كذا لك يعلم حكم الضمان للزيادة اذ كان
 المشهود عليه المشتري ايضا منه فلا اعتراض على صاحب
 الكسرة نامل **قول** بدل الدين **القول** الظاهر انه سبب فيه
 صاحب البحر فان عبارته كذا كذا غير انه لم يذكر لفظة كاتبة
 ولو اقتص على ما وجد في بدل الدين كان صوابا فامل **قول**
 بخلاف المكر لان **القول** تبع في هذا صاحب البحر وهو
 خطأ والصواب بخلاف المكر لان المكر لا يتامل **قوله**
الوكالة **القول** قال الاجنبية فعل افعالك من زوجك فقالت
 توبه داني فالتحاران هذا اذن وتوكيل بالخلق وكذا في البيع
 والنكاح ط في كون قولها توبه داني انت اعلم توكل بالنيكاح
 عند قول الاجنبي ازوجك من فلان اختلاف المشايخ عن
 اني جعفر اذا استاذنت بالزوج فقال انت اعلم لا يكون اذنا قال
 استاذنا رحمه الله تعالى فقياس هذا لا يكون قوله انت اعلم تودا
 توبه داني توكل بالانصراف وبه اولى ويمكن ان يفرق بين
 الاذن والتوكيل لان قوله انت اعلم قد يستعمل في الغصب والارهاقة
 والظاهر ان الزوج يكره خروجه في فضل الماستاذ في فعل عليه
 بخلاف التوكيل لانه مراد به اظفار الرض على عاتق الملام فيه

تبع

تبع شب ولو وكل بمحونا بطلاق امراته فقبل الوكالة في حق
 ثم افاق فهو على وكالته لان الافاقه بزيادة التمكن من النصف
 ولا يزول ما كان ثابتا وشبهه في طاق البيع وفي رواية اخرى
 تسم ولو وكله توكلنا عاما في جميع احواله واموره فقال انت وكلني
 في كل شيء جابن امرتك على في جميع اموري وللموكل جوار وامهات
 اولاد بصير وكذا بنزويهم ولدان يزوج احدهما عن نفسه
 بن وعينه امرأة قالت لامرأة ما رايت من الصلاح دينا ودنيا في
 حقت افعله هل يكون هكذا قالت نعم افعلى ما كان صلاحا لك
 ودنيا في حقها ان تزوجها من رجل قع عك قالت لعينها
 ما استصوبت فافعله في حق بنزويهم بنزويهم من اليهود يبين
 هذا على وجود المقدمة فان لم يسبق ذكر النكاح لم يشر
 وكل بيع مباح فباعه فاسد وفسد البيع وفسد النكاح
 لا الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضا
 قع لذكه حتى الشرع قع وكل بيع مباح فقال بكم ابيع
 فقال انت اعلم بكن وبمنه فباعه بكن حقير فله الرد بغير
 وهو قولها طم الموكل بالبيع اذ قال بعته من رجل لا اعرفه
 وسلمته اليه ولم اقدر عليه يقين ثم ولو قال اعطني ثوبك ابعه
 لك فذفع وعين الثمن فامسكه لنفسه ودفع الثمن من ماله لم
 يكن بيعا قع انه بيع بائنا طي ان علم صاحب الثوب انه اخذ
 لنفسه شح قال لا خراش لي بعبدك هذا بعد فلان ففصل
 يصير مشتريا للموكل مستقرا للعبد الوكيل قال ويبقى ان يتم
 استقراضه بعد العقد والتسليم الى البائع حتى لو هلك العبد
 في يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل قيمة العبد كذا في الحا
 الواهدي **قول** وعبارة المختصر اولى بالقول من قول الكسرة
القول تبع على هذا صاحب البحر فانه قال في قول الكسرة

اثامة الغير بتمام نفسه في التصرف اي الجائز المعلوم لكن في كلام
صاحب البحر اشارة الى ان الالف واللام للبعد فلا حاجة الى
بيانه لانه بيانه في الاختصار المطلوب فامل **قوله** لان الاقامة
تؤاد للمتكين من التصرف **اقول** عبارة البحر لان بالا فاقعة نزاد
التمكين من التصرف وقد تصحفت على المؤلف فاني رايتها بخطه
كما هي مكتوبة في هذه النسخة فامل **قوله** وقولي بكل ما يشرع
اولي من قول المتن **اقول** قال في البحر ولو قال المؤلف بكل
ما يشرع لكان اولي لشمول العقد وغيره فكان يستغنى عن
ايراد بعض الاشياء فاختص المصنف واستدرك به علم صاحب
الكتير مع انه اذا ذكر العقد فغيره ليعرف بعض تلك الاشياء لا يشترط
لها كرضي للضم ولما يتعلق بها من طول الكلام فاذا تأملت حديث
عبارة الكتير اولي بالقبول فتدبر لكن اورد الزيلعي على ان كتير
الاستقراض فانه يجوز ان يباشره بنفسه لنفسه ولا يجوز له
ان يوكل فيه حتى لو وكل به واستقرض له الوكيل كان له الموكل
لان البذل في بابه الفرع لا يجب دينا في ذمة المستقرض
بالعقد وانما يجب بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك
الغير بخلاف البيع لان حكمه ثبت بالعقد فله ان يقيم فيه
مقافته ويخالف الرسالة في الاستقراض لان الرسالة موضوعية
لنقل عبارة الامر بسل لان الرسول دعبر والعبارة ملك المرسل
فقد امره بالتصرف في ملكه باعتار العبارة فيهم واما الوكالة
فغير موضوعية لنقل عبارة الموكل فان العبارة للوكيل ولها حقوق
العقد ترجع اليه وعن ابي يوسف ان التوكيل بلا استقراض جائز
انه **اقول** ولا يواد المذكور واردة على عبارة هذا المحقق
ايضا ناهل وقد قدم في اخر باب التولية والمراوحة حوار التوكيل
بقبض القرص **باب** **الوكالة بالبيع والشراء**

قوله

قوله وقولي او نوعا اولي من اختصار صاحب الكتير على بيان
التمكين **اقول** قال في البحر ولو قال المؤلف ان بين نوعا وشممت
شما كان اولي لانها صحيحة ببيان النوع كقيد وفي حبشي
وان لم يسم الثمن انتهى فاختص وتعلم به على صاحب الكتير مع انه
لا حاجة اليه للعلم به بالاولوية لانه انما اشترط بيان الثمن
ليعرف النوع المقصود فكيف مع بيانه فلا يتصور من عدم
الصحة مع بيانه فذكر في زيادة التعلق بالمتحركات كما هو ظاهر
فامل **قوله** وانما قيد بغير الموكل **اقول** اخذ في البحر
حيث قال ولو قال المؤلف رحمة الله تعالى ولو وكل بشر اشى
بغيره غير الموكل لا يشترط به لنفسه عند غيبته وعدم المخالفة
لما سأل في بيان محترمة حيث لم يكن مخالفا لكان اولي واوجب
لما كان وكيل العبد بشر لنفسه شخص سفير ومعه لا ترجع
اليه الحقوق وكان اعتقا فاذا اصرح به للمولى لا يصح الاعتقا
فكان مخالفا لكان تركه اي قوله غير الموكل اولي تامل **قوله**
واذا علمت ذلك ظهر لك ان كلام الكتير وقع مطلقا في محل التقييد
اقول قال في البحر اطلقه وهو مقيد بما اذا اشترطه بعد
قيمه او بزيادة يتغابن الناس فيها اما بالاعتفاق فيه فلا
يجوز اجماعا والعذر له انه ستقيد شراء الوكيل به فيما يأتي
فلذا اقره هنا انتهى وذلك لان الشهادة انما هي في حوار شراء
احد بما مع امر الموكل بشر انما فاقصر على هذا الحكم واما مسئلة
الشراء بالمعين فتستكمل عليه فلو ذكرها هنا لكان تكرار احصا
كما هو ظاهر فامل **قوله** وقيمها كذلك **اقول** الاستيفاء
قوله فان قلت ما المطالب **اقول** الانسب من بدل ما
قوله وهو واردة على اطلاق الكتير **اقول**
قوله قال في البحر اطلق في منع عقد وهو مقيد بما اذا لم يكن

اكثر من القيمة فان كان بالترجاء بلا خلاف انتهى فاختار المولى
 واعتبر به **قوله** وان امره ان يبيعه شيء معين فباعه
 بغيره او باقل منه لم يخرب **اقول** فلو اختلفا في التعيين وعدمه
 فالقول للموكل كما تقدم في وكيل الشراء وان الاصل في الوكالة الخصو
قوله قلت وصححنا في **اقول** هذا بعينه كلام البحر غير ان
 المولى اقتحم كلفه قلت فقط فادعوا له **قوله** في المضا
 العي **اقول** واشتركة مثل المضا ربه وما عطل به الزبلي
 كالصريح في ذلك فراجع وياكل **قوله** وهو اول من حمل الضعف
اقول هذا الحمل بعيد لتضخمه واشترط حضرته واستعملها
 في الراي مع قولنا باشرطها وان كان ضعيفا مما لا يستوي له
 فهم فامل **قوله** وتعلقا بشيئها **اقول** هذا لا ينبغي فيه
 تصرف احدهما فكيف ينظمه في سلك المستثنيات منه فامل
قوله وهذا امر دعي عبارة الكثر **اقول** كيف يرد عليها وقوله
 لا يتصرف احد لوكيلين وحده الا في خصومة وطلاق وعناق
 بلا بد مطلق وعند الاطلاق يصرفان الى المخير لا المعلق وايضا
 اذا انا فاعلقين فليس حالتيه بوكيلين فيها كما افادته عبارة
 الزبلي رحمه الله تعالى وقد اخذ المولى من صنيع صاحب البحر
 وقد كتبت عليه كتابه حسنة فارجع اليها ويا ملها والذين في
 البحر في شرح قوله وطلاق وعناق بلا بد ل قال ويستثنى من
 اطلاق المصنف مسایل الاولى لو وكله بطلاق واحد بغير
 عينه او علق عبد بغير عينه لا ينفرد احدهما كذا في السراج
 الوهاج لانه مما يحتاج الى الراي بخلاف المعين انتهى و**اقول**
 انما ترك هذه لان الطلاق اذا اطلق ينصرف الى المعين لا الى
 المهيمن وكذا في العناق فاستغنى عن استثنائه لعدم دخوله
 وانما اعلم في البحر ايضا وفي الثانية رجل له اربع نسوة

قال

قال لرجل طلق امرأتي فقال الوكيل طلقك امرأتك كان الخيا
 الى الزوج وان طلق الوكيل واحد بعينه فقال الموكل اعدت
 هذه لا يصدق انتهى الثانية ان يقول لها طلقها لان ضم
 الثالثة جعل امرها بايديهما فتبين يكون نفوضا فيقتصر على المجلس
 لكونه تعليقا او يكون تعليفا فيشترط فعلها الوقوع الطلاق لان
 المعلق بشيئين لا يتولد عند وجود واحد من امرها لو قال طلقا
 جميعا ليس لاحدهما ان يطلقها وحده ولا يقع عليه طلاق احدهما
 ولو قال طلقاها جميعا ثلثا فطلقا احدهما مطلقا والاخر
 طلقين لا يقع ما يفتقها وكذا في وكيل عناق كذا في منية
 المقدم انتهى وقوله ما يحتاج **اقول** اي لم يتدخل
 بعينه من انتهى وقوله والاخر طلقين لا يقع **اقول** اي
 كذا لك لا شرط احكامها **اقول** لا يقع استثنائي
 الثانية والثالثة من كلام المصنف لان كلامه في وكيلين بطلاق
 او عناق بلا بد ل وقد علم من كلام السراج الزبلي رحمه الله تعالى
 انه في هذه المسایل ليسا وكيلين بل هو عليك او تعلق كما ذكره
 السراج فليس تدخل في كلام المصنف حتى يحتاج الى الاستثناء
 فان **قوله** عبارة الزبلي تدل على انه داخل في كلام
 المصنف حيث قال الا اذا قال طلقها ان شيئا الى بدل قوله
 تحييد يكون نفوضا **قوله** هو استثناء منقطع بمعنى لكن
 اذا قال طلقها ان شيئا الى بدل قوله تحييد يكون نفوضا
 فيقتصر على المجلس الى فليست **قوله** وهذا ظاهر في **اقول**
 قال في البحر ولو قال رد عين لكان اولى فانه لا فرق بين رد البصر
 والعارضة والمقصود في البيع فاسد كما صرح به في الخلاف صرح
 فلهذا واعتبر به على صاحب الكثر وليس من عمل يد **قوله** فان
 قيل قلت الى **اقول** هوهم انه له وليس كذلك والابواب والمجيب

لصاحب البحر بصيغة فان قيل قلنا **قول** كما ورد على المتن قضاء
 الدين **اقول** صاحب المتن ذكر قضاء الدين فليس يستدركه
 عليه ورد ما عدا الودعية تقدم ان صاحب البحر قال وتو قال المؤلف
 ورد عن الكاظم اولى وقال ايضا ولو زاد المصنف الهبة لغرض المعين
 كان اولى فهو لصاحب البحر **قول** وفي الثانية ايضا في كتاب
 الوكالة **اقول** وكلام الثانية صريح فيها الفتح بقاى الهداية
 فانه صريح في وجوب ادائها على الوكيل بلحده شيئين اما احد
 الموكل او الصنفان فليكن المعول عليه فتأمل **قول** وهذا هو الحق
 لما ذكره مولانا في فوائده **اقول** الذي ذكر في الفوائد مطلقا
 عن قيد كون المعين ماله او من ماله موكل به او من دين عليه والفرع
 الاخير المنقول عن الثانية صريح بما اذا لم يكن عليه دين وما قبله
 المنقول عنها ايضا بما اذا لم يكن له مال تحت يده وانت اذا تأملت
 وجدت المسئلة ثلاثية اما ان يوجد امره ولا مال له تحت يده ولا
 دين اوله واحد منهما او الظاهر ان الودعية مثل الدين لصحة التقبيل
 بقضائها نحو قبيل الدين في الفرع الثاني على مطلق المال حتى لو كان
 كلامه في الفرع الاول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه ويجعل كلامه
 في الفوائد على عدم وجود واحد منهما فيحتمل التوفيق فلا خلاف فتأمل
قول استثنائنا الاستثناء الاول **اقول** انها هو استثنائنا
 المستثنى منه الذي هو قوله الوكيل لا يوكل فتأمل **قول** وكلامنا
 بين ما في الهداية وما صحح في المسئلة **اقول** فحينئذ موضوع
 المسئلة ان الموكل قبل الثمن لو كمله وهذا الوكيل وكل رجلا ولم يقد
 له الثمن فوافق ان باعه بعد ما عينه الموكل على موكله كما يفهم
 من ظاهر القصة والاول كان الوكيل الاول قد رتب الثاني كانت
 مسئلة الهداية ووقعت المخالفة بينهما وبين ما في المسئلة فتحصل
 انه لو عين الموكل لو كمله فعين الوكيل ايضا صح وكذا لو لم يعين

الموكل

الموكل فعين الوكيل لو كمله صح ايضا وكذا لو لم يعين لم يصح او عين
 الموكل لو كمله ولم يعين الوكيل للثاني لا يصح وان قلنا ان المراد بالموكل
 في كلام صاحب المسئلة الوكيل الاول لانه يسمى موكلا باعتبار الثاني
 صارت المسئلة خلافية وما منع منه لاحتمال ان يكون فيها روايتان
 فينبغي التوسع في النقل ومراجعة الكتب ليتضح الامر والله المستند
 ثم ظهرت في الشارحانية وغيرها مسألة الهداية وان فيها روايتين
 قال فيها وان قدر الوكيل الاول للثاني ثمنان قال بعده بكذا فباعه
 الثاني بنفسه الاول فيه روايتان في رواية كتاب الرهن يجوز
 وعلى رواية كتاب الوكالة لا يجوز وذكر في الثانية وان كان يعين
 محض من العدل وبين الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره
 قبل الثاني بن لكس الثمن ذكر في رواية انه يجوز كما ذكر في كتاب
 الرهن وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الثمن ما يحجز المالك
 او الوكيل الاول وفي الشارحانية ايضا وان يبيع الثاني وقد سمي له
 الاول الثمن جاز وان سمي الموكل للوكيل الاول ثمنه والاول سمي للثاني
 ثمنه يجوز ان يبيعه هذا الجازي صريح في اختلاف الرواية فحل صاحب
 البحر كلام الهداية والمسئلة على اختلاف الموضوع غير صحيح تأمل
 وفي الثانية رجل وكل رجلا ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم
 فوكل الوكيل بن لكس غيره فباعه الثاني بخمسة الاول روى عن ابي
 يوسف انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضرا او غائبا وان سمي
 على الاحازة وقال ابو حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى لا يجوز الا ان يكون
 الاول حاضرا وقال في ربه الله تعالى لا يجوز وكان الوكيل الاول حاضرا
 او غائبا وقال ابن ابي ليلى يجوز ان كان الاول حاضرا او غائبا لان الموكل
 رضي بوزل ملكه بالثمن المقدرا انتهى وهو صواب لما قلناه من ان
 رتب في الكفاية شرح الهداية صرح باختلاف الرواية في مسألة
 الهداية والله اعلم

الوكيل

ووجه اقرار الوكيل بالخصوصية الى **اقول** قال في الجوهرة صورته
ان يوكله بان يبيع على رجل ثوبا فاقضه الفاضل بطلان دعواه او
كان وكيل المدعى عليه فاقضه على موكله يلزمه ذلك الشئ انتهى و**اقول**
ولا فرق بين ان يكون الوكيل بالخصوصية من المدعى فاقضه بالقبض
او الاصل او من المدعى عليه فاقضه بالحق انتهى من الثاقل الثانية
وقوله فاقضه بالقبض اي بان موكله قبض المدعى وقوله او الاصل اي بان
ابى المدعى منه **قول** اطلق الى **اقول** هذه عبارة البحر وقد عرفت
له بانها ليست بمتاهة متروكة ذكرها **قول** قلت احب عنه الى **اقول**
هذا الجواب المذكور في مسئلة الفتى وهو التحقيق في الجواب انتهى كذا
تخطه مؤلفه **قول** اذ لو كان قتل كان لم يصح رجوع الدائن عنه **اقول**
والقابل ان يقول التملك لا يكون الا بعد ابرائه نفسه وبعد الاصح
رجوعه فاقضه **قول** ولذا لا يصح توكيل المدين وكيل الطالب الى
اقول فيد توكيل الطالب اذ توكيل المدين الطالب نفسه صحيح
كما يشعر به قوله والواحد لا يصلح ان يكون وكلا المطلوب والطالب
في القضا والاقتضا اذ هو اصيل في المقتضا واعتبه قوله الوكيل
من يعمل لغيره لان هذا تملك لا توكيل وهي واقعة الفتوى وبه صرح
في التلخيص وغيرها قال فيها وزاد في الاصل قال ابو نصر ان كان في
ذلك منفعة للوكيل بان يكونه للوكيل على الموكل دين فانه يبيع حال
الامر ليستوفي دينه من ثمنه فهذا التوكيل فيه نفع فلا يجوز اخراجه
وان استدعى اعلم **قول** ولان من باشر التصرف لم يرض الى **اقول**
هذا علمه لمقابل هذا القول وهو عدم الاستدعاء والشيخ رحمه الله تعالى
تابع شيخه صاحب البحر في ذلك مع ظهور خطائه تامل **قول** لانه
اقر بما قاله الفقيه **قول** بخلاف ما اذا اقام بيته بانه وكيل بقبضها
فانه لو جرد فيها قالوا فبيع مع ذلك ضمن اذا كان بعد ذلك الى المدين
قلوا فامها ولم يقض عليه بالدفع لا يضمن تامل **قول** ولو هلك

الوديعة

الوديعة عند بعد ما منع الى **اقول** يعني في صورة التصديق
واقول **قول** وكذا في غيره بالاولى لا يضمن كما هو واضح ولو كان
بيته على الوكالة بعد ما هلكت لانه غير متعهد بالمنع وهي واقعة
الفتوى تامل **قول** لان الدفع في هذا مع العلم **اقول** الطرف
الثاني فهو الحق **قول** وقوله ما يسقط حق موكله الى **اقول**
هذا صاحب البحر فانه قال ولو قال المولى فادعى الغريم ما يسقط
حق موكله لكان اولى **باب** **عزل الوكيل قوله**
ولو كان وكلا بالنياح والطلاق **اقول** اسقط الشيخ موصول لو
ولا بد منه وكان ينبغي له ان يوضح قوله ولو كان وكلا الى عتب
قوله في المتن بشرط علم الوكيل كما هي عبارة التي اختصت عبارة
الربيعي والله تعالى اعلم وقصه جواب عن سؤال مقدمه بقدر
كان ينبغي عدم اشتراط علم الوكيل فيها لعدم رجوع الحق عليه
فاجاب عنه بقوله لانه وان لم يلحقه الضرر يصير مكذبا الى
قول وان لم يلحقه الضرر الى **اقول** اي لعدم رجوع الحق
فيها عليه **قول** يبرأ الطالب **اقول** صوابه المطلوب او يقول
يبرأ الطالب بحرف الجر اي يبرأ المطلوب للطالب فيكون في التقدير
يبرأ المطلوب للطالب من دينه تامل **قول** اذا علمت هذا اظهر
تلك الى **اقول** هذا الاستدراك لصاحب البحر لانه فاستظهر
عليه وعلى غيره هذه الكلمات مما لا ينبغي وكيف يقع من لم يكن
مطلقا في الخطا مع ان النظر في الدلائل يوجب العسمة عن ذلك
فان المستدل اذا علم انه العجز والعجز يوجب ان الشئ النقص
لا عن قصا الدين واقتضاه علم انهما لا يوجبان غرضه وكلمة من
تصدى للامانة والحكم لا ينبغي له لئلا يكون متحليا بصفة الكمال
ومعرفة الدلائل ومن لم يكن كذلك فوقعه في الخطا محقق
هذا ونحن نسلم انه اطلاق في محله الشك فيكون لا نسلم وقوع



الخطا من الفتة والمحاكم بسببه اذ عادة انما كثيرا الاطلاق
في محل التقيد اعتمادا على فهم الطالب كما ذكره الشيخ زين بن
حاجم في رسالته المشهورة بالخبر الباقي في الوضوح من التفسير في
وقد تطاول المؤلف ايضا على صاحب الكفر في كتاب السير فكتبنا
عليه ما ينبغي القليل فراجع **قوله** وتعود الوكالة الى ارجع
قوله مقتضاه زوالها وليس كذلك بل هي باقية بكونها
عليه قوله فالوكيل على ما كانته فاحمل **قوله** اذ انظر هذا
ظهر لك **قوله** هذا ايضا صاحب البحر مستدركا به على
صاحب الكفر والخراب طاهر جدا فان قوله وقصره بنفسه
اي يبطل بتصرف الموكل فيما وكل فيه وهو صريح في اشتراط
التصرف للموكل به بعينه ولا امور التي اتى لها الموكل في الصور
المذكورة غير الموكل بها فالحال بقيت وكالتها فليتبين **قوله**
المدعى قوله العبرة بما كان المدعى عليه **قوله** اي المكان الذي
يريد المدعى عليه تأمل **قوله** ولم يكونا من محليتهما **قوله**
شعيرين ذلك ان قول قاض خات والمدعى يريد ان يخصه
الاقاضة محلته والخرى ياتي ذلك ليس بتقيد اخر ان يرى
ان ما نقل من عبارة الترانيم واضع الوجه لعموم الذي توجهه
العلة لها فاحمل **قوله** ان كانا **قوله** اي المدعى والمدعى عليه
قوله فالي الذي في موضعها **قوله** اي المتطابقين واقول
حيث كانت العلة لا ييوسف ان المدعى منشي المحصومة والمحل
ان المدعى عليه اذ لا يتحد ذلك فان الحكم اذ يقع العلة
واذا علم ذلك نقول قاض خات كل واحد منهما في محله اتفاقا
لا احترازا في اولها انهما لو كانا في محله واحد فالحكم كذلك
بالاولى تأمل **قوله** هذا وكل عبارات اصحاب التفسير
تفيد الى قوله نعم **قوله** هو بالهذه بان اشبه كما بان في

تأمل

تأمل من ذي فهم يعلم فارب به ولا تشتغل فذلك له تأمل
اذ ليس الى تصحيحه سبل وادبه سبحانه وتعالى **قوله**
قلت ليس في ذلك دليل **قوله** هذا ايضا صاحب البحر **قوله**
فصير يد عوى الفلظ بعد من قضا **قوله** بعد هذا الكلام
ساقط من خط الشارع المؤلف ولا بد منه ولكن تبع صاحب
البحر فانه اسقطه سهوا فكتبه كما وجد فيه وهو قول يمكن
ان يجيب المدعى بان هذا ليس كذلك فلا يكون حسيذا يد عوى
الفلظ بعد من قضا فينبغي ان يفصل ايضا ويمكن ان يفلظ الشارع
لما قلناه التحديد المدعى فلا تناقض ثم قال او نقول **قوله** وقد
كتب على نسختي جامع الفصولين كتابه حسنه فراجع فانها
صفيه **قوله** والشهادة على النقي لا تقبل **قوله** كتب هذا بعد قوله
لا تقبل لفظه انتهى وفيه ليست خط الشارع والظاهر انه تركها
لنسب العقل لنفسه وفيه البحر فان العبارة تمام من الاجم
الى الاجم فراجع من البحر وقد راجعت جامع الفصولين
فوجدت عبارة ذكرته قلزم اصلاح ذلك **قوله** وفي المعراج
ولفظ الحكم في الاقرار مجاز **قوله** هذه العبارة التي نقلها عن
المعراج سقته الى نقلها صاحب البحر بلفظ وفي المعراج ولفظ قض
في الاقرار مجاز للزومه باقراره فلا حاجة الى القضا لكونه محبة
ببفسه لا يتوقف على القضا فكان الحكم الزايم المحجوج عن موجب
بخلاف البينة فان الشهادة خبر محتمل وبالقضا تصديق محتمل
وسقط احتمال الكذب انتهى فقصر فيه ما عرّفها الى المعراج
لهذا التصرف المحل لا يتبين بخبر **قوله** وطلب **قوله** اي
المدعى عليه **قوله** ثم التناول قد يكون حقيقة لقوله لا خلاف
وقد يكون حكما بان يسكت **قوله** تقدم انه ينزل منكرا على
قولها وعلى قول ابن يوسف يحسن الى ان يجيب ولكن الاول

فيما اذا لم يركب استدا ولم يجبه عن الدعوى بجواب وهذا
فيما اذا اجاب بالا كما في لزم السكوت فتأمل **قوله** وصرح
بان من علم القاضى الى **اقول** هذه العبارة لا قوله انتهى عبارة
البحر بالخرق ولا شك في ان ما زاد ابن الغرس غريب خارج
عن المادة فلا ينبغي التعويل عليه ما لم يعضد لنتال من كتاب
معتد فلا نفتر به والله اعلم **قوله** والتفوي انه ان ادعى الخ
اقول ساقى ان حق العبارة ان يقال ان ادعى المال بسبب
يختلف ثم اقام البينة لا يظهر كنهه وان ادعاه بغير سبب يظهر
كذب يدل عليه قوله في التعليق لجواز انه وجد الترف في شهر
الابرار تأمل **قوله** والطاهر ان في هذا المحل سقط الى **اقول**
ما قاله طاهر فان عبارة المصنفات المذكورة كما اثبتت والمستهلك
المذكورة نقلها كثير من العلماء في كتبهم والكتب والله اعلم
قوله هل تقبل بينه المدعى **اقول** نعم على قرار المستعجل
لما تقررت فليراجع من ان قبولها على النسب وصرح هذا
الشراح بدعي في الاقرار بالنسب **قوله** فليراجع **اقول** وقد ذكرها
في البحر فراجع **قوله** خصوصاً اذا كان اقتناع القضاة من كلف
من جهة من له كما اذا اقام على ذلك رجلاً وامراتين لا يقض عليه
شيء وكذا بالشهادة على الشهادة فيه لا يقضى بشيء لان القضاة
سقط فيه كلف من جهة من له فلا يجبه عليه شيء **قوله** واطلق
في الكنز وهو مقيد بالنسبة **اقول** قال في البحر واطلق الكفيل
وقيد في البرازية وغيرها بالنسبة **قوله** اي عقداً **اقول** كذا
في خط المصنف ولا حاجة لقوله اي مع ذكره في المتن ولكنه كتب
ما وجد في البحر وصاحب البحر ما ذكره لان منه اقتصار على قوله
فان اى لازمه **قوله** فتقوى والا فالى استها مجلس القاضى وكذا
لا يكتفى الا الى اخر المجلس فلو قال الا ان يكون غريباً فالى استها

مجلس

مجلس القاضى كان اولى ليرجع الى الملازمة والتفصيل انتهى
فاخذ وذكر ما ذكره والله تعالى اعلم **قوله** وتيقض على
بالله او بالله **اقول** كذا يحظر المؤلف تبعاً لما وجد في البحر
بالتحفة والطاهر ان احدهما بالياء والاخرى بالتاء فكيف
فيه دلالة على جواز استعمال حروف القسم جميعها فتأمل
قوله فان قلت غفل صاحب الهديده الى **اقول** الايراد
والجواب عنه لصاحب البحر والله اعلم **الخالف**
قوله في وصف الثمن الى **اقول** ولو اختلفا في وصف المسعق
لا يخالف وساقى قريباً **قوله** فبينه ان يبيع اولى **اقول** اذا اتقا
على غيبة العبد **قوله** فان كان قبل القبض فهو قايماً **اقول**
لان كلامهما منكر فالزليل ان البائع يدعى زيادة الثمن
والمشتري ينكر ويدعى المشتري زيادة المبيع والبائع ينكر ان كان
الخلاف فيها وان كان الخلاف في احدهما فاحدهما يدعى
زيادة البديل والاخر ينكر والمنكر منهما يدعى وجوب تسليم
البديل على صاحبه عند تسليمه المبدل والاخر ينكر فصلاً
مدعيين ومنكرين تقبل ببيتة كل واحد منهما لكونه مدعياً
ويحلف كل واحد منهما لكونه منكر انتهى **قوله** وقول وكلم
يرضى واحد منهما الى **اقول** قال في البحر ولو قال ولم يرض واحد
منهما يدعوى صاحبه يدل قوله ولم يرض لان اولى ما لم
شرط التوافق عدم رضى واحد لا عدم رضى كل منهما كما لا يخفى
انقصي فخذ واعترض به ولقائل ان يقول يلزم من رضى
احد منهما يدعوى صاحبه رضى الاخر لانه مطلوب فلا الاولوية
ولا استحالة في ذلك فتأمل **قوله** والمقصود ان من له الخيار
ممكن من النسخ فلا حاجة الى الخالف **اقول** هذا يدل على
انه لا يخالف في البيع القاسد لانه يجب فسخه ولانه ورد

على خلاف القياس وهو في البيع الصحيح فلا يقاس عليه
غيره وهذا ظاهر تأمل **قوله** وما قرئناه عليه **القول**
قوله في البحر أطلقه وهو مقيد ببيع العين بالدين أما في بيع
العين بالعين أو الدين بالدين قالوا فيه تحصيل الاستواء انتهى
فاختار واعتراض به والاعتراض عنه أنه المراد عند الاختلاف
والله تعالى أعلم **قوله** قد أطلق هو أيضا البداة بين
المشتري مع أنه مقيد بما إذا كان الاختلاف في الثمن أما إذا كان
الاختلاف في المبيع بين البائع والمستفيد من كلام الزيلعي
في الاختلاف في الأجرة وما يصلح جوابا لهذا أصل جوابا للآخر
تأمل **قوله** ونفس البيع على قيمة المالك **القول** أي إن كان
قيما وعلى مثله إن كان مثليا **قوله** أو ما يحال لا يقدر على
رده بأعيب **القول** كما لو كان المبيع ثوبا فقطعه وخاطه وهي
واقعة الفتوى **قوله** لأنه يقع دعواه بها **القول** لعلة لأنه
نوع دعواه بها كما في البحر **قوله** وكان كلامه اطلاقا في محل
التقسيم **القول** وقد تطفل على النسخة في ذلك **قوله** ما ندعيه
كما قلنا **القول** الظاهر أنه سهو فان الظاهر المستكن في كات
راجع إلى غير المثل فتأمل **قوله** والمراد بالمنع هنا ما كان
في البيت **القول** الذي يظهر أن المراد به ما ثبت وضع أيديهما
عليه أو تصرفهما فيه بأن كانت أيديهما شغاف عليه وتختلف
بالتحرف يدل عليه التعليل في مسائل هذه الباب باليسر
وعدمها في الأخذ بقول المذمعي وعدمه تأمل **قوله** والفرق
القول وهو بالغا والراو السنين الممهلة وكذلك القوس بالغا
وأما الفرق بين بالغا والراو والشين المحجمة فهو ما يصلح لها وزنها
تصحف بعضها ببعض فضبطتها **قوله** وما يصلح لها الخ
القول وكذا تلك الوقاية والدمج والخزير وثياب الحرير

قوله

قوله فالقول لدفع الغرض الظاهر من **القول** هذه عبارة البحر
من غير زيادة **قوله** التفاضل موجب للسقوط
لا للترجيح فكيف كان القول قوله ويمكن أن يجاب بالرجوع
إلى الأصل وهو أن الزوجية وما في يدها في يد وأما إذا كانت
تبيع ما يصلح له فبدها أظهر من يد فالقول قولها والحاصل
إذا كان ثم وفا تجارة ما يصلح لها فبدها أظهر من يدها وفي
عكسه يدها أظهر **قوله** مقتضاه لو عرف أيضا
استويا لاستويا يدها تأمل ولم أر من فسف الفناء عند **قوله**
وإذا اختلفت أسكن في وعطار الخ **القول** ربما يعبر على هذا
ما سألني قريبا من قوله رجلان في سفينة بها دقيق الخ فتأمل
ذلك فان تلك الفروع تقتضي أن لكل ما عرف **قوله**
قوله في دفع الدعوى **قوله** آخر ذكر
من لا يكون خصما ممن يكون خصما **القول** فان قيل
الفصل مشتمل على ذكر من يكون خصما أيضا قلنا
نعم من حيث الملكات قبل معرفته الإعدام فان قيل
الفصل مشتمل على ذكر من يكون خصما أيضا قلنا نعم
من حيث الفرق لا من حيث الفصل الأصل هذه عبارة الأكل
شارح الهداية **قوله** وتوابعها بالمصدر الخ **القول** هذا
المذكور في القصب فما الحكم في السرقة ويجب أن لا تنطبق
بالأولى كما في شأنه للمفعول وهو ظاهر تأمل **قوله**
دعوى الرجلين **قوله** كذا في جامع الفصولين **القول**
ذكره فيه في الفصل السادس عشر وقد قد فيه في الثامن
وقال ولكن الصحيح والمشهور عن مذهبه يعني أبا حنيفة
أنه أي تاريخ ذي الحيد وهذا غير معتبر بثبوت **قوله** وهذا
قيد له بد منه الخ **القول** وقد استدل له عليه صاحب البحر

فقال أطلقوه وهو مقيد بأن لا تخرج لها اذ لو ارجاع احدا
 المملك كان للاسبق انتهى فليخذه منه وذكر ما ذكر مع جواز
 الاعتدال بحمل المطلق على الخالي من الخارج اذا اصيل عدمه
 فتامل **قوله** وهو مقيد لازم اخل به صاحبه الكثر والوقاية
اقول هو اصل حب البحر مع انه لا يغير تركه اذا اطلقت
 يراد بها الخالية عن العوض كما هو ظاهر بل لقال ان يقول
 ذكرها بما يشبه الكثر لم يسمع انتهى حتى جرت احكام البيع
 عليها فاعلم حكمها منه فتامل **قوله** او وقت احدهما استويا
اقول سكت عما اذا ارجا وتاخر احد هما اسبق لوقت
 فيه اختلاف الرواية قيل لا سبقيهما وهو منه هب ابي حنيفة
 وابي يوسف ومحمد في رواية ابي حنيفة عنه وقيل لا مقدر
 بلنازلة وهو منه هب ابي يوسف الاول ومنه هب محمد فيما
 رواه ابو سليمان قال في جامع الفصولين الاصح عندي
 ان لا يعتبر التاخر في دعوى الكثر عن اثنين ما لم يورثا
 ملك من اشقل الملك من جهة انتهى وفي البحر اعتقاد
 الاول **قوله** فان قلت كيف يكون **الاقول** الابرار والحب
 ذكرها صاحبه البحر **قوله** وبينا انه ينظر في الكا في **اقول**
 قال في البحر بعد ذكر مسألة الثلاثة وبينا انه في الكا في
قوله والتعريف بعدم الموافقة اولى الى **اقول** الاولى من
 هذا التعريف وان خالفها او اشكل فلمما لم تامل **اقول**
 قال في البحر ولو قال المؤلف رحمه الله تعالى وان لم يوافقهما
 فلها كان اولى ليسهل ما اذا اشكل بينهما وما اذا خالف بينهما
 ثاخرهما فانها تكون لها على المصالح بالشرط السابق الى اخر ما ذكر
 فاختاره ووضعه في متنبه وجعله اولى كما جرت عادته على
 ان لنا ان لا نسلم عدم شمول ما في الكثر وشمول ما عبر به اذ

الاشكال الالتباس وفي الصورة بين التباس الامر على الحاكم
 وعدم موافقتها غير عدم العلم اصلا لانه العلم بالخالفه كما
 قرره الشراح فكيف يدخل فيه عدم العلم بشي لانه مع عدم
 العلم بحمل الموافقة والخالفه والصورة ثلاث اما عدم الموا
 فها وهو الخالفه بان تحقق مخالفتها للخارجين واما الموافقة
 لاحدهما فقط والخالفه للآخر واما عدم معرفة شي وهو
 لا تدخل في صورة الخالفه التي هي عدم الموافقة فلم يشملها
 قوله وان لم يوافقها على ان الظاهر ان اختيار المصنف
 في صورة الخالفه بطلان البيتين والترك في يد ذي اليد
 كما افصح عنه في الكا في شخص صورة الاشكال لصحة به
 عن صورة الخالفه فتنبه لكلام هذا العالم الخبير يظهر
 لك منه حسن التعبير والله تعالى اعلم **قوله** ولو كانت
 احدهما متعلق بذنبه **اقول** كذا بخطه بلاف **قوله**
 وهذا علم انه ليس في يد غيرهما **اقول** اي في مسألة التوف
قوله يعني اذ تنازعا **اقول** اي الجاران **باب**
دعوى النسب **قوله** لان الاسلام مزج انهما كان لا اثر
اقول تامل في هذه العبارة والظاهر انه تصرف في عبارة
 بعض الشراح فافسد ما قال الشارح الزيلعي ولا يقال ينبغي
 ان يكون عبد المسلم لان المسلم مزج لان قوله الترجيح يكون
 عند التعارض وهو الاستواء لا تعارض هذا لان النظر فيها فلما
 او في فاستوى الاستواء انتهى فتامل **قوله** **قوله**
قوله ولو ضربا من ملجول بذى قيمة الى **اقول** به استخرجت
 صواب حادثة الفتوى كمرور وقت استيلاء العامل عليه
 خصته الوقف من سنين ومات العامل واقر ورثته باستيلائه
 ثم تعاين المعينة اقراره بجهول لاف الغلة فاحيد

بانهم يحبرون على البيان والقول لصير مع الحلف الا ان يقع
 المتولي بنية ما ذكر فتأمل **قوله** اقول يشكل على هذا ما في
 الفصول العبادية **القول** لا يشك ذلك فان قوله توقف
 عمله صريح في صحة ذلك لما توقف عمله وهو اللزوم على تصدقه
 لم تندفع اليه عنده محجده ما لم يقع البينة عليه تأمل **قوله** اقول
 هذا الكلام غير دافع للاشكال **القول** لا اشكال اذ قولهم
 الاقرار صحيح بدون التصديق لا يعارض قول العبادات
 اقرار الغائب توقف عمله على تصديق الغائب اذ لا مانع من
 توقف العمل مع الصحة كبيع الفضولي صحه وتوقف وكذا
 لا يعارض ما في الخاتمة من قوله واما الاقرار للغائب لا يلزم
 بل يتوقف على التصديق اذ معناه يتوقف لزومه لا صحته
 وقوله فان كان صحيحا يتسع الاقرار به للغير عن مسلم لعدم
 الملازمة الا ترى ان للفضولي قبل اجازة المالك ان يبيع المبيع
 الذي باعه الاخر ويتوقف فلم يلزم من صحته عدم صحته بغيره
 للاقرار بل الاقرار بحال الغير يصح ويلزم تسليمه اذ ملكه وهذا يدل
 على ان الاقرار ليس بسبب للملك كما سياتي قريبا منقول عن
 مجمع الفتاوى فكيف يلزم من صحته اقرار الغائب لا يلزم ذلك
 حتى كان له الرد عدم صحة الاقرار به للغير والحاصل ان الاقرار
 بصح مطلقا لا بقوله واليلزم لو كان المقر غائبا ولعدم لزومه
 جاز ان يقر به لغيره قبل حضوره فاحتمل كونه على ان القول
 ليس من شرط صحة الاقرار واما لزومه فشره اخر والمصنف لم يفرق
 بين الصحة واللزوم فاستشكل على الصحة المحققة عليها كونه
 باللزوم واما ما اجاب به المحب المذكور فحينه نظر اذ لو كان كما فهم
 لما افرق الاقرار للغائب واخاضر مع ان الظاهر ان بينهما فرقا
 في الحكم الا ترى الى قوله في الخاتمة ولو اقر لولد الكثير الغائب

او اجنبي بعد قوله واما الاقرار للغائب لا يلزم فالذي يظهر ان
 الاقرار للغائب لا يلزم من جانب المقر حتى اقراره لغيره كمالا
 يلزم من جانب المقر حتى صحه واما الاقرار للحاضر فيلزم من
 جانب المقر حتى لا يصح اقراره بغيره قبل رده ولا يلزم من جانب
 المقر فيصح رده واما الصحة فلا شبهة فيها في الحالين بدون
 القول كما يفهم من كلامهم فظهر الجواب وزال الإشكال بما قررهناه
 والحمد لله تعالى تأمل **قوله** يقال ليس **القول** بعد هذا كلامه
 ساقط من خطأ المؤلف وهو كما كتبتاه في الزيلعي والظاهر انه
 كتبه منه فسحق نظره وهو في الأصل في قول فلان ومنه ولا وبعده
 وكذا اذا قال ليس لي قبل فلان حق **القول** ولا هذه الكلمات
 في العرف والعادة تستعمل في الامانات **القول** والظاهر في
 كلمة عندهم انها عند الإطلاق للامانة وثنا قال في الشانارخانية
 انها بقرينة الدين تكون للكفالة ويستفاد من هذا انها بقرينة
 الفصب تكون له كما قال غصبت منه كذا فقال عندي فتأمل
 ويستفاد منه ايضا انه لو سأل الفاضل المدعي عليه عن حواري
 الذي عوى فقال عندي يكون اقرار المدعي وقد نص عليه السبكي
 من ائمة الشافعية ولا نأباه قواعدا فتأمل **قوله** اقول
 قول قاض خان فيما سبق نقله عنه **القول** المفهوم من
 كلامهم انه اذا اضاف المقر به او الموصوف الى نفسه كان نصبة
 واذا لم يصف يحتمل الهبة والاقرار فيعمل ما قرأه لكن يشك
 على الاول ما عني به الائمة البخاري انه اقرار في الحالين وربما
 يوفق بين كلامهم بان الملك اذا كان ظاهر للملك فهو عليه
 وان كان غير ظاهر فهو اقرار ان وجدت قرينة دل على
 وتمليك ان وجدت قرينة تدل عليه فتأمل فانا نجد في
 الحوادث ما يقتضيه **قوله** قال رحمه الله تعالى فلهذا

كالنقص الى **اقول** وهذا لو يرد ما حشته ووقفت به كلامهم
وسه الحمد والمثمة **قول** فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفين **اقول**
ينبغي حجة لا قرآن والحال هنا ما لم يرد في اقراره بالارقة اذا تقصرو
ان تكون التركة بينهما نصفين بالوصية مع الاحازة وغيرها من
وجوه القليل كما هو ظاهر فتأمل **قول** محل الشوق الذي
للصغير عليه بالجل **اقول** والفرق بين الصغير والجل حيث
حاز الاقرار من الاول وان بين انه قد مر او ثمن سبيع ولم يجر للثاني
انه لا يصور البيع مع الخلق ولا يلي عليه احد بخلاف الصغير
لثبوت الولاية عليه فتأمل فكذا فهمت من فحوى كلامهم والله
تعالى اعلم **قول** وبديهة كما في كثير من المعقولات **اقول**
قال في الحاشية بعد ذكر الخلاف في المسئلة وقد ذكر الخلاف في
كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف ابي يوسف
والشافعي رحمه الله كما يفوض ذلك الى راي الفاضل والمفتي
انتهى ذكره في كتاب الدعوى في باب الدين **باب**
الاستئنا وما في معناه قول وهل تصدق المترانه واصله
اقراره بالاستئنا اذا كانت المقررة متحدة ام لا **اقول** الفقهاء يفتي
انه اذا ثبت اقراره بالبينة لا يصدق الابينة اما اذا قال ابتدا
اقررت له بكذا مستثني في اقراره يثبت قوله بالابينة كانه
قال له عندئذ كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول لانه يرد
ابطاله بعد تفرع تأمل **قول** وان كان المتعقد انه لا يصدق
الى **اقول** بعض حيث كانت المرأة متحدة بذلك لا مطلقا **قول**
وقد اخل هذا القيد صاحب التنزيل والوقاية فنبه له عند
الفتوى **اقول** لا حاجة الى ذكر هذا القيد لانه معلوم مما تقدم
في اول الباب من قوله حج استئنا بعقن ما اقر به متصلا
ثم ذكر الاستئنا وما في معناه بعبارة في فروع متعددة ولم يذكر

لم يقل

الاتصال استغنا عنه به ولا نه الاصل المتبادر الى الخيال
وكيف يوجه دخول المفصول مع تفرع عدم اعتباره في المذهب
فقط قطع النظر عن النص في اول الباب للخل وتحت شعري ان
كان مثل هذا خلافا قد وقعت فيه انت في كلامك في مسئلة
البيت المتقدمه وغيرها تأمل **قول** ولا يبالى بخلها **اقول**
اي المقر والمقر له **اقول** والحاصل انه لا يكون قوله العبد
عبدك الا نكذ يبالى به يرد به اقراره انما هو تكذيب في السبب
وتصديق في الدين المقر به فلا يضر **قول** وان لم يعين لوفقه
الالف مطلقا وقوله ما قبضته اي المبيع لغو **اقول**
ولو قال اني اشتريت منه مسعا الا ان لم اقبضه قبل قوله
كما قيل قول البائع بعته فضا ولم اقبض الثمن والمبيع في يد البائع
كذا في البحر وجهه ان المشتري منكر قبض المبيع والقول قول
المكر وكذا في البائع منكر قبض الثمن بخلاف مسئلة المت
سبق قوله له على كذا فانه لو جوب فقوله بعد ما قبضته
رجوع فلا يصح والله تعالى اعلم **قول** اخذت منك الف وبيعة
فمكنتك **اقول** وبشله لو قال ردتها عليك **قول** الا ان
شكل الخصم **اقول** نكل بطل من باب دخل يدخل كذا في مختار
التصحيح وفي الف حوس نكل عنه كضرب ونصر وعلم **قول**
ولا يخفى ان هذا مخالف لما تفرع من كلام المحققين الى **اقول**
وقد تقدم الجواب عن ذلك والتوفيق بما يشفي العقل فله
ان رمت ذلك **قول** قلت فقوله ولو لم يقل هذا لم يصح مخالف
لما عن الخلاصة الى **اقول** وانت اذا ناملت وجدت ما عن
الخلاصة اخلاص عن الاشكال اذ قوله الدين الذي لي على
قلان لفلان يعني عن قوله واسمي في كتابه الدين هاريت
في حيث كان فلان فلا يرب ان اسمه عارفة فتأمل **باب**

أقرار المريض . قوله يد بين **أقول** ليس احتيازا عن العيب
لأن أقراره به كماله صحيح قال في مجمع الفتاوى إذا أقر المريض
لا يثبت بجميع ما له صح ولا أقر لغير الوارث بالدين صح ولو أحاط
بجميع ما له وبه نأخذ وفيها المريض الذي ليس عليه شيء إذا أقر
بجميع ما له صح أقراره ولا يتوقف أقراره على إجازة الوارث ولو
كان ملكا لا ينفذ إلا بعد التثبوت عند عدم الإجازة وقد ذكر
الزيلعي لو كان عليه دين لا يصح أقراره بدين ولا يمين في بيع الآخر
في حق غيره الصحة والمريض بأسباب معلومة **قوله** فيقدم على
حق الغرماء **أقول** كذا يحظره اتفاق كثير من شيوخ الزيلعي وصوابه
الورثة نأخذ **قوله** ليس للمريض أن يفتي دين بعض الغرماء و
بعض **أقول** هذه المسئلة فيها خلاف الثاني هو يقول لو قضى
دين بعض الغرماء ليس لبقية محاصصيه كما رأينا في غالب كتبهم
قوله لا يظلمه **أقول** لعله لا يظلمه **قوله** قالت فيد ليس في
على زوجي مهر **أقول** في هذه المسئلة خلاف وسيأتي عن التبرائنية
أن الصحة أنه لا يصح **قوله** وبهنا علم صحة ما أفق به مولا من
صاحب الحج **أقول** لا شاهد له على ذلك مما تقدم وحيث كانت
الامتعة في يد البنت المقررة لا يصح أقرارها بها لا يمين عليه
ما صرح به الزيلعي وغيره من أنه لو أقر بيمين في بيع الآخر لا يصح في
حق غيره الصحة وإذا لم يصح في حق غيره الصحة لا يصح في حق
بقية الورثة لا شراكم كما في الحكم لشمول العلة وهي التهمة لهما
وما قدمه هو من قوله بخلاف أقراره بأن هذا العبد لفلان فإنه
كالدين فادرك أن كالدن فكيف يصح الأقرار به للوارث إمام عدم
شهادة ما تقدم له فيها أنه أن قوله ليس في علي فلان أو لم يكن في عليه
دين مطابقا لأصل من خلوه حقه عن دينه فلا يثبت من
باب الأقرار له فصا وكما عراه بعين في يد من يدين بانه كزبيد

فاتفقت

فاتفقت التهمة ومثله ليس له على والد شيء من تركه أمته
وليس له على زوجي مهر على القول المرجح وقد علمت أن الأصح
أنه لا يصح بخلاف الامتعة التي بيد المقررة فإنه أقرار بها للوارث
بلا شك لأن أقراره ما يستدل به على الملك البند فقد أقرت
بما هو ملكها ظاهر الوارثا فاني يصح والى تنفي التهمة فعوله
وكثير من النقول الصحيحة تشهد بصحة هذا وليس هذا من
قبيل الأقرار الوارث غير صحيح لأن ما أخذ في النقول الصحيحة
ولا الصعفة ما يشهد بصحة ووجدنا النقول بعصمة بان
بأن الأقرار بالعين التي في يد المقر كالأقرار بالدين ولم يبعد
عهدك بنقلها وقول صاحب الحج ولا ينافيه **أقول**
بل يفي منه عدم الصحة بل والى وذلك لأنه إذا لم يصح فيها فيه
الأصل براءة الذمة فكيف يصح فيها فيه الملك مشاهد طاهرا
باليد نعم لو كانت في الامتعة يد الأب في المشاهدة لا يثبت
فلا كلام في الصحة فالحق ما أفق به ابن عبد العال وتدل
أبنا على صحة ما قلنا ما في شرح القندوري المسمى بجمع الروايات
من قوله قال في حاشيته هذا بقوله وأقرار المريض لو أقرته لا يصح
الا أن يصدقه ببقية الورثة هذا إشارة إلى أن أقرار المريض
لو أقرته إذا كان هناك وارث آخر غير المقر له صح أقراره له عليه
ما ذكره في الديات إذا ماتت المرأة وترك زوجها وعبد له لا مال
لها غير ما أقرت أن هذا العبد بعينه وديعة عندها تزوجها
فماتت فذلك جائز ويكون العبد للزوج بالأقرار بالوديعة والعبد
الآخر موات نصفه للزوج ونصفه لبنت المال انتهى هذا صريح
في أنه إذا كان هناك وارث غير الزوج وبغير بيت المال لا يصح أقرارها
بالعبد للزوج والى فرق بين قول البنت هذه الامتعة التي في
يدي أو في بيتي ملك الحج الحق في يدي وبين قول الزوجة هذا العبد

ملك زوجي فان كان زيادة لا يخفى لي فيها فهذا نفي حقا
المشاهد باليد ظاهر بعد اثباته للاب وبه لا يخرج عن كونه
اقربا للمورثة بعين في يد فامل **قول** بخلاف اقرار بوديعة
مستلكة **قول** ولا بد ان تكون الوديعة معروفة وقد صورها
في جامع الفصولين في كتاب الاقرار من احكام المريض بقصور
بعين المصير اليه فراجع فان في هذه التصويرات تصويرا واحدا
وانه تعالى **قول** وقد اخل هذه القبول صحت الكلز والرفاية
قول اذا كان ولو ثابتا من جهة غيره لا يصح اقرار الصحيح به
فكيف يصح اقرار المريض به والكلام انما هو في مسائل بخلاف المريض
الصحيح فيها الحاجة الى ذكره والحاجة الى ذكره لعدم خطوط بيان
من له تال وهذا الاستدراك كانه قد قبله في ذكره للخلل في قوله
فليتامل **قول** وذلك مما لا ينبغي الخلط به **قول** انبوههم
متوهم صحة الاقرار بالزوجية مع وجود زوج وعنده او اختها
او اربع سواها فلا ارى لهذه مثلا الا ما اعترض به بعض جملة
الارواح على قول الكلز في المال الحاروي وهو ما يدعي بنية حيث قال
الجليل يدعي بانيات فامل ولا يخفى **قول** فان لم يكن له وارث غير
الح **قول** اي سوى احد الزوجين فان المراجع معدوم مع احد
انما **قول** انما **قول** اذا اقرت به ثم ادعى الخطا لم
يقبل **قول** ذكر في التلخيص في كتاب القسمة في الثاني في دعوى
فيها وان ادعى انه اخذ من حصته شيئا بعد القسمة ببره
عليه والحلف الاخر عليه وهذا اذا لم يقرب بالاستسقاء فان اقر
وبره على ذلك لا ينقض الدعوى الى الاعلى الرواية الى اخذ المباح
ان دعوى الميراث في الاقرار بغيره ويخلف التمسك على انه ما كان
كاذبا في اقراره انتهى وهذا يدعي على انه يقبل ويخلف اللهم
الا ان يحل كلام الخاتمة على انه لا يقبل في حق التبيين او انه

على

على قول ابي حنيفة ومحمد لا على قول ابي يوسف الذي اخبر
المشايخ عن القسمة وهو الظاهر فامل هذا وقد ذكر في التلخيص
الخلاف المذكور في باب اليقين ثم قال يفوض الى راي القاض
والخفة فراجع ثم لما لم يرد في اقرار الخاتمة هذه العبارة والشاح
مضت في النقل ما في الاشياء والنظاير فان هذه الفروع متقنة
فكن على بصيرة وقد سكت عن رجل يحسن لا يحسن فامله بكثرة
الدعاوى والاساءة فقال لها على سبيل التكاثر عليها انا قلت اباها
فادعيا عليه بن كذا انه اقرار بقتله هل هو كذا كذا ام لا فاجبت
ان ليس باقرار بل هو عليه ما يحسن التماس وليس من دعوى الغلط شي
بل هو من قسم الاستسقاء الانكاري فامل **قوله**
الصلح **قول** فكان للعد **قول** اي التعريف باللام **قول** لم
كسب في احكامه **قول** اي تجري احكام البيع فيه فينظر في وقع
على خلاف حسن المدعى فهو بيع وسرا وكما ذكرها وان وقع على
حسنه فان كان باقيل من المدعى فهو حط واما وان كان بمثل
فهو قبض واستسقاء وان كان بالترجئة فهو قبض وربا انتهى من
الزيلي **قول** والصلح عن المقتضى المالك على ان من في قبضه قبل
القضاء بالقيمة جازي **قول** وفي الفصل الثلاثين من جامع الفصولين
ولو غصب كبر فضا له وهو قائم على دهره فوجله جازي وكذا
الذهب والفضة وسائر الموزونات ولو صلح على كسبي هو حل
لم يجز الخس بانه اده يحرم النساء ولو كان البرها كالمكسب الصلح على
شئ من هذا نسبه لانه دين بين الا اذا صلح عليه مثله او اقل
منه فوجله جازي لانه عين حقه وكذا جازي لو على اكثر التبريد
والصلح على بعض حقه في الكسبي والوزني حال قيامه لم يجز انتهى
قوله لانه لا بد من قبضه بما قبل القضا **قول** الترافع الى
القاضي عارض والا صلح عدمه وايضا لا ينبغي بعد القضا صلحا

عن المصنوع كما ذكره فلا بد خل في كلامه كالتن ولا يكون اطلاقا
في محل التقيد بامل **قوله** ولو صلح الخ **اقول** كذا تخيل وصوابه
وضع في الايمان بالواد قبل قوله في الخطا وقد اثبت بها والعبارة
في شرح الدرر صحيحة مثل ما ثبت عليه ولا ريب انه سبق
قلم بامل **قوله** بخلاف الصلح من القود **اقول** هذه عبارة
الربلي وعبارة كثير من الشراح وقد اطلقوه فحصل ما اذا تعد
القاتل او انز دخته لو كانا جماعة فصالح احدى على الآخر من
قدر الدين جاز وله قتل البقية والصلح معهم لان حق القصاص
ثابت على كل واحد منهم على سبيل التفراد بامل **قوله** والاقران
قبل الصلح **اقول** اعلم بعد الصلح **قوله** وهو توفيق واجب الخ
اقول وينبع هذا الجدل والتوفيق مافي النزاعية من قوله
والذي استقر عليه فتوى ائمة خوارزمي ان الصلح عن دعوى
فاسد لا يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذكر الحد او غلط في احد
الورد او انزل **قوله** فوله لا يمكن تصحيحه لعل بعد شأه
ساقلا وهو لا يصح والذي يمكن تصحيحه كما اذا ترك الخ وفي
مجمع الفتاوى سلم شيخ الاسلام ابو الحسن عن الصلح على
الاقرار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح ام لا قال لا ولا بد
ان تكون تصحيحه كما ذكرناه انتهى فتأمل لكن مراتب الشراح ذكر
في تحفة الاقران ما ذكرناه ناقلا عن النزاعية من قبل بعد قوله
لا يمكن تصحيحه والذي يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذكر الحد والخ
فتبني مراجعة نسخة صحيحة والذي يظهر ان عبارة لا يصح والذي
يمكن تصحيحه **قوله** فقد افاد رحمه الله تعالى ان قوله باشتراط
صلح الدعوى لصحة الصلح غير صحيح **اقول** لكن قوله هل يشترط
لصحة الصلح صحة الدعوى لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفاسدة
في صحة الصلح عنها بل انبأ درانه اراد الفاسدة لا الباطلة اذ لا وجه

لصحة الصلح عنها كما الصلح عن دعوى حد والصلح عن دعوى
الربا وخلوان الكاهن واجرة الناحية والمغرة ودعوى الضمان
على الراعي الخاص او المشترك اذا قال اكلها السبع او سرقت
فصالحه رب الغنم على درهم معلومة لا يجوز **قوله** اني
حسنة رحمه الله تعالى في الخاصة وغير ذلك فقوله وقيل
اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا في نظر
لان ان اراد بعدم الصحة ما يصلح الباطل فهو باطل وان
اراد به الفاسد فقد قدمه فامل **قوله** في الصلح
الواقع الخ **قوله** وان قال لا فسر الخ **اقول** هذا الصلح
في الذنوب بينه عليه شريحة الربلي وبنه عليه مثلا مسكن
وصلح الدرهم والعزير وملتقى الخ والهداية وعبارة
بعد ذكر المسئلة مطلقة ومغنة المسئلة اذا قال ذلك ستراما
اذ قال فعلا بينه بوجده به وقد غراه هذا وفي البحر المح
المعنى ولكن النظر الى العلة التي ذكرها الربلي وعنده
وهي كونه ليس بمكروه لم يمكنه من اقامة البينة او التحليف
فينحل وهو نظير الصلح مع الانكار لان كل واحد منهما لا يثبت في
الطوع والاختيار في تصرفه اقصه مافي الباب انه يضطر لكون
الاختصار لم يمنع من نفوذ تصرفه كبيع مال بالطعام عند
المخضبة بوجوب التسوية بين الحالتين فامل **قوله** ولا بد
من التقابل بين ثمايقابل بصيده من الذهب **اقول** ومن الغصة
كما صرح به الربلي ومثلا مستثنى وغيره قال في التنازعانية
نقلنا عن المحط في صورة العزير والدرهم والصلح على درهم
ما حقه الدرهم من الدرهم يكون صرفا فشرط قصته في
الحل بين اثنين **قوله** **الفصل في**
دفعت هذا المال واعمل به الخ **اقول** هنا شيء ساقط من خط

المؤلف وعبارة الزيلعي دفعت هذا المال اليك مضاربة او
معاملة اوخذ هذا المال واعمل به الى قوله وحكمها انها ابداع
ابتداء **اقول** سابقا ان المضارب يملك الايداع في المطلقة مع
ما تقدم ان المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الصمان بالصلوات
وفي احكام مخصوصته لا في كل حكم فاعلم **قوله** اعلم بما في يدك
الى قوله هذا صريح في انه لو كان تصرف فيه فاستوى بضاعة
ثم قال له ذلك لا يصح لانه صار دينا عليه بلا ستملاك فانتقل
حكمه الى الدين فاعلم **قوله** ومن شروطها ان يكون المشروط
للمضارب مشروطا من الربح الى قوله وفي الثا ثانيا خاتمة وما
لا يوجب شيئا من ذلك يعني من جهالة الربح او قطع الشراكة لا يوجب
فساد المضارب بتحويل بشرط ان تكون الوضعية عليها وفي
القفاوى القباييه ولو قال ان الربح والوضعية بينهما مجزى وكذا لو
شروط الوضعية او بعضها على المضارب فسدت وذكر في الذكر حتى ان
الشروط باطل وتصح المضاربة اذا شرط فيه نصف الربح وفي الزخيرة
ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في اول المضاربة ان المضاربة
لا تفسد بالشروط الفاسدة واذا شرط للمضارب ربح عشرة فسد
لانه شرط فاسد تنفي به الشراكة في الربح انتهى **قوله** قد دخل
في التعميم **اقول** كذا بخطه وصوابه فلا تدخل في **قوله** وان صبغ
احمر فترك **اقول** اي فهو شركتك **قوله** في مطلق **اقول** قد
تبع في ذلك صاحب الدرر والغرين فان هذه العبارة التي في هذا
المتن والشرح كثر هاله **اقول** قد مر ان المطلقة هي التي لم
تقتد بحكاي او زفاف او فوج من التجار حتى ان يقول دفعت اليك
هذا المال مضاربة ولم يرد عليه اني فكيف مع التفتت بها وطالقة
وعبارة الدرر والغرين ولا يجوز عطف على قوله لا المضاربة اي ليس
لدي مطلقا تجاوزه بل او سلع او وقت او شخص عينه المالك

دهي اولي من جهة التركيب مما مضى تأمل **قوله** وكذا لو نهاه عن
السفر الى **اقول** قال شيخ الائمة الامير ان ينيه عن السفر فاعلم
على الاطلاق كذا في الفتاوى الطبرية **قوله**
المضارب يضارب قوله ما كان له الاول **اقول** صوابه
لثاني **قوله** ولو شرط ربح المال الى قوله والامير **قوله** في هذه
العبارة خلط وخط وحق العبارة متنا وشرحا ان يكون هكذا
ولو شرط الى المضارب الاول للثاني ثلثه والمسلطة لها نصف
الاول للثاني سدس لان ربح المال شرط لنفسه النصف من مطلق
الربح فله ذلك واستحق الثاني الثلثين بشرط الاول لكن لا ينفذ
في حق ربح المال اذ لا ينفذ ان يبيع شرطه فيعبر له قدر السدس
كن استاجر رجلا لخطاطة ثوب بدرهم فدفعه الاخير الى من يخطه
بدرهم ونصف وان شرط للمالك ثلثه وللعبد اي عبد المالك
ثلثه على ان يعمل معه ولنفسه ثلثه صرح في كذا الظاهر ان يجمع
بين المستلذين في خطاطة لهما بالآخر فتأمل وارجع الى جميع اهل
الموت والشروح ويظهر من ذلك **قوله** وما هلك من مال المضارب
يصرف الى الربح **اقول** وكذا ان هلك من مال الشريك يصرف الى الربح
والثاني من الربح يصرف على ما شرط وراس المال على حكمه فاذا ربح
المالك على الربح فهو عليه ما بقدر ما يملكه او به على حكم حادثة الفتق
شريكان حالهما في وقت العمل مشروطا وطليهما او الربح سوية بينهما
هكذا بعد الربح شيء من المال وبقي شيء من الربح فالقائم الحق
ما فضل من الربح على ما شرط وراس المال على حكمه والمالك عليه
وهو ظاهر والله تعالى اعلم **قوله** وهذا مفهوم قوله **اقول** اي قوله
المعصف في المسئلة السابقة وان قسم الربح وقيمت المضاربة في
وهذه عبارة البحر تأمل **قوله** وقال زفر الجوزي انهما **اقول**
وبه قال الثا في رحمه الله تعالى صرح النووي بدعي المنهج بقوله

والعامل المالك **قوله** وهذا ظن ان ما عرنا به اولى الى **اقول** قال
في البحر اطلاق المال فتشمل الكل والبعض وبه صرح في الخبرين واليس
وما وقع في الهداية من التقييد بالبعض فانما في صريح بدعي الذي
انتهى وبه ظاهر حسن تعبير صاحب التلخيص لقائل ان يقول تعبيره
احسن واخصر ما يكونه اخصر فظاهر وما اكونه احسن فلانه وان
اريد بالمالك كله فبعضه اولى بعدم الفساد فالمسكوت عنه اولى
كما هو ظاهر فهو اولى بالقبول مما ذكر لاخصاره وفادته هذا وقوله
فانها توهم اختصاص البطالان بدفع كل اموال والحال انه يحكم بد
في صورة دفع الكل والبعض فصار رتبة حيث اوجبت الاختصاص
قاصدة وهذا فاسد كما هو ظاهر وقوله كما وقع في الهداية فيضدان
ما في الهداية توهم اختصاص البطالان بدفع كل اموال ايضا كما
تفيد عبارة التلخيص ان عبارة الهداية لا تقصد المضاربة بدفع
بعض اموال الى وعبرة التلخيص لا تقصد المضاربة بدفع اموال الى وما
هذا الاقرب من الهداية فليتامر **قوله** وان ما عرنا به لا الى **اقول**
استفيد من ذلك جواز بيع رب المال عروض المضاربة وهي واقعة
الفتوى **قوله** وصرح في النهاية بوجودها في مال الشركة **اقول** وذكر
في التلخيص الثانية عن الثانية قال محمد رحمه الله تعالى هذا استحسان انتهى
اي وجوب نفقته في مال الشركة وحيث علمت انه الاستحسان
فالعمل عليه لما علمت ان العمل على الاستحسان الا في ما لا يثبت
منها والله تعالى اعلم **قوله** فبعض بينة رب المال **اقول** وجهان
المضاربة بقوله ما سميت في تجارة يعني يدعى التعميم وهو الاصل
في المضاربة فاقول قوله من يدعيه ورب المال بدعوى النوع ادعى
التخصيص وهو خلاف الاصل فيه والبيينة للاشياء والاشياء على من
خالف الاصل **اقول** على هذا الاختلاف بين الوجهين والمؤكد
في ذلك على العكس تامل وفي البحر في الوكالة امرين بالتجارة في اليد

وادعى

وادعى الاطلاق والقول للمضاربة لا دعوى عمومه وعن الحسن
عن الامام انه لرب اموال لان الاذن يستفاد منه وان يرضى فان
نص شروط العامل انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فهي اولى الاثبات
الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينص على هذا الحرف فلرب المال انتهى
في جملة **قوله** وكذا الوجه اذا صرح في مال السيد الى **اقول** وفي
في الودعة من ذلك **اقول** وفي الودعة من ذلك **اقول** وفي الودعة من ذلك
تأمل **كتاب الودعة** **قوله** ولم ينفق منه
اقول كما يحفظ الموكف تبعا لما في البحر ولم يظهر لي معناه ولعله ولم
يدن منه فليتامر **قوله** حتى لو ادع صبي فاسم لم يملكه يضمن
اقول ويستثنى من ادعاءه ما اذا ادع صبي محجى مثله وهي
ممكن غيرهما فللمالك تقييد الرفع والاخذ كما في الفوائد الزبينية
واجمعوا على انه لو اسلم ملك مال الغير من غير ان يكون عنده ودعوى
بعض في الحال كذا في الفاتحة وسيأتي مزيد تفصيل في المسئلة في كذا
الحانات قبل القسامه بأسطر فلجملة **قوله** ولو كان عبدا محجى ضمن
بعدها **اقول** ولو اسلم ملك العبد المحجى مال الغير من غير ان
يكون عنده ودعوى حقت في الحال لانه محجى عليه في الاقوال دون الافعال
كما ذكره في البحر **قوله** وخبر مولى العبد بين دفعه او فلا فيه **اقول**
هكذا بخطه تبعا لما رآه في البحر وصورة المسئلة ان العبد هو المقتول فكيف
تأتي قوله خبر المولى الى ولعل هذا كلاما اسقطه الناقلون سيما في الاول
يظهر معناه وقد تقدم ان العبد المحجى يضمن بعدها لفتق ولعل التحريم
في صورة ما لو اذن له بالاستبداد فانكف الودعة او يكون المعنى
وخبر مولى العبد لو كان المودع عبدا فقتل العبد الودعة اذ ضامنه
في الحقيقة على النفس وتوابعها يكون حالا مطلقا **قوله** وهو امانة فلا
تضمن بالهلكة مطلقا **اقول** صرح الزيلعي في كتاب الاجارة في باب
صمان الاجير الودعة اذا كانت باجرة تكون مضمونة وسيأتي مثله

في هذا الشرح وحمله في النهاية والكفاية شرعى المبدأية وكثير من
 الكتب **قوله** اما الحرز فبما هو مشتمل على **اقول** لا يخفى ان لفظ الحرز
 مشتمل على اشتراط كونه حصصا حتى لو لم يكن كذلك تحت بعد الوضع
 فيه تصديعا يضمن وذلك كالمال الذي ليس طاحطان ولا ليس حصصا
 ابواب وقد سئل عن خياطة في دار تخرج الصفة خرجت منها هي
 وزوجها ليل العرس جارتها فسرق اقارب الناس منها فافقتت
 بالضم والخال هذا لان مثل ذلك بعد تصديعا تام **قوله** او تركها
اقول اي زوجة الخاينة **قوله** وعن هذا قيل العيال ليس بشرط
 الخ **اقول** وفي الجوهر وان دفعه لا شريكه شركته ان اوفا وضعت
 او الى عبده ما دون قضاة لم يضمن لان هو لا يحفظون احواله
 فيه كمن انتهى وقد تقدم الكلام على الشريك قريبا في هذا الشرح
 وهذا على ما اختاره صاحب النهاية وقد زاد في المحتجب على الجهر
 العبد الذي لم يكن في منزله وكل ذلك يرجع الى قولهم يحفظها بما يحفظ
 به ماله فثبت له ذلك والله تعالى اعلم **قوله** وما قريناه يظهر ان كلام
 الكثر في هذا المثل اطلاق في محل التقييد **اقول** وفي البحر واستأجر
 بقوله ان يخاف الحر فبالا ان الحق لا بد ان يكون غاليا محظا بمنزل
 المودع اما اذا لم يكن محظا يضمن بالرفع الى الاجنبي الخ وفيه يظهر عدم
 الاطلاق اذ الخوف مستف عند عدم الغلبة والاحتاطة فتأمل **قوله**
 وقد اخل صاحب الكفر بهذا القيد وهو ما لا بد منه **اقول** الاصل
 عدم طر وعمل ذلك واذا طر الحسبه باليكن متعديا والضممان بالتعدي
 فهو معلوم من عموم كلامهم والله تعالى اعلم **قوله** ولكن نقابل ان
 يفرق بين الوكيل والرسول في **اقول** وظاهر ما في فتاوى قاض خراسان
 في مسألة الوكيل انه لا يضمن بعدم الدفع اليه في وجه الفساق في الخاصة
 وقد كانت فوضفا حسن بين القولين على شيخ في البحر الرافعي ذابحه
قوله يقطع استحسانا **اقول** اي يقطع حق المالك **قوله** والشريك

عنا او مفاوضة **اقول** قيد بالشريك عنا او مفاوضة احراز
 عن الشريك ملكا فانه اذا تعدي ثم ازال التعدي لا يزول
 الضمان كما هو ظاهر وهي واقعة الفتوى **اقول** واما
 شريك الملك فقد تقرر انه اجنبي عن حصصه شريكه فلو
 اعا شريكه دابة الشريك فعدى ثم ازال التعدي لا يزول
 الضمان ولو كانت في نوبته على وجه الحفظ فعدى ثم ازال
 يزول الضمان وهي واقعة الفتوى سلبت عنها فافقتت بما
 ذكرت وان لم ارها في كلامهم للعلما بها ما ذكرناه هو مودع في هذه
 الحالة واما استعجالها بالا اذن الشريك فهي مسألة تقتري
 مشيهور عند صم بالضم والضمان ويصير غامضا **قوله** قيد بان يكون
 انكر الايداع الخ **اقول** عبارة الكثر ايضا صحيحة فيه لقوله
 بعد جوده اي الايداع **قوله** قيد بان يكون الانتا عند المالك
 الخ **اقول** لاحاجة اليه لانه هو المالك لا غيره اذ الكلام فيه فلذا
 لم يذكر في الكثر **قوله** كذا في الخلاصة **اقول** الظاهر ان ما في
 الخلاصة نقل عن الاجناس قول في المسئلة لم يظهر لصحاب
 المتون صحته فلم ينظروا اليه فراجع المطولات يظهر لك ذلك
قوله وقيد بان يكون متقولا الخ **اقول** العفا وتقرر عدم
 الضمان فيه لعدم غصبه فلم يصح تنفيه اكتفاء بذلك كما
 سيذكر في باب اولا ان الاصح من ذهب محمد فيه فاذا دخل **قوله**
 قيد بان بعد الطلب الخ **اقول** هذا ليس بخوج حقيقة وانما هو
 حفظ فاستغنى عن ذكره **قوله** وقيد بان يكون متقولا من يخاف
 عليه منه الخ **اقول** للهرب عنه الخ جواب عن جوده مع عدم
 طلبها **قوله** وقيد بان يكونه لم يحضرها الا قوله لانه ايداع جديد
 الخ **اقول** فيه الجواب عن صاحب الكثر في تركه ذلك فثبت ان
 ايداعا جديلا فما دخله في مسئلتنا **اقول** وعبارة

الارض او عكسه فان الهيئة تصح لان ملك كل من الواهب والموصوف
 له مقيد عن الآخر فصحة قبضه بتمامه ولم ار من يصرح بذلك بوجوه
 الحكم من كلامهم وقد صرحوا بان المانع انما يصير وقت القبض لا وقت
 القيد والله تعالى اعلم بهذا وقد دفع عن الصيرفية لو وهب نصيبه
 من الدار شريكه او من شئ يحقل القسمة لا يجوز اجماعا وفي
 فتاوى الزاهد الغياثي لو وهب النصف من شريكه من دار لم
 يجوز وقيل يجوز وهو المختار انتهى وراجعت الصيرفية في بيته
 قال بعد قوله اجماعا قلت وفي فتاوى ركي لو وهب النصف من
 شريكه الى فاذا كان هذا في المشاع فاما ان كان بالمفصل المكن فصله
 وانا لا ادري ما يمنع من ذلك ولكن النقل اذ اوجد لا يسعنا
 معه الا التسليم فتثبت **قوله** ولو فصله **اقول** اي الواهب
 فلو فصله الموصوف له بغير اذن الواهب لا يملكه الا يعقل جدا
 فان **قوله** في المتوسط للرجلين ولو وهب رجل لرجلين
 نصف عدلين او نصف ثوبين مختلفين او نصف عشرة اوقاف
 مختلفة زطي وقروي وهروي ونحو ذلك جاز لان مثل هذه
 الثياب لا تقسم قسمة واحدة وكان واهبا نصيبه من كل
 ثوب وكل ثوب ليس يحقل للقسمة في نفسه وكذلك الدوا
 المختلفة علم هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هيته الا
 مقسوما لان الثياب اذا كانت من نوع واحد تقسم قسمة
 واحدة والله واجب كذلك فانما وهب النصف مشاعا فيحقل
 القسمة وذلك لا يجوز قال وان وهب نصيبا له في حائط او
 طريق او حقل يسمى وسلطا فهو جاز لانه غير محقل للقسمة
 فانه اذا قسم لا يكتل الانشاع بغير الوجه الذي يقتضيه قبل
 القسمة وهذا هو صفة ملك الحقل القسمة انتهى **قوله** والله اعلم
 بدينه وبين ما عن من لا يخفى **اقول** في هذه العبارة عوى

وتطويل

وتطويل بلا حجة اليه والاولى ان يقال ولا مخالفة لان في
 الاول بالاختصاص بالقبض والقبض تقع الحصة في المفصل بخلاف
 الثاني وهذا كهيئة الدين اذ امره بالقبض حيث يقع **قوله**
 وهذا علم **اقول** قال في البحر وارايد بالامتنان ولا يهمل عليه
 في الجملة فمثل العلم له وفيه الاعتناء **قوله** لا بأس به اذ السر
 يقصد به الاضرار **اقول** معناه مع عدم قبض الاضرار
 لا بأس بالتفصيل ومع فصله لا بأس بالملك وانه يجوز الزيادة
 تأمل **قوله** والقوي على قوله اي يوسف **اقول** اي من امة
 التصف بنين الذين ولائتي افضل من اثنتي التي لم يولد
 محمد **قوله** وعقب اثنان دار الواحد **اقول** وكل من اراد
 الاثنان من واحد صحبة اجماعا **قوله** ان يكون نصيب احد
 لاحد هما بعينه **اقول** قد بقوله بعينه لانهم لو وهبا
 لا يملك في كل الخلاف لانه عقد واحد تأمل **قوله** وقدنا
 يكون الموهوب بغير اذن الواهب **اقول** هذه عبارة البحر وقد تبعه
 المصنف وظاهرها انهما لو كانا صغيرين في عياله جاز عندهما
 وفي التنازلية ما يدل عليه فراجع **قوله** كان الاول
 عدم هذا القيد لانه لا فرق بين الكبير والصغير والكل
 والصغير عند اي حصة ونقول اطلق ذلك فافاد انه لا فرق
 بين ان يكونا كبيرين او صغيرين او احدهما كبيرا والآخر صغيرا
 وفي الاولين خلافهما وقوله وقدنا بعدم البيان مثله وفيه
 خلاف محمد ان قصته تأمل واصل هذا الوجه ان لما صاحب القسمة
 ذكره مسألة الاثنان الكبير والصغير ولم يضرهما لاحد فتقر
 انهما باقائهم وقد تبعه كثير من المصنفين في عدم الاضافة
 الى احد ولو كان بالانفاق لطل اطلاق الثوب جميعهم في قولهم
 لا عكسه وعليك ان تراجع الحاشية والثان الثانية وتوسع في

القول يظهر ان الامر ان شاء الله تعالى وما في الشك من فيها
قلنا والله تعالى اعلم **قوله** اجوزها ان يكون العقد مختلفا
والقبض مختلفا **قوله** عبارة الشك في هذا الجوز على الاتفاق
قوله والثاني ان يكون العقد معا والقبض مختلفا **قوله**
تلم عبارة الشك في هذا الجوز ايضا لان الحكم للقبض **قوله**
والقبض معا او كلاهما **قوله** عبارة الشك والقبض معا والرابع
ان يكون كلاهما معا **قوله** وعند ما جاز ان **قوله** عبارة
الشك يجوز ذلك في الثانية والرابعة لان خروج الحصة
من يد مالكها بمنزلة واحدة وكذلك دفعها في ملكها بمنزلة واحدة
ثم من بعد ذلك يقع نفق ملكها انتهى **قوله** قلت وفيه نظر
قوله وجهه ان قياسه في حصة عدم جوازها كالمئة
من اثنين وقياس مدعيهما الجواز فيهما تام **قوله** ولو
ذهب ثلثهما جازا استويا او مختلفا **قوله** اما اذا اختلفا فظاهر
لعدم جريان القسمة فيهما جبرا واما اذا استويا فالقسمة
الثلاث جبر الاتحري فيهما ايضا لا حجبهما الى الكسر وهو ضرر
يخالف هيئة النصف لعدم الاحتياج اليه فيها تام **قوله** صحيح
الرجوع فيها **قوله** حصة الدين من عليه الدين ابراء فلا تدخل
في ذلك فليس الواجب الرجوع فيه كما صرح به في الآثار ارجائية
نظرا عن الراجحية **قوله** **الرجوع في الحصة**
قوله ويسقط حق الرجوع **قوله** وجهه ان الصلح صحيح
وفي ضمن صحته يسقط حق الرجوع فلا مخالفة له في شيء من
كلامه تام **قوله** قلت وهذا الكلام يفيده **قوله** وقد
نفاك ما في جواهر نفق ويكفي لم يدخل في كلام الجوز اذ ما في
الجواهر من حق الرجوع نقضا وقد هو الصلح فلا يسقطه
ضيق بخلاف ما لو اسقطه قصدا فكم ماضى يثبت فيه ولا

ثبت

ثبت قصدا وليس بحق مجرد حتى يقال يمنع الاعتياض عنه
كما هو ظاهر وما في المجتبى مسألة اخرى فلما مله **قوله** او غيره
عن حاله **قوله** قال في الولو الحية رجل وهب لرجل سويقا
فلته بالما يرجع الواهب لانه بقي الاسم وهذا نقضان ثبت
وهب لرجل حنطة فلته بالما فرق بين هذا وبينما اذا وهب تريا
فلته بالما حيث لا يرجع والفرق ان هاهنا اسم التراب لم يبق
فلم يبق الموصوب انتهى **قوله** وكذلك لو وهب
عينا قصيره من سويقا بالما اسم تام **قوله** وعليه فيجب
التفصيل في الولد بين كونه منفصلا فتمنع او متصلا فلا **قوله**
كذا يحطه وهو سوي قلم فان الامر بالعتق فان الولد اذا كان
منفصلا لا يمنع الرجوع في الامر واذا كان متصلا منع تام **قوله**
اذا كانت **قوله** كذا يحطه والاصوب كان بلا تأخير كما هو كذلك
في الرض **قوله** او اربا **قوله** وهو المعالف **قوله** بقولنا لا تمنع
قوله كذا يحطه وهو تصحيح كانه اراد ان يكتب ما كتبه في
الرض وهو محض الاضمن فسبق القلم الى المذكور وفيه ايضا نظر
فان الازال تقضي التمنع ولم امر ان الازال مخصوصه بآفة
بمعنى المنزول فلنا مل **قوله** كما اذا كان شامنا ثم شاع **قوله**
فيه نظر ولعله كما اذا كان صغيرا فصا شامنا ثم شاع الرجوع المنقول
وتامل **قوله** غير مانع في النصف الثاني **قوله** كذا يحطه بقا للبر
قوله وان وهب له ورقة فكتب فيها لا يرجع لانه يزيد في
الغن **قوله** كذا يحطه وفيه استقاط وعبارة البحر ولا
وهب له ورقة فكتب فيها سورة او بعض سورة يرجع لانه
لا يزيد في غن وان قطعه ههنا وكتب لا يرجع لانه يزيد في
الغن **قوله** والها فملاك العين الموصوبة **قوله**
وكذا اذا استمكت كما هو ظاهر صرح به اصحاب الفتاوى

قوله لان اوان القيق **قوله** كذا بخطه وفي الزيلعي اول القيق
قوله ان يرد **قوله** بآل للتعلم اي يرد الموضع الى الواجب
في موضع موده وفي نسخة من التبيين ان لا يرد بصيغة المجرور
اي لا يرد عليه فعلمه هذا وهو الرد على الموضع بعلية المجرور
ويطال العوض **قوله** فعلمه وتطال الهبة بشرط العوض فامل **قوله**
وقد تراجعي عن البيع الفاسد **قوله** لعلمه كما في البيع الفاسد
قوله فيحتاج على قوله الى الفرق بين الوقف وماله الصغير **قوله**
وقد يفرق له ان الوقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل محل
عقد يقيد المفاوضة فكان هذا العقد داخل في شرطه بخلاف
هبة الاستبدال امه الصغير فامل **قوله**
وهو قد لا يفرق **قوله** لاحاجة اليه بعد قوله بيعتها الخ اذ قوله
فرد ونوخت صريح في انه معن فالالف واللام في العوض بدل عنه
فالنقص من عوض معين وهذا تعال في عبارة المحققين قال في
البيع واذا بالعوض العوض المعين اذ في اشتراط العوض المجرور
تكون هبة ابتدا وانما لبطا ان اشتراطه كاسيا في انما يفرق
من اصابه المتون لخلل والله كما علم **قوله** قال قاضي خافيه
ويبقى ان يكون القول قول الزوج **قوله** قد يقال بعث البقية
في ايام الحائض الاذ بتالذخ وتليل على التبرع لجر يان العادة فمثل ذلك
فكان الظاهر شاهد اللام اذ وضع المسئلة في الاختلاف في شرط الرجوع
وعدمه مع الاتفاق على البعث والاذن بالذخ والاطعام ايام المأثر
عن لو انك الاذن بالذخ كاف القول قوله حاصله انه بقوله شرط
الرجوع بالقيمة وهي متكررة في مسألة دفع الذل لم الفاضل فمثل
والد ان عكس القول قول المالك في حرة القليل والام ليست
تملكه وانما هي ما ذ وظهر ما الذخ والاطعام فامل **قوله** فية
الدين من عليه الدين **قوله** وفي الثاني وخاصة وفي الساجية

وهب

وهب دينا له عليه لم يرجع **قوله** الا اذا سلطه على نفسه فيصير
كله اقول **قوله** قال في جامع الفصولين هبة الزاوية
من ليس عليه لم يرجع الا اذا وهبه واذا لم يهبه فقفه حاز
صك لم يرجع الا اذا سلطه على نفسه فيصير كأنه وهبه حين
قبضه ولا يصح الا قبضه انما يفتن بك وانما تعالى اعلم
قوله ومنه لو وهبت من ابنها على ابيه لها فالمعقد الصفة
للسلطة **قوله** ان امرت بالقبض قال في الزاوية البنت
لو وهبت من هبة على زوجها لابنها الصغير من هذا الزوج ان
امرت بالقبض صحت والا لان هبة الدين من غير
عليه الدين ومثله في غير الزاوية **قوله** قلت وهذا مشكل الى
قوله قدم هذا الاشكال في الاقلام وكنت عليه توفيقا حسنا
بين فروعه فراجعه فاما **قوله** قال الزاهد في فتا
المسمى بحاوي مسائل المشقة فقه القاضي عبد الجبار تهيب وساد
كره العروس وباعها بخل ان كانت وضعت للذهب انتهى **قوله**
وعليه يقاس شعاع الاعراس والموا الذم قال راجع الى ابراهيم
الدين ليصلهم به عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو ارجع
الاصل في اعراسه فقال لها البرقي من المهر فاصطاح
فابواته قبل يول لان الابراء للمقود الراعي الى المهر قال تعالى
الصلاة والسلام تهادوا تحابوا بخلافه الا براني الاول لانه
مقصود على اصلاح المهر واصلاح المهر مستحق عليه ديانه
وبدل المال فيها هو مستحق عليه هذا الرشوة انتهى **قوله** رجل
اشترى حيا ودفع الى امراته **قوله** وهذا صريح في مرد كلام
التر العوام ان فتح المرأة بوجوب التملك ولا شك في فساده
وانما تعالى اعلم **قوله** وفي المحتج ولو منعها من ابوقها الخ
قوله يرخضه جواب حادثة الفتوى وهي ان البكر الباطنة

منها الخونها التي هي في ضمهم من الدخول بزوجه حتى يهرس
 أو تبسهم حصتها من إيهما في المهر أو تشهد لهم بشئ والحياب
 في مثل ذلك أنها كالملكوت في ذلك ثم بعد أن استخرجت ذلك
 رأيت في شرح تحفة الأفران شيخ الإسلام المصنف قال في مجمع
 الفتاوى وفي ملقط السد الإمام عن الفقيه أبي جعفر من منع
 امرأته المهرية عن المسير إلى غيرها إلا أن تمت مهرها فوجب
 بعين المهر فالمهر باطله لأنها كالملكوت انتهى قلت ويؤخذ
 من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لو زوج ابنته البكر من
 رجل قال أراد أن يخرج من بيته إلى زوجها معها إلا أن
 تشهد عليها أنها استوفيت منه ما قدر في ميثاقها
 فأقرت بذلك ثم أدان لها في الخروج فإن الظاهر في الحكم فيه عدم
 صحة الأقرار ولو أنها في معنى المهرية لما ذكر من المنع لاسيما وللأبليس
 في الأكرام وبه افتخ شيخ الإسلام أبو السعود العماد في فتح الباري
 الروضة رحمه الله تعالى انتهى فهو بحمد الله تعالى مقول الاستحسان
 من الجواب **كتاب الإجارة قول في الإجارة**
أقول هي شلثة المهر والكسر فصح كذا ابن حجر وفيه
قول هي ملك نفع **أقول** فلو وقعت على استئذان العين قصدا
 فهي باطلة وبما في إجارة الظهور أن عقدة الإجارة على اختلاف
 الأعيان مقصودا لمن استأجر بقرعة كسرية لئلا ينعقد وكذلك
 لو استأجر بستانا لياكل ثمرة فإذا علم أن الإجارة إذا وقعت على اختلاف
 الأعيان قصدا تكون باطلة على حكم إجازات الأراضة والفري التي في
 أبيه المزارعين لا كل خراج المفاضة منها ولا شك في بطلانها والحال
 هذه وقد أفتت بذلك مؤيد الله تعالى أعلم وصورة ما رفع الح
 في قرية أجرة المشايخ عليها لا خير يكون له ما يحصل من خراجها ورسم
 أنجها وزكاة مؤيديها هل يجوز فاجت بأن هذه الإجارة باطلة

لا نقيد

لا نقيد **أقول** ولا يحتاج إلى بيان الإجارة **أقول** هكذا في البحر وقد
 تبعه هنا كما عادت به ولم يبين وجهه وبينه في البحر فقال فأت
 الإجارة موجلا كالثلث في البيع انتهى يعني بعد المدة كالودعها
 في البيع تأمل **أقول** لو جعل الدين إجرة في الإجازات لا يجوز **أقول**
 قدم هذا في السلم **أقول** بشرطها أن تكون الإجارة والمنفعة
 معلومتين لأن جهاتهما تقضي في المتابعة **أقول** وهو في حقه
 الفتاوى ولو استأجر دارا والمتأجر أن لا يبرأ فله ذلك فإنه
 لا تمنع الإجارة إذا لم يبرأ جهاتهما بالمعقود عليه كما قلنا في البيع
 لأنه في حكم البيع والإجارة في حكم الثمن انتهى **أقول** وعليه الفتوى
أقول وفي الجوز وفي هذا أرض البيت **أقول** إذا أفتت فافت
 بصحتها يجوز ويرفع الخلاف **أقول** يفت مع وجود استيفاء شرط
 الصحة أنه صحة العقد وبدونه لا تأمل وفي جواهر الفتاوى
 المقنع في هذه المسألة فمن أراد فليرجع إليه **أقول** إذا قلت هذا
 ظهر لك أن سلاخا أطلق في هذا الموضع في محل التقييد **أقول**
 العجب من ذلك فقد أطلق هو كذلك فأوجه الاعتراض عليه
 بما هو واقع فيه حيث لم يستثن الوقت ولعل سلاخا آخر وأخيرا
 قوله المتقدمين فاطلق لذلك والله تعالى أعلم **أقول** ويقول
أقول هو متعلق بغير المذكور سابقا **أقول** لأن تسليم المحل
 إلى قوله فأت التسليم **أقول** فلو تمقت المنفعة بالقبض كقبض
 الأرض المقررة للمرفق والبناء مع الفرس والسلا لا يستلزم الوجود
 فقد وهي كثيرة الوقوع تأمل **أقول** وينبغي ترجيح المنع **أقول**
 كذا يحظر شعاعا في البحر في نسخة ومعناه عدم الخس تأمل
أقول وإن شئت **أقول** قال في الفتاوى في الشاؤ وقد يند الشاؤ
 مؤيد حذف سقط **أقول** لا يحبس العين **أقول** أي غير مؤيد
 مالكها وإن بادره بذلك أمانة كما في جامع الفصولين في آخر فصل

الثلاثين والخامسة وغيرها **قوله** ثم قال اعني صاحب العناية الى
اقول نامل في هذه العبارة **قوله** استاجر حيا **اقول** قل
استاجرها **قوله** استاجرته لاني بعيا له فمات بعضهم الى **اقول**
ولو ماتوا جميعا لا اجرا صلا لان المعقود عليه المبيوع ولم يوجبه
قوله وقد يكون معلومين الى **اقول** قال في اليه مرادة اذا كان
معلومين فيكون الاجر مقابلا لمعلمتهم وان كانوا غير معلومين يجب
الاجر كله اليه استاذ في الهداية والله تعالى اعلم **قوله** ولم يقبض
الدار **اقول** هذا يلزم الشارح بانه كان المتعقب عليه ان يقبض
منه فيقول المقبوض بعد قوله المستاجر الم الم الان يجاب بانه اذا
اطاق التمسك على الفرج الكامل وهو هذا لا يكون كذلك بالقبض
نامل **باب ما يجوز من الاجارة قوله**
والاستئجار بحارطة **اقول** دل هذا على عدم الاستئجار بحارطة الاجنبي
قوله وقيل الوثايل **اقول** الوثايل جمع وثيل محركة وهو اجل من
الليف كما في القاموس **قوله** سئل عن في بيع حمام الى **اقول** الحمام
مذكور في عليه في القاموس مقتصر او ابن ابي حنيفة الحمام بالنسبة
واحد الحمامات المبيعة وهو مذكور قال ابن الجارزة في شرح الالفية
وموسى بن نادر عن بعض الكتاب كتب يوما هذا الحمام فقبل له
الحمام مذكور فقال اردت حماما وهذا طريقه وحكي فيه الى ثبوت
ايضا وانشد بقول واذا دخلت سمعت في نار منة انتهى وعلمته
ما هن والله تعالى اعلم **قوله** وقد اخل صاحب الكنت الى **اقول**
ليس بعيد في المسئلة بل هما مسئلتان متعلقتان احداهما
اذا رضي المالك بذلك والكلام في الاستئجار على مقتضى العقد وهذا
حكم الرضى ولا كلام فيه والثانية اذا استاجر له ذلك ولا كلام فيه
انما فصل ذلك من باب التفسير في نظر طاهر غايته انه ترك
النسج في المسئلة ولم يلزم ذكر التليل كلها على انها يعلمان من

مفهوم

مفهوم فروع هذا الكتاب كما يظهر لمن لديهم والله تعالى اعلم
قوله يرجع على القيم **اقول** اي بما اتفق **قوله** وفي القينة الى
اقول ذكرها بعد ان مر من سمرق لا سماعيل المشهور او هو بالحق
شرف الائمة المكي والقاضي عبد الجبار وقال في قيل لها فلو
ابى الموقوف عليهم الا القلع هل لهم ذلك قال لا وقد قالوا
لا يقبل ولا التفت الى كل ما قاله صاحب القينة بخالفه القول
ما لم يصدق نقل من غيره وقد عصب بما في اوراقه **الحصاف**
وروجه اركان رعاية الثمانية من غير ضمهم وعدم التامدة
في القلع اذ لو قلع لا يوجد بالرضه فليته اقامات المستاجر
فلورثته الاستيفاء فيكون محض صاقله الموقوف ولو حصل
ضرمه مانع وجوه الضرم بان كان المستاجر او وارثه فلسا
او سبي المعاملة او مقبلا يحسن على الوقف منه وغير ذلك
من انواع الضرم لا يجوز الموقوف عليه نامل **قوله** وهذا يعلم الى
اقول اي بقوله استاجر رضنا وقفا الى وقوله وهي **قوله**
اي مسئلة الاستيفاء بالمثل نعم مسئلة الحكم اذ هو نامل
قوله والزرع يترك بالمثل الى اورد له **اقول** قال في البحر
وفي القينة المراد بقول الفقهاء اذ انتهت الاجارة والزرع لم
يستحصل يترك باجر اي يقبض او يعقد مما يجب الاجارة
بأحد هاتين وهو ما يجب حفظه انتهى **قوله** لا يلحقها **اقول**
جب الدابة جنبها بالخير كذا قاله الاجيبه وكذلك كذا
الاسير ومنه قوله خيل محبة شدد للكره حاصل ما في
الصحيح ملخصه والجنب الدابة تقاد وكل طابع متقاد خيب
والاجنب الذي لا تقاد **قوله** هذا اذا استاجرها اذا
اقول بعد هذا كلام سابقه لعله اما اذا استاجرها اذا
قوله يكون نقدا **اقول** لعله لا يكون نقدا ولكنه بيع ما في صحيح

البحر قول الاحسان بالخشعة رجع الى قولها **اقول** نفع منه ان
 الصفة عدم ضمان الاب والوصي **قوله** لما استعمل **اقول** كذا
 بخطه واصله لا يستعمل **قوله** لان احوار لا يختلف بالجم
 وغيره كذا في غاية البيان **اقول** هنا سقط وقد تبع صاحب
 البحر حسبما وجد في نسخة **قوله** يفهم قيمة ثوب ابيض
اقول وجد ضمان ثوب ابيض كونه صار بصفه اصغر ولا سبل
 رده ابيض بعد صفه لتعذر بيعه بالصنيع **قوله** كذا في مجمع التقاوي
اقول لا يحتاج اليه مع غرضه طه او لا **قوله**
الاجارة الفاسدة قول والقاسد ما كان مشروعا باصله
 دون وصفه **اقول** وفي الاجارة الفاسدة ما في البيع الفاسد
 من انه على كل واحد منهما فسخ قبل القبض وبعد وتفصيل
 ذلك قد تقدم في البيع الفاسد فتروكه هنا اعتمادا على ما
 بيع المتاع بامل **قوله** وبين الفاسد والباطل هنا فرق ايضا
اقول عبارة البحر وبيع الفاسد والباطل هنا فرق ايضا فان
 الباطل ما ليس بمشروع اصلا وحكمه انه لا يجب فيه بالاستعمال
 اجر بخلاف الثاني انتهى وفيه ايضا نظر فان هذا لا يصلح فرقا
 اذا الفرق بالحكم لا ببيع بامل **قوله** وفي الاجارة الفاسدة قول على
 الاجارة من غرضه **اقول** وفي الاشياء المتاجر فاسدا اذا
 اجره بغير اجازة وقيل لا انتهى وهو مخالف للاصح الذي هنا
 ومنه على انه لا عليك المنافع فيها او عليك **قوله** من
 طالع في كتمه علم ان في المسئلة اختلاف تصحيح وافنا وقد صرح
 في الثنا ان رخصته باصحه صاحب النصاب فقرا عنه قال وفي
 السراجية وبه افق ظاهر الدين المرفعي في فقد اختلف النقل
 عن ظاهر الدين المرفعي في فامل **قوله** ولو كان العين بينهما
 فاجرا احدهما نصيبه من اجنبي اختلف المتأخر **اقول**

وقد

وقد قدم في البينة ان الرهن من اثنين والاجارة من اثنين
 جازيا تفا وفي جامع الفصولين رولته كله فاجع من اثنين
 فان اجل جازيا بالاتفاق ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه
 منك او نحوه فذلك ورع يجب ان يكون عند ابي حنيفة على
 على اختلاف من فيما اذا كان كله بينهما فاجرا احدهما النصف من
 اجنبي ينبغي ان يجوز في رواية لانه رواية انتهى وانت على
 علم بان المتون قاطبة على فساد اجارة المشاع من غير الشريك
 فتقطوا بعد تعالى اعلم وفي جامع الفصولين استاجرا ارضا منها
 فانت احدهما تنقصت الاجارة في حصته الملت وتبقى في حصته
 المحي وكذا لو استاجر ارجلا فانت احدهما تبطل في حصته الملت
 لا التي وعند من سطل في الكل ولو رضى الوارث ببقا الاجارة
 ورضي به المتاجر جاز وبهذا على رواية فساد العقد بطرف
 الشروع انتهى ولا شك في صحة اجارة الاثنين من واحد
 كعنة الاثنين من واحد وهي كثرة الوقوع **قوله** وفي المتعاقبات
 في اجارة المشاع على قولها **اقول** ومثل ما في المتعاقبات
قوله كل شهر **اقول** ومثله كل سنة كما هو ظاهر اذا الشهر ذكر
 مثلا لا وكذا كل يوم او كل اسبوع بامل ونحوه **قوله** اجر خافوا
 كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفسد في الباقي **اقول** رجل
 استاجر ارا شهر فسكر شهرين او عاما فسكر شهرين لا اخذ
 عليه في الشهر الثاني وهذا جواب الكتاب وقال الامام خواهر شراره
 روى عن اصحابنا انه يجب وعن اكثرهم ومحمد بن سمية انها كانت
 بوفتان بين الرومانيين بالمعد للاستغلال وغير المعد من
 غير تفصيل بين الدار والمأوى قال القسطنطيني في بقية انتهى
 من الملائمة **قوله** وبه بقية **اقول** وفي البرازية وفي اجارته
 كل شهر بكذا الاصح ان وقت الفسخ اليوم الاول مع ليلة واليوم

الثاني والثالث لان جوار الفسخ في اول الشهر واول الشهر هذا
وعليه الفتوى انتهى وهذا خلافا للقولين المتقدمين لو لم يكن وقد
صرح بان الفتوى عليه قائل فيه وفي قوله هنا وبه فتوى
واسه تعالى اعلم وقد تقرر انه اذا تقاربت الروح والفتوى
فالاقرار بما في الشرح **قوله** والعين قد تدخل في الغفلة
اقول هذا خلافا لاختصاص الامة ان المعقود عليه اللبس
ومخارصا له الهداية غير مختاره **قوله** لو استأجر شاة لترضع
جدا يا اوصينا لا يجوز **اقول** ويجوز ان ترضع المسئلة ولد الحافر
بالاجرة كما صرح به في النوازلية وكثير من الكتب **قوله** يوجب منه
جواز كونه قابلية للكاثرة بالاجرة وهي حادثة الفتوى **قوله**
وله اجر المثل **اقول** وكذلك يجب اجر المثل عند عدم الاستيعار
اصلا كما صرح به في الثاني خاتمة نقلا عن المحيط **قوله** يوجب
الوالد تطبيق قلب المملوك لرب له **اقول** اي تاجر المثل **قوله**
واستيعار المرامى **اقول** اي ولا يجوز استيعار المرامى المرامى وهو
عطف على عشرة تأمل **قوله** واستيعار الانعام **اقول** يقتضى
ما في الاشياء جواز وقدر نقله عن خواهر زاده فراجع وتأمل
قوله وكذلك ان اشترى من عالة ارض فاستأجر الارض مدة
معلومة لترك الزرع فيها انتهى **اقول** لا شبهة انه اذا استأجر
الارض مدة معلومة لترك الزرع فيها انه يصح والذى يفهم من
هذا التركيب انه لا يصح وقدر اجب نسخة من تحريره انى اللبس
فراها فيها بعد قوله لترك الزرع فيها جاز وقيل قوله معلومة غاي
فهم من ذلك ان الكلام فيه حذف ولعله غير معلومة لم تجز
وان كانت معلومة جاز فامل وراجع نسخة صحفة من الخزانة
ون على الصورة **قوله** ولو دفع شخص النساخ غزلا لآخر ليس له
النفقة **قوله** النساخ لانا صاحب قوله في المتن لاخر هي نسخة مخطه

بين

بين الاسطر والصواب تركها واقول ومن الاجابة الفاسدة
لو استأجر ليعمل على ارضه بالخلافة بجزء ما يحصل من الكسب
وكذا لو كانت الاربة مشتركة ودفعها احد الشريكين للآخر ليعمل
عليها كذا لك وجعل له جزا ما يصيب من بينهما في مقابلته عمله
وكثيرا ما يفعل في بلادنا وغيرها وقد علمت فساد **قوله** اما عن
الاول فلان صورة المسئلة انه يحل له الاجرة **اقول** الظاهر
ان التعجيل يحصل في ضمن التسليم للحمل لانه حصل التعجيل
قصدا كما يفهم من كلامه فامل **قوله** فصار كما لو عجل له الاجرة في
عقد الاجارة **اقول** قد يفرق بين المسئلة بان مسئلة الاستيفاء
ظهر فيه بالاستحقاق ما لم يكن ظاهرا وقت العقد حتى لو علم ان
ملك الغير لم يحل بكونه مالكا لها ومسئلة الحمل بالنصف الامو
ظاهر لخاصة العقد فاشبهه ما لو علم انها ملك الغير بقوله بين
بعد ذلك عدم استحقاقه غير مسلم اذ هو من قبل ذلك فامل
قوله فانه يحكم بكونه مالكا لها **اقول** انا حكمنا بكونه مالكا لها
اي حكمنا اظهرنا اذ الاستحقاق عين بين عدم ملكه لها اصلا
واما في مسئلة الحمل بالنصف فالملك له مفر من ظاهره وباطنه
بالتعجيل ايشير اليه قوله ملكه في الحال بالتعجيل فافترقا ولذا
لو عجل الاجرة وكانت عبد فاعتقه المورث بعد عتقه ولو القس
الاجارة بما يملكه المورث قبل قبضه او استحقاقها او موت احدهما
وحاد ان الملك له حقيقة ولو استحق العبد والحال ههنا
بطل عتقه لظاهره لانه لم يكن مالكا له فلو قال بعد قوله يحكم
بكونه مالكا لها اذ الاستحقاق المورث مستحق قبل قبضه لستحق
المورث الاجرة ووجب رد الاجرة كذلك هنا ملك الاجرة
بالتعجيل الواقع في ضمن التسليم للحمل ثم لما عني في تسليم
المعقود عليه لم يستحق اجر الحمل وانما المامع التقيد

اذا المناهضة بين الفرعين حديث واضعة اذ في كل منهما ملكات
الاخرة ثم العجز عن تسليم الحق عليه لم يستحق اجره في جرد
الاجرة كما علمت في المسئلة حمل الطعام المشترك الخارج الزيلعي
وعنه فاعلم **قوله** فان قلت اذ كانت عرف ديار الح **اقول** والذكر
افتخار الاسلام شهاب الدين الجلي انه لا يجوز استحقاق الحصة
بقية من عشر قنات من الزرع وهي في فناء واه من كفاف الاجارة
وقد تعارف اهل ديارنا قاطبة استحقاق الحصاد واعطاه زرعاً كلك
يستعملونه الا ان بعض الكثر الذين هم فيقولون له احصد شيئا فعه
لك اجرة فاذا احصد يحقون له حصة فيقولون له قد فعلت انك
فياخذ باجرته من قناتان فعقد اجارة على ذلك وهذا جائز
لعدم الشرط فصار دفعه له نظير اجرة مثله كما يفيهم من الخطبة التي
ذكرها الزيلعي بقوله والحيلة في جوارع ان شرط قناتين مطلقاً
من غير ان يشترط انه من المحول او من المطحون فيجب في ذمة
المستاجر ثم يعطيه منه بالاولى تأمل **قوله** وفي جوارع القناويل
اقول وبما في جوارع القناويل علم بالاولى جوارع ما يفعل في ديارنا
انهم يأخذون الاجرة من الخطبة والذكر اعم معاً فخذون على
كل حمل حمل عن حد خطبة وحصى قطع مصرية ولا شك في جوارع
قوله الكرم من النخل **اقول** الكرم بالتحريك اصول الشجر
الغلاظ العراض كما في القاموس **قوله** وروى عن ابي بشر **اقول**
لعله وروى بشر عن ابي يوسف كما في الزيلعي **قوله** ولو استاجر
حمل طعام بينهما فلا اجر له **اقول** حمل الطعام مثلاً والكل في كل عمل
يقع بعضه لنفسه وبعضه لشريكه كما استبحر الاشريك لحصد الزرع
المشترك وهي طائفة الفسوق وانظر في قوله لحصد الزرع المشترك
وكذا الحكم في رمي الغنم المشترك وهي واقعة الفسوق **قوله**
وقد قدمنا تقريره في الح **اقول** وقد علم انه يستحق المفعة في

يجب

يجب اجر المثل **قوله** وعلى هذا لو كانت حصة تقطع الشوك ولو
قال حصة المفعة بما يصح **اقول** كذا يحط المؤلف و**اقول**
المفعول بياض معروف **قوله** لانه مقصودة **اقول** لانه مقصودة
مقصودة **قوله** **قوله** فقال الاجرة **قوله** والرسول
عن وجه تقدم المشترك على الخاص دورى **اقول** اي لانه لو سلم
عن وجه تقدمه ليل عن وجه تقدمه الخاص عليه فلمزم الدور
وهو ممنوع **قوله** وفي المتن اختار هذا **اقول** اي اختاره بقوله
الاي لا يضمن وان شرط عليه الضمان **قوله** وان هلك في المدة
نصف الغنم او اكثر فله الاجرة كاملة **اقول** **قوله** واذا اراد رقت
الغنم ان يريد في الغنم ما يطبق الراعي كان له ذلك اذ كان الراعي
خاصاً وصار الاجرة في حق الراعي بمنزلة العمد ولعل بكلف عند
من الراعي ما يطبق فلكل واحد لا يكلف فوق طاقتة وسواء سمي له
الغنم او لم يسم فالعقد جائز اذ بين المتع هذا اذ كان استاجر
شهر الراعي غنمه ولم يشر الى الغنم فاما اذا كان اشار الى الغنم باب
قال استلجرك لثمنه هذه الاغنام ثم اراد المستاجر ان يزيد في
الغنم فالقياس ان ليس له ذلك في الراعي المشترك وفي الاستحقاق
له ذلك وان ولدت الاغنام اولاد فان كان الراعي اجير فاحت
فعله رمي الاولاد وان كان الراعي اجير وشرك فليس عليه رمي
الاولاد وان شرط على الاجير المشترك ما يحدث من الاولاد
فهو بشرط فاسد لو قارب العقد بفسده العقد في ساد في
الاستحقاق يجوز في الاولوية وكذلك الاول والبق والحيوان والذيل
والبغال وفي الشراعية والراعي والبقا ليس عليه رمي الاولاد حصة
لو ولدت شاة او بقرة فتزك الولد للراعي حصة في بعض خلاف
اجير لوجه كذا في النفاة خاتمة **قوله** وفي العادة **اقول**
وقيل ما في العادة في جلع الفضولين وعبارته لو كان اجير وحده

وَوَاتِ الْيَوْمَ كُلُّهَا لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ شَيْءٍ أَنْتَ خَيْرُ بَنِي
إِسْرَءِيلَ الَّتِي ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْوَجْهِ تَوَيْدَ مَا فِي الْعَادَةِ وَالظَّاهِرِ
أَنَّهُ هُوَ الْمَذْهَبُ وَاحِدُهُ تَعَالَى أَعْلَى **قَوْلِهِ** نَحْوُ أَنْ خَطْبَتُهُ فَارِسِيَّةٌ
فَدَرَهُمْ وَأَنْ خَطْبَتُهُ رُومِيَّةٌ فَبَدَرَهُمْ **أَوَّلُ** وَلَوْ قَالَ أَوَّ
خَطْبَتُهُ الْيَوْمَ فَلَيْتَ دَرَهُمْ وَأَنْ خَطْبَتُهُ غَدًا فَلَيْتَ شَيْءٌ قَالَ مُحَمَّدٌ
أَنْ خَاطَبَهُ الْيَوْمَ فَلَيْتَ دَرَهُمْ وَأَنْ خَاطَبَهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فَلَيْتَ أَحَدٌ
مِثْلُهُ لَا يَزِيدُ عَلَى دَرِهِمْ كَذَلِكَ فِي الْحَقِّ هُوَ **قَوْلُهُ** فِي الْأَوَّلِ **أَوَّلُ**
لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ وَكَتَبَ فِي الشَّرْحِ بِالْأَجْرِ مِلْحَةً عَلَى مَا مَشَى فِي مَعْنَاهُ
وَمَعْنَاهُ يَجُوزُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي فَتَامِلْ **قَوْلُهُ** وَأَنْ كَانَ
الصَّانِعُ مَعْرُوفًا **أَوَّلُ** قَدْ يَقُولُ مَعْرُوفًا كَصَاحِبِ الدَّكَانِ وَالْحَا
وَالْحَامِ وَالْمَعْدِ لِلْإِسْتِغْلَالِ لِأَنَّهُ إِذَا الْمُبَكِّي مَعْرُوفًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ
الْمُسْتَجِرِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لَا إِذَا كَانَ حَرِيصًا
لَدُنْكَ إِذِي يُوسُفَ فَهَؤُلَاءِ ظَاهِرٌ **بِأَنَّ** **تَنْصِيحَ**
الْإِجَارَةِ **قَوْلُهُ** إِذَا الْفَسْخُ بِمَقْبُولِ الْفَسْخِ **أَوَّلُ** كَذَا يَحْطَرُ وَصَوَابُهُ
بِمَقْبُولِ الْإِنْفِقَادِ **قَوْلُهُ** أَيْ لِلْمُسْتَجِرِ **أَوَّلُ** أَيْ لَهُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ
أَيْ الْفَسْخُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَضَا **قَوْلُهُ** كَخَرَابِ الدَّارِ وَانْقِطَاعِ مَا أَرَادَ
أَوَّلُ وَجَلَّ تَنْفِيصُهُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَسْخِ أَوَّلُهُ فَسْخُهَا فَجَعَلَ فِي الْحَقِّ هُوَ
الْأَوَّلُ وَفِي أَصْحَابِ الْقُدْرَةِ لِلشَّيْءِ فَاسْمٌ فِي قَوْلِهِ وَإِذَا أَحْزَنَتْ
الدَّارَ وَانْقَطَعَ شَرِبُ الضَّيْعَةِ قَالَ أَبُو نَصْرِ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ
أَنْ ذَلِكَ يُوجِبُ فُسْخَ الْعَقْدِ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ وَفِي التَّبْيِينِ فِي شَرْحِ
قَوْلِهِ تَنْفِيصُهُ بِالْعَبِّ وَخَرَابِ الدَّارِ وَانْقِطَاعِ مَا الضَّيْعَةُ وَالرَّجِي إِلَى
تَنْفِيصِ الْإِجَارَةِ فَهَذَا الْأَشْيَاءُ وَهَذَا بَيِّنٌ إِلَى أَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تَنْفَسُ بِهَذَا
الْأَشْيَاءُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ تَنْفِيصُهُ لَانْتِفَاعِهِ وَعَلَيْهِ وَعَلَى الْمَنَافِعِ الْحَقِّصَةِ
قَدْ تَأْتَتْ قِيلَ الْقَبْضُ فَصَارَ كَمَا يَلَاكَ الْمَسْبُوعُ قِيلَ الْقَبْضُ وَجُودُ
الْعَبْدِ الْمُسْتَجِرِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَتَامَهُ فِيهِ **قَوْلُهُ** وَلَوْ انْقَطَعَ مَا أَرَادَ

الْحَقُّ عِبَارَةُ الزُّبُلِيِّ بَعْدَ تَقْلِيلِ كَلَامِ عَنِ الْأَصْلِ وَرَوَاةُ هَذَا
عَنْ مُحَمَّدٍ وَهَذَا صَحِيحٌ بَيِّنٌ لَا تَنْفِيصُهُ وَلَكِنَّهُ تَنْفِيصُهُ وَلَا أَصْلَ الْمَوْضِعِ
مُسْكِنٌ بَعْدَ إِهْدَامِ الْكَلَامِ وَتَأْتِي فِيهِ الْكَلَامُ بِتَنْفِيصِ الْمَسْطَاطِ فِي
الْعَقْدِ لَكِنْ لَا أَجْرًا عَلَى الْمُسْتَجِرِ لَمَعَ التَّكَلُّفُ مِنْ الْإِسْتِغْلَالِ بِدَعْوَى الرَّجِي
الَّذِي قَصَدَ بِالْإِسْتِجَارَةِ وَقَالَ بَعْدَ وَلَوْ انْقَطَعَ مَا أَرَادَ الرَّجِي وَالْبَيْتُ
مِمَّا يَنْفَعُ بِهِ لَعَبْرَ الطَّيْلِ أَيْ وَقَوْلُهُ فَإِذَا اسْتَوْفَاهُ يَفِيدُ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ
مِنَ الْإِسْتِغْلَالِ فَجَعَلَ خَصْمَهُ فَكُلُّهُ **قَوْلُهُ** وَأَنْ كَانَ إِسْتِغْلَالًا
قَبْلَ الْمُسْتَجِرِ **أَوَّلُ** نَقَلَ فِي الثَّانِي خَاصِيَّةً بَعْدَ هَذَا عَنْ بَعْضِهِمْ
أَنْ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمُسْتَجِرِ **قَوْلُهُ** رَهْوَ حَذِّ هَبِ
الَّذِي قَعَّ قَالَ فِي قَعِّ الْعَبَايَةِ فَرَعَ عَلَى الْحَقِّ تَنْفِيصُهُ حَشَّ الدَّارِ
وَبِالْوَعْدِ وَاسْتَنْفَعُ الْحَامِ إِسْتِغْلَالًا وَعَلَى الْمُسْتَجِرِ تَنْفِيصُهُ دَوَامَ انْقِطَاعِ
فَإِنْ تَعَذَّرَ تَنْفِيصُهُ أَوْ تَنْفِيصُهُ وَعَلَيْهِ دَوَامًا فَهَذَا يَنْتَفِيزُ الدَّارَ مِنْ
كَفَاةٍ حَادِثَةٍ بِفَعْلِهِ وَالْمَاتُونَ مِنَ الرِّوَادِ وَالْكَسْبِ تَكْلِيمًا عَنْ عَرَضِهَا
حَكَ الْكَسْبُ عَنْ سَطْحِهَا حَاكِ الْعَارِفِ أَنْتَ وَأَسَدُهَا أَعْلَى **قَوْلُهُ** وَلَكِنْ
الدَّارُ إِذَا اسْقَطَ مِنْهَا حَابِطٌ لَا يَنْفَعُ بِهِ فِي سَكْنَاهَا **أَوَّلُ** فَكُلُّهُ تَنْفِيصُهُ بِهِ
السَّكْنُ لَهْكَتَ حَرَمُهُ بَيِّنٌ لَهُ الْخِيَارُ **قَوْلُهُ** وَبَعْدَ زَمَرٍ وَضَرٍ
لَمْ يَسْتَفِ بِالْعَقْدَانِ بَقِيَ **أَوَّلُ** رَجُلٌ اسْتَجَرَ حَامِلًا فَرَبَّهُ فَوَقَعَ لِلْأَمْرِ
وَفَرَّ النَّاسُ مِنْ ذَلِكَ سَقَطَ الْمَجْرُوعُ عَنْهُ وَإِنْ نَفَرَ بَعْضُ النَّاسِ لَا يَسْقُطُ
الْأَجْرُ عَنْهُ كَذَا فِي لِسَانِ الْحَكَّامِ وَالْبَزَارِيِّ وَالنَّاتَارِ خَاصِيَّةً فِي أَحَدٍ
كُتِبَ الْإِجَارَةُ **قَوْلُهُ** وَلَوْ رَدَّ مِنْ **أَوَّلُ** رَهْلٌ يَتَقَرَّرُ الْقَضَا
ذَكَرَ فِي الْحَقِّ قَوْلَيْنِ وَاجْتَمَعَا وَذَكَرَ الزُّبُلِيُّ مَا هُوَ الْأَجْرُ مِنْهَا وَأَوَّلُ
قَوْلُهُ بِالزُّبَادَةِ بَيِّنٌ وَأَفْلَاسِي خَطْبَتُهُ **قَوْلُهُ** وَفِي جَوَابِ
الْفَتَاوَى رَجُلٌ اسْتَجَرَ حَامِلًا سَبَا حَرَمَهُ مَعْلُومَةٌ رَمَا الْحَكَّامُ بِحَاكِ
الْأَجْرِ مِنْ الْعَلَّةِ قَدْ رَدَّ الْأَجْرَ وَإِنْ رَدَّ الْحَكَّامُ قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ بِالْحَكَّامِ
فَلَيْتَ أَنْ يَرُدَّ الْحَكَّامُ قَدْ أَسَارَ إِلَى الْحَبِيلَةِ عَنْ خُرُوجِهِ عَنْ ذَلِكَ فَانْتَبَهَ

هل له ان يرد الحرام بان لم يحصل الغلة بان كانت الاجرة كسيرة او لم
تكن كثيرة لكن كسيرة هذا السبب او دخل وقت الصف وقيل دخول
الناس في الحرام فلم يستغل بجواب ذلك فانه ليس له ان يرده في
هذا الوجه بل اشار الى ما ينفعه ويخرج من هذه الوجهة فقلنا
ان لم يعمل الحرام فله ان يرده يعني ان اردت ان ترد الحرام حتى
لا يلحقك الخسران فان ترك الحرام حتى يملك ان يرده انما يكتسب
مسئلة الحياطة فقيده بالافلاحة الا ان يقال انما يكون الترك عذرا
مع عدم التيمم ذلك العمل المتحول اليه فيه او يكون ترك العمل مطلقا
حتى العمل فيه قال في الولو للحيه رجل استخرج ثوبا ليعمل فيه ثم اراد
التحول عن تلك الصنعة فباع على وجهين ان تيمم ان يعمل تلك
الصنعة في هذا الحان ليس له ان ينقص الاجارة لان ليس بعدن
وان لم يتيه له ذلك لانه عذر ان يتركه في مسألة الحرام اذ
تحول عن صنعة الى غيرها يكون عذرا وان لم يفسد حتى لم يملكه
ان يتعاطا فيه وعلم ان في مسألة الحياطة انما يمكن تركه ليعمل في
الصرف عذر التيمم ذلك فيه فاتفق الحال وظاهر الفرق ومنزلة
الاشكال فامل وفي البزاية استاجر دكانا لبيع فيه ثم بدا له
ان يعمل عملا اخر فعذر وفي المحيط ان يمكن من العمل الثاني على الدكان
لا يكون عذرا ولا فعذر استاجر دكانا لبيع فيه ثم بدا له ان
يعقد في سوق البزاية رقة فعذر بخلاف ما اذا استاجر عيدا
للخياطة ثم بدا له الاخذ في عمل اخر انتهى **قوله** هذا مستقيم على
ما ذكره الكرمي **قوله** هو غير مستقيم على ما ذكره الكرمي لان
لانه وقع الاتفاق على عدم عتق قريب التحويل لو اشتراه وعدم فساد
نكاحها لو اشتراه والفتوى والنسابة على الموكل لو اشترى وقيل في
موكوله وزوجته لان الملك للموكل لم يكن مستقرا بل موكلا للعتق
والفساد الملك المستقر والحاصل ان المصالح ان الاجارة لا تنسخ بموت

الشيخ

المتاجر والنقل به مستغنى والله تعالى اعلم **قوله** وحكمه
المشهور كونه مطلقا لانفس الاجارة **قوله** وقد قيل قارى للملك
في شخص له حصص في وقت عليه وهو ناظر عليها ارجح ما في طوبى له
وقبض ارجح ما في ماته في اثناء المدة وانتقل الوقت لا غيره هل
تنسخ الاجارة ام لا اجاب لا تنسخ بموت الناظر المجرى وان كان
هو المستحق بانقراده انتهى فنية زيادة فائدة وهو انه باستحقاقه
الاجرة لا يمنع الحرام المذكور بل يندلس له ملك العين وقد قال الربيعي
في تعليل الانقضاء بالموت في المسئلة الاولى عندنا خلافا للشافعي
ولنا ان العقد ينفذ ساعة فباعتد بحسب حدوث المنفعة فاذا
مات المجرى فالمنافع التي تستحق بالعقد هي التي تحدث على ملكه
وقد فاتت بموته فبطلت الاجارة بفوات المقتدر عليه لان رتبة
العين تنقل الى الورث والمنفعة تحدث على ملكه فلم يكن هو
عاقدا ولا مراضيا به انتهى والله تعالى اعلم وهذا في الفينة احب
الوقت عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف اخر
استغنى الاجارة ويرجع بما يقبض من الاجرة في تركه الميت ليس
مخالف لما في قارى المصداقة وانت على علم بان كلام الفينة لا يصدم
كلام قارى المصداقة لما مر جوابه بانه لا يعرف لما قاله صاحب الفينة
ما لم يصدع نقل من غيره هذا مع مخالفة لاطلاق المتن فلا عبرة
به وان حرمه ابن وهبان قال هذا الشارع في حاشيته على المرساة
وما طلاق المتن اذ قارى المصداقة فكان هو المذنب المعين بنية
قوله مستاجر او مستعارة **قوله**
قال فلا مسكين في شجره وانما وضع المسئلة فيها دون امرض
ملكه لانه لما لم ينفذ هنا تقدم الضمان بالحرق في امرضه بل في
انتهى ومقتضى هذه العبارة مع عبارة المتن انه لو كانت في امرض
العين بلا اذنه انه يضمن ما حرقه في مكان بعدت اليد وهو

قوله مستاجر او مستعارة **قوله**

خلاف ما في جامع الفضولين وكثير من الكتب فقد قال في جامع
الفضولين او قد نارا في ارض بلا اذن المالك ضمن ما احرقته
في مكان او قدت فيه لا ما احرقته في مكان اخر تعدت اليه ووفق
بين الماء والار فانه لو اسال المالك الى ملكه فسال الى ارض غيره
واثلف شيئا منه ضمن بخلاف النار اذا طبع النار الجحيم والتعدي
يكون بفعل الرخ ويحرق فلم يصفق الى فعل الموقد فلم يصفق ومن
طبع الماء السيلان فالأثران يضاف الى فعله انتهى فنذكر وقول
ومثل المستفارة ارض بيت المال المدة لمخط القوافل والاحمال
ومعنى الدواب وطرح الخوص يد والحاصل انه ان لم يكن له حق
الاستفارة في الارض ضمن ما احرقته في مكان لتعدي به بالوضع
لما نقلته الرخ على ما عليه الفتوى تامل **قوله** كاستبحا لم يحمل
ليحمل عليه محملا ويركبن الى ملكة **اقول** رجل نكاري ابلا مسيحي فغير
عنه من الكوفة الى مكة باجر معلوم ذكر في الكفاءة انه يجوز قالوا
لم يرد هذا ان يواجر ابلا بغيره فان ذلك لا يجوز وانما اراد به
ان ينقل المكاري الى مكة فقال له المستكري احملي الى مكة على ابل
فكون المعقود عليه في الذمة وبعضهم اجره والخول على اطلاق
الكتاب ويجوز واذا كان المكان العادة انتهى من الخاصة وفي
البعض ان يستاجر دابة معينة للحمل فكفل بالحمل رجل لم يصر وان
يتسلم الدابة يصح وان كانت بغير اعيانها تصح الكفاءة بالحمل
لأنه ان الايفاء انتهى وفي الولو الحجة واذا نكاري من الكوفة الى
مكة ابلا مسماة بغير اعيانها كانت المعقود عليه محمولا ودون يسد
الاجارة كما لو استاجر عبد الحرة فالاجارة جائزة وينبغي ان لا يجوز
لان الابل اذا كانت مسماة بغير اعيانها كان المعقود عليه محمولا
ودون يسد الاجارة كما لو استاجر عبد الحرة لا يمينه لا يجوز قال
الشيخ الامام الزاهد المعروف بحواضر زاده في شرح الكافي ليس

صورة

صورة المسئلة ان يكاري ابلا مسماة بغير اعيانها لكن صورة المسئلة
ان المكاري يقبل الحولة بان قال المستكري احملي الى مكة على ابل بكذا
فقال المكاري قبلت فيكون المعقود عليه محمولا في ذمة المكاري وانه
معلوم والابل آلة المكاري ليتاوى ما وجب في ذمته وجهالة
الالة لا تجب فساد الاجارة قال القدير الشهيد عندى يجوز
كما ذكر في الكتاب انتهى وبه يظهر صحة ما فعله الخراج من الاجارة
للحمل والركوب الى مكة من غير تعيين الابل وانه تعالى **قوله**
للمستاجر ان يوجر المحمولا **اقول** اطلقه فشمع ما اذا كان
بأجره استاجر او بانقص او بالمثل ولا تطيب له الزيادة وتحدد
بها الا في مسلتين ان يوجرها بخلاف حينها ما استاجر وان يقل
بها عملا كما كان في الاشياء عن البراز **قوله** لا يندى بحج
ملك العين **اقول** صوابه لا يندى **قوله** كالمغنى فانه يستحق
الاجر على كفاية الفتوى فان الكتاب ليس بواجبة عليه **قوله**
وجاءت على ذلك مسئلة سئل عن لو سئل المغنى عما لا يمكنه او عما
يعسر عليه جوابه باللسان ولا يعسر الكتاب كسائل المساجات
التي تدق كسور حاجتها ولا تثبت في حفظ السائل فهل تغرض
عليه الكتاب مع تسرها عليه ام لا ولما من صرح بالحكم لكن النظر
الفقرى يقتضيه مطابق وجوب الجواب عليه باى طرف ائله يقتضيه
وجوبها عليه حيث تفسر وتفسر باللسان ويكون الجواب بالكتابة
نايبا عن الجواب باللسان ليخرج عن هذه الواجب عليه من الجواب
للسائل فكيف المغنى ما يتعذر عليه او ينعسر النطق به بالكتابة
حيث تيسر له الالة الكفاءة لاجل القيام بالواجب فيقر على السائل
فيخرج من المهرج ولا يجب عليه دفع الرقعة له ولا ان يقر به
ما سبق عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل كل ذلك خارج عن
التكليف ولا يواخذ المغنى بسو حفظ الابل وقلة فهمه للحاصل

ان على المفتي الجواب بآى طريق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل اليه
الفرع الا انه فهو فرض وخفيما كان في وسع المفتي للجواب بالكتابة
لا باللسان وجب عليه للجواب بما حيث تسرت الالهام فغير مشقة
عليه بان احضر هاله السائل ولا يلزم المفتي بذلها من عند له ومقتضى
القياس وجوب تحصيلها على المفتي كما ان الوضوء يحصل بها ما هو
المفروض عليه وهذا كله اذا تعين عليه الافتاء ولم يكن في البلوغ من
يقوم مقامه في ذلك والافتاء طاعة والطاعة بحسب الاستطاعة
فايراعى في غيره من الطاعات يراعى فيه فرضا وجوبا واستحبابا
وبما قبلنا من **قوله** وقد صرح قاضى خان بان ظاهر الرواية **الاول**
فقد فيه بما اذا كان الزرع لم يدرك فمر بالى الشيخ الامام المعروف
بخطي امر زاده وذكر انه اذا ادرك الفتوى على الجواز فقولده يجوز ويؤمر
بالنفع يعنى في الزرع المدرك فتنبه لذلك وحاصل الجواب
الصحيح عدم الجواز في غير المدرك وفي البيت المشغول والجواز في
المدرك ولا يخفى عليك ان هذا الشارح قد غير عبارة قاضى خان
فاصل بها فان عبارة رجل استاجر بيتا وهو مشغول باقتعة البحر
قاله الفاضل الامام ابو على الشافعى رحمه الله تعالى ان الاجارة
جائزة ولا يصح تسليم البيت ما دام مشغولا حتى وجدت رواية عن
محمد رحمه الله تعالى ان الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي فيها زرع
ولو اجازها فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ
الامام المعروف بخطي امر زاده ان كان الزرع لم يدرك فذلك وان
كان قد ادرك جائز الاجارة ويومر بالحفظ والتسلم فعلى هذا في
البيت المشغول تجوز الاجارة ايضا ويومر بالنفع والتسلم الا ان
يكون في النفع ضرر فاحش فان له ان ينقض الاجارة وهكذا ذكر
الكرخى في مختصره ورواية عن محمد بن يحيى ويومر بالنفع والتسلم
وعليه الفتوى فقبل للفاضل الامام هذا في البيت المشغول لو فتح

البيت

البيت وسلم فعل ففعل تلك الاجارة قال لا لانها وقعت فاسدا ولا تجوز
الا بالاستيفاء انتهى كلامه فتقوله وهكذا ذكر الكرخى يريد في مسئلة
الزرع المدرك وقد احسن الذيل في اخصار عبارة قاضى خان
وتصرفه فيم بخلاف هذا الشارح فاعلم **قوله** قال في جامع الفصول
ليس للشارح الحق **القول** الذي في جامع الفصولين قبل من المتأخرين
الى **الحكاية** **المكاتب** **قوله** الخاتمة بخبر
الملكوت بكالا ورقية **القول** قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل
اذا كاتب الرجل نصف عبدا جاز في شرح الطحاوى والنصف الاخر
مادون له في التجارة مرة فانه ادى عتق نصفه وسعى في نصف قيمته
عندنا في حنفية رحمه الله تعالى وان اكتسب امولا قبل الاداء فنصفه له
وفي شرح الطحاوى ونصف للمولى وما والنصف الاخر مستسقى فان
شا العتق وان شأ استسقى غير مشغوف عليه مرة وعلى قولها اذا ادى
عتق كله ولا شيء للمولى من كسب اكتسبه قبل الاداء وما اكتسبه بعد الاداء
كله له فروع على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الاصل فقال اذا كانت
نصفه ثم اراد ان يحول بينه وبين العتق والطلب والكسب والاستعانة
في مكانه ليس له ذلك كيلا يبطل على العتق العتق ونماه في
الثاناء جانية **قوله** وعند زيد بن ثابت بما ذكره في **القول** لا يخفى ما في
عبارة من العقادة وحق العبادة ان يقال وعند زيد بن ثابت ان
لا يفتق منه شيء حتى يودي الكحل ويده اخذ على المصارع كما فعل الربيعي
ثامل **قوله** ويؤدى الوسط الخ **القول** فلما اراه فاستحق ان يبطل الكفا
وقد سبق ان لا عتق لانتفاء الاستيفاء وعلى المكاتب وسطا على
استحق بدل الكتابة المثل فعليه فثلم ولو كانت الكتابة على عبد معين
فاداه فاستحق رجع عليه بقيمة نفسه عندها وعند محمد بن يعقوب السجقي
وعلى هذا الخلاف لو هلك قبل التسليم او رديب فاحش فليس للمولى
الرد بالمعيب اليسر عند الامام وعند هاله رده باليسر فاعلم هذا الشارح

هل يورث أم لا وكذا عليه كتاب جدي واجبه ان ثبت **قول**
قال المدعيون لما بينه ادفع الى الغالة **اقول** الغالة الرجعة التي
يلتزمها الدين المدعي بوصول الدين **قوله** وقد تقدم تقرير **اقول**
اي في شرح قوله الحق **قوله** وتوكله بطلاق وعناق **اقول** لم
يقض الشارع كغيره للرجح ولم ادرى صرح به والظاهر ان سلوكهم
عنه لظهور راحة الاستحسان فيه بل هو على القياس تأمل **قول**
كالباع وامثاله **قوله** اي فانه يبطل بالهزل **قوله** سيد
في وجه الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع في وجه القياس
من المالم يبطل ان البيع باقضى ما في وجه الاستحسان من انعقاده
ولم يذكر في الغاية ولا في النهاية هذه الكلمة **قوله** اي في كالباع لما ذكرنا
الا ان يكون على بقوله كالباع في انه يبطل بالهزل فعنه كبيع الهازل
فيكون التشبيه في جانب الهزل لا الاكراه يعني ان البيع يبطل بالهزل
فكذلك ينبغي ان تبطل الوكالة بالهزل اذا بطلت بالهزل ينبغي ان
تبطل بالاكراه وفيه نظر الا ان يقال في وجه الاستحسان لا تسلموا في
وجه القياس من بطلانها بما اكراه فيبطل بدوجه القياس ومقتضى
ما ذكرنا التوكيل بغير الطلاق والعناق كذلك والمحل محتاج الى التحريم
فامله **قوله** وهو في اللغة المنع **اقول**
وفي الفاقوس المحي فثلثة المنع **قوله** وفي شرح المحي ما بين ملك **قوله**
اقول ومثل ما في شرح المحي في النهاية والجوهري وفي البزائري والخللا
في ادب القاض في السابعة في اليقين ولو ادعى على عبد محي بسبب
الاستيلاء ان تسترطه خضر المولى بخلاف العبد المأذون والمحي كالمأذون
في انه يخلف ثمران كان واجبا بسبب الاستيلاء في بيع فيه فهذا موافق
لما في المحي ايضا وفي شرح الدرر لمن لا خسر ومثل ما في البتتين وفي الوليحية
من المأذون في الفصل الثاني صرح بان غصب المحي والمأذون في
حق المأذون في الحال سواء وفي البزائري في باب المأذون ولو انكف حالا

يوأخذ به

يوأخذ به في الحال ومثله في الخلاصة في المأذون ايضا والحاصل
انه النقل مستفيض في هذه المسئلة بالضمان في الحال في بيع او بغيره
المولى تحييد تعين ان يكون معنى ما في البتتين وشرح الدرر من
قولها الا انه لا يخاطب بالاداء الا عند القدرة كالمعسر في المحي
والصبي القدرة بالمالك الذي في ملكها وفي العبد ماله نفسه فاذن
اتفقوا على انه لا يخاطب بكل الاداء الا عند القدرة فلا مخالفة وصنع
هذه الاشراج هناك مشعر بتوهم المخالفة فامله **قوله** بالسف **اقول**
اي وما بعد وهو الفسق والدين تأمل **قوله** فاذا لم يمسك اليه ماله
اقول اي على سبيل الوجوب حتى لو سجد منه بعد الطلب يعني قال
في المحي في دليل ابي خنيفة في قوله حتى يبلغ اشتد وهذا يقتضي
ان لا يجوز يقرب الوجه بعد الاشتداد وهو مفيد لما قلناه فامله
قوله وبعد يسلم اليد **اقول** وهذا شئ لم اراههم ذكره وهو انه لو شفع
الوصي من الدفع اي دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فملك مع
شدق الاتفاق الى ذكره ولا شك انه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع
لتعديده في المنع وكانهم لم يذكره لظهوره وما اذا بلغ رشدا فطلب ماله
فمنعه قبل ان ينكشف حاله لم يعلم رشده وصلاحيته في نفسه بل خشي
فذلك لا يضمن قاله شهاب الدين الحلبي في فتاواه والواجب على الوصي
ان لا يدفع اليه الماله الا بعد الاذنه فاذا منعه لئلا كان منعوا لوجب
فلا يكون متعديا في فتاوى قاض خان ما يشهد له فامله ذلك **قوله**
يجب على المأذون ان يبيع ماله **اقول** اطلق المأذون المأذون والمؤجر
والمعار وكل ما هو ملك له تأمل **قوله**
قوله فان رجع الى **قوله** المأذون حصة قارب البلوغ وتحركت اليد
واشتهى كذا قاله ابن كمال باسما وفي الفاقوس رجع الغلام قارب البلوغ
وبدفعه العبي قاربا اي قارب المأذون زادنا اسكن اخذ من القدر
واشكر له امه او قاله من لا خسر واي قارب البلوغ بان بلغ هذا السن

ذات اذا علمت ان المراهقة لا تكون الا بعد علمت ان الاولى اسقاط قول
 كثير من اصحاب المتون وادعى مدته له اثنا عشر سنة ولها تسعين
 والاقصا على ان اربعة ايام فاعمل كما فعل القديس في تخصصه
 والعقيلي في منحه تامل **قنا**
قوله فان قلت قلت الخ **اقول** الايراد والجواب للربلي بصيغة الايقال
 لا ناقول **قوله** ليس في ذلك **اقول** كذا يحفظه وصوابه اهل الذك
قوله فان قلت لو قال الخ **اقول** الايراد والجواب ذكر الربلي
 بصيغة الايقال لا ناقول **قوله** فان تخصيص الشيء بالذكر في الروايات الخ
اقول تلحق في هذه العبارة والظاهر ان في كمال **قوله** بخلاف المكاتب
 والاب والوصي **اقول** فانهم يكونون ترويح الامة **قوله** ويسوا ان يقع
 او غير عوض **اقول** لاحاجة اليه وكان يكفيه قوله لا تدبر عن ابتداء
 وهو لا يملك **قوله** ويصير الاصل في الغاية **اقول** لاحاجة اليه مع
 قوله ويقال في شرحه عن شراح الهداية اذ الفانية من جملة شروح
 الهداية كما هو ظاهر **قوله** وبكسبه **اقول** اما الكسب الحاصل قبل
 الاذن فلا يتفق به فاذا وجب للمولى ببدء فله اخذ ولو وجب في بده
 الغريم له اخذ منه ولو استهلكه الغريم للمولى ان يضمنه لانه مال المولى
 وقد دفعه بغير اذنه فكان لاخذ من الغاصب وقد استنبط ذلك
 من الفرع المذكور في كتبهم لو اكتسب المحمي شيئا وادعه عند اخره هكذا
 في يد المودع للمولى ان يضمن المودع لانه حاله او دعه عند بده بلا اذنه
 فصار كودع الغاصب تامل **قنا**
قوله وحكمه الا انه لمن علم انه مال الغير **اقول** لا يرتكبه بالعصية وهو
 محل اطلاق قوله موجد الثمر بمرور العين القائمة وضمان المالك
 بخلاف غير العلم فاذا لم يكن على بصيرة عند السؤال عن ذلك فانها
 كغير الوقوع وبلية السؤال عنها واستدعا العلم **قوله** والموجب الاصل
 القيمة **اقول** هنا كلام اسقطه الشارح سهوا وهو رد العين والقيمة

مخلص

مخلص وقيل الموجب الاصل القيمة الخ لما سددت في شرح قوله
 وبراء بدها ولو يفر علم المالك او مثله ان كان هلك وهو مولى
 من قوله وقد تقدم ان رد العين هو الموجب الاصل ورد القيمة
 او المثل مخلص الى اخر ما ذكره فراجع بظهره في ذلك **قوله** قال
 اساذنا **قوله** القيم والمحرر يرجع للاصلب المحتج **قوله** الصواب
 نقصان الزرع **اقول** الذي يظهر ان الصواب نقصان الارض
 كما هو المروي لان الارض اذا زرع وقطع الزرع منها قبل ادراكه
 حصل لها نقص بسبب ان ينقصت عن الغلة الكاملة في عاجها
 ذلك كما هو مشاهد فالشريك متعلق في زرعها فاذا طوبى بقطع
 الزرع بعد القسمة وقطع بقيت الارض بصفته النقص فيصير
 الزرع المتعلق نقصانها واما نقصان الزرع فليس له وجه تامل
قوله وهو الباقي **اقول** كتب المؤلف تحفظه على هذا المحل ما هو
 وتحقق ان الغاصب لما حدث بها الصلقة وهي حق الغاصب
 وهي قائمة من كل وجه فترجى بذلك وان كانت وصفا على الاصل
 الذي هو فانية من وجه فكانت اولى بالاعتبار وهذا لان الزيادة
 حصلت في العين بفعل الغاصب فكانت كسالة والكاتب اخق
 بكسبه من غيره وان كان في محل عملوك للغير لان الحكم يضاف الى
 الغلة لا لالا المحل وذات حقه قائم وكان الترجيح به ترجيح بالذ
 فكان اولى من الترجيح بالاصل لانه يرجع الى الترجيح بالمال وهو
 الباقي وهذا ترجيح بالذات **قوله** وقالوا جميعا الخ **اقول** هذا ليس
 من كلام النسخ بل هو استنباط نقل فامل **قوله** او بعض الخصم
اقول اي بالصفان **قوله** وبعد ملك **اقول** اي بالحدود الثلاثة
 المذكورة **قوله** اصله **اقول** اي اصل هذا الباب الى هذا السرح
 قول النواز بل رجوع لا تغير الدليل لما قدمه من قوله شرط طيب
 المقصود الخ والا يلزم ان ينقص المدلول بالدليل الا في قوله



والملك للغاصب قبل اداء الضمان فامل **قوله** دل الحديث الخ
اقول مانع ان يمنع دلالة الحديث على ثبوت الملك للغاصب اذ
لا ملازمة بينهما كما يشهد له فروع كثيرة منها اللقطة اذا انتهى
تعيينها يتصدق بها مع قائلها على ملك صاحبه ويصح امره
بذلك فيها فان قلت **بينهما فرق وهو ان في اللقطة**
الملك مجهول بخلافه هنا قلت يمكن ان تكون الشاة
التي في الحديث مال المجهول لتصور الغصب مع جهل المالك ولين
قلنا بانه معلوم فقد يكون انتظار اذنه ورضاه مفعولا لا انتفاع
بها لتسارع الفساد اليها فامض عليه وسلم بالتصدق بها
رجله ان يجزى فيكون ثواب التصديق بها له كما قالوا في اللقطة التي
لا يتفرق ومن هنا اجمع المحققون من اصحابنا انه لا يملك الا باحد
الامور الثلاثة كما نقله الشيخ فليامل والله سبحانه وتعالى اعلم
قال في الوضوء قال نعم الدين النسيء الصحيح عند المحققين من
اصحابنا ان الغاصب لا يملك المقتضوب الاعتدال الضمان او
القضاء بالضمان او يترأض على الضمان فاذا وجد شيء من هذه
الثلاثة ثبت الملك والافلا وبعد وجود شيء من هذه الثلاثة
اذا ثبت الملك لا يحل للغاصب تناوله الا ان يجعله صاحبه
في حل انتهى فامل **قوله** ونزع اليك استهلاك يملكه بالقيمة
اقول قال في الزلزلية ولو اختلف تاليف ههنا انسان ان امكن
اعادته على الحالة الاولى يوجب به كما اذا فرق انسان سلب انسان
ولو حل شرك فحل ان كان النحل مثل الذي يستعمله الهولم
لا شيء عليه ونزع باب الدار عن مكانه وحل سرح رجل على هذا
فيحل ما في المحتج على ما اذا لم يمكن اعادته على الحالة الاولى فامل
قوله لصاحبها الخ وبين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب
شعر وبين ان يسلم العين ويضمنه مثله او قيمته **اقول** وبه يعلم

جواب

ع
الفضة

جواب حادثة الفتوى وهو ان امرأة غصبت حياصة فضة موهبة
بالذهب من اخي فزال موطنها عندها ونقصت قيمتها بسبب
ذلك والحكم ان المالك ان شئت سلمها لها وضمنها قيمتها من الذهب
موهبة كما غصبتها وان شئت امسكتها ولا شيء لها وانما قلنا ذلك
لان الذهب بالثمن صار منسما للفضة ففقد جميعها
فضة غير انما نقصت من هاهنا فامل ولو كان مكان الغصب شراء
بشئ هو فضة مساوية لوزنها وباقى المسئلة كما لها يتبع الرد والرجوع
بالنقصان اما الاول فللنقصان في الفاضل عند المستدرة واما
الثاني فللزوج الرأى امل واهتم بهذه الفاية فقل من تعرض لذلك
حزنا والله تعالى اعلم **قوله** فيها يفرق كل امر حكم **اقول** وصف
الامر بالحكم وهو وصفه صاحبه **قوله** وعلى هذا الغصب الخ
اقول وسياق قريبا عن الجرح تفصيل اخر في هذه المسئلة وباقى
التفريق بين ان يكون بفعل صاحب الشئ وان لا يكون بفعله **قوله**
وقد تقدم تقريره قريبا **اقول** في شرح قوله وقيمة الترفيع **قوله**
اذا كان فوضه القيمة معروفا **اقول** اي تبين الغاصب من غاصبه
معروفا وقرصر هذا الشرح في الودعة في الفرق بين مودع المودع
وبين مودع الغاصب بان مودع الغاصب غاصب والله اعلم **قوله**
والشبه **اقول** الشبه محكا النحاس الاصفر كما في القاقوس **قوله**
في بيان ما دل الخ **قوله** بعض الشبهة **اقول** الشبهة بالضمير
اسم من الشبهة **قوله** وزايد المقتضوب مطلقا لا يقتضي الا بالبعد
او المنع الخ **اقول** قال القدرى وولد المقتضوب بغيرها وهاهنا
النسبان المقتضوب امانة في يد الغاصب قال في الجوهري في شرحه
ثم جردت الولد على جبين ان حدثت في يد بعد الغصب فهو اما
الا ان يتعدى فيه او يغتصب منه ولا فرق بين ان يغصب كاهلا او
حايلا فان الولد امانة لان الحمل لا قيمة له والوجه الثاني ان يغصبها

والولد معها فانه يضمن الولد لانه قد وقع عليه القرض الموجب
للضمان انتهى وبذلك علم انها لو ولدت في يد الغاصب فقصصها
وولد معها او ولد في يده فغاصب اخر انه يضمن الاصل والولد لو وقع
القرض الموجب للضمان فيه فلوردها على الغاصب الاول يرضى عن
الضمان فيهما وعاد الاصل الى ضمانه دون الولد وهي واقعة الفتوى
قوله ولا يجب ردها اصلا **اقول** سيأتي في الخبايا ان من خدع
امراة رجل خدع في بيعها يجب حتى يرد ما او يموت ما هنا قياس
وما هنا كاستحسان قطع الفساد تأمل **قوله** ويشترط علم المستعمل
اقول فلو اختلف في العلم وعدمه فالقول قوله بيمينه لانه مكروه
والا فمضى تأمل **قوله** وهي ان المتضمن يبطل بطلان المتضمن
اقول لقابل ان يمنع كونه من باب التضمن اذ التسليط يحصل
بالفعل فحصل لا هنا فتامل **قوله** كالقرض هو عطف المؤلف
بالفعل والساقط وصوابه بالخلاصة المشقة قال في البحر في
شرح قول الكثر وكل اهاب دفع فقد طرأ الفظ بالظا لانا الضاد و
شجر السلم يفتح السين واللام ومنه اديم مفرط اي مد يوح بالقرظ
والقرظ نبت ينال في تهمه كذا ذكره النووي في شرح المذهب
واغابها عليه لانه يوجد مصنف في كتابه من كتب الفقه ويقرأ
بالضاد انتهى واستدعا العمل **كتاب الشفعة**
قوله عقار الخ **اقول** يعني وما في حكمه كالعلو كما قد مر عن الكافي
بقوله في العلو يستحق بالشفعة وتستحق به الشفعة في السفلى
وان لم يكن طريق العلو في السفلى لانه التقى بالعقار بما له من حق
القران كذا في شرح الدرر وقد مر هذا الشارح نقله عن الكافي قبل
هذا ووجهه ان يكون بعد قوله في المتن بشرطه ان يكون المحل عقارا
كما فعل من لا يخسر في شرح غير الاحكام واستدعا الى العلم وفي التبيين
في شرح قوله وبنا وتخل الى خلاف العلو حيث يستحق بالشفعة

وتستحق

ويستحق به السفلى على انه مجاوره وذلك اذا لم يكن طريقه
طريق السفلى وان كان طريقهما واحدا تستحق بالطريق الشفعة
على انه خليط في الحقوق وهو الطريق لان حق التقاضي يبقى
على الدوام وهو غير منقول فتستحق به الشفعة كالعقار
انتهى **اقول** على هذا فهو داخل في عبارة المتوفى
في مسمى العقار فلم يزل يقول احد منهم او ما في حكمه تأمل
قوله وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب **اقول** واقعة
القبول ورض من عمه دارا فادعى ابن عمه المتوفى ان
امه في حياتها اشترتها من اخيه فانكر العلم بالبيع وهو
شفعيها فشهدت مشهود به فطلب ثورا فاطل صحيح
لانه طلب عند تحقق السبب **قوله** الصحيح او فاسد
اقول حق العبارة ان يقول سوا كان البيع صحيحا
او فاسدا انقطع الخ او البيع الصحيح او الفاسد اذا انقطع
وتخو ذلك فتامل **قوله** اذا كان طريقهما واحدا **اقول**
تفسد في الحديث الشريف بما اذا كان طريقهما واحدا يشهد
للساكن لاننا قلنا مل **قوله** ولو كان الساكن والمكان الذي
عليه الساكن مشتركا بينهما كان هو اولى الخ **اقول** هذا صحيح
في ان الحايط الذي بين الدارين او البيتين اذا كان مشتركا
وامكان الذي عليه مشترك يكون صاحبه اولى وقد اقيمت
به في بيت في دارها ثلاثة بيوت كل بيت لرجل بيع
بيت منها في ظهر واحد من الثلاثة حائطه ومكان حائطه
مشترك بين البائع وبين مالك بيت منها فصاحبه اولى
لانه مشترك في بعض البيع فيقدم على كل جاره والله تعالى اعلم
قوله وصح بيع دور مكة الخ **اقول** اي على قول اني يوسف ومحمد
وقد ذكر المسئلة في الكثر في كتاب الكراهية في فصل في البيع

وذكر الشارح الخلاف فيها ودليل كل من القولين فراجع ان
شيت **قوله** ويصح الطلب من وكيل الشر **اقول** اي اذا كان
شفيعا **قوله** ولا شفعة في الوقف **اقول** اي اذا بيع وهو
بطلان بيعه **قوله** ولا شفعة بجوارح **اقول** اي اذا بيع عقار
بجوارح لعدم ما ذكره وفي نوازل الى الميت دار سعت تجب
دار الوقف هل للمقيم او الموقوف عليه الشفعة قال لا شفعة
للموقف **قوله** وفي الخاتمة ولا شفعة في الوقف **اقول** يريد
بجوارح لقوله لا للمقيم ولا للموقوف عليه **قوله** وهو مخالف
لما تقدم كما لا يخفى **اقول** يمكن ان يقال اذا بيع هو وكان ممثلا
بباع كما اذا كان قبل الحكم وقوله بجوارح اي يوجب هو بسبب
جوارح اي باخذها جارية فلا مخالفة فليتأمل **قوله** فلا رجوع
للمشتري على الشفيع **اقول** لعله لا رجوع للشفيع على المشتري
قوله باع ما في اجارة الغير **اقول** الذي في الاول المجبة في اول
كتاب الشفعة اجارة مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة
والمستلزم شفيعها فالبيع جائز بين البائع والمشتري موقوف
في حق المستأجر لاجارة فان اجاز المستأجر نفذ في حقه
وقدر البائع على التسليم لانه بطلت الاجارة وكان للمستأجر
الشفعة لوجود سببها ولو لم يجز البيع ولكنه طلب الشفعة
بطلت الاجارة لانه لا مصلحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة **قوله**
وهو مخالف للمنفرد قد تقدمه في فهم المخالفة بين الشفيع في
لسان الحكم ونقل المسئلة عن البرازية فقط وحوله مخالفا لما
في اللب المعتبر وكيف هذا مع قطع صاحب الخلاصة به وهو
ممن يفتي بوجوبه هذه من المعتبرات واذا وقع زال المشكال
وانصح الحال نعم ان قصد المخالفة بين نحو كلام الترخيص ونحو
كلام البرازية فهي مخالفة في الطاهر وان اراد المخالفة بين نحو

كلام

كلام الخاتمة ونحو كلام الخلاصة والبرازية فلا إمكان التوفيق
بينهما بما قلنا فامل هذا واذا احسن نحو كلام الترخيص على ما لا يبلغ مجال
من الاوقاف حصل التوفيق فامل ويوجد هذا التوفيق ان
صاحب الترخيص قدم قبل قوله لا شفعة في الوقف ولا يجوز
قوله لا يجوز بيعه من العقار كالأوقاف لا شفعة في شيء من
ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف كما نقله عند صاحب الخلاصة
وغيره فيحصل ان المسئلة فيها تفصيل فاما من الاوقاف
ممنع البيع لا شفعة فيه وما كان بخلافه ففيه الشفعة فقول
في الترخيص لا شفعة في الوقف المحمول على منع البيع وقوله في
الخلاصة والبرازية وكذا ثبتت الشفعة بجوارح اوقاف اي فيه
اذا بيع في غير المتنع واما الاخذ بدلا اذ لا ما كان له فامل فان
المحل يحتاج الى الترخيص وان اذ انظر الى ان حق الشفعة ينشئ على
صحة البيع اذ ان الحكم على صحته وجودا وبعد ما قتنه **اقول**
يمكن حمل كلام قاض خان وغيره من غير مثل عبارتها على اخذه
بنفسه اذا بيع قال في مجمع الرواية قال في شرح مختصر الترخيص
مسئلة وما كان من العقار محالا يجوز بيعه ولا يمكن بالبيع على حال
فلا شفعة فيه اذا بيع مثل بيع الاوقاف والخانات المسئلة والسقاي
والابار التي للسبيل فلا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى
تسليمه جائزا وقد قدم في ذلك جائزا هو وسائر العقارات
واحد وفيه الشفعة واجمع المسلمون على ابطال بيع المساجد انتهى
وفي الخلاصة والبرازية وفي الترخيص ما لا يجوز بيعه من العقار
كالأوقاف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف
انتهى قال في الفرض للذكر في معناه ذلك لاني حق الشفعة ينشئ
على صحة البيع انتهى فيه يعلم ان ما لا يمكن من الوقف محال
لا شفعة فيه لعدم صحة البيع فيه وما يمكن منه محال ففيه الشفعة

اذا بيع واما اذا بيع بجوارع او كان بعض المبيع ملكا لبعضه
 وقفا وبعض المالك فلا شفعة فيه بسبب الوقف للوقف فاعتنهم
 هذا الخبر **قوله** صبي هو شفع في **اقول** وفي الجوهرة والذي
 باخذ للصغير ابوه او وصيه او القاض او من ينصبه القاض
 لانها ثبت لزوال الضمير ودفع الضرر عن الصغير واجب فان لم
 يطلبوها للصغير او سلموها باقول سقطت ولا تجب له اذا ابلغ
 عندهما وقال محمد وزفر لا تسقط وله المطالبة بها بعد بلوغه
 لان في استقامتها ضرر بالصغير فلا يجوز كالبراءة من الدين والعفو
 عن القصاص ولها ان ملك بها ملكه تسليمها وان الولي لم
 اخذها بالشفعة ثم باعها بمثل الثمن جاز فاذا سلمها فقد بقي
 الثمن على ملك الصغير واسقط عنه ضمان الدين فكان اولى
 بالجوارع والجواب عن قولها كالبراءة من الدين والعفو عن القضا
 ان هناك اسقاط الحق من غير عوض وهذا حصل له عوض وهو
 تبقية الثمن على ملكه فافترقا وان لم يكن للصغير اب ولا وصي
 ولا جد ولا نصب القاض له وليا فهو على شفعة الى ان يبلغ انتهى
قوله قلت وقد عول في الوقاية والكنز على قول الكرخي **اقول**
 يعني بقول صاحب الوقاية وطلبها الشفع في مجلس علمه
 بالبيع وقوله في الكنز فان علم الشفع بالبيع اشهد في مجلس علمه لطلب
قوله على هذه الرواية **اقول** يعني رواية الكرخي **قوله** اي هذا
 الثاني خبره **اقول** كله حتى لا يندفع فيه **قوله** فلو قيل للشفيع الحق
اقول اي بعد انقض لو قال ليس عندي الثمن او احضر عذرا او ما
 اشد ذلك لا تبطل الشفعة بالاجماع وان قال ذلك قبل تبطل عند
 محمد رحمه الله تعالى نص عليه الزبلي **قوله** يعني اذا قيل **اقول**
 كذا يحطه لمحقا ولا حجة اليه لانه لم يزد على عبارة المتن شيئا **قوله**
 اطلاق في محل التقييد **اقول** اي وهو مما قبل الثمن **قوله** وان

اختلف

اختلف الشفع والمشتري في الثمن صدق المشتري **قوله** ولو
 قال العاقلان تباعنا بالف ورجل من حمى فقال الشفع بل بالف
 فالقول للشفيع كما في الظاهر **قوله** وخط البعض يظهر في حق
 الشفع **اقول** وكذا اذا ابراه من بعض الثمن او وهب له رجل الخط
 نص عليه في الجوهرة **قوله** وكذا ابراه من كل الثمن
 او وهب له حكم خطه وفي الجاهل الزاهدي تن ولو وهب المبيع
 للمشتري عشرة من الثمن قبل قبضه سقط ذلك عن الشفع
 ولو وهبها بعد القبض لا تسقط ولو وكل رجلا ببيع داره بالف قائم
 بها ثم خط عن المشتري حاية وضمنها للموكل لا تسقط عن الشفع
 لان خط الموكل لا يلحق باصل العقد ولو شراها بالحياد ونفذ
 الزبوف يرجع بالحياد وهو خمس مائة احدى هذه والثالثة
 كفل بالحياد ونفذ الزبوف يرجع بالحياد على المديون والثالثة اشترى
 بالحياد ونفذ الزبوف ثم باعته فمراحة فليس المال للحياد والرابعة
 حالف ليقضين حقه اليوم وعليه جاد وقضا الزبوف وبوالخامسة
 على غزيمه جاد فاخذها وانفقها ثم علم زبونها لا يرجع عليه بالحياد
 الا رواية عن علي بن يوسف عن اشترى نصف دار وقاسم البايع ثم
 اخذها الشفع لا تنقض القسمة اذا كانت بقض وكذا يبيع وقضا
 على الاصغر ولو اشترى يادار اوها شفعان ثم جاد الشفع الثالث بعد
 ما قسمتها بقض او يبيع وقضا فله ان ينقض القسمة لانه لا تعاد كما
 كانت بخلاف الاولى تن ولو كان لها شفعان احدهما غايب فاخذها
 الحاضر فلو حضر الغايب بطلب من الشفع دون المشتري ولو طلب
 الحاضر نصف الدار على طن انه لا يثبت له الا النصف بطلت شفعة
 وكذا اذا كانا حاضرين وطلب كل واحد منهما نصفه لان طلب النصف
 تسليم للنصف الاخر فيبطل فيه واذا بطلت في النصف بطلت في الكل
 عكس الجار طلب الشفعة مع غيبة الخياط فان حضر الخياط فواحق

به واهل بطلبه الخارج حتى حضر الخياط وسلم بطلت شفعة ثم
طلب الشفيع من الوكيل بالشرا قبل التسليم الى الموكل مع وبعده لا
وتبطل شفيعته وهو المختار وتسليم الشفعة للوكيل يصح في الحال
انتهى **قوله** لو اشترى او فوض الى **قوله** اشترى دارا فبطلت
بالوان كثيرة فالشفيع بلحاظ ان شأنا اخذها واعطاه ما زاد الصنيع
فيها وان شأ تركه لان نقض صبيحة معتذر قال الصدوق الشهيد وفيه
نظر فان الشفيع يمكن ان نقض بناء المشتري قال لكن الفرق بينهما
بين لان لنقض البقية ولا قيمة لنقض الصنيع كذا في حاوي الزاهد
قوله وعلى هذا لو طارها بالحبس طارا لا يكون فاعل **قوله** وقد
يقولون **قوله** هذا انه عليه ان يلجى بقوله هذا اذا انهدم البناء
ولم يبق له نقض ولا في الشئ من حطب او خشب واما اذا بقي شئ
من ذلك واخذ المشتري لا نقض له من الارض حيث لم يكن تبعها
للارض فلا بد من سقوط بعض الثمن بحصة ذلك الا فاخذ واستدرك
بيعه انما لا حاجة اليه لانه لا يسقط شئ من الثمن بمقابله الا اذا
اخذ المشتري واذا اخذ المشتري فصار مسألة اخرى فلم يصدق
على صاحب الثمن والوقاية انما اطلاق في محل النقص وانما ان الذي
اطلقت في محل النقص في الثمن بقوله ولم يبق شئ من نقض وخشب
فانه اتقنى له اذا بقي شئ تسقط حصته من الثمن سواء اخذ
المشتري ام لا مع ان الامر ليس كذلك لانه يحتمل ان يهلك بعد
الاتصال قبل ان ياخذ المشتري فلا يسقط شئ من الثمن لعدم
تصور حبه اذ هو من التوابع والتابع لا يقابل بالشئ من الثمن
وبالاجزاء بالشفعة تحولت الصفة الى الشفيع فقد هلك ما دخل
قل النقض ولا يسقط مثله شئ من الثمن فاعل **قوله**
قال في الحاوي الزاهد في ولو اشترى ارضا بمائة فرغ ثمنها وبيع
بمائة ثم اخذها الشفيع بالشفعة اخذها بمائة لان ثمنها يقسم

على

على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التوابع الذي باعه وهما سواء
ولو قسمها كما كانت الجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كسبت
فيها فهو ملك انتهى **قوله** الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع
حق البائع اتفاقا **قوله** ذكر في المتن بعد قوله اتفاقا وفي هبة يفتى
وقت التقاض ولم يذكر هبة وفيه خلاف ومقابل ظاهر الرواية
قول من لم يخذ بالشفعة قبل التقاض لان الحصة عند بشرط القرض
بيع ابتداء وانها وبشرط التقاض من الجانبين قال قاض خان فان
اراد ان لا ياخذ الشفيع ينبغي ان ياخذ الموهوب له الدار الاجزاء منها
وياخذ الواهب كل العرض قالوا انما يثبت الملك للموهوب له اذا
قبض الكل اما اذا لم يقبض الكل لا يثبت له الملك فلا ينقطع حق
الواهب ويكون للمواهب ان يرجع من غير قضا ولا رضى يروى
ذلك عن محمد بن عيسى في الميسر واذا اوصى لرجل دارا على عوض الف
درهم فقبض احد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو
باطل حتى اذا قبض العوض الاخر كما ناله ان ياخذ الدار بالشفعة ويأمر
فيه **قوله** ما ثبت في رواية **قوله** ذلك يعني
قوله عبر به ليشمل الهبة بشرط القرض **قوله** بخلاف غير القرض
قوله المواد بالقصدية ان تكون في المنقول وحده قصدا اما اذا كانت
في العقار قصدا ودخل المنقول فيها تبعا فهو جائز سواء كان المنقول
داخل في البيع تبعا او مضمونا لا العقار وهو اربعة صفة واحدة
قال في البدرية لو باع العقار مع العبيد والدواب ثبت في الكل تبعا
للعقار انتهى **قوله** وهو يفتى في **قوله** المواد هذا العرض بالسكون
لا العرض بفتحين فلو قال وهو بالسكون المتاع الاخر ما في الصحاح
ثم ذكر ما في المفرد لبيان معنى العرض بفتحين كان احسن صنعا **قوله**
خلاف العلوي يستحق بالشفعة ويستحق به السفلى **قوله**
علو رجل وسفل اخر وطرف العلوي السفلى العلوي لا في السفلى باع

صاحب السفلى سفله كان لصاحبه العلوان ياخذ السفلى بالشفعة
 لان السفلى متصل بالعلوان فكانا جارين ولو انه طلب الشفعة فانه
 العلوان قبل ان ياخذ او كان العلوان يهدم ما بين بيع السفلى كان له
 العلوان ياخذ السفلى بالشفعة في قول محمد لان له حق التعلي على السفلى
 فياخذ بذلك وقال ابو يوسف اذا اهدم العلوان السفلى لا شفعة له وصاحب
 السفلى بشفعة العلوان حق من الجاري في قوله ابي حنيفة اذا لم يكن للجاري
 شريك في الطريق كذا في قاضيه خان وفي النانارخانه نقلنا عن الحجة
 انهما يستويان فيها انتهى وانظر الى قول قاضيه خان فكانا جارين
 وقوله في شرح النظر الوصافي لا يشاركه فيها سائر الجيران فاقول
 يوفق بينهما ما يانه في كلام القاضيه جار مقدم على سائر الجيران تأكل
قوله فالأوسط اولى بالشفعة **اقول** ومقتضاه لو بيع السفلى
 كان للأوسط طلالا على **قوله** في الصحيح **اقول** ارجع الى الظاهر في
 فانه ذكر ان هذا رواية عن ابي يوسف وان ظاهر الرواية ان الطلب
 عند البيع **باب ما يبطله** **قوله** ولا يخفى عليك
 ان هذا الباعض ما تقدم نقله عن المحتج **اقول** على ما في نسخة
 المصنف الشارح مكتوب بهذا الجمل يحتاج الى التبرير واقول
 حمل كلام المحتج على بطلانها قبل تفرعها وتوهمها بطلب الموائمة والمشيها
 غير صحيح اذ لا يوصف الشيء بالطلان قبل ثبوته بل هو القول المقابل
 لما قاله بعض المشايخ الذي نقله ابن رستم عن محمد واعتمد غالب
 المشايخ واقصر عليه غالب اهل الفتاوى قال في البرزخية لو قال ان لم
 اعطكك الثمن الى كذا فانا يري مني صم وبطلت لانه اسقاط فحاشا
 التعليق وكذا اذا فعله الحاكم انتهى ولا يخفى عليك عدم مخالفة لما ذكره
 قاضيه خان اذ لم ينف جواز تعليقه بالشرط بل اثبت جواز التعليق المستوي
 عند تحقق الشرط وعدمه عند عدمه وكان هذا الشرح فيم يتبع
 مخالفة كلامه في المحتج في جواز التعليق فقال ولا يخفى عليك

ان هذا الباعض ما تقدم نقله عن المحتج الى وجهان قوله وقال
 بعض المشايخ والحاصل ان كلام المحتج والبرزخية وقاضيه خان على
 جواز تعليقه بالشرط وقد ذكره في الترخيم لا يبطل بالشرط الفاسد
 ولا يصح تعليقه بالشرط غايه الامران قاضيه خان نقل عن بعض المشايخ
 عدم بطلان الشفعة في الفرع المذكور وفيه علة مخالفة لما نقله ابن
 رستم عن محمد بن عاقده ووجهه بوجهه بقوله وهو صحيح لا المرد
 قال وهو صحيح ولم يقل وهو الصحيح فتأمل **قوله** لا يورث عنه
اقول يريد ان حق الشفعة لا يورث عن الشفيع وفي المشاه
 والنظائر في كتاب الفل بوضو اما الحقوق فيها ما لا يجري فيه الارث
 لحق الشفعة وخيار الشرط وحده القذف الى **قوله** لا يورث عنه
 في الجاني **اقول** الصغير يرجع الى السبب وهو غير مدكور وهذه
 بعض عبارات الزيلعي وقد قدم ذكر السبب فيها **قوله** ولو خلفه
 ان الجميع الاول لم يكن تلحجة له ذلك **اقول** وفي النانارخانه
 عن الفضلي ولو ادعى الشفيع انه كان تلحجة واراد ان يخلف المشتري
 بالله ان البيع ما كان تلحجة فله ذلك وهو باطل ما ذكرناه في
 كتابه الشفعة ان الشفيع اذا اراد الاستعلاء فيه لم يرد به ابطال
 شفعته كان له ذلك اي ادعى ان البيع كان تلحجة انتهى **قوله**
 ووضع الفلوس بعد القبض **اقول** كذا بخط المؤلف الشارح ولعله
 وضع الفلوس الى كذا في الدرر والفرق **قوله** فلحيلة فيه ان يجعل
 الثمن جميعه بولا **اقول** وفي جامع القساوي ومن جملة الجمل ما ذكر في
 القسنة ان كان الثمن خطا وشعرا او فلوسا او غيرهما من الاجناس
 غير معلوم المقدار لم يبايع ولا بالفضل ولا بالقبض بالحنه حاصل
 الكلام في سبب تعذر الحكم للمالك تسقط الشفعة بذلك انتهى
اقول وطاهر ما نقل عن الظاهرية ان الشفيع لا يخلف على
 ما زعمه لان المشتري يعين لم يرد عا قديمين وانكره الشفيع بل اتفقا

على انهما لا يعلمان قدر الثمن فلا يقال انه منكر فلا يخلف فاما هل
وهذا علم ان هذه الحيلة انما تتم لو وافقها الشفيع وصادقها على
عدم معرفة الثمن ويشترط فيه قوام التعذر الحكم فاما هل
قد سلبت عن هذه المسئلة فخرتها في فتاوى فخرها ان شئت
ذلك وما مل وفي الحاوي الراعي يفتي اشترى دارا الى الحصاد
فليس للشفيع ان يعجل الثمن ويأخذها بالشفعة لان ملكها بالبيع
الفاقد وهي من العيل لا يبطال الشفعة انتهى وقد تقدم في
الشفعة اذ اريدت الدار بغيرها فاسد لما قبل القبض فليقها ممكن
البيع فيها واما بعد فلا احتمال الفسخ واذا سقط الفسخ بالبراءة
وحوه وجبت والنفذ اعلم **قوله** متعلقا عن الظاهرية **قوله** ذكره
فيها في المقطعات **قوله** باخذ الدار الى **قوله** طافعه بلا عين اذ
لم يقبل بعد حلفه وحوه بامل **قوله** التي يسكن فيها **قوله** اى
الشفيع الذي هو الحام **قوله** والحار **قوله** اى الذي هو الشفيع
قوله اى تخلف الشفيع **قوله** ضايعا للمشتري **قوله** فانه يخلط
ايضا على ذلك على العلم **قوله** فمير فانه مراجع للمشتري و**قوله**
هذا الخالف ما صرح به في الدرر والغفر بقوله قال الشفيع طلبت
حين علمت قال **قوله** لم ير يمينه ولو قال علمت افسس وطلبت كل فده
افادة اليقنة وتامد في شرحه وما ذكره هنا موافق لما صرح
به في الولو الحية ولما نقله صاحب النانا راجعة عن فتاوى ابي
الليث وحا في الدرر موافق لما في الثانية والبرازية ولما نقله
في النانا راجعة عن نوادر ابي يوسف لانه صرح في الولو الحية
بصواب المسئلة بقوله لو قال سمعت البيع قبل هذا اليوم واكثر
فطلبت الشفعة واخالف فيه حيث استدل لما مضى فيحمل عليه
ما هنا وما في فتاوى ابي الليث ليحصل التوفيق فاما هل والله تعالى
اعلم **كتاب القسمة** **قوله** فت خيار

العيب

العيب ثبت في القسمة فاذا وجد بعض الشركاء في نصيبه بعد
القسمة عيبا فان كان شيئا واحدا حكما حكما ووزني فله رد كله
وتقص القسمة سواء كانت بتراض او بحكم اذ القسمة بتراض بيع
والحكم في البيع هكذا وكذا ان كانت بحكم اذ الفاضل عين نصيبه على
انه سلم ولم يرد فله الرد شرعا تحقيقا للتسوية وان كان نصيبه
اشيا كتاب او عبيد او غنم رد المعيب فقط كما في البيع ويكون الردود
بينه وبين شركائه ويرجع حصته فيما اخذ الشركاء لان عوض
الردود في جميع ما اخذ وهو انتهى ذكره في جامع الفصولين و**قوله**
فله ذلك المعيب رجع بالنقصان حيث لم يوجد ما يمنع الرد فله
هلاكه كما يدل على الرضا به بامل **قوله** ومن ثم لا يقسم الحائط الخ
قوله دخل في حوضها مصايب بلا دناءة ويدد الزيت ان تبدلت
المنفعة بالقسمة بان صارت بعد اهلها انما كانت وتصل اصطفا
او بينا للسكن وما اشبه ذلك فاخبرهم **قوله** ونصيب قاسم من فرق
من بيت المال **قوله** يعني ان كان فيه سعة وان لم يكن فيه سعة او
وجد متبرع فلا ينصب الا لمن سأل نصيبا وجره حينئذ اذ الم
ينصبه الامام او ينصبه بسواهم عليهم سواء طلبوا حكم القسمة ام
بعضهم لان العمل لهم فان استأجروه وسمي كل منهم قدر الزعة والا
بان اطلق المسمى فالاحقر موزعة على الروس قال في النانا راجعة
راى المحيط قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اجر قاسم الدور والارضين
على عدد الروس وقال اعلى قدر الانصاف في الكافي وهو قول **قوله**
الظاهرية اجرة القسمة اذ استأجروا الشركاء القسمة بينهم وفي الولو
على الصغير والكبير والذكر والانثى على عدد الروس في قول ابي حنيفة
الظاهرية وقال اعلى قدر الانصاف يستوي في ذلك قاسم القاض وغيره
وهو رواية عن ابي حنيفة وفي راى المحيط قالوا وهذا اذ اطلب
من القاض القسمة بينهم ففسم بينهم قاسم القاض فاما اذ

استاجر وارحلا بانفسهم فان الاجر عليهم على السوية وهما يرجع
صاحب الفيل على صاحب الكلب بالزيادة قال ابو حنيفة لا يرجع
وقال ابو حنيفة ولذا ان اذ اوكلا رجلا لستاجر رجلا يقسم بينهما فاستاجر
الوكيل فان الاجرة على الوكيل واختلفوا في الرجوع قال ابو حنيفة يرجع
عليهم بالاجرة على السواء وقال لا تقدر الملك واذا استاجر وارحلا لوكيل
الطعام مشترك او ذرع ثوب مشترك ان كان الاستيجار للقسمه فهو
على الخلاف الذي بينا وان كان الاستيجار على نفس الكيل فطاهر
الانصب وفي الظاهرية فاما اجرة الكيال والوزان في القسمة فقد
قال بعض مشايخنا على الاختلاف والصحيح ان قوله فيها كقولها وفي الكافي
وروى الحسن عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنهما ان الاجرة على
طالب القسمة دون المتنع وقال صاحباه عليه ما وفي المشقة ابراهيم
عن محمد بن محمد بن ابي حنيفة بين رجلين فلجرا الكيال على
الانصاف واجر الاستيجار على الروس قال ما كان من عمل في بيع الانصاف
وما كان من حساب فهو على عدد الروس في قياس قوله ابو حنيفة
وفي قولها على الانصاف واد اطلب احد الشريكين القسمة وابي الاحد
فامر القاض قاسمه ليقسم بينهما روى الحسن عن ابي حنيفة ان
الاجر على الطالب وقال ابو يوسف الاجرة عليهم ما وفي المشقة ابراهيم
عن محمد بن قاسم قسم دار بين اثنين واعطى احدهما اكثر من الاخر
غلطا وبنى بعضهم في نصيبه قال يستقبلون القسمة ثم وقع
بناء وفي قسمة غيره رفع بنا وهما يرجعون على القاسم بقية البناء
ولكن يرجعون عليه بالجر الذي اخذ واذا اراد على احد الشريكين الباقي
فاستاجر الطالب قاسما كان الاجر عليه خالصه في قول ابي حنيفة وفي
الله تعالى عنه وقال صاحباه يكون على الكل انتهى **قوله** وهو على عدد
الروس **اقول** يعني مطلقا كما يصح بعدنا لا مسكين ثم قال وروى
الحسن عن ابي حنيفة ان الاجرة على الطالب دون المتنع وقال عليه ما

قوله

قوله حتى تجب نفس **اقول** انما القسمة على المتأخرين او ارجعها في بيت
المال **قوله** وقد اخل بهذا القيد صاحب الوقاية **اقول** هذا القيد
ما يستغنى عنه باجتماعهم على ان الرصة يقاسم بقية الورثة سواء
كانت بالرصة او بالقضا تأمل **قوله** وقسم نقل الى **اقول** دخل في النقل
البناء والاستجار لانهما من قسم المنقولات كما يصح به في البحر في كتاب
الدعوى فتجوز فيه قسمة الجاهل حيث لم يتبدل بالمنفعة بالقسم وان
تبدلت لهما لا يجوز كالبير والحايطة والحمام ونحوها فاعل **قوله** لا رصة
ملك المورث باق بعد موته **اقول** حتى لو حدث زيادة تنفذ وصايا
فيها ونقص ديونه فيها ذلك في الجوهر **قوله** ولو برهن على الموت
وعند الورثة الى **اقول** انما وضع المسئلة في الارث لان في الملك
غير الارث لا يقسم واحل كان الغائب او الذي ذكر في النوازل وصا
الخلاصة وقد بين العلم او يعلم من حساب الغائب وقوله للقاضي
بسوطة مال المفقود ما ليس في حال الغائب وقوله ليس للقاضي
اخذ مال من يد مودعه بخلاف المفقود ولانه قضا على الغائب
غير ياب عنه بخلاف الورثة لان احدهم ينتصب خصما على البقية
لا فرق في ذلك بين العقار والمنقول فاعلم قال في الخانية في
اول القسمة ولو كانت الشركة بالمثل وبعض الشركاء غائب لا يقسم
عقارا كان او عروضا حتى يحضر الغائب وصا في الواضحة قريب
عند قوله طهردين في التركة المفسومة تفصيل في مسألة القسمة
ومعهم وارث غائب بين كونهم بقضا القاض فصح اوله اعني القاض
النقص **قوله** وفيهم صغير **اقول** وفي الولولعية ولو اقسموها
اي الدار بينهما وفيهم صغير لا وصى له او غائب لا وكيل له في
قضا قاض لم تجز القسمة الا ان يقدم الغائب فيصير او يكر الصبي
فيجوز لانه لا ولاية له على الغائب والصغير فوقفت فنادى نصرهم
على جازة الغائب وولى الصبي او جازته اذا صار اهلا ولو مات

الغالب فاجاز ورثته لم ينج في قول محمد وكن لك لو مات الصغير
 فاجاز ورثته وجاز في قوله الى خنيقة وابي يوسف رحمه الله
 انتهى ووجهه فيه فراجع **قوله** قسم العقار **اقول** والمنقول
 ايضا وانما خص العقار لانه الذي يشترط فيه البرهان على الموت
 وعدد الورثة تأجل **قوله** او كانوا مشترين **اقول** المراد انهم
 شركاء في الارث يدل عليه قولهم فيه لان احد الورثة ينصب
 خصمه عند البقية **قوله** او كان **اقول** يعني العقار او شيء منه
 في يد الوارث الطفل او الغائب لا يقسم **قوله** واقلمها على القسمة
 لا يمنعها من دعوى الدين **اقول** قيد بقوله الاقدام على القسمة
 لان القسمة اذا كانت جبراً على المدينى تسمع دعواه ولا يكون منها
 فافهم وسيأتى ذكر الاقدام في موضعين ايضا من هذا الباب **قوله**
 دور مشتركة **اقول** وضع المسئلة في الدور لان المتيقن في محلة
 تقسم قسمة واحدة اتفاقاً لان التفاوت فيها يسير والمنازل
 المتلازمة كالبيوت والمباني كالدور كذلك في شرح المحرر ابن ملك
 وفي شرح من لا يسكن بعد قوله قسم كل على حدة قال مطلقاً سواء
 كانت الدور متلازمة او متباينة في محلة او محلتين في مصر وقصر
 ثم قال ثم هي ثلاثة فصول عند الدور والبيوت والمنازل فالدور
 عند لا تقسم قسمة واحدة الا بوضع سواء كانت متباينة او متلازمة
 والبيوت تقسم قسمة واحدة سواء كانت متباينة او متلازمة والمباني
 ملحقة بالبيوت ان كانت متلازمة وكالدور ان كانت حثباً ثبنة
 وقال في الفصول كلها ينظر القاضى الى عدل الوجوه فيمضي القسمة
 على ذلك انتهى ولا يخفى حسن عبارته رحمه الله تعالى على كثير
 من العبارات الا ان قوله وقال في الفصول كلها لا يستثنى منه
 ما اذا كانا في مصرين فان قولهما كقوله تأجل **قوله** يرفع لجماعتهما
 تكيل المنفعة وتحقيقاً للافراز من كل وجه **اقول** هناك خط المصنف

بياض

بياض وعلى هامشه مكتوب يحتاج الى تحرير من محله **اقول**
 وتحرير بعد قوله لجماعتهما لتحقيق تكمل المنفعة فيما وراء الطول
 وان كان الاستقيم ذلك يرفع طريقاً بين جماعتهما ارجع الى
 تبين ذلك **قوله** وقسمة التبن بالاكرايم ذكر في النوارك ان ينج
 لانه ليس يوزن في **اقول** وفي البرازيد في باب السلم ولا يجوز لغيره
 السلم في التبن وزناً ويجوز كيلة وكيلة الغراسيل لو علم وان لم يعلم
 فلا يخبر فيه انتهى وهو صحيح في انه كيلة ومقتضاه جواز قسمته
 ايضا بالغراسيل وقد تعارضوا قسمته في بلادنا بالاكرايم وقد علمت
 صحة والله تعالى اعلم **قوله** وفي الثانية ايضا **اقول** قد مبينه
 عن فمويكرام محض **قوله** ثم ادعى احد في قسم المخرنبا او
 تحلل الخ **اقول** وجهه ان البناء والتحل دخل في القسمة تعافى
 مقسوم ودعوى المقسوم بعد القسمة لا تسمع لان الاقدام
 على القسمة اعتراف بان المقسوم مشترك في حقه لو كان للمدعى
 على العكس بان اقتسموا بخيلاً او شيىء ارباباً دون الارض فادعى
 احد الارض كلها جاز لعدم التبعة فيها في ليست بمقسومة
 فلا اعتراف بانها مشتركة تجازت الدعوى في الارض وكذلك لو
 اقتسموا غلة كور ثم ادعاه احد جاز لحواله ان يكون القسمة
 مشتركة بينهم والشجر خاصة باحد في الظاهر والبرازيد والثنا
 خانية لو ادعى تحل افعال المدعى عليه سواء في ثمر او اشترى حتى
 لا يكون دفعا لحواله ان يكون الشجر له والبر لغيره وهي واقعة القسمة
 وقد اقيمت فيها سماع الدعوى لما ذكر تأجل **قوله** في
 قال في الثنا رخانية فان قسم الورثة فيما بينهم التركة ومعمم وان
 اخر غائب وعزلوا نصيب الغائب فان كانت القسمة بغير قضاة
 فله ان ينقض القسمة وان عزلوا نصيبه وان كانت القسمة بقضاة
 لم يترك محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف

المشايخ فيه بعضهم قالوا ليس له ان ينقض القسمة ان عرك
 القاض نصيبه وبعضهم قالوا له ان ينقض القسمة وان عرك
 القاض نصيبه والقول الاول اصح انتهى **قوله** فان كانت
 بقضا القاض الى **اقول** معناه انما اذا تناقضا في القسمة فطلبها
 احدهما واني اخبر اخبره عليا اما اذا وجدت القسمة بقضا او
 برضى ثم تنازعا في نفس الغبن فشهدت البينة على انها وقعت
 بالعدل تحكم بقرره نفذ ولا تسمع الدعوى ولا تبطل بعد ذلك
 لو توج القضا في المنازع فيه وهو الغبن تنبيه **قوله** بطلت **قوله**
 قال في اللزوم لو طرأ غبن فالحق في القسمة نفي وفي الدرر
 تبطل فتبعه بقوله بطلت فافهم ظاهرة انها لا تحتاج الى الفسخ
 مع ان الامر بخلافه فكان ينبغي له موافقته دون متى الدرر لكن
 حمله تشبيها به على المخالفة **قوله** وتسمع دعواه ذلك ان له يفت
 بالاستيفاء **اقول** اطلقه فشم ما اذا بنى بعد القسمة او لم يبن واذا
 ثبت الغبن وبطلت يوم الباني برفع يائه اذا وقع بالقسمة الثابتة
 في نصيب شريكه كما صرح به في التنازع خاتمة نقل عن الزخيرة
 واستدل في العلم **قوله** اذا اقدم على القسمة اعترف عنه بان
 المفسوم مشرك **قوله** قيد بقوله الا اقدم فلو كانت القسمة بطر
 الجرمين القاض تسمع الدعوى لكن ادعى الملك في المفسوم من
 المورث وعجز عن اقامته الدعوى فقسم حرا عليه ثم قدر على البينة
 تسمع دعواه وهي واقعة الفتوى للعبد النقي في محله ود
 مشترك بين ورثة اشترى نصفه عن عياله بالارث ومات البايع
 فانكر وارثه ببيعة وعجز عن البينة فقسمة القاض جبرائيل وحده
 البينة تسمع وتنقض القسمة لعدم الاقدام المانع من سماعها
 والله تعالى اعلم **قوله** ايضا قد علم ان الاستعارة والاستيفاء
 والاستيلاء بالاشتراء والمساومة وما اشبه ذلك من الاجارة وغيرها

ع
 البينة

يمنع

يمنع من دعوى الملك ومن فروعههم قدم بلغة واستأجر دارا
 فقيل له هذه دار ليك مات وتركها ميراثك فادعاه المشتاجر
 وقال ما كنت اعلم به لا تسمع للتناقض وفي البحر في هذا الفرع
 والقول اصح فتقضاه لو قاسم رجلا ما قيل له هذا كرم ابيك
 مات وتركه ميراثك فادعاه كله وقال ما كنت اعلم به ان
 الاصح قبول دعواه وهي واقعة الفتوى ومن فروعههم ايضا
 استأجر دارا ثم يرضى على المخرج لها ملكي لان ابي شرا لا اجلي
 في صغير تسمع ولا يمنع هذا التناقض لما فيه من الخفاء
 فان الابن مستقل بالشرا للصغير ومن الصغير لنفسه والابن
 لا يعلم له به قال في التنازع في المنة اثنا عشر قسمها التركة
 ثم ادعى احدهما ان اياه كان جعل له هذا الشرا المعين من
 الذي كان دارا خلا تحت القسم ان قال انه كان في صغير
 يقبل وان مطلقا لا وقال قبله الورثة اذا قاسموا مع المولى
 له بالمال ثم ادعوا به جوع الموصى به لانفراد الموصى بالرجوع
 انتهى ومسئولنا شبه بالمسئلة الاولى وهي قدم بلغة الى
 وانظروا ان قوله قدم بلغة الى قيد لانه جعل للمخاض خلاف الحق
 لظهوره غالب فلا تسمع دعواه تامل وقد كتبنا مثل ذلك على
 جامع الفصولين **قوله** الغرامات الى **قوله** هذا من الغرامات
 الزينة **قوله** في عرف الفقهاء عبارة عن قسمة المنازع
اقول قال في التراج الوهابي في كتابه القسمة باب المماياة
 لم يذكره الشيخ رحمه تعالى وهو باب لا يستحق عنه العلم اذ
 الفتوى اذا اخضعت باسمه نفردت بغيره والحق الذي انفر
 به المماياة انها ليست باجارة لانها استيفاء منفعة على ملك
 المستفيع والاحارة استيفاء منفعة على ملك الغير وتعارف العارة
 لان الاستحقاق يتعلق بها ولا تبطل بالموت بخلاف الاجارة

والعارية فانها بطلان بالموت ويجوز لاحد الشرطين نقصها
 اذا لم يمس عقد **قوله** اذا طلب احد الشرطين القسم والاخر
 المهادية بقسم القاضى **قوله** وفي الثاني رخصة دارا وحانوت
 بين اثنين لا يمكن قسمتها تشاجر فقال احدهما لا اكرى وكما انتفع
 وقال الاخر انا اريد ان انتفع وان القاضى يامر بالمهادية ثم يقال
 للذى لا يريد الانتفاع بما في يد غيره ان شئت فانتفع وان شئت
 فاخلق اليك **قوله** ولو تمها ما في سكرى دار على ان يسكن احدهما
 في بعضهما والاخر في البعض **قوله** او هذا مدعى في جميعها وهذا
 مدعى فان قضاها في البداية قال في الشارخية نقلا عن
 الكافي القاضى يبدلها ما شاء وان شا اقرع قال شمس الامة
 الخوارزمي رحمه الله تعالى والاولى ان يقع بينهما انطبعا لقلوبهما
 واليه ماله شمس الامة وفي الحديث ولو اختلفا في التمايز
 من حيث الزمان والمكان والمحل يحكمها بامرهما القاضى بان يتفقا
 لانه في المكان اعدل وفي الزمان اعدل فان اختلفا في الزمان
 يقع في البداية نفيا للمهمة انتهى **قوله** وان شارب
 بابهما ارادوا **قوله** ايضا الذي يظهر بها لو اختلفا المهادية
 في المكان فالحكم كذلك يقع بينهما اذا تشاكاه نفيا للمهمة
 وان شا استسكت هو **قوله** ايضا لو تشاكاه في تعيين
 المدعى خلا بان قال احدهما سنة بسنة وقال احدهما شهر بشهر
 لم اره والذي يظهر ان ذلك مفوض للقاضى بحسب ما يرى من
 المصلحة ولا يقال بامرهما بالاتفاق كما لو اختلفا في من حيث
 الزمان والمكان في محل يحكمها لان مع كل منهما وجهها في خلافه
 من حيث تعيين المدعى لعدم ذلك فكان كالبداية بابهما شا فان
 للقاضى ذلك فلهذا كان كذا تامل وان قيل يريد بطلان الاقل
 اذا لم يكن فيه ضرر بالآخر لانه اسرع وصولا الى الحق فله وجه

كتاب

كتاب المزارعة قوله قلت وفي المزارعة لا
اقول وفي بلادنا لا يكون لها وقتا ولكن عزمهم مطبق على انهم
 تقع على سنة هكذا جعلا بعد جيل فيقضي الاقساء في بلادنا يجوز
 اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطه والله تعالى اعلم **قوله** وورث
 البذر **قوله** هذا مدعى كور في الحق ولم يدركه في الشرح **قوله**
 او شرط الاصل هما يخرج من موضع معين **قوله** ولكن ذلك لو شرط
 لاحدهما على الاخر دراهم معلومة كما صرح به في فتاوى قاضى
 خاب وصرح في الشارخية نقلا عن العنابية وبه يعلم حكم
 ما يقع في بلادنا من انهم بشرطون للعامل دراهم معلومة وبشرط
 موزونة وانه مما يبطل عقد المزارعة والحال هذا والله اعلم
قوله ومثله ما يقع ان كانا باقى بعد مزارعة رتبة
 الارض الشترى او بعضه فينتفع به على ان يجعل له حصته
 فيما زرعه وقبلها فيما سخره من الصنف فهو فاسد لا يشترط
 قديمه لا يرد للعامل ماله من عمله فهو نظير اشتراط الدراج تامل
قوله وخلفه النسخ لصاحب البذر **قوله** ومثله شجر القطن
 لانه ليس بمقصود فاذا سكت عنه كان لصاحب البذر وفيه البعض
 مشترك **قوله** وفي بلادنا العرف قاضى بان لا يرب البذر وقد سئل
 عن رجلين اتفقا على ان يزرعا في ارض سلطانة بغير مشترك
 بينهما ويقع ذلك والعمل على احدهما والخارج بينهما اقلنا للعامل
 الثلثان والثلث للآخر **قوله** بفساد المزارعة وان كان الخارج
 بينهما على قدر بذرهما وان لا اجر للعامل لعماله في المشرك والحال
 هذا والله تعالى اعلم **قوله** والاولان جائزان **قوله** وهما الارض
 فقط او العمل فقط **قوله** والثالث لا **قوله** وهو البذر فقط قال
 في جامع الفصولين وكان ابو يوسف يقول ولا يجوز له وعلمه قاضى
 على المزارعة فجعل دفع البذر كدفع الدراج حصص عن ابى يوسف

رحمه الله تعالى وقد دفع البذر في اربعة بلا ارض يجوز في البذر كراسي
 مال المضاربة ولم يجز عند محمد وقال محمد بن سفيان يجزى في قول ابي
 يوسف رحمه الله تعالى وانما حسب قولنا والرابع غير مذكور
اقول وهو البذر فقط **قولنا** واما ان يكون اشياء من احد ههنا
 واشياء من الاخر **اقول** بغير ما اذا كانت واحد من اثنين والباقي
 من اخر واشياء من اثنين والباقي من اخر او ثلاثة من اثنين
 والباقي من اخر والاربعة مشتركة وقد قال في البولن يقول كل مالا
 يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين انتهى وبه تستخرج
 الاحكام مثلاً اذا كان البذر مشتركاً والباقي من واحد لا يجوز كونه
 لو كان البذر كله من واحد والباقي من اخر لا يجوز كذلك اذا كان
 البذر من اثنين وكذا اذا كان الكل مشتركاً لا يجوز المزعة لكن في
 هاتين الصورتين يكون الخارج بينهما على قدرهما ولا اخرج للعامل
 لعله في المشترك فافهم واستخرج ببقية الاحكام بغيرها **قولنا**
 فالقول للمزارع **اقول** يعني يمينه وانما كان القول قوله لانه ذو
 اليد لان وضع يده على البذر والخارج محقة ثابتة باتفاقهم
 والقول قوله ذوى اليد يمينه واذا علمت انه ذوى اليد هان عليك
 حساب كثرته في اختلافها والله تعالى اعلم **قولنا** ويجوز من ارض على
 المضي الارب البذر **اقول** يعني اذا ارضى عن المضي اما اذا لم يارب
 لكن وجد غللاً ارضى منه او اراد العمل بنفسه يجوز له ان يبيع الغلة
 المذكورة بكل عليه الشبهة بالامتناع في عدم الداراد لو لم يمنع
 عن الهم لكن وجب ارضى منه او اراد هدمها بنفسه ليس له
 ذلك وعلى هذا للعامل تحليفه عند الحكم على الامتناع لانه يجوز ان
 يريد غير ما اظهره وقد ذكر في المحقق في الاجارة في مسألة مداد
 المتاجر عن السفر ما يفيد هذه الاحكام وهي كثيرة الوقوع تأمل
قولنا ولو امتنع رب الارض عن المضي فيها **اقول** فلو امتنع

العامل

العامل من العمل فقد سبق انه يجوز ان يبيع المضي الارض البذر
 فانه لا يجوز عند الاباء **قولنا** وتفسخ المزارعة بدين صحيح الى بيعها
الحق اقول قال في الخاتمة لم يكن له يبيع صاحب الارض ان يفسخ
 الاجارة الا بعذر ومن الاعتذار ان يكون العامل سارقاً خائفاً
 والعذر من جانب صاحب الارض ان يلحقه دين لا وقاله الا ان
 تمن الارض فعند ذلك كان له ان يفسخ المزارعة ويبيع الارض
 في الدين قبل القالب بذر فان باعها لم يكن للعامل عليه شيء لانه لم
 يكن يوجد من العامل الا صرف المنفعة والمنفعة لا قيمة لها وان
 كان العامل يزرعها وينت الزرع وجب صاحب الارض بالدين
 قبل ان يستحصل الزرع واراد صاحب الارض ان يبيع الارض لم
 يكن له ذلك لان الشك في نفعها قد سقطت بينه وبينه المخرج فلا يجوز ابطال
 حق العامل وان كان فيه تأخير حق الغرما ففرضه في التأخير دون قصر
 الا بطلان فان علم القاضى بحاله اخرج من البيع حتى يستحصل
 الزرع لانه مطلق فاذا استحصل الزرع اعاده الى الجس حتى يبيع
 الارض ويقض الدين ولو ان صاحب الارض باع ارضه من غير علمه
 ان باعها قبل القالب البذر فان كان البذر من قبل صاحب الارض
 جاز بيعه ويكون المشتري ان يمنع الاكار من الزرعة لان البذر من
 اذا كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ المزارعة قبل القالب
 البذر ويكون على رب الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يرضى
 العامل بشيء لانه عمل في ارضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل
 العامل لا يفسد بيعه على العامل ولا يكون المشتري ان يمنع المزارع
 من الزراعة لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستحقها
 للارض ومن اجارها فباعها لا يفسد بيعه على المتاجر لكن ذلك ههنا
 انتهى **اقول** فاذا علمت ان حكمه حكم المتاجر فاعلم انه ذكر
 في الخاتمة ايضا ان من البيعات الموقوفة بيع الزاين والملاحي

قال اذ بلغ الموهون او المستاجر يتوقف ذلك على اجازة المرفق
والمستاجر في ارضه الروايات الا انه المرفق عليك نقض البيع
وعليك اجازته والمستاجر عليك الاجازة وان لم يجز المستاجر
انفسحت الاجازة بينهما نفذ البيع السابق وكذا المرفق اذ لم
ينسخ البيع حتى اقله الرهن نفذ البيع ولو كانت الاجازة طويلة
فباع ثم جاز ايام النسخ نفذ بيعه عند التراجع انتهى وفي حصة
المفتي بيع الموهون يفتى انه بيع ولا ينفذ كافي بيع المستاجر وليس
لغير المشتري نسخه والمشتري بالخيار عالم او لم يعلم في الاصل ببيع
الموهون ثم باع من اخر فاجاز المرفق البيع الثاني بنسخ الثاني
ولو كان هذا في المستاجر نفذ البيع الاول انتهى فثبت **قوله**
دفع رجل ارضه **اقول** سلبت عن اثنين اتفقا على التزاع في
ارض لبست المال بينهما نصفين بقرعها وبذرها اخر اذ بذرها
عن الآخر فما الحكم فيه فاقبت **بان** الخارج بينهما منصفين
وللاخر حصة شريكه بنصف الزائد لانه يثبت على ملكها والله
اعلم **قوله** وكذا لو كان البذر مثلاً من احد حيا وثلاثة من
الاخر والرابع بينهما على قدر بذرها في هذا فاسد ايضا **اقول**
وكذا لو جعل البذر والبقع عليها والعمل على احدها والارض ارض
السلطان فهي فاسدة والخارج بينهما على قدر بذرها ولو بشرط
لاحدهما زيادة عليه لا يصح ولا اجر للعامل لعله في المشتري وجه
الفساد في ذلك كله اشتراط شي من البذر على العامل وبه يعلم
فساد كثير مما يقع في بلادنا من مثل ذلك تأمل **قوله** وقال في حصة
الائمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا ايضا **اقول** وفي البرائين
وكل عمل ليس من اعمالها فهو عليها وطول قبل اذ ادرك البذر بخان
والبطخ فالانقطاع والحمل والبيع عليها والحفظ الى وقت الادراك
على العامل وبيعها عليه ما كان شرط الجزاء والحفظ على العامل بعد

الادراك

الادراك لا ينفذ للتعارف وعليه الفتوى انتهى **قوله** حصته
الرابع وجمعه الخ **اقول** قد تقدم نقل مثله من بيان قاض خات
ولا يخفى عليك ان هذا صبي على القول بانه ليس على العامل وان
شوطه عليه مفسد اما على ما صحى فمن الائمة السرخسي وصح
انه على العامل شرط عليه ام لا يحكم العرف فلا يفتى كما هو ظاهر فتأمل
كتاب **المساقاة** **قوله** هو دفع الشجر الى من
يصلحه ينجز من ثمرة الخ **اقول** قيد بالشجر لانه لو دفع الغنم والدجاج
ودود القز لمعاملته لا ينجز مخرج به في الحق وقدر **اقول**
وكذا العمل بالحاكم الملهة وفي النسخ خاتمة في الشركة وفي الفتاوى
اعطاء بذر القليل ليقوم عليه ويعلفه بالاوراق على ان يحصل
فهو بينهما مقام عليه ذلك الرجل حتى ادرك فالقيل لصاحب
البذر لانه حصل من بذر الرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق
واجر مثله على صاحب البذر وعلى هذا اذ دفع البقرة الى سائب
بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة
ولكن ذلك الرجل مثل علفه الذي علف به واخر مثله فيما قام عليه
فتاوى اهلها قال قاضى مدبر الدين اعطى بقره نيم سووي على ان يكون
اللبن والسمن بينهما قال الشركة فاسد وكذا لو قال لهما وما يحدث
من صرعك لك وعلفها وقاصدها عليك فهي فاسدة واللبن والحاصل
والسمن وغير ذلك اخذ البقرة بطريق الشركة لانه صار عاصبا بجعل
هذا الاشياء ويجب عليه لصاحب مثل اللبن لانه مثلي وعلى صاحب البقرة
مثل القاصد وما انفق عليه ان كان مثلياً يحب القطن والفتالة وان
لم يكن مثلياً كالحضرات فيفتى وفي الفتاوى الفتاوى وهو الصحيح
قد وجعلت لصاحب وعليه اجر مثل العمل المدفوع اليه ومن العلف ثم
وعلى هذا اذ دفع الدجاجة الى رجل بالعلف يكون البيع بينهما
نصفان والحيلة ان يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف

الدخالة ونصف بذل الصلوات بثمن معلوم حتى يصير البقر بينهما
 مشتركة فيكون الحادث منها بينهما على الشركة وفي تجنيس الناصر
 الشركة في ذلك ان لم يفرغه نصف البقر او يبيعه منه ويشتر كان
 ويكون الخارج بينهما كما لم يفرغه ان خلط البذر صحت الشركة انتهى
قوله ما فيهما من احدى **قوله** لم يفرغه البذر كونه الى احد ليس
 قوله انتهى والعبارة لا في هذه **قوله** دفع ارضه مدع معلومة الخ
قوله وكذا لو لم يضر بالمدع مدع معلومة تفسد ايضا ولكن ذلك طلقه
 في الخاتمة فكان حذفه اولى بخلاف ما لو دفع الشيء مساقاة فانه
 لا يشترط بيان المدع ويقع على اولى ثم يخرج حامل **قوله** ويكون الارض
قوله قيد بدلالة لم يشترط له في الارض شيئا وانما شرط ان يكون
 الشيء بينهما صرح وكان على ما شرط قال في البرازية ذكرى انما خشي
 دفع اليه ارض الغرس في على ان ما تحصل من الغرس والتمتع بينهما
 جاز انتهى **قوله** ينبغي ان يضر كذلك مدع وعبارة فاضه
 فان رجل دفع الى رجل ارضاً مدع معلومة على ان يفر من المدفوع
 اليه فيها غراسا على ان ما تحصل من الغراس والتمتع يكون بينهما
 جاز انتهى فانظر الى قوله مدع معلومة وفي جامع الفتاوى واذا دفع
 غرسا لا يحاكم لينسج بالثالث ويخرج حوزة بعض المتأخر وهو مشايخ
 بلع وابو الليث وغيره للعرف وعلى هذا القياس لو دفع ارضه الى
 رجل ليغرس فيها اشجارا على ان يكون الشيء والارض بينهما جاز عند
 البعض والاصح انه غير جاز وهو ظاهر المذهب فان فعل فالشيء
 والثوب لرب الارض والغزل وعليه قيمة الشيء واجرم على انتهى
قوله لان العقد في الشيء الخ **قوله** فلو لم يشترط له في الارض شيئا بل
 شرط نصف الشيء والتمتع تفسد ذلك لعدم ضرب المدع ينبغي ان
 يكون الثمر والغرس لرب الارض وللآخر قيمة الغرس واجر المثل كماله
 فسدت باشتراط بعض الارض لستاهما في العلة وهي واقعة التقو

وانما قلنا نفسا مدعا بعدم ضرب المدع المصنة لانه ليس لادراهما
 مدع معلومة كما لو دفع غراسا لم يبلغ التمتع على ان يصلي الى اوفى
 شرح الدرر والغريز لا خسر وقال معللا للمسئلة لا صاحب
 الارض استأجر العامل ليحعل ارضه يستأجر بالات نفسه على
 ان يكون اجرة نصف البستان الذي يظهر بعلمه والاته فيكون
 في بعضه قنين الطمان المنزى عنه فيكون فاسدا ثم الغراس ملك القار
 وقد تعدد مردها عليه لانها لها بالارض فيجب قيمتها واجزئ
 عمله لانه لا يدخل في قيمة الغراس لتقوم بانفسها انتهى وعليك
 ان تتأمل قوله ثم الغراس ملك الفارس وما علق به هنا اوضح
 واقر **قوله** سئل فيها اذا استأجر من متولى الوقف ارضا
 باجرة المثل على ان يكون النصف منه للوقف والنصف المستأجر
 ففرس على هذا فاقبت بان لا يصح لاشتراط الشركة في الخارج
 في عقد الجارة وان للغارس اجرة عمله وقيمة غرسه تأمل
قوله مستهلكا بالعلوق فيها الخ **قوله** قد تقر بان الغراس
 في مثله من وقت الاستهلاك فتعبر بقيمة من وقته لا من وقت
 صيرورته شجرة امتهرا من وقت المخاضة فاعلم ذلك فان الحمل
 قد يشبهه على ما لا يترك ذلك والله تعالى الموفق **قوله** وفي
 البرازية من من العامل وسفعه وكونه سارقا يخاف على الربح منه
 عند **قوله** ذكر البرازي قبله بورقات ان السفر ليس بعد ظاهر
 وذكر بعد بورقات انه عندى وقال وفي بعض المواضع لم يجعل
 عندى افا الصبح ان يوفق بين الروايتين ويجعل على اختلاف
 الموضوع فجعله عندى افا اذا شرط العمل بنفسه وكذا الخ لانه في
 مرض العامل على التفصيل انتهى ومثل هذا التوفيق في الشارح
 تقلا عن المحط والله تعالى الموفق **قوله** لان العمل وقع لنفسه
 هذا مذهبنا واما مذهب الشافعي فقال الخطيب الشربيني في شرح

المحتاج وله مساقاة شريكه في الشراذ استقل الشريك بالعمل
فيها وشرط المالك له أي للشريك زيادة على حصته كان يكون
الشيء بينهما نصفين فيشترط له ثلثي الثمن ليكون له السدس
عوض عمله ثم قال بعد أسطر وإظهار كما قال شيخنا أصح
مساقاة أحد الشريكين على نصيبه اجنبيا ولو غير إذن شريكه
الاخر انتهى أقول **مساقاة** من هبنا في مساقاة أحد
الشريكين على نصيبه اجنبيا كذهب الشافعي لأن المساقاة
إجارة وهي تخويز في المتاع عندهما والمحول عليه من هبنا
في المساقاة والمزارعة فتجوز المساقاة في المشاع وإنما امتنع
مساقاة الشريك لامتناع استيعابا والشريك شريكه على العمل في
المستترك لا لامتناع في المتاع مع الاجنبى فلجانب بانها تصح
عندهما كما تقرت وبنده **الحمل** وفي فتاوى محمد بن الفضل
المخ **أقول** وبما يناسب هذا الحمل ما ذكره البيهقي في كتابه المسمى
بالقبيل في فضل الزرع قال خرج مسلم في فضل الزرع والفرس
عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفرح
مسلم غرسا ولا يزرع زرعيا يأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا
كانت له صدقة وقال سعيد بن المسيب إنما يزرع ثلاثة رجل
له أرض فهو يزرعها ورجل معه أرض ورجل استكوى أرضا يزرعها
أو قصته وفي البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم إن رجلا من
أهل الجنة استأذن ربه في الزرع فقال له أنت فلما أشيت قال
بلى ولكن أحب أن أزرع فذنر فنادى الطرف نباته واستأواه
واستحصاه فكان أمثال الجن فيقول الله دورك يا ابن آدم
انما لا أشيعك شيء فقال اغرابي والله لا أعجز الأفرشي أو انصاري
فأنهم اقتحاب زرع واما نحن فلما استأجاب زرع فضحك النبي صلى
الله عليه وسلم ودنو على بن العزير في المتعجب في اللغز على الغرس

عن

عن النبي صلى الله عليه وسلم إن قامت الساعة ومدا أحدكم
فسيلا فاستطاع أن لا تقوم حتى يفرسها فليفرسها قال وقدم
قوله عليه الصلاة والسلام لا خير ثوابا من الخرف مارك والثلث
فيه من الجاهم انظره في باب الجهم ذكر في باب الجهم خرج أبو داود
في المراسيل أنه عن علي بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
تعالى عنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة
فقال يا معشر قريش إنكم تحبون الماشية فأقول لكم قالكم بأقل
الأرض حظا واحترثوا فإن الخرف مارك والثلث وافته من الجاهم
وقال عمر بن علي بن حسن إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
إنما أمرت بك من أجل العين خرج الزارع عن علي بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالجاهم
أن تنصب في الزرع قال أحد رواة من أجل العين وفي الكتاب
المذكور قال ومن الخضر على الزرع أيضا قول عروة بن الزبير
رضي الله تعالى عنه عليه بالزرع فإن العرج تقتل فيه يدك
تبيع جبايا الأرض وأدع عليك لعلك يوما أن تجاب فخرقا
ووقع في الثمر ما به القسوى الزرق في جبايا الأرض وفسر فضل
المعزة وقيل أيضا يعني به ما تحت الأرض من المعادن والله تعالى
اعلم بما أراد من ذلك ثم قال قلت وكان إلى رحمة الله تعالى
كثير الخير والبر من صلاة وصيام وصدقة وقراءة وذكر سمعته
مع ذلك أرجو عمل مع الغرس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا غرس من مومن غرسا ولا يزرع زرعيا الحديث المتفق الذي أخرجه
الأئمة كانت له صدقة قال رحمه الله تعالى غرست مدي الأرض
أشعث عشرة أضعاف ثمره بين لوزين وعنب وغير ذلك كمال قد اكل
فنها نفعة الله تعالى وفي المتن من يفرس في مساقاة ليعني لا يزرع
بقدر ما يخرج من ثمر ذلك الغرس وسعت بعض الأساطير ليعني

الزارعون هم المتوكلون بعد احداهم الى حد طعام وما ليس له غيره
في عام جماعة فيوجد بطن الارض ثم يفتح متوكل على ربه ان
يرزقه به امدا او كلاما هذا معناه انتهى كلامه وهذا العبد
النفير الذي لا يفتقر الى غيره في كل شيء الا الى الله تعالى
في اداء حقه وبهاية التقصير كاتب هذا التحريم قد اقرض الزرع
والفروص بما يزيد عن القوين والحدس فلو كان اضعاف اضعاف
ما غرسه البولي المذكور في من مئة سبعة عشر بعلا لالف الى مئة
سب وستمين بعد لالف وانا اعرض عن الزيتون والبنج والنباح
القول له والتخيل وغيرها كالسدر والبخير بنفسه والوني وعلمني
كل سنة ما يزيد على الالف وينبغي الاستمرار على ذلك ما بقيت
ولقد وافيت الرحلة التي هي مدني ومسقط رأسه ولم تكن بها
من حين ذلك الا اقل القليل فلما راى اهلها في هذا العمل سار عول
اليه واكثر وامن حتى صار في المواله يحمل منها الى بلاد كانت تجلب
منها اليها وارجوا الله تعالى ان يرحمني لهذا العمل امين اللهم آمين
فاني سواه ليس لي من موصل ولا عمل يرضى به الله تعالى
وكتب بعد رحمه الله اما العبد المكثر من الذنوب خير الدين بن احمد الرضائي
كتاب الفبايح قوله قال الزيلعي وهذا
مشكل الى **اقول** لا يلزم من عدم بقا شيء من العقدة مما يلي الواس عدم
قطع المري لا مكان رفع السكين عن العقدة فيقطع الحرق الذي هو
اصل اللسان ويتولد على المري فيقطع فيحصل قطع الثلاث بامل
قوله لانه لو كان محرم على توكل في بيته **اقول** اي في العبد **قوله**
وفي التبريزية **اقول** قد مره قريبا بعينه فهو كمن يترك بالفايد **قوله**
وفي القرايد الزبينية لا تحل ذبيحة الغيري ان كان ابوه سنيا وان كانت
جبريا حلت **اقول** وكذلك لا تحل ذبيحة الدرس في اصبح به الحصى
من الشافعية حتى قال ولا تحل القرشية المعمولة من ذبايحهم وقواعد

لانابه

لانابه بل توافقه اذا اعتبر في الذابح كونه مسلما او كفايا وهم ليسوا
كذلك اذ ليس لهم كتاب منزل ولا يوشون بنبى والكتاب من يوشون
بني ويقر بكتاب منزل والله تعالى اعلم **قوله** وهو عام في كل ما
الاستعارة **اقول** في خط المؤلف بمن بدله ما **قوله** فلو كان حمل الكل
ثابتا لم ين علي **قوله** كذا يحظه والقواب لمن علي **قوله** والتسليم
اقول هو بضم السين وفتح اللام ومهملة ساكنة كذا ضبطه في شرح
الروضة الشيخ الاسلام **قوله** والغراف **اقول** بفتح باض في خط
المصنف كما هنا والظاهر انه جعله لينظرة في تفسيره **قوله**
قال في الفرج الغراف غراب القيط ويكون ضحايا في اللبن حين انما
قوله والبغات **اقول** البغات بالعين المعجمة وثبتت الباء طاي
اخره وفي الترجمة بطي الطراي قال يونس من جعل البغات واحدا
فجعه بفتان مثل غزال وفتران ومن قاله للذكر والانثى بفتاة
فالجمع بفتات مثل نعامة ونعام كذا في حاشية اللغوان وفي الروضة في الفرج
قال ابو عبيد البغات الطير الذي لا يهاجم ويقتل الرحم والحياة والكل
بفتاة ويقال بفتاى وجمعه بفتات وبفتان وقال ابن اسحاق في رواية
يونس عند ذكر البغات البغات هو ذكر الرحم وهو اسود انتهى
قوله ان البغات بارض يستن من **قوله** اي من جاورها غنما **قوله**
ما نصب عنه لما حكاه **قوله** قال في القاموس نصب اي سأل وجري
قوله ففيه رواية ان احداها ابو كل **قوله** وهي تحن الى الفتنة الى الليث
وعليها الفتوى كما ساق قريبا **قوله** وحل غراب الزرع **قوله** وهو اسود
صغير ويقال له الزرع وقد يكون محم للنقا والرجلين **قوله** ولو ذبح لقد
الامر الى قوله انتهى **قوله** كذا يحط المؤلف وعبارة الحاروي ولو ذبح
لقد ذم الامر واحده من العظا وذكر الله تعالى الخ لانه في الاقوال
الزرع لله تعالى والمنفعة للمصنف ولهذا يضع عنه ويأكل منه وفي
الثاني لتعظيم الامر لا لله تعالى وهذا لا يضعه عند بله بضعه لغيره

كما مثله قال فقل ما فعله القصابون في بلد تامين اصعاده البعير
 في الغرة المشرفة وقت النصار فيمنع فيه فهو ممتنع وان كانوا اذكروا
 الله كما ويكفرون وهذا فصل الناس عنه فافلون خواصهم فكيف علمهم
 انتهى **قوله** الا ان للتعلم فيها **اقول** صوابه الحياة **كتاب**
الافضنة **قوله** كاطاة **اقول** الاطاة شجر الرمل **قوله** اي ايام النحر
 وهي ثلاثة **اقول** هي يوم العيد ويومان بعده قال في النحر وهو جازية
 في ثلاثة ايام يوم النحر ويومان بعده **قوله** فكان للاحق باذنيه مساعدا
اقول كذا يحط به لما في بعض نسخ الزيلعي **قوله** من الثلاثة **اقول**
 يكتم بعد قوله وحول من الشاة فتقر بعد قوله ومع الثاني فصاعدا وهو
 اي الثاني ابيض في **قوله** وقد جمع ذلك بعض الفضلاء اربعة ابيات
 فقال **اقول** وقد جمعت ذلك في بيت واحد مع حسن السبك والرشاقة
 وعدم النقص **قوله** ان الثاني من الاغنام ذو سنة وللحق لا ابل والاعلان
قوله والموجود المحصى **اقول** قال الغني قلت المحصى من روع الخصيتين
 والموجود الذي تلوي عروق الخصية فيصير كالخصى انتهى **قوله** والجد
اقول الجد بالجمع هو التي يسن صرعها والجد بالخاصة المقطوعة الضرع
 كذا ذكره الغني في الرضع **قوله** وقد نظي كخال الكناية والحق عن
 فقلت **اقول** كذا يحط به في النظم لا يخفى وقد قلت في السق
 اي ذبح لا بد للحل فيه ان يثنى بذكر ذى التزوية فاجب عنه بالرفع فانا
 لانراه نثرا ولا نرضيه وقلت في الجواب خذوا بالنقد بوجوه فيه
 من قصه ويوم عن فقيه اذ ذكر قصته وضع اليد مع صاحبه الذي يحرره
 فعلم كل واحد منهما ان يذكر الله جل من تشبه **قوله** ثم قال **اقول**
 عبارته قوله من صير الفاعل الى البزازية وليس كذلك انما هو
 يرجع الى صاحب النظم الوهابي **قوله** وكذا افاده في بعض النسخ
اقول هو حاشية اخبر زاده على صدر الشريعة **قوله** فان قلت
 الاستناد بظاهرة القام **اقول** هذا القول لا يصدر من ذى فهم

اذ الاستناد للملك المبرورهم في قليل القوم المذكور يقولون ملكا
 بالقبض السابق فوقعت الاضحية بملوكه وفي الرواية ان الانبياء
 فوقعت بغير ملوكه فكيف يتصور ذلك في هذا الامر **كتاب**
الخط والاباحة **قوله** قيل صورع الادعاء المخرج **اقول** قال في
 العواشي السعدية وفي شرح ويحتمل هذا التفصيل في الاكل والشرب
 ايضا انتهى قال في الفية قال صاحب الفية كذا ذكر صاحب الفية
 في الجامع الصغير واري انه مخالف لما ذكره المصنف في المحل فان المحل
 لا بد وان يتفصل عنه حين الاكل والشرع ذلك قد ذكره في المحرمات
 انتهى قال في الحاشية السعدية **قوله** لكن المحل باخذ المحل بيده
 ويضع فيه اليد بخلاف الامية لا يحتاج فيه الى الاخذ باليد انتهى وفيه
 نظر لانه لا يلزم من عدم الاحتياج عدم الفعل **قوله** اما الاول فلا يشك في
 قولهم من ان ذهب ابتدائية **اقول** هذا غير خاف على ذى فهم انما شاف
 فهم انه استعمال والظاهر ان في المسئلة روايتين قديمتين **قوله** واما اذا
 اخذ منها ووضع على موضع مباح فاكل منه لم يحرم **اقول** وليت شعرك
 هل الاخذ منها كذلك الاستعمال لها ابتداء وما عدى الوضع على موضع
 مباح معه فليدبر **قوله** الاستعمال المتعارف **اقول** الاستعمال المتعارف
 يعمل اخذ اليد من المائدة باليد ثم صبه على الراس ابتداء قديم **قوله**
 مع ملاحظة قولهم صنف موضع النفقة **اقول** قد يقتضيان الاكل من انبيتهما
 على لغة الخشب لا يحرم اذ وضعه على موضع مباح مع انه استعمال متعارف
 وكذلك ادخال اليد في المائدة واخذ اليد منها متعارف ولا ريب
 ما ذكره واقفا كان فيه فحق باب استعمالها فالوجه ان ترجح الرواية الثانية
 كما هو ظاهر من صيغ كنه في فروع هذا الباب ومثله الانا المفضض
 والسر المفضض يمنع فيها الاستعمال لما عرفت في موضعها بخلاف ما عرفت
 فنقول **قوله** اذا اتى موضعها لم يكن مستعمل لها وايضا لا يقال شرب
 من انافضة والجلس على سرور فوضعه وبقائه اكل من انافضة وادمن

من انافضة ولو بواسطة ادخال اليد والمعلقة قد بر وانصف
ولا شك في حرمه الوضع في الاثنا وخبره احتاذه لذلك فقط
قول قلت وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق **اقول** بل بحث صاحب
النهاية بهذا الوصف هو التحقيق فالحل والله تعالى اعلم **قول** قلت
والموقع للكلام هذا **اقول** كلام هذا الشارح جدير بعينه الموقع كيف
ولا مخالفة بينهما قال الزيلعي وبينما قال في السراج الزواج غائبة
ما في السراج انه نفق توهم وسوم ان ابا يوسف يكره المظلي كما يكره
المفضض المبره علق وقال لان الطلاق مستلزم للخلف فاعتقد
به ثم قال اما الجماع الفسنة والركاب الفسنة فلا خير فيه يعني اجماعا
وكان الشيخ لم يفرق بين قوله اما الجماع الفسنة وبين قوله اما الجماع
المظلي وهذا عجيب فكيف يفرق عن كلامه الموقع وهو في غاية الكلام
ما هذا الاغابة النها في والله تعالى اعلم **قول** وفي البرازية استماع
صوت الملاهي كالغزب بالقضيب ونحوه حرام **اقول** قال الزيلعي
ودلت المسئلة على ان الملاهي حرام حتى النقي بضر القضيب
وقد ذكر في الشهادة ان الضرب بالقضيب لا يمنع قولها الا ان يتفاحش
بان يرقصوا به فيدخل في حد الكبار كما في المحوط فمل ما في عبارة
البرازية **قول** في اللبس **قول** ليس للمبروف فوق
الدثار انما يكره عندا في حنيفة **اقول** كذا بخط الشارح وهو كذلك
في نسخ القسنة والحاوي الزاهد ولعله اغا لا يكره له اللعة تأمل **قوله**
محسنا **اقول** هو حال من المفعول في لبس **قوله** قال **اقول** يعق شعبة
بديع **قوله** ثم قال وفي الاستبراء **اقول** يتراى الى ان المراد بها
في السر الزاوية وما يعقد على الرج فيعمل وان كان كبيرا لانه ليس باليس
لا يعمل في النوبة الذي يلبس به يحصل التوفيق فتأمل **قوله**
والكيس الذي يعلق **اقول** اي يعلقه الرجل معه لا الذي يوضع وكما
الذي يعلقه الرجل في البيت واشهر من به ايضا هذا الذي لا يعلق

واقول

واقول الظاهر في وجهه ان التعليق يشبه اللبس فحرم
لذلك لما علم ان المشبه في باب المحرمات ملحق باليقين وقد
قالوا بكن حمل خرقه العرق والخطاط للكد وان المستقيمة دليل
الكبر فافهم **فصل في النظر** **قوله** وهذا من جملة
ما اخل صاحب الكنتوت فيقيد **اقول** قال الزيلعي في شرح الكنتوت
والمراد بالامة هنا هي الخلل وطوها واما اذا كانت لا تخل له
كامة المحسنة او المشوكة او كانت امدا واخذت من الرضاع
او ام امة راته او بنتا فلا تخل له لا تطل الى فرجها انتهى فاحذر
واستدرك به مع ان قرانها بالزوجة يشعر به كما هو واضح
وتقدم الكلام عليه **قوله** في المسائل **اقول** هذا خلاف ما اخاره
صاحب النهاية وتقدم الكلام عليه **قوله** **الاستبراء**
وعنه **قوله** اما وجوبه في حديث سبابا وظلن **اقول** قال
في الثنا تاريخانية نقل عن جامع الحوامع رجل انكر وجوب الاستبراء
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم بغيره انكر ما فيه اجماع المسلمين
وقال عامة المشايخ لا يكره ان ظاهر قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم
يقضي اباحة الرطب مطلقا انتهى وقد ذكر في النكاح في فصل
المحرمات من اراد ان يزوج امته او اراد ان يملك رقيقا فمن غير
موجب له ان يستبرأ ثم يزوجه او يخرجها عن ملكه فان لم
يستبرأ بها المولى فالاحسن ان يستبرأ الزوج فان لم يستبرأ
الزوج فلا شيء عليه وقال في الجوهرية الاستبراء على وجهين
مستقب وواجب فالمستقب استبرأ البائع والواجب استبرأ المشتري
اما استبرأ البائع فمتى اذ كان للرجل جارية يطوها و اراد ان
يخرجها عن ملكه ويلبسها غيره فالمستقب ان لا يفعل ذلك حتى
يستبرأ بها بخيضة بعد وطئها حتى يعلم فراغ رجها من الولد وكذا
اذا اراد ان يزوجه وهي امة او مدبرة او امة ولد والمستحب ان

لا يفعل ذلك حتى يستبين لها الحيضة بعد وطئه حتى يعلم
 فراغ رحمها من الولد وكذا اذا اراد ان يزوجها وهي امه او مودة
 او ام ولد فالمستحب ان لا يفعل ذلك حتى يستبينها بحيضة بعد
 وطئه فان زوجها بعد ذلك الاستبراء وقبل الاستبراء فلا لزوم
 ان يطأها بلا استبراء انتهى وقد تقدم في النكاح في فصل المحرمات
 بما مضى ووسع من هذه العبارة والله تعالى اعلم **قوله** وفي
 حرمتها اولى من قول الكنت حرم وطئ واحد منهما **قوله** قال
 الزيلعي ولو قال حرمتا حتى يحرم فزوج احدهما كان احسن لانهما
 يحرمان عليه الا احدهما فحبب انتهى فاحذر واستدرك به مع
 انه مفيد لحرمتهما لان عصاه حرم وطئ واحد عليهما اي لا احلى
 التعيين كانه عليه من لا مسكن فنامل **فصل**
في البيع **قوله** قلت وفي البراءة الى **قوله** تقدم بعينه في
 هذا الكتاب فهو تكرار يحذف **قوله** كفى لغريبها **قوله** كفى
 بالبالغة تيمم وباللهن لغة غريبهم من العرب **قوله** ولا يجوز
 الاستماع اليه ونحوه **قوله** اي قوله احسنت **قوله** قال في
 ادب الملقظ ويستحب خضابه الشعر واللحية للرجال **قوله**
 ولا بأس بالخضاب للنساء ما لم يكن خضابا فيه تماثيل وتكون المرأة
 تحضب لزوجها انتهى من جوابها **قوله** وفيه ما يشل وتكون المرأة
 على اصل الذمة **قوله** كذا حفظ المؤلف منا وشروحا وبعده **قوله** في
 فنامل **كتاب المواريث** **قوله** في الغنابة شيئا ما لا
 يتفع به من الاراضي لا تقطاع الماعنه او لقلبة الماعنه او ما
 اشبه ذلك بان غلب عليه الرجال او صارت سخرة بالمش من
 الحيوان الذي بطلت من فقهه وسمي موانا واحياؤه عبارة عن
 حيلة حيث يتفع به انتهى **قوله** لا تقطاع الماعنه او لقلبة عليها

الى **قوله** او لقلبة الشجر والحجر ونحو ذلك مما يمنع النكاح منها قال
 ابن حنبل في شرح الجمع هو الارض المنقطعة عن الاستماع وقال
 في شرح قوله المتن لا يتفع بها لقلبة الماعنه او لقلبة سخرة
 او لقلبة سخرة ونحوها من الاراضي الماعنه عن الزناعة انتهى
قوله وليست بمملوكة الى **قوله** عليه بالطريق الاولى ان ارض
 الوقف الموات لا يجوز احياءها **قوله** وان لم يعرف كانت لقطعة الى
قوله قال في شرح الدرر والغرين هي ارض لم تملك في الاسلام
 او ملك فيها ولم يعرف مالها وفي شرح ابن مكيه وليست بمملوكة
 مسلم ولا ذي قيد به لانها لو كانت مملوكة لا تكون موانا وان لم يعرف
 مالها بل تكون لجماعة المسلمين ولا يكون لواحد ان تملكها على
 التخصيص في عرف مالها رتبة عليه وصفين زانها نقصان
 الارض وفي الثانية وقاؤه ذلك يكون الموات اذا لم يعرف لها
 مالك انتهى فهذا مرجع لما في شرح الدرر والغرين تأمل **قوله**
 او ضرب **قوله** في نسخة مركب **قوله** كما جزم به في المختار الى **قوله**
 قال في الاختيار عقب هذا الماروي ان رجلا غرس شجرة في ارض
 فلاة فجاء اخر واراد ان يغرس شجرة الى جانب شجرته فشكى الاول
 لارسل الله صلى الله عليه وسلم فامر ان تؤخذ من شجره جريدة
 فتذرع بفلج خمسة اذرع فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 للحرث من كل جانب خمسة اذرع واطلق للآخر فيما وراء ذلك هذا
 للحديث ذكره ابو داود وفي سننه وذكر في رواية ستة اذرع قال
 في المحيط هذا حديث صحيح يجب العمل به انتهى وفي البيهقي
 حزم البيهقي ثم احتج بالقديم الذي لم يسمه وهو يندفع بارتعاب
 ولا حاجة للزيادة ومن احتج الى اكثر من ذلك فرب عليه وكان
 الاعتناء بالحاجة لا التقدير ولا يكون في المسئلة بخلاف في المعنى
 انتهى كذا نقله الشيخ المقدسي في شرحه على الكنت المنظم و**قوله**

ما في البيع صحيح في المبيع فعلى اعتباره ينبغي ان يكون
 حرم الشئ كذلك على قدر الحاجة فان الحاجة تختلف باعتبار
 الشئ وصغر وبعث والارض قوة وضعفا وباختلاف الاماكن فان
 بعضها تحتاج الى شجر في الشمس والهوا في موضعها حتى يصح
 للنقل والادخار فاحمل **قوله** في المبيع **قوله**
 جمع كونه بالفتح **اقول** قال في شرح الدرر والغفر وقد تضم الكافي في
 المخرج في البيع كوي كروفا وعري وهي زوز البت استعيرت للثقب
 الذي يثقب في الخشب ليحرك الماشية الى المزارع والحداد **قوله**
 لان حمله الموصي به لا يمنع الوصية الى قوله حازت للمعدوم وبالمعدوم
اقول هذه عبارة العيني اخذها من الاختيار في الجرح فاجرح واقتنع
 هذا الشارح في هذا ومنها غيرهما من سبقها وانت خير بان
 الوصية عليك وتعليك المعدوم تمنع لكن قال في الثنا رخصة
 في كتاب الوصايا في الفصل السادس في بيان انه يعتبر لصحة الايجاب
 في الوصايا وجود الموصي به يوم الوصية او يوم موت الموصي وفي
 بيان تعلق الوصية بالموجود يوم الوصية وعدم تعلقها به حاصل
 الفصل ان الموصي به اذا كان معينا يعتبر لصحة الايجاب وجوده يوم
 الوصية حتى ان من اوصى انسان بعين لا يملكه ثم ملكه بوجاهة
 الدهر انعم الوصية واذا كان الموصي به غير عين وهو شايع في
 بعض التركة فلذلك يعتبر لصحة الايجاب وجود الموصي به يوم
 الوصية ويتعلق الوصية به متى كان الموصي به غير عين وهو
 شايع في جميع التركة يعتبر لصحة الايجاب وجود الموصي به يوم موت
 الموصي واذا كان الموصي به موجودا الى في صورة الشايع في جميع
 التركة في ملك الموصي فالوصية لا تتعلق به حتى لا تطل الوصية
 به ملكه ثم ذكر بيان هذا الاصل من المسائل ثم قال وما يتصل
 بهذا الاصل اعتبار الموصي به اذا كان معينا من اهل الاستحقاق يعتبر

صحة الايجاب يوم الوصية ومنه كانت غير معين تعتبر صحة الايجاب
 يوم موت الموصي بيان هذا الاصل من المسائل ما ذكر في الزيادة
 اذا قال الرجل ثلث مالي لفلان ولعقبه لفلان كل الثلث **قوله**
 العقب من عقبه بعد موته فيكون معدوما لئلا ياتي الكافي ولو قال
 ثلث مالي لفلان ولو لم يولد له ولد لعبد الله ولد مات قبل موت الموصي
 كان لفلان كل الثلث وان لم يمت الموصي حتى ولد لعبد الله عشر اولاد
 ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين اولاد عبد الله على عدد
 رؤوسهم لما ذكرنا ان الموصي له اذا كان غير عين يعتبر الايجاب يوم
 موت الموصي واسم الولد كما تناول الواحد تناول العشرة فخط الايجاب
 في جميعهم فيقسم الثلث بينهم على عدد رؤوسهم احد عشر شرا **قوله**
 ثم قال اذا اوصى بثلث ماله لبني فلان وليس لفلان ابن يوم الوصية
 ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الموصي كان الثلث للذين حدثوا
 من بنيه وهو بناء على ما قلنا ان الموصي له اذا لم يكن معينا يقتصر
 صحة الايجاب يوم موت الموصي هذا اذا كان اوصى لبني فلان
 وليس لفلان بن يوم الوصية اما اذا كان لفلان بنون يوم الوصية
 ولم يسمهم باسمائهم احمد وزين وبكر فلم يشر اليهم بان لم يقل هؤلاء
 البنون الموجودون عند الوصية وحدث له بنون بعد ذلك ويقول
 احيا الى ان مات الموصي كان لهم ثلث المال وان سماهم باسمائهم اوصى
 اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية واذا سماهم واسما
 اليهم فالوصية لهم حتى فتعصب صحة الايجاب يوم الوصية انتهى
 وقال قبل هذا في الفصل الثاني لو اوصى بثلث ماله لاولاد فلان
 حازت الوصية ويدخل فيه الاولاد الموجودون يوم الوصية ومن
 يحدث بعده الى يوم موت الموصي انتهى **قوله** ومنه مقتضى
 هذا الاصل انه لو اوصى لفلان بثلث ماله لفلان وحدث له بنون بعد ذلك
 حاله موت الموصي لما علم انهم تملك المعدوم اجمع مستحقا له

الاستغفار في الحال فاشهد الوقت على مسجد سيدي ولما رآه
 لا يصحبا وقد رخص عليه فقها الشافعية ومنهم شيخ الاسلام تركه في
 شرح الروض وقوا عذرا لانما به فاعلم **قوله** وعن دعوى هذا
 معزوم عليه في نسخة المؤلف بخطه **قوله** وللمدعي ان يرجع الى دعواه
 لظلال المسمى **قوله** تامل في هذه العبارة مع ما تقدم ذكره من قوله
 وعن دعوى ليرجع هذا اليه كما في النسخة وقدرت نسخة المصنف
 مصر وباعلي بخطه فرفعت الخطاين **قوله**
الاشرف بقوله والاصل في الاشياء الاباحه **قوله** ووجد من هذا
 الاصل حل القات المسمى في بلاد اليمن وقد سئل عنه شيخ الاسلام
 ابن حجر الهيتمي فاجاب عنه بحجاب مذهب يترتب من كرامته وحاصل
 جوابه انه جعلها من قسم المشتبه بعد ما نقل عن بعضهم بحديث
 بعضهم بتحليلها وقال بعد كلام كثير ولذا وجب عليه التوقف في حقيقة
 هذه الشئ وان يقول في ثبت ان فيه وصفا من اوصاف جوزع الطيب
 والحبيسة المعروفة حرمت والا فلا وقال قبل هذا والحاصل اني وان
 لم اجزم بحججه على الإطلاق لكني ارى ان لا ينبغي تدرى مروية او دين
 او روى او زهدا وتطلع الى حال من الكمال ان يستعمله لانه من الشبهة
 لاحتمال الحل والحرمه على السواء ومع قرينة اوراقه يدل لاحد صما
 وما كان كذلك هو مستبهم اي اشتباهه الى اخر ما ذكره وعني في قضاؤه
 فان رمت الاتساع فيه فراجعي **قوله** **قوله** ابن حجر المذكور ايضا
 عن ابني باكل نحو الاقيون وصار ان لم ياكل منه هلك هل له حينئذ اكله
 فاجاب **قوله** بقوله اذا علم على قطعا بقوله الاطباء او المحرقة
 الصالحة دفعه انه لا دفع خشية هلاكه لئلا ياكله من نحو الاقيون
 القدر الذي اعتاده اقر بياضه حل له اكله بل وجب عليه لانه مضطر اليه
 في بقائه وحده في حينئذ كالمسنة في حق المضطر اليه بخصوصه **قوله**
 صرح بن ذلك جماعة مع وضوحه نعم انما رشح الاسلام الحافظ ابن حجي

العتق

العتق الى الشخص بتعين اعتقاده وهو ان يجب عليه ما في ذلك
 السبع في قطعه بالندرج بان يقلل في اعتقاده كل يوم قدر خمسة فانت
 نقصها لا ينقص قطعا فاذا استمر على ذلك لم ينقص الا بعدة قليلة وقد زال
 تولع المعوق به ونسيته من غير ان تشعر وان تستقر لفقدته ثم لما كان
 زواله وقطعه فهو وسيلة الى ان لا تذكر ذلك المحرم في ذاته وان وجب تعاطيه
 لان الوجوب لعارض لا ينافي الحرمة الذاتية كما ان تناول المضطر الخمسة
 واجب في حقه لو كان الاضطرار مع بقاءها في حقه انما على وصف الحرمة
 الذاتي لها وما كان وسيلة الى زوال المحرم يكون واجبا فوجب فعل
 هذا النذر ويجوز من ترك ذلك فهو عاصي انما فاسق مودود الشهادة
 لا عذر له في دوام تعاطيه وان اوجب له عليه في الراهنة لبقا روحه
 فتأمل ذلك فان كثيرا من المخدولين بالاسلام يهدى الى المضطر القبيحة
 الشنيعة فيكون في دوام جاع عليه من المقت والتمسح المصروف
 بانهم يشعرون فيه ويمكن منهم فصار تعاطيه واجبا عليهم وجواب ذلك
 انه كلام حق اريد به باطل لانا نقول لهم ان سلبنا لكم ما قلتموه حقوق
 لا يمنع انه يجب عليه السبع في قطعه وزوال ضرره ومسخه لا بد انما وادبا
 وعقولكم ومحبوكم ولقد اخبرني بعض العارفين انه يمكن قطع الاقيون
 في سبعة ايام بدوا اذ يتره بعض الاطباء يخبرني بعض طلبة العلم الصالحا
 انه كان ابتلى منه في كل يوم بمقدار كثير فبناه حاله وتعمل عليه عقله
 ومقاله وادرك انه المسيح الاكبر والقائل بالكل والجزيل لكل الفقه ومور
 وادب ورياسة والمحصل لكل ذلك ورؤية ورئاسة ومباشرة قال
 فلجئت الى الملتزم الشريف وانتهيت الى الله تعالى بقلب خزين ودعوى
 وانين وحرقة صادقة وتوبدنا صخرة وسالت الله تعالى ان يمنع منور
 ففقدت عن ثم ذهبت الى نهر وشربت منها بنية تركه وكذا يدضرب ففقدته
 فلما عاد اليه بعد ذلك ولم يجد لفقدته ضربه ليرجعه مطلقا انتهى وصدق
 في ذلك وتوفان شغف النفس عند فقه وظهور علامات العاصي

عليها انما هو لعدم خلوص بياتها وفساد طوبياتها وبقاها في تنويعها
 اليه وتحويلها عليه فلم يجد حينئذ ما يسد محله من الكلب فعمد فترك
 فترك حينئذ وامان من غم عزها صادقا على تركه وتوسل الى الله تعالى
 في ذلك تصديق سنية واختلاص طوية فلا يجد تركه الا بحول الله تعالى
 وقوته انتهى وانما اوردته هنا لما انه لا يخالف قواعدنا وقال في مسئلة
 الفات في شروط التجزئة الصحيحة التي قالها الاطباء ان تنكركم تركم
 بحيث يودي عادة الى القطع بما فادته العلم مع عدالة المخرج واعتداله المزية
 والزم والمكان قال ويبعد ذلك وتوفر كلة في قطر اليمن مثلالا انه
 غير معتدل انتهى **قوله** وتاسعها **اقول** بعد عياض في خط هو لونه
 كما ان **قوله** شرب الائمة في حانوقها **اقول** لعله ولقد شرب الائمة
 واما الفضيحة فهو **القول** وفي القلقوس الفضيحة عصير الغضب
 وشارب يتخذ من بشر فضيحة **قوله** وحرم المجرى الا شربة المتخلف من
 العسل والتبن ونحوها **اقول** لو قال اي الا شربة الاربعة الخان اولي
 اذ المثلث اضعف وام علم قوله انما وعليه الفتوى وما ذكره قاصر عن
 افادته فامل **قوله** في حسابيل شتي **اقول** في شرح النظم الوهابي راين
 في آخر كتاب الكرامية والذكر في حسابيل شتي صاحب المستفيضا صرح
 به في شرح النظم الوهابي **قوله** بكرا اذا راها حلالا **اقول** لا شك في
 عدم لغير هذا الكلام لمن كان له لا يفقد في المأم فلا النفات اليه ولا
 تعويل عليه اذ الكفر بانكار القطعيات وهو ليس كذلك وقد قال بحله
 كثير من علماء الدين كالشيخ واسد بن عمر وغيرهما فامل **كتاب**
الصيد **قوله** قلت لم ينظر لي وجد التسامح في كلامه **اقول** وجهه
 ظاهر وقد بينه صاحب الفاتية وتوضيحه ان قوله في حلال اذا وجد
 خمسة عشر شرطا يقتضيه انه لا يحل المصطفا الا بوجود هذه الشرط بطبع
 حله فيما لو كان وفيما لو كان وحله ان كان من اهل الذكاة وعلم الى
 غير ذلك مما لا يشترط في حل المصطفا فقسيم به عن الصيد الذي

هو اسم للمفعول ويقتضيه ايضا انه اذا تخلف شرط من شروطه ومن
 جملة الشروط ان لا يشغل بين الارسال والاخر على اخر فيقتضيه انه
 اذا اشغل واحد كانه جازا كانه يجوز لتخلف الشرط هذا فاد كلامه
 وان كان الحل معلوما من جهة اخرى فقد سمح باطلاقه وقوله والخسة
 في الكلب لا ياسب تحصيل الكلب مع تعدد لجملة المصطفا مطلقا
 فتسم بقبيل بن كك فكيف ينفي ظهور وجه التسامح مع كونه ظاهرا
 في كل وقوله ان كلامه فيما يحل بسبب غير الذكاة لا ينبغي التسامح
قوله واما السنة فقول الله عليه وسلم **اقول** لم يذكر الحديث
 وكما هو هنا كذلك في نسخة المؤلف وقد ذكره الزيلعي وهو اذا ارسلت
 كلك فاذكر اسم الله عليه فان امسك عليك فاذكره فاذا فذبحه
 وان ادر كته قد قتل ولم ياكل منه فكله فان اخذ الكلب ذكاة رواة
 مسلم البخاري واحدا انتهى **قوله** والا فالتحقق عندي ما تقدم
 تقريره من ابلحة الخاذه حرفة واما كراهة التلوي به فلا شك فيها
اقول وكلامه صحيح وقد في استشكل حرمه اخاذه حرفة او باطلا في
 ايات الصيد وثانها ان اصحاب المتن والشرح اطلقوا باخته ولم
 يستثنوا عنه ذلك واما حرمه التلوي به فقد علمت من نصوص وردت
 في حرمه في حرمه مطلقا اللهم فليتأمل **قوله** ثم مات **اقول** محله بعد
 قوله ثم رماه الثاني فنقصه درهمين فيمر بعد قوله في المتن غير انقصه
 جازية لانه انقص صيدا حلالا للغير **الكتاب**
الدين **قوله** وسببه ما ذكرنا غير من **اقول** وهو يتعلق بالبقا المقتضى
قوله وفي القاموس الدين ما وضع عندك لنبوب مناب ما لمقتضى منك
القول وفي مختار الصحاح دهن الشئ عنده ورجعه الشئ من باب قطع
 وارجعه الشئ انفسا وقال المصنف يجوز له رجعه انتهى **قوله** فانه يبيع من
 عند ومن خل ويمن ذبيحة **اقول** وفي جامع الفصولين زيادة كذا
 فخذ الحل فابيع اليه **قوله** او تصدق ان لا يبيع **اقول** وفي جامع الفصولين

بعد ان علم بعلامته ولو تصادق بعد هلاك الرهن ان لادين
عليه فالمرئى بر قد راد الدين على رافضه ولو تصادق قائل هلاكه
قيل بذلك امانة وقيل لا كذا في العدة انتهى **قوله** فلا وجد لي
قاله الزيلعي في مشيخ الكثر **اقول** قاله العيني قال الشارح والضوا
ان التولية تسليم لانه عبارة عن رفع الموانع من القبض وهو فعل
المسلم دون المستسلم والقبض فعل المستسلم **قوله** اذا كانت التولية
تسليم فمن خبره في الحكم بالقبض سواء وجد القبض حقيقة او لا
فالتصريح به استلزاما وذكر الغاية التي يبنى عليها الحكم لانه المقصود
انتهى وانت خبر بان نفي الوجود عما قاله الزيلعي منوع لظهور
الوجود فيه غايته انه يجب عليه بانه قبض حكما كما افاده العيني
لا انه ينفي عنه الوجود بالكلية فاعمل **قوله** لا يعلق الرهن **اقول**
علق من باب ليس **قوله** اذا انقضى هذا حكمك ان ما ذكره مؤلفا
صاحب الفتاوى من قوله **اقول** ذكره في الفن الثالث في القول
في مثل وعبارته بالحرف وفيها الرهن اذا هلك بالاقبل
من قيمته فالمعبر بجملة يوم المهلاك لتوطين ابدع بامانة فيه
حتى كانت نفقته على الرهن في حياته وكفنه عليه اذا كان ذكره
الزيلعي انتهى **قوله** قال الزيلعي في شرح قول الكثر وضمن
يحفظه بغيره وهو بايداعه ويقدره قيمة جعله لا بقوله ما بينا ان
عنه ودعيته والوديعة تقضى بالهلاك كقوله الاشياكون فيعمودا
فيها فضمن جميع قيمته كالمضروب وهل يضمن المودع الثاني
فهو على الخلاف الذي بيناه في مودع المودع انتهى وقال في شرح
قوله وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين لان عنه امانة
وفي شرح قوله وبذلك في ضمان المرئى والمالية هي المضمونة انتهى
وانت اذا اعصت النظر ظهر لك الفرق بين المهلاك والاستهلاك
فقطعت في صورة المهلاك بان المعبر بجملة يوم المهلاك

وفي صورة الاستهلاك يوم المهلاك لو ردد على العين المودعة
فماثل **قوله** وضمن المرئى بدعوى المهلاك بلا ضمان **اقول**
اي ضمن جميع قيمته حتى الفصل ان كان قيمتها وعنده ان كانت
مثلا والقول في قدر القيمة قول المرئى والبينة على الرهن اذ
المرئى ينكر الزيادة والاخوين عنها وغير خاف ان دعوى
الضمان كدعوى المهلاك **قوله** لا الانتفاع به **اقول** ولا الرهن
ايضا قال في شرح مختصر الدرر للقدير لا يجوز للرهن الانتفاع
به ولا اجارته وفي شرح القدير والزهري والمراد بقوله عليه
الصلاة والسلام لا يعلق الرهن عما قالوا الاحتباس الخ وان
يصير محمولا كذا عن الكرخي والسلف ولان الرهن وثيقة جانب
الاستيفاء وذلك يملك بالبدن والحسن الدائم للمرئى ليكون الرهن
عاجزا عن الانتفاع انتهى وراى في ذلك فوجه الاقتصار على
المرئى لان الكلام المنقذ في احكامه لا الاقتصار منه دون
الرهن **قوله** وهو مخالف لما في قاض خان الح **قوله** كتب الشارح
المؤلف على حاشية كتابه هذا المحل محتاج الى تحرير انتهى **قوله**
اما كلام قاض خان فهو صحيح في ان امتناع السفر به قولها فقط
فيكون اجوز قوله ويكون مافي العدة على قوله فلا مخالفة واما كلام
قاضي ظهير الدين فيحمل ايضا على قولها وبه يحصل التوفيق فليعمل
ثم رأت في جامع الفصولين بعد نقله لما في الفصول العارضة
يحتمل ان ما ذكر في العدة قوله اي حنيفة رحمه الله تعالى وما ذكره
قوله ما فلا اشكال انتهى **قوله** **قوله** وما ذكره في قولها
ظاهر انه معطوف على محمول يحتمل فيكون الاحتمال فيما ذكره مع
ان مافي قاض خان صحيح في انه قولها المحمل والمحمل انما هو كلام
قاضي ظهير وعبارته جامع الفصولين بعد ان علم القضاوي قاضي ظهير
ليس للمرئى ان يمس في الرهن ثم علم القاضي خان وقال هلاك

ابن يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى هذا الوجه ثم علم للعدة
وقال لو سافر بالرهن او انتقل عن البلد لم يضمن ذلك العدل الذي
فيه بيع الرهن الى اخر ما فيه فظهر ذلك بهذا ان كلام قاضي خان
صريح فيما قلنا لا يحتمل فاملتة **قوله** الرهن من اثنين
والاجارة من اثنين حايث اتفقا وقد تقدم في المصنوع **باب**
ما يجوز ان يتنازعه وقال يجوز قوله لنفي الغرامة على ما عرفت **قوله**
اي لانه لو صح لوجب عليه اجرة القسمة وبطال به بالقسمة فيصير
عقد البيع موقفا لضمان القسمة على المتبرع ولطال به بالقسمة
وهو خلاف موضوع التبرع قال الله تعالى ما على المحسن من
سبيل **قوله** لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد **قوله** لا يخفى
وضوح ما في الثانية وعوض ما في المتن اذا ما في الثانية رهن
بما يجب عند عدم الموافقة وما في المتن رهن بالكفالة بالنفس ولا
يظهر منه ما ذكره في الثانية ولو شرت غيرته على ظاهره
وعلمت بان موجب الرهن ثبوت الاستيفاء ولا يتصور الاستيفاء
في كماله النفس منه اذا الواجب فيها تسليم النفس لا المال لاجاز
فامل **قوله** اي قيمة الرهن **قوله** اي فيما اذا كان الدين الموعود
مساويا او اكثر وقوله بخلاف المقبوض على سواه الشراء الى اخره
قوله اي ولو كان الثمن المسمى اقل من قيمته **قوله** وصار
المراتب مستوفيا **قوله** يعني وهو ربه السلم اذا الرهن بالمسلم
فيه رهن او المسلم اليه اذا الرهن براس المال رهن فذلك اذا
كل واحد منهما مؤمن هذا براس المال وهذا بالمسلم فيه **قوله**
ليس قوله وصار مستوفيا على اطلاقه بل في صورة المتساوي
والزيادة في قيمة الرهن اما اذا كانت قيمته اقل والاستيفاء
بقدرها وبوجه الباقي فامل **قوله** وذكر في الذخيرة **قوله**
وفي الريلقي **قوله** وهو المراد بقوله كالمبيع في يد البائع م

اقول

قوله كذا بخط المؤلف وصوابه اسقاط قوله في يد البائع وكان
اذا ان يخذ وحده والريلقي فان الريلقي قال فصاير المبيع في يد
البائع وهو المراد بقوله كالمبيع انتهى لكن لفظة كالمبيع في جملة
متن المتن وليست في هذا المتن فلو قال من اول هذه كالمبيع
في يد البائع لاستراح من هذا التطويل والكلفة واستدراكا
قوله ولو قبله **قوله** سواء في ذلك المنقول والعقار لان
محبوس بالثمن فاعلم ذلك **باب** **الرهن**
يوضع على يد عدل قوله وتبطل الوكالة بموت الوكيل **قوله**
قال في الظهيرية ولو مات العدل بوضع على يد عدل اخر عت
تراض فان اختلفت ذلك وضعه الثاني على يد عدل اخر
وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطا على
البيع ومثله في الولولجية بزيادة ومثله في شرح مخفر الكرخ
للعدوري بزيادة عليه ما ذكره في الجوهر في الثاني رخصة
والخاتبة فراجع ان ثبت **قوله** ولو اودع الى اخره لم يبيع
الا اذا كان مشروطا **قوله** وضع المسئلة في الرهن الموعود
على يد العدل الموكل ببيعه عند محل الاجل لان الرهن الثاني عن
ذلك حكمه تايد جسد الى ان يبيعه الراهن بنفسه قال في مجمع
الفتاوى والبرهان ان يبيع الرهن اذا خيف عليه الفساد باذن
القاضي او القاضي يبيعه ويكون الثمن رهنا في يد وان باعه
غير اذن القاضي كان ضا حنا وكذا في المتولد من الرهن كاللبن
والولد والصوف والثر والارش في فتاوى قاضي خان والذخيرة
وفي التحفة لا يجوز للحاكم ان يبيع الرهن بدينه بعد حله للجل
الا اذا كان مفلسا عند ابي حنيفة ولكن يجس الراهن حتى يبيعه
وعندهما يبيع هذا في مسألة الى على الخاتمة **قوله** وقد
تقدم في الجان قولها بدينه في فامل **قوله**

التعريف في الرهن قوله والمشتري بالخيار **قوله** سوا علم
انه موهون اولم يعلم في الموضع كما صرح به في منية المفق **قوله**
وهو مشكل الى قوله انتهى **قوله** قال بعض الحفاظ لا اشكال
لانه باسئدلا انه اياه ملكه مستندا بالقبض السابق وقال القادر
في شرح مختصر الدرر لا يقال كيف يقبض قيمته ونقصان السعي
غير معتبر لانا نقول هذا اذا كانت العين قايمة اما اذا هلك
تغير قيمتها بوقوع القبض انتهى وقال الشيخ على المقدسي **قوله**
يمكن الجواب بان تراجع السعر انما لا يقبض ولا يعتبر فيما اذا لم يتلف
عند المدين بان يوفي الراهن الدين ويأخذ رهنه فليس له ان يقول
انك قبضته وسمع كذا ونقص عندك لانا فارجع يد عليك من
الدين فيقول ان اذنته وايضا فيه اللزامة لها باقية ولا عيب
بتراجع السعر لعدم نقص في الزات واما اذا تلف عند المدين
فاعتبر الاستيفاء من عين القبض وتقرر بالحل انك فاعتبر قيمته
اذا كان انتهى ولا يخفى ان مرجع هذا العيب رافعه واحد وهو
ان تراجع السعر غير معتبر وانما الضمان لقيمة واعتبارها يوم القبض
للمخول في ضمانه فاعمل **قوله** لخصم كذا انتهى **قوله** هذا
اليراد والحوال للزيلي بصيغة لا يقال لانا نقول ولم ينع المدين
الا ليق عزوه الله لينا سب قوله انتهى فاعمل **قوله** ولو كانت
مستغيرة فليس الا **قوله** فريده لانه لو مات غيب يوفي الدين مما
تركه ولا يبيع اجماعا **قوله** والراهن **قوله** كذا بخط المؤلف في
شرح وجهه ومنه وصوابه المدين كما في الزيلي **قوله** وفي
الناظر خاتمة نقل عن الفتاوى العتبية ولو مات الراهن لم يبيع
بالدين بل يجبس الى ان يصك المعبر اذا لم يكن للميت مال فان قال
المعبر ابيعه واوفيك الثمن والى المدين البيع حتى يستوفي حقه فله
ذلك ان لم يكن فيه وفاء بدينه والبيع فان ظهر للميت مال رجع

فيه المعبر ولو مات المعبر وعطيد وبيوت ولا مال له غير العارية
والراهن موهون اخذ منه الدين ورد الرهن على غير المعبر انتهى
قوله فان ظهر للميت مال رجع بعضه وان لم يظهر تأخره المطالبة
اليوم القيمة **قوله** وهو صحيح في انه اذا باع الراهن
وقبض منه ودفعه للمدين رجع ولا يكون معتبرا وكذا لو كان
بيت الراهن المستعير واذن له المعبر ببيعه فباعه ودفع الثمن
للمدين وقبضه لو اذن للمدين ببيعه فباعه فباعه ودفع الثمن
فيه ان قبض الرهن قبض ضمان وقبض استيفاء من الراهن فحما
فكان المعبر حقيقيا دين المستعير والاذن المستفاد اقتضا حكمه
ولهذا كان له ان يرجع اذا دفع الدين الى المدين واخذ الرهن وان
لم ياذن له بل ولو نهاه المستعير وما ذاك الا لما ذكرنا ومن كلامهم
الثابت للمدين يد الاستيفاء ومنها الرهن وثبته لحاجب الاستيفاء
ومنها موجب الرهن بثبوت الاستيفاء ومنها ان حكم الراهن عندنا
صيرورع الرهن محتسبا بالدين باثبات يد الاستيفاء ومنها الرهن
استيفاء والاستيفاء يتحقق في الواجب وهو الدين وغير ذلك من
الافاظ وانما ذكرنا ذلك لكثرة وقوعه فليست كل وفي النقص الخاطئ
ويرجع المعبر بالمورد لانه مضطر بالمشتري وقيل بالمضطر للامرين
معنى انتهى فاعمل في قوله للامرين مع في النازر خاتمة بعد ما نقلنا
عن الفتاوى العتبية قريبا منه قال في الجامع رجل استعار
من اخرج جارية ان يرهنها بدينه ففعل ذلك ثم مات المستعير
ولم يبيع مالا وطلب المدين من القاض ان يبيعها بدينه والى حيا
الجارية ذلك فالقاض ان يبيعها فان قال المعبر وهو صاحب الجارية
للقاض بدينه بالدين والى المدين ذلك فانه نظرا ان كان في ثمنها وفاء
للمدين لا ينفذت الى ابيه المدين وان كان فيه ازالة ملكه عن الراهن
وان لم يكن في ثمنها وفاء لا يبيع بدون رضى المدين فان كان في ثمنها



وقال الدين واستوفى الميراثين بثمنها ثم ظهر المستعير ما له رجع في المعبر
 بما اخذ الميراثين انتهى **قوله** قال الراهن للميراثين اعطى الرهن للدين
اقول هذا ان الفرعان قد تقدم نقلها عن القصة في باب ما يجوز به
 ارضائه **قوله** اذا علمت ذلك ظهر كذا ان اطلاق صاحب الكثر والوقا
 اطلاق في محل التقيد **اقول** قال الزيلعي اطلاق الجاني والمرا د
 جانية لا توجب القصاص وان كانت توجب فقير فحقه يجب عليه
 القصاص الى اخرها نقله هنا عنه وتبعه العيني فذكر ذلك فذكر
 ما ذكره عرفا بحرف والمولف اعترض به على صاحب الكثر والوقا
 واقول **اقول** اقلب المتوفى بل جميع ما رايته من غير حق هذا
 المولف لم يذكر ذلك اعتمادا على ان ما نحن فيه ما يجب يتعلق بالمال
 فالمقام مخصص فليتام **قوله** فحينئذ يبطل الرهن **اقول** عبارة
 الشارح ولو كان كذلك لبطل الرهن وبقي الدين **قوله** وتسمى
 هذه زيادة قصدية **اقول** يعني الزيادة في الرهن وقوله ولهذا
 اخلفا **اقول** يعني في الزيادة العقدية بقسم الدين على
 قيمتها يوم قبضها وعلى قيمة الاول يوم قبضه بخلاف مااء الرهن
 فانه اذا هلك هلك بغير شيء تأمل **قوله** وعند زفر السافعي
 لا يجوز في شيء **اقول** المقرر عند الشافعي صحة الزيادة في الرهن
 لان الدين كما هو من هبة **قوله** ولو مات الراهن **اقول** ان في
 الرهن الفاسد اي حكمه حكم الصحيح **قوله**
الغاية **اقول** قصدنا بما فسد منه الدم ومات فعليه القصاص
 ذكرنا في القصة في التوبة ان الامام شرط في استيف القصاص وبه
 قال بعض الأصول اتمل وسؤا بينه وبين الحدود وعند الفقهاء
 لا شرط ذكره في حق وفي الكافي لاسماعيل المتكلم انه لا يصح توبة
 القاتل حتى يسلم نفسه للحدود ويعرف اوليا الدم انه لا يمنع منه ان
 صمو على طلبه منه بخ امرأة قطعت ذواتي امرأة اخرى عند الراهن

ومضت

ومضت سنة ولم تبلغ الذواتك نهاية القديمة بل بقيت كما قطعت
 فعملها حكمه عدل لذي الحياوى الزاهدى وفي الظاهرية ولو ان
 رجلا اخذ رجلا فقيده وحسبه في بيت حرمات حرمات قال محمد
 او جعله عقوبة والدين على ما قلته والفتوى على قول ابي حنيفة
 وانه لا شيء عليه وفي المستقيل سئل محمد عن رجل دفن رجلا حي في قبر
 ومات قال فيه الدية وفي الدخيرة نياذ فيه لانه قتله عمدا وفي
 الكبرى وان دفن حيا في قبر فقات منه يقتل به لانه قتل عمدا
 وهذا قول محمد والفتوى انه على ما قلته الدية وفي الظاهرية والفتوى
 على قول ابي حنيفة وفي المخرج روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة اقر
 انه قتل فلانا بخديعة او قال بالسيف ثم قال انما اردت غير مقتله
 لم يقتل منه ذلك وقيل وعن ابي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف
 فمقتله قال هذا خطأ حتى يقول عمدا ولو قال ضربت بسيفي فمقتل
 فلانا او قال وجات سكين فمقتل فلانا ثم قال انما اردت غيره
 فاصبته دى عنه القتل وفي المتبعي اذا قال الرجل قتلنا فلانا
 باسيا فاستعبد بن ثم قال كان مع غيره لم يصدق وقتل به ولو قال
 قتل فلانا متعمدا بخديعة او قال اخذت بك قال كنت يومئذ فلانا لم
 يصدق وقتل به انتهى من التارخانية **قوله** وكذا كل ما يلبث عادة
 الخ **اقول** هذا صحيح في ان القتل بالبندق قد عد **قوله** لكن في البرازية
 الخ **اقول** وفي الظاهرية مثل ما في البرازية **قوله** وبه يحصل التوفيق
 بين كلام الخ لامة والبرازية الخ **اقول** وفي شرح الكثر المنطوق شيخ
 شيخ الشيخ على المقدسي قال قلت لمجمل كلام الخ لامة على اذ لم
 يسئل دمه وكلام البرازية على اذ اسأل ثم رايته النص في هذا القيد
 في لغز الله والنهية انتهى **قوله** واما شرطان في الملة ما ذكر الخ **اقول**
 هذا صحيح في انه لو وقع الاختلاف في قصد الحد بعد ثبوت القتل
 بها بالبين لا يقبل قول القاتل لم اقصده بخلاف ما لو اقر وقال

اردت غيره قال في النثر الخافية وفي المحرر روى الحسن بن زياد عن
ابن خزيمة اقترانه قتل فلانا بجذبة او قال بالسيف ثم قال انما
اردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقبل وعن ابن يوسف اذ
قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عدل ولو قال
ضربت بسيف فقتلت فلانا او قال وجاءت بسكين فقتلت فلانا ثم قال
انما اردت غيره فاصبته درى عنه القتل انتهى وفي الخافية رجل
قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادري انه مات منها ولكنه مات
وقال وفي القتل بل مات بضربك فانه لا يقبل به وقال في الخافية
قبل هذا رجل قال انما ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابن يوسف
رحمه الله تعالى هو خطأ حتى يقول عدل انتهى **اقول** في الاثر
الثبوت بطلان من قيد العمدية والخطائية من جهة فقبل منه ما اقر به
ويحل على الادنى وهو الخطأ بخلاف ما اذ ثبت بالبينة وعينت الالة
لانه بمنزلة الافصاح بالعد قال في النثر الخافية نقلا عن المحرر قال
مهر في الجامع الصغير اذا شهد شاهدان ان فلانا ضرب فلانا فقل
يزك صاحب فرأى حتى مات فثبت القودان كان عدل فشرط العمدية
لوجوب القصاص ولم يتعرض للالة وذكر هذه المسئلة في ديات الاصل
فذكر الالة ولم يتعرض للعمدية فقال اذ اضرب رجل غيره بالسيف فلم
يزك صاحب فرأى حتى مات فثبت شاهدان بذلك كان عدل **اقول**
فاذكر في الجامع الصغير ان كان قولها فهو محرم على اطلاقه وان كان
قول الكل فتاويله ان تكون الالة جارية وان سألهم القاضي عن العمد
فذلك احوط قال ولا ينبغي للقاتل ان يكلفهم ان يشهدوا بان مات
من ضرب به الا جملة وفي الذخيرة وان سألهم القاضي عن العمد فهو
واحوط وان لم يسألهم وحمله على العمد كان كذا في هذا الجواب مال
شيخ الاسلام انتهى وتعمد في النثر الخافية **قوله** فان في هذه يجب
الدية على القاتل في ماله **اقول** وفي الصلح يكون عليه ما دفع عليه

وفي قتل ائمة الدولة عيا وفي اقتران القاتل يكون في ثلاث سنين
كما صرح به الزيلعي وفيه **قوله** وهو فيما دون النفس عمد
اقول يدخل في هذا ما يجب فيه الدية الكاملة كالقفل والشم
والذوق والسمع والانيف والخشفة كن ما امكن المساواة
فيه فيه القصاص وما لا فالدية **قوله** يعني اذا جرح عضو
باله جراحة يجب فيه القصاص ان كان ما تراعى فيه انما نلتهم
اقول ليس في جملة لانه لا يصلح ما نالنا في المتن **قوله** وهذا
خطأ في القصد **اقول** ومن قسم الخطأ في القصد فعل الجرح
بقصد العلاج لان قصد بزه الجرح لا القتل وهي واقعة الفتوى
في امرأة بالغة عاقلة شذها والدمار صاعدا للجرح وهي
تمناه ولا يمكن دفعه حتى جرح رجلها بجرح الصوان فخرج
فاحتا هكتت بسببه والواجب في ذلك الدية عليها قلته
لان الاعتبار لذهن لا لاذن ايها ولا يجوز اوجها من الارث
وتجرح اليد على فرايض الله تعالى والله تعالى اعلم **قوله** وقيل
بسبب كحاف البير وواضع الجرح غير مملكه وموجب الدية على
الفاقلة لا الكفاية **اقول** وفي الجرح وواضع الجرح انما يضمن
بذلك اذا لم يتعد المشقة على الجرح واما اذا تعد المار ذلك لا يضمن
لانه هو الذي جرح على نفسه بتعد المرو عليه وفي النثر الخافية
نقلا عن السفناني من حفر بئر على قارعة الطريق فجاء اخر
وخاطر بوجهه ووثب من احد الجانبين الى الجانب الاخر
حتى وقع فيه ومات لم يضمن الجاني سببا انتهى **قوله** ولا ثم فيه
اقول ينبغي ان يكون مقيدا بما اذا لم يقصد به القتل **قوله**
وكذا ذلك يوجب حرمات الاوت الالهة **اقول** ومن قتل امراة
او ارح من حماره الموثق الجمل الزنا يوف منها عندنا خلافا
للسا في رحمه الله تعالى كذا في حاوي الزاهد **قوله** قتل

ختته **القول** قال في القاموس الحق المهر وكل من كان
 من قبل المرأة كالاب والابن اختان وهي لها انتهى **قوله**
 ويسقط قودور رثه على ابيه **القول** قال ولد المصنف رحمه الله
 لخصوصية للاب قال في الاختيار شرح المختار والام والاحاد
 والجود من اي جهة كانوا كالاب لما بينهما من الجودية وكرامتهم
 كانوا السبب في الجوده انتهى وقال العلامة ابن خال باسما في
 الاصلاح والافصاح ويسقط قودور رثه على اصله لان الفسخ
 لا يستوجب العقب فيقتل اصله انتهى **قوله** قال في المحقق قلت
 من صور المسئلة هن ما اذا قتل اخ ارابيه او اختها او اباه او امه
 او خالها او عمها او احد من اقربائها وهي وليه ذلك المقتول
 قُتِلَ لها القصاص عليه ثم مات فور ثبوت ابيه فقد ورث قصاصا
 على ابيه فسقط **القول** ثلاثة اخوة قتل احدهم اباهم عمدا
 فلبياقين ان يقتلاه وان مات احد الاخوين الباقيين لم يكن
 للباقي ان يقتله لان نصيب الميت من القصاص صار خيرا وشا
 عوته بن اخويه والقاتل يرث اخاه لانه ليس بقاتل له فلا يحرم
 الميراث عنه واذا ورث جزا من القصاص الواجب سقط ذلك
 عنه وانقلب نصيب الاخوة لافعليه ثلاثة ارباع الدية في ماله
 للاخ الباقي في ثلاث سنين وتماه في الشارخانية **قوله** فان
 قلت قلت **القول** عبارة للجوهري فان قتل المولى وبديل قوله قلت
 قلنا ولا يخفى عدم لياقته تأمل **قوله** يحتمل ان يكون المراد لا قد
 يجب الا يستيف **القول** لان يكون معناه لا قد يستوفى الا
 بالسيف كذا في النهاية **قوله** فعلى هذا فافق في السراجية **القول**
القول لو قال ما وقع في كلامهم من لفظ السيف في هذا المحل مراد
 به السلاح لكان اسما وانسب لقوله وكلامهم في عامة الشروح
 الخ تأمل **قوله** والفاخر كالاب والوصي يصح فقط **القول**

قال

قال في الخلاصة والاب ولاية استيف القصاص لابن الصغير
 في النفس وما دونها ويصح له عنها والوصي يستوفى فيما دون النفس
 لانه النفس ويصح له فيما دون النفس وهل يصح في النفس
 فيه روايتان واما القاص فيهما كالاب ذكوة التواخي بين في
 شروحه واستدلوا بما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ان من
 لا ولي له اذا قتل قتل عدوا فللسلطان ان يستوفى القصاص ويصح
 ولا ينفو فلذا القاصه والله تعالى اعلم **قوله** وجه المذكور
 وهو المذكور في الجامع الصغير **القول** وهو المرحوم وبديل على
 ان يجتبه قبول صاحب الكفر عليه وقطعه بد وقوله في ملحق
 الاخر تبعا للهداية والفاخر كالاب في الصحيح وكذا الوصي لا
 انه لا يقتض في النفس فحل الوصية كالفاخر فيما تقدم فيكون
 الصحيح جواز صلته ولان محمد ذكره في الاصل في موضعين كما
 بينه في الشارخانية الاولى في القتل انه لا يملك والثاني في
 الديات انه يملك واقصر عليه في الجامع الصغير ومعلوم انه يعمل
 ياخر النصيفين تأمل **قوله** كنت امرته **القول** انه قاتل القاتل
قوله فيجب الدية في المردى والعمه في الدابة **القول** ليس على
 اطلاقه بل هو في المرام العبد المجنون والعبد الصبي فالواجب قيمتهما
 كالارابة المملوكة تأمل **قوله** قلت وانما يصير شرط الضمان كما
 تقرر **القول** الظاهر ان عدم علة اعتباره لكونه غير مقدر
 عليه كما هو شرط المملوك به كما قرره في محله اذ لو كان كما فهم ثبت الخلا
 في هذا الفرع كما ثبت فيما ذكره ولم يثبت وانما تسميته ارضا بعبد
 عن اصطلاح الفقهاء لعدم ما يطلق عليه اسم الامانة في اصطلاحهم
 اذ هو المال الثابت بالثبات اليد عليه قائل **قوله** تمام الحربة
القول كذا يحظر منقوطا عليه بثلاث فقط والظاهر ان مقتضى
 اوجز زيادة الكتبه وينبغي مراعاة نسخة صحيحة من نسخة الوصية

علة عدم

قوله ولو امره بان يقطع يدك او ينفق عينه ففعل فلا شيء عليه
اقول وفي الشارحانية واذا قال لغيره اقطع يدك ففعل وسري
الى النفس ومات فلا ضمان على القاطع **قوله** وان قال اقلني
فقتله كان على القاتل دية لانه **اقول** كذا يحمله وهذا غلط وعبرة
فان كان وان قال اقلني فقتله كان على القاتل دية وان قال
اقلني فقتله كان على القاتل دية لانه **قوله** قلت وما في عامة
المعتبرات من الفلما قد حمله عن هذا اوى فافض خان **اقول** اما وجوب
القصاص في قوله بعتك دمي بفلس والدية في قوله اقلني في
موافق لما في عامة المعبروات واما وجوب القصاص في قوله اقطع
يدك فبما انفك عن الخانية غلط والظاهر ان المحذوف من بعد
قوله كان على القاتل دية ولو قال اقلني فقتله كان على القاتل
دية لانه فمؤله وان قال اقطع راجع الى الاب وفيه القصاص
وكات الشيخ رجوعه الى نفس القاتل في جمرانه اقام المقام اليها
فحكم عليه بالخالفه لعامة المعبروات فتأمل **قوله** لا يطلاق قوله كذا والجرح قصاص
اقول لان كل شجة جراحة ولا عكس **قوله** الا السن وان نقا وبنا
اقول وان لم تكن المساواة قال في الشارحانية ناقلا عن الجاوي
وان لم يكن مستويا ولا يستطيع ان يقتص منه ففليه ارش ذلك في كل
سن خمس من الاجل او من البقر انتهى وقد سئلت في امرأة ضربت امرأة
على فمها فكسرت لها سنانا في الحنك فيه فاجاب **قوله** ان كان الضرب عمدا
يبرد سن الضاربة بالمبرد وان كان كسرا جميعه يبرد جميعه وان كان نصفه
فنصفه او ربعه فربعه وهكذا وان كان الضرب خطا ولم تكن المساواة
ممكنة ففيه نصف دية سن الرجل ان كان ذهب جميعه وان ذهب
بعضه فبقدر الذهب منه **قوله** ويسقط القود يموت الثاقل الى
اقول اي سواك في النفس او فيها او غيرها كما هو ظاهر **قوله**

ويمنو

ويمنو لا ولي **اقول** فتح عنها الولي عن نصف القصاص سقط الكل
ولا ينقلب الباقي مالا كذا في الجاوي للامام الزاهدي **قوله** وان
ان كل واحد منهم قاتل بوصف الكمال الى **اقول** هذه عبارة الزيلعي
بالجرح وفيها تأمل **قوله** عليها نصف الدية **اقول** اي على كل
واحد منهما ربع اذ الواجب في اليد نصف الدية الكاملة والنفس
قوله لكن في الجوهرية الى **اقول** وما في الجوهرية هو محل كلام الزيلعي
والاشباهة بلا اشتباه لما تقرر من ان اقرار العبد المحمي بالمال هو
لا ما بعد العتق وانما منع ظهوره في الحال لمع المولى وبدل على ذلك
قوله لانه اقرار على المولى فاستغنى عن التصريح بدلا شتمه والله
اعلم **قوله** وهو بخلاف ما ذكره هذا **اقول** قد يقال التشبيه في
في قوله وكأنه رضى الى حربي الى تشبيه في الحكم لانه الاسم فاستأمل
قوله فعل النافع الدية **اقول** وتحتل بالعاقلة كما هو ظاهر **قوله**
وبد جرح في البرازيل الى **اقول** الذي في البرازيل له كل عقوب
كلما امر عليه فارضه لاهل القرية ان يقتلوه وان عصى انسانا فقتله
فان قبله التقدم اليه فلا ضمان وان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كالحايط
قبل الاشهاد وبعد وفي الحنية في مسألة نطق الشجر يقتل بعد الاشهاد
النفس والمال انتهى فابن الجوزية وقال في البرازيل بد قبل هذا ادخل اقرار
نظوه في سرح ان ان قطع تحت الاشهاد انتهى فان كان توهم من هذا
الجرح فهو توهم سابق لان وضعه فيما لم يشهد عليه كما هو ظاهر
تأمل واقول **قوله** ثم الواجب في الدماء على العاقلة وفي المملوك الى
على المالك خاصة كما في الحايط المائل **قوله** وفي نوادر ابن رستم
صبي على جلاط صالح به رجل الى **اقول** قد بينا في كتابنا ان الكسرة اذا صاح
بشخص لا يقتل الا يقتل ككلامهم هذا وفي مواضع اخرى لكن قال في
الشارحانية وفي مجموع النوازل رجل صاح على اخر فقاتل من
صحتجب فيه الدية انتهى واقول **قوله** يحل ما في غيبه عن النوازل

على ما إذا لم يكن وفاة ارفع على خلاف الرواية وفي الثاني خاتمة ايضا
تقلا عن الخط واذ اصاح الرجل بصبي وهو على شاطئ فوقع وسقط
ومات فانه فانه لا يقين الا ترى انه من قال لغيره قول اساءة
ومات عقيبها لا يقين وذكر مسألة الصبي في واقعة الناطق في صبي
اخرى وذكر فيها خلافا فقال صبي على حائط صاحبه رجل فوقع ومات
قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر رحمهم الله تعالى لاشئ عليه وفي
لو ادرا بن رستم اذ اصاح به رجل فوقع لا يقين وان قال فوقع فوقع
ضمن كما لو قال التي نفسك في الماء في النار وفعل فيها ك يقض
كذا هنا وفي فتاوى آهوا الفتوى على هذا انتهى وفي جامع الفتاوى
ولو عتق صورته وخوف صبيما حتى يقين انتهى **فصل**
في بيان احكام النطق **قوله** ويجب حلو حكمة عدل **قوله** وعن
محمد اجرة الطبيب وثمن الادوية اي مع الدية **قوله** والظاهر ان
هذا مخرج على قول محمد **قوله** يقع الذي تقدم قريبا انه روى عنه ان
الضربة التي يري فيها ولم يبق لها اثر يجب فيها اجرة الطبيب لكن
قوله وعن محمد يعيد انه رواية عنه وقوله هنا مخرج على قول محمد
يفيد انه قوله الذي استقر عليه قد بر **باب**
احكام الشهادة في النطق **قوله** اذا ادعى الولي للظن واقر الفاعل
بالعهد لا يجب الدية واذا ادعى الولي العهد واقر الفاعل بالخطا يجب
الدية استحسانا كما ذكر في الثاني خاتمة **قوله** وان كن بهما **قوله** كذا
هو بخط المصنف متاوشرا والمواظب وان كذا بهما كما في المصنف وذكر
للاضمار تأمل **قوله** لانه لما صدقهما اقرهما بشئ الدية الخ **قوله**
هذه عبارة شرح الدرر وعبارة الزيلعي لكن يزعمون كلام ان نصيب
الولي الشهيد عليه قد سقط بعفو وهو سكر فلا يقبل قوله عليه ويحتمل
نصيبه ايضا كما لا فوجبه عليه كل الدية وانما تعالى اعلم **قوله** واطلق
في الكثر الخ **قوله** وكذا غالب اهل المتون حتى قال صاحب المحقق اية

وفائيله

وقا وبه اذ شهدوا لانه من يدينه خارج وكذا قاله الزيلعي وانما ذكره
لما قدموه في اول الكتاب من اشتراط المحرر والله تعالى اعلم **قوله**
وان اختلف شاهد قتل في الزمان او المكان او في الله **قوله** علم واعلم
بان الكلام في الالة فصولا احدها ان يتفق على الالة ما يشهد انه
قتله بالسيف فان ذكر اصفه النعمان قال لا قتله عمه بالسيف فانه
تقبل شهادتهما ويقض عليه بالقصاص ولو قال لا قتله بالسيف خطا
تقبل شهادتهما ويقض بالدية على العاقلة ولو سخطا عن ذكر حصة
العهد والخطا فخذ وما لو ذكر اصفه العهد سواء وان قال لا لا يدرك
اقتله عمه او خطا فانه تقبل هذه الشهادة ويقض بالدية في مال القاتل
وهذا الذي ذكرنا ان الشهادة مقبولة جواب الاستحسان والقياس
ان لا تقبل هذه الشهادة وان شهد انه قتله بغيره ان كان العاصم صغيرا
لا يقبل مثله غالبا فانه تقبل الشهادة ويقض بالدية على العاقلة
عندهم جميعا كما لو ثبت معانة سوا شهيدا بالهدا والخطا او اطلقا
وان كان العاصم كبيرا يقبل مثله غالبا فلي قول اني حنيفة الجواب فيه
كالجواب في الاول وعندنا الجواب فيه كالجواب فيما اذا شهدوا بقتله
بالسيف انتهى وقام الفصول فيه **قوله** فان احدى فعل والآخر قول
قوله ارجع الى اختلاف الشاهدين من جامع الفصولين **كتاب**
الديات **قوله** اوالف دينار **قوله** الدينار وهو المتقال كما ذكره
في زكاة المال **قوله** فان قلت قلت الخ **قوله** السؤال والجواب بصيغة
الاستفهام لانما قول في الزيلعي **قوله** لكن في الجوهرة الخ **قوله** والذبح بظلم
الرجحية ما صحح الزيلعي وقد كتبت في حاشية في على الزيلعي ما يشهد
لذلك فراجع ان شئت **قوله** وفي العقل **قوله** لم ارم من يد العقل
بالفرز من امتنا ولا لم ارم من نفس على الواجب في بعضه ومن است
انما فقيه قالوا المراد بالعقل الفرز الذي به التكليف دون المكتب
الذي به حسن الثمر والمخالف فقيه حكيمه وفي بعض الفرز من

بعض الدية بالقسط ان انقسط برهان كماله كان يحسن يوما ويقيم يوما
او غيره بان يقابل صواب عقله وقوله بالتحمل منها وتعرف النسبة
بينهما وان لم ينسبط بان كان ينفع احياها ما لا ينفع او يسوق حيث
اذ خلا فالواجب حكمه بقدر حاله كما باجتهاده وقواعده لا ثابا
وفي كتب الشافعية ايضا ما لا يخالف قوله نافعنا فيما يتعلق بهذا
المبحث فان رجع عوده انظر في نفسه ذلك بقوله اهل الحق فان عا
فلا ضمان كماله السن اذ اعد وان مات في اثنا المقدار عوده فيها قبل
عوده وجبته الدية فان كذب له الحاني في زوال عقله ونسبه الى الجاني
اختبر في عقله فان لم ينظم قوله وفعله اعطى الدية بلا عين لان بها
في الجواب ويعدل الى كلام اخر ولانه يبينه ببيت حق له والمحقق
لا يخلفه لا يقال يستدل بخلفه على عقله لانه قد يحرك انتظام ذلك
منه انفا فاعلم ان تقطع حنونه حالفه من افادته وان انتظم
اي قوله وفعله خلف الحاني الاحمال صدور المنتظم اتفاقا او جريا على
العادة والاختيار ان يكون ذلك الى ان يغلب على الظن صدقه او كذبه
والمحل محتاج الى الزيادة والموقف هو الله تعالى هذا وقد سئل
عن رجل ضرب رجلا فصار يصيح من صريره فاذا اعلمه فاجب
بقولي الاصل صريح من الحق فاقاله بعض العلماء فاذا علمت بانه
نزع من الجنون وان العقل فيه الدية علمت الحكم فيه وهو انه يضمن
من الدية بقدر ما ذهب من عقله ان انقسط والا فدية حكومة عدل
ثاقل ذلك والله تعالى اعلم ولا ينافيه ما ذكره الزاهد في حاوية في فضل
الشعر من كتاب الحدود ودراسة الشرف الامية التي مسكت اخذت كسر
خبر من خبره فصار صريحه ليس له ذلك ويعبر رايه لان المراد
بالصرع في كلامه الطرح على الارض النوع الجنون المعهود فان الصرع
ينطق على ان فيه الطرح على الارض وفيه العلة المعروفة كما نص عليه
اهل اللغة والله تعالى اعلم ثم راي في الحاوي المذكور في كتاب الجنان

من

من جنائيات الصبيان والمجانين تقع للمقاتلة عند الجار نزع سن امرأة
فتجن يوما ويقيم يوما وقوله عدل انتهى وظاهر هذا ان
مذهب الشافعية وبجاءه وانفقته مع عدم ظهور وجه فانه فيما
ينسبط بالزمان لقوله يحسن يوما ويقيم يوما وعلى النازل في
المراجع في هذا المسئلة للفقهاء على شيء يستلزم القلب به ويظهر
للخاطريه والله تعالى الموفق واقل **قوله** اذا حمل قوله يحسن يوما
ويقيم يوما على بعض اليوم اي يحسن في وقت ويقيم في وقت ويذكر
اليوم ويورد به مطلق الوقت اي يحسن جنونا غير منسبط ويقيم
افادة غير منسبطة واذا حمل على هذا ظهر وجه حكومة العدل
قوله والقول قول الحاني **قوله** اي على التيات كذا في الثنا واثباته
قوله تقسم الدية على عدد الحروف **قوله** وهي ثمانية وعشرون
حرفا صرح به في الجوهري **قوله** والمردل **قوله** يعني اعتبار عدد
الحروف كلها وبه صرح في الجوهري وقد مر في شرح قوله ويحب
القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع والالا **قوله** وتذكر في المواة
قوله في ثلثي المواة دية المرأة وهي نصف دية الرجل فالمراد
بالدية الدية المعهودة للرجل والمعهودة للمرأة ثلث **قوله** وفي كل
سن خمس من الابل **قوله** ودية سن المرأة نصف دية سن الرجل
كذا في الجوهري وقد مر هذا الشارع ان دية المرأة على النصف من دية
الرجل في دية النفس وما ذكره فلهذا اسكت عنه هذا ويكون في
كل سن من اسنهما اثنتان من الابل ونصف او مائتان وخمسون
درهما والله تعالى اعلم **قوله** دية كاملة **قوله** اي دية ذلك العضو
تماما **قوله** يضرب فكارب **قوله** اطلقه فحمل العهد والخلفاء لعدم
امكان المساواة وقد صرح الزيلعي بان يجب القصاص في الشلل ثم في
العهد يجب الدية على الضارب وفي الخطا على عاقلة وشبه العهد في
دون النفس عند فاهم والله تعالى اعلم وقد كتبت في حاشيتي

على الزيلعي كذا بتخصيصه فلما جعلها ان شئت **قوله** وعين ذهب فلو
اقول لو ايقن بعضهم بغيره ونحوه فلا قصاص وفيه حكومية عند
صرح به في النازخانية نقلا عن الصوري ومثله في النزاهة وكثير
من الكتب **قوله** وصلب انقطع ماوه **اقول** وكذا اذا تسلسل
بوله وكذا ان اذ ارق صلبه فلم يقدر على الجراح وكذا لو
طعن في الدبر ولم يسهك الطعام او ضرب فرج امرأة فصارت
لا تحامع وكذا لو ضرب امرأة فصارت مسخا فمعه وعليها عام ولم
تبرأ كل ذلك في الدية كما صرح به البواركي وغيره والله تعالى اعلم
وفي النازخانية نقلا عن الخالصة ولو زال بكارة امرأة بالحي او غيره
يجب المهر فيها نقلا عن التحيي وعن الفقيه اي بغير الدوسي اذا
دفع امرأة اجنبية تسقطت وزهبت عندها ففعل الدافع مسمو
شكها والتعزير وعن الشيخ امام اي خفض اللير عن دفع امرأة
فذهبت عندها ان عليه الصداق في ماله والله تعالى اعلم ولو دفع
امراة ولم يدخل بها بعد ذلك فذهبت عندها ثم طلقها قبل الدخول
فها كان عليه نصف المهر في قوله اي خنفة واحدى الروايتين عن
ابي يوسف وفي قوله محمد بن زفر واحدى الروايتين عن ابي يوسف عليه
جميع المهر يكون وقعت بكرا اخرى فزال بكارتها قال محمد بن علي الدافعة مثل
مهر الاخوي وقيل هذا في الخاتنة **اقول** وسوا كانت الدافعة
كبيرة او صغيرة لان الصغير والصغيرة مواخذان بافعالهما ويجب ذلك
في ماله وانما يمكن موصوفة فنظرة الى ميسرة فان لم تكن فيوم القيمة
يفعل الله ما يشاء والله تعالى اعلم **قوله** الا اذا جردت عند الملائك
اقول اي صادفها اجنبية كما هي عند عمة المنفعة وتفرقت عارة
الزيلعي وتخرجت عنها كذا وجدت بخط المصنف **قوله** اي لم يجز حكمها
اقول هو نفس لقوله ولا تكون جارية الا في هذه الاربعة مواضع
فيجب ثلث الدية وفي غيرها الواجب حكومة العدل تامل **فصل**

في الشجاج قوله وقد علم بالاستقرا **اقول** ذكر ابن الملقن في
ضبط الفاظ المنهاج وما ذكر من ان الشجاج عشرة هو المشهور وقد
زيد على ذلك كما اوضحته في الشرح فلما جبه انتهى **قوله** كذا في
الرمز **اقول** وما فهم منه انها بالجمجمة فيه فانه نقطها بخطه والمحا
ان صاحب الرمز لم يضبطها بالجمجمة بل هي فيه مملته فمضى
موافق لما في تفصيل عقد النوايب وما في الخاتمة ومختار الصحاح
واستقالي اعلم **قوله** ويجب في المصححة نصف عشر الدية
اقول يعني ان كانت خطا وان كانت عدا ففيها القصاص تحما
سياتي **قوله** اربعين مثقالا **اقول** اي من الذهب اذا الية منه
اليت مثقالا ودين الايل مائة وكل يعوي يقابل به عشرة مثاقيل
قوله لانه يمكن اعتبار المساواة فيه **اقول** فصا للعرف انه متى
امكن المساواة يجب القصاص والا فلا وفيه يخرج المسائل من
هذا الجنس والله تعالى اعلم **قوله** الا في موصحة **اقول** اعلم ان
الاتفاق على وجوب القصاص في الموصحة عند المتأخريين اذ لم
يحتل به عصوا اخر حتى لو سمح موصحة عدا فذهب عيناها فلا قصاص
عنده في خنفة فتجب الدية فيها وقالوا في الموصحة قصاص وفي
البصروية كذا في الكافي شرح النجاشي بن ملك **اقول**
سئل في رجل ضرب اخر في راسه عدا بناس فخرج جرحا حثين
احدا بها كسرت العظم والاخرى او صحنه فاجبت **قوله** في الاولى
عشر الدية في ماله وفي الثانية القصاص والله تعالى اعلم **قوله**
حتى دخل ارض الموصحة في الدية **اقول** هذا اذا كانت الشجة
خطا فان كانت عدا فذلك للملأب لا قصاص في الشجة ولكن
تجب دية كاملة من ماله لاجل الشعر ويدخل ارض الموصحة
فيها والاصل ان اللبانية حتى وقعت على عضو واحد وانلفت
شيين موجب احدهما القصاص وموجب الاخر المأل يجب المال

في الكمال كما لو قطع المفصل الاعلى من اصبع رجل فيسبى الباقي
يجب المال في الكل عند علمنا ان رحم الله تعالى كذا في شرح الاسلام
قال رحمه الله تعالى هذا امر متفق عليه وانما الخلاف فيما اذا وقعت
الحاجة على عضوين وقد ذكرنا في جنس هذه المسائل خلافا بين
ابن حنيفة وصاحبه على قول ابن حنيفة يجب المال في الكل وعلى
قول صاحب يجب القصاص في الموضحة والارض في الآخر فحينما
يجب ان يكون كذلك كذا في الثاني اربعة اقسام **قول** بقوات جز من
الشعر **قول** بعد غلط في نسخها الموافق وهو حتى لو ثبت يسقط
ويجب الدية بقوات كل الشعر المرفوع عبارة الزيلعي حواف بحرف
قول ولا يقطع اصبع شل جاره **قول** اي لا قصاص بقطع اصبع
شل جاره ولم يشك في المنع على الدية والحكم وجوب دية ما عند
الامام اذا لم ينتفع به وعندهما القصاص في المقطوعة والارض
في الآخر اذا لم ينتفع به وقد صح في المفترقات وفي الكبرى والقنوت
على قول ابن حنيفة وعليه اصحاب المتون وفي الجوهر وكذا
اصبع فيها ثلاث فواصل ففي احد ما نلت دية الاصبع وما فيها
فواصلان في احدى ما نصف دية الاصبع لان ما في الاصبع ينقسم
على اصلها كما انقسم ما في اليد على عدد الاصابع والقطع والشل
سواء اذ ذهب منفعته بالحنانية عليه انتهى وفيه من يوجب عضوا
فاذهب منفعته ففيه دية كاملة كما لو قطع كاليه اذا شلت
والعين اذا ذهب صيها لان المقصود من العضو المنفعة
فدها ب منفعته كذا في بعضه انتهى وفي التارخانية وفي نو
ابن ساعدة رحمه الله تعالى من قطع اصبع انسان فسقط اصبع اخر
بجانبه فعلى قول ابن حنيفة لا يجب القصاص في شيء من ذلك
ولكن يجب دية اصبعين وفي الكبرى وارشها في مال الحاني مروي
ابن يوسف رحمه الله تعالى يجب القصاص في الاصبع والى والى

2/ الاصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في
الاصبعين واذا قطع الرجل اصبع انسان عدا فثلث اخرى
لا جنبها فعليه ارض الاصبعين دون القصاص في قول ابن
حنيفة وعندهما عليه القصاص في المقطوعة والارض في
الآخر وفي الكافي وهو قول نزيل الحن رحمه الله تعالى
وفي المفترقات والصحيح قولها ثم قال وفي الكافي وان قطع اصبع
رجل من المفصل الاعلى فثلث ما بقى من الاصبع او كل اليد فلا قصاص
في شيء من ذلك اجماعا وينبغي ان يجب الدية في المفصل الاعلى
وفيما بقى حكومة عدل نعم اذا كان ينتفع به وان كان لا ينتفع بها
بقي ففيه دية الاصبع كما افصح عنه الزيلعي والعين وغيرهما
ثم قال فالخاصل ان اصحابنا رحمهم الله تعالى اتفقوا في العضو
الواحد اذا قطع بعينه فثلث بقية او شل ما هو متبع للمقطوع
او قطع بعد ان لا قصاص من اجله في العضوين ليس احدهما
قبعا للآخر والثاني لا قصاص فيه اجماعا فعلى قول ابن حنيفة
لا قصاص فيه ايضا انتهى كلام التارخانية وبه علم الفرق بين الشلل
والتمقوط في سوق الخلاف فان جمعا يقول بالقصاص فيها في صور
السقوط وابو يوسف روى عنه القصاص في الاولى والدية في الثانية
وابو حنيفة يقول بالدية فيها وفي الشلل عندهما القصاص في الاولى
والدية في الثانية وعند ابن حنيفة الدية في الاولى والثانية وهذا
اذا كان لا ينتفع بالاشل اصلا اما اذا كان ينتفع به ففيه حكومة
عدل واذا كان عضوا واحدا وكان لا ينتفع بما بقي ففيه الدية
دية ذلك العضو كاملا وان كان ينتفع به فيما قطع فوجهه وفيما بقي
حكومة عدل وقد اطلق اصحاب المتون الحكم في هذه المسئلة وكلامهم
محور على ما اذا كان ينتفع بما بقي فافهم والله تعالى اعلم **قول**
ويجب الحكومة فيما بقي **قول** اي اذا كان ينتفع به وان كان لا ينتفع

به نفسه اريته كاملا **قوله** وقال ابو يوسف عليه السلام
الح **اقول** كذا ايضا ومثله في الريلع والعنق وغالب الشروح
 وفي البوارية برب الموضحة والحواجر ولم يبق الاثر لشي عليه
 عند محمد وهذا قياس قوله الامام ايضا وفي الاستحسان الحكمة
 وهو قول الثاني قال الفقيه العنق على قول محمد لا شيء عليه
 الاثنى الاذنية قال القاضي انما لا ترك قولها وان بقي ان ترك
 ارض ذلك الاثران منفلة فلا فالاش المنفلة انتهى فتاحل ما بينه
 وبين ما نحن من المخالفة في سوق الخلاف وانما العلم **قوله** لانهم
اقول اي القضي والمجرب والمفتوح المتقدم ذكرهم وفي عبارة الريلع
فصل في الجنين **قوله** ضرب بطن امرأة **اقول** وكذلك
 لو ضرب ظهرها او جنبها او راسها او عجزها من اعضائها فمات
قوله فالت جنينا **قوله** اي بعد ما استبان خلقه او بعض خلقه
 كما في النازخانية فتلا عن شرح الطحاوي وسد كوفي الميت
قوله وجب غرقه **قوله** وهي على العاقلة عندنا وعند مالك في
 حاله فالعالم العنق **قوله** وقد بالادمية لان جنين البهيمة طريح
 فيه شيء الانصاف ان الام الح **قوله** هذا اذا القته البهيمة ميتا ام
 اذا القته حيا ثم مات من الضرب ففيه قيمة لانه مال الملقه بفعله
 فيجوز مع نقصان الام لكونه جنينا ايضا فانكف شي من قيمته
 فلا انقاس على الامه حتى يجزى نقصانها ببقية ولدها عند الامام
 ومحمد لان الخاية على الامه ليست كالجنين على البهيمة تامل وفي
 شرح الطحاوي ولولا ان جنينين يجب غرقان وان احدهما حيا فاق
 والاخر ميتا ففزع ودية وان ماتت الام ثم جرحا جنينين يجب دية
 الام وحدها الا اذا جرحا جنينين ثم ماتا فتلا في ديات وعلى هذا
 قياس وان خرج احدهما قبل موت الام والاخر بعد موتها وبها ميثاق
 فقيل الذي خرج قبل الغرق ولا شيء في الذي خرج بعده والذي خرج

قبل

قبل موت الام لا يرب من دية امه شي ويرث الامه والاحقر
 لا يرب من احقر ولا يرب عنه الا اذا خرج حيا ثم مات ففيه
 الدية كاملة ويرثها ويرثه كذا في الشارحانية مختصر وقال
 فيها ايضا نقل عن الذخير ثم الجنين اذا خرج ميتا لا يرب اذا
 خرج بنفسه واما اذا اخرج فهو من جملة الورثة بيانه اذا ضرب
 انسان بطنها فالقت جنينا ميتا فهذا الجنين من جملة الورثة
 ثم ضرورة المحرط وان مات بعد ما خرج بعض اعضائه ذكر في
 بعض المواضع انه اذا كان الخارج اكثر البدن ومات بعد ذلك
 كان كات الكل قد خرج حيا فرب وان كان الخارج اقل البدن فكانه
 لم يخرج منه شيء فلا يرب وان وقع الاختلاف في انفسها له حيا او
 ميتا فشهدت القابلة على انفسها له حيا او ميتا اجمعوا انه يقبل
 شهدا ديتها في حق الصلاة عليه وهل يقبل شهدا ديتها في حق المارث قال
 ابو حنيفة لا يقبل وقال لا تقبل انتهى وفي الفتاوى البخارية حامل
 مائت ويحرك ولد كما قدر يومه وليلة فقال بعض مات وقال بعض
 لم ميت فدفت ثم ينش القبر فوجرت معها بنت قاعد على
 جانبها ميتة ولم يمت زوجه وابوان احاب بعض مشايخ بلخ انه
 لو اقر الورثة كلهم بانها بنتها خرجت حية بعد وفاتها ثب البنت
 ثم تربت ورثتها من البنت ولو جحدوا لم يقض عليهم بارت هذا
 القدر الا ان يشهد عدول انها ولدتها حية وانما اسمعهم الشهاد
 لو لم يقر قوا قبرها منذ دفنت الا ان ينش وقد سمعوا صوت
 البنت من تحت القبر ووجرت ملازمتهم القبر ولو لم يكن ثم
 شهود وانكرت الورثة حلفوا على العلم ولا يرب لها اذا حلفوا
 انتهى وفي الولول الحية امرأة حامل مائت والولد يتحرك في بطنها
 مقدار يوم وليلة بعض الناس يقولون انه حي وبعضهم يقولون
 انه ميت فدفت كذلك ثم ينش القبر فوجرت بنتا ميتة على

عانتها وتركت الملة زوجا وابوين ان اقرت الورثة انها ابنته
ورثت الامينة ثم ورثت منها ورثة الميت وان وجدت الورثة
لم يقض لها شيء لانها لا يدرى انها خرجت منها ام لا انتهى **قوله**
مقتضى قوله ان اقرت الورثة بانها ابنته ورثت انه لا يحتاج
بعد الى شيء اخر ومقتضى ما في الفتاوى التجارية لا يثبت حتى
يشهد اليهود انها ولدته حيا وفيه غاية التضييق ولا يتيسر
اثبات ذلك ولا يخفى ان الفرع واحد والذي قد مرنا عنه انما
خاصة من المحظون قوله وان وقع الاختلاف في انفصاله حيا
او ميتا الى هو الاصل في تخرج مسائل الخين وفي البحر في الخايف
نقل عن المحتج والبدائع وان اختلف في الاستدلال فنحن ارب
حسنة لا تقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين لا في
الصباح والحركة يطالع عليهما الرجل وقال لا يقبل قول الساقية
الا الام فلا يقبل قولها في الميراث اجماعا لانها متهمة وتماه فيه
قوله ولا يثبت ضاربه **قوله** لو انك لا جهاض اى الاسقاط
بان قال انها لم تجهض او لم تجهض اى لم تسقطه بل ملنقط او انكر
خروجه حيا صدق بيمينه ولو اقام كل من المدعى والمدعى عليه
البينة قد قت بينة الوارث **قوله** نصف عشر قيمة الخ **قوله**
قوله لو جازع الى قيمة لا الى الالف اذ وضع المسئلة فيما لو
القتة ميتا وما لو القته حيا ثم مات من ضربه فقتله قيمته
بالفاما الخ ولا يفمن نقصان الام اذا كان بيمينه وفاد لا يجب
عليه تمام ذلك ولا بد من زيادة قتلته وهو ان يقال وفي حين
الامنة الخ لم يحل من مولاها ومن المرفور نصف عشر قيمة الخ
فاذا اذ حلت من مولاها ومن المرفور نصف عشر قيمة الخ
كما نص عليه في التاخرانية نقل عن السفن في وفيها نقل عن
المحيط وقد ذكرنا على قوله انى خيفة ومجد يقوم الخين بعد

انفصال

انفصاله ميتا على كونه وهما له لو كان حيا فينظر كيم قيمة هذا المكا
فاذا ظهر قيمة الكل بعد هذا ان كان ذكر يجب عشر قيمته ولو ضاع
الخين ولم يمكن تقويمه باعتبار كونه وهما له على تقدير كونه
حيا ووقع الشائع في قيمة بين الضارب وبين مولى الا انه المحض
كان القول قول الضارب وهذا كمن قتل عبد اخطا ولم يشاهده
القاضي قبل قتله حتى عجز عن تقويمه باعتبار حاله وهما له لو كان
حيا ووقع المزارعة بين صاحب الفسيل والقاتل جعل القول قول
القاتل مع اليمين كذا هنا انتهى والظاهر ان في جنين البهيمة اذ ار
القتة حيا من ضربه ثم مات من الضرب يجب قيمة في ماله حالة
ولا يجزى بها نقصان الام كما يجزى نقصان الامت بيمين جنينها الا ان
لانه مال ائلفه فيضمنه مع نقصان الام تأمل **قوله** قال ابو يونس
رحمه الله تعالى **قوله** بعد بياض نحو نصف سطر في خط مولى
كما هنا **قوله** ويجب في جنين البهيمة الخ **قوله** هذا اذا القته ميتا
اما اذا القته حيا ثم مات فقد قد من كونه قوا حيه وبما قل
باب ما يثبت الرجل في الطين **قوله**
او جرحه **قوله** قال في التاخرانية وقيل الجن المزاب الملتصق
للمحيط في اسفله يبرح كونه فيه الما انتهى **قوله** جوعا او غالا **قوله**
عبارة البرازية في هذا المحل مات في بئر طريق غما او جوعا او
عطشا لا ضمان على الحافر عند الامام خلافا للمجد وقال الثاني ان غما
ضمن وان جوعا لا انتهى وفي جامع الفصولين في السب والدلالة
ومنها لو القى رجلا في المافاة فلو غرق من ساعته ضمن دية
للسبع ساعة ثم غرق وفي المحيط المحيط رجلا واقاه في البحر
فغرق يجب الدية ولو سب ساعة ثم غرق لاديه لانه غرق لعجزه
وفي الاول اطرحه انتهى **قوله** ومن حفر بالوعة في طريق الخ
قوله وفي البرازية حفر بئر ثم سد هابت اب او اجزاء الارض

لا يبقى في حال الاشتغال في صغري كتبت على شيختي من الرز للعلم
 ما صورته ما ذكر في جواب عن الاول لا كما ذكر في الاصل تأمل في
 مراتب الخط الذي نقلنا عن قاري الهداية ما هو ثم ينبغي ان يقال
 وهو الصحيح والجواب عن الاول انتهى والمصنف نقل عبارة الزيلعي
 بالحرف **قوله** انتهى **اقول** لم يقل المسئلة الى احد ليس بقوله
 انتهى وهذه عبارة الزيلعي وعليك ان تسألها **قوله** ولو قطع
 انسان الجبل الى **اقول** ذكرنا المسئلة في الحاشية في موضعين احدهما
 في اوائل كتاب الحاشيات وقال ليس على القاطع لا القصاص ولا
 الدية والثاني في اول فصل في القتل الذي يوجب الدية وقال يضمن
 القاطع ديتها وفيه الجبل ثم قال ذكر ابن رستم انه اخذ ان على قاطع
 الجبل نفسه بخلاف الرواية فتنته وانظر ما كتبنا على حاشيتي
 القول **قوله** وكذا لو اشلا كلبه على رجل فغرق او سرق ثيابه لا يضمن
 الا ان يسوق **اقول** وفي جامع الفصولين ويضمن باسلا كلبه لانه
 باعرا ثم يصير الى لعقره فكانه ضرب به بحسب سفة انتهى **قوله** وقد
 قدمنا سابقا ذلك قد قدم في باب القود فيما دون النفس
 سئل يوهان الدين عن عند ثور يطلع فسيارة الى المكي فسطع ثور
 غيره فأت قال لو اشهد عليه يضمن والا فلا قال القاضي بل يبع الدين
 لا يضمن لان الاشهاد انما يكون في الحايض المايل لاني الحيوان انتهى
 قلت **قوله** ويبد جزم في البرززية ولم يحك خلافا ولا اشعر به انتهى
اقول وهو مخالف لما هنا او ما هنا صريح في ان الاشهاد
 ويكون في الحيوان ايضا وقوله ويمكن حمل المثلث في كلام الزيلعي على الاد
 الى **اقول** في الحاشية من باب الخطر والاباحة وجعل له كلب
 عقور بعض من حق عليه فلا يصل القرية ان يقتلوا هذا الكلب وهما
 يجب على صاحبه ضمان ما عصى قالوا ان لم يتقد مواليه قبل العض
 لاضمان وان كانوا اتقد موالي صاحب الكلب والوايلون ضامنا بمسئلة

الحايض

الحايض المايل انتهى ثم بحث وقال ينبغي ان لا يكون ضامنا فان الدابة
 اذا دخلت ارض الغير واصدت الزرع لا يضمن صاحبها ما لم يدخل
 بارسال صاحبه او لا يضاف فعل الدابة الى صاحبه الا بالارسال
 فينبغي ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه انلاف انتهى وهذا يعجز
 البحث منه والا فالمتقول خلافه في عاقبة الكتب ما ذكره ولا فقولها
 بمسئلة الحايض المايل يفيده الضمان في المثلث مطلقا سواء كانت
 ادما او عقور وليس يفقه كلام من لا خسر وقام به هذا الشارح حتى
 تحصل مخالفة بين كلامه وكلام الزيلعي بل مضاه ان فيه الخشيش فيه
 تلف بني ادم يصح الاشهاد فيه وما الا فلا فالكلب العقور يخشى
 فيه تلف بني ادم بالعقر بخلاف الكلب الذي يأكل العنب وقرقرنا
 في باب القود ما في قوله ويبد جزم في البرززية من عدم المطابقة
 واستفا المواقفة قنابل **قوله** وانما يضمن فيما اشهد عليه فيه
 فيما يخاف فيه تلف بني ادم كالحايض المايل وقطع الثور وعقر الكلب
 العقور **اقول** فانه يخشى فيه تلف بني ادم فيهم الاشهاد بخلاف
 ما لا يخشى فيه تلفه كما اذا لم يكن الكلب عقورا كان يأكل عنب الكرم
 فانه لا يخشى فيه تلف بني ادم فلا يضمن فيه الاشهاد فان خطر اللصوص
 دون خطر الدما تأمل **قوله** ويمكن حمل المثلث في كلام الزيلعي على
 الادى الى **اقول** كان هذا الشارح فهم من كلام من لا خسر انتهى
 لا يضمن في الكلب العقور غير الادى وانما يضمن الادى وهذا يغيب
 مراد وانما يضمن كلامه ان لم يخاف منه تلف ادى فالاشهاد فيه موجب
 للضمان اذا عقره تلف سواء كان المثلث كالم او ادما وما لا يخاف
 منه بخلاف ادى بل يخاف منه تلف ما لا فقط لعنب الكرم ولا يفيده
 فيه الاشهاد ويبدل عليه تشبيهه بالحايض المايل لان الاشهاد فيه
 موجب للضمان المالك والنفس تأمل **قوله** ما ذكره من لا
 خسر عبارة القينة وليست بالاستقلال وقد ذكر صاحب القينة في

قال في البرزخية المشهور عن اصحابنا ان اللبنة على العبد كالخاتمة
على المال ختمه وجب خاتمة مال الخائف كضمان المصوب والالتفاف
ولا يعم ذلك على اطلاقه فانه ذكر في الجامع الصغير والمبسوط ان اذ
شيخ عبد الله بن محمد بن حبيب نصف عشر قيمته كما يجب في الميراث نصف عشر الدية وفي
النواذر انه يضمن في العبد الموصى نصفان نقصان قيمته كالبهائم فيصير اطلاق
القاعدة على رواية النواذر على ظاهر الرواية فيقتل لقاعدة ما اذ المر
للجناية اربش عقدهم في حجة مسئلة الموصى لكون اربشها مقدم من غيرها **قوله**
دية العبد قيمته **اقول** ويجب مولاة على العاقلة في ثلاث سنين عندهما
كما ذكر في الثاني خاتمة **قوله** اقر الميراث **اقول** واقر الميراث بما يجب
المال عدم جوازها بالاولى **قوله** في غصب العبد والميراث
والصحيح **قوله** فان قبل ما حكم المالك الميراث **اقول** قدم في
اول الكتاب قطر جلاله وطرحه قد ام اسد لو سبغ فقله لا فوج فيه ولا
دية ويعزوه ويضرب ويحبس الميراث شوب وتعل عن البرزخية وعبد
الامام عليه الدية وانت خبير بان المتعطل عاجز عن حفظ نفسه فليكن
ما ذكر هناك عدم الضمان هنا فاما ان يحمل ما هنا على الرواية الثانية
او يفرق بان ما هنا مقيد بالنقل الى مكان فيه الصواعق او الى ارض
مسبعة وما هناك ليس فيه فقل لكن مجرد النقل لا يخرج الضمان في
الميراث الكبير ولا الصغير حتى لو مات فجأة او تحمي لضمن وانما الموجب للضمان
التعدي بتفويت الخلف فيما يمكن التحريم عنه ففي الصغير فوق يد الحافظ
وهو المولى فالأمكن التحريم عنه كالموت فجأة او تحمي لضمن به وبما
يمكن التحريم عنه بوجه كالحاشاة وهو الشق الثاني يضمن به وفي
الكبير اذ لم يطره وطرحه قد ام اسد فقد ازال حفظه فيضمن ان يضمن
كالصغير لساوياً كما في ذلك استحسننا وان علمنا فيه بالقياس ورحمناه
على الاستحسان ينبغي مساواة المنقول هنا اذ الكبير اذ لم يطره
اريا حفظه نقل او لم ينقل وانت ترى المتون لم تقتيد بالنقل في الصغير

بل قالوا غصب صغير احب الى الله من غصب كبير فثبت على هاشم
لتحقيق شرح اللزوم المسمى في شرح قوله غصب صغيرا قال في المصباح
واما الكبير الميراث اقل الى هذه المواضع ينظر ان قد عارضه اصابه ولم يكن
التحريم عنه يضمن الغاصب لانه منع عن حفظ نفسه حتى لو لم ينفذ عن
حفظ نفسه لا يضمن ان العاقل لو لم يحفظ نفسه مع امكانه كان التلف
مضافا الى التقصير لا لا الغاصب فلا يضمن كالمشتر على البر مع العلم به
فوقع لا يضمن الحاضر بخلاف الصغير فانه عاجز عن حفظ نفسه عن اسباب
التلف كالمشتر على البر يغيب العلم بالبر كذا ذكر المحقق انتهى **اقول**
يشكل عليه ما لو كنت شخصا وقد عارضه فاطله السبع لا قصاص ولا
دية لكن يعزى ويحبس حتى يموت وعن الامام ان عليه الدية لكونه في
البرزخية والحلاصة ولو قطصبتا والغاه في الشمس والبر دخي مات
فقط عاقلة الدية كذا ذكر في البرزخية والحلاصة فليما حل ولعل ما في
الدراية محمول على تلك الرواية انتهى ما رايته مكتوبا بخطي قد ما وافا
بمصر في حال اشتغالي ولا اذكر الان هل هو ام نقله من شرح
الكنز المعلوم للشيخ علي المقدسي فاني كنت اطالع كثيرا في ذلك وما ترك
مطابق لما بحثه الا اني والله اعلم **قوله** ان حمل صبي على دابة **قوله**
اقول قال في الثاني ديانة نقله عن النواذر صبي ما في ماء **قوله**
سقط من سطح ان كان ممن يحفظ نفسه لاشته على الابوين وان كان لا يحفظ
نفسه فعليه الكفارة ان كان في حجره وان كان في حجر احدهما فعليه
الكفارة وذكر عن الفقيه ابي القاسم في الوالدين اذا لم يقبدا الصبي
حتى سقط او وقع في ماء ومات لاشته عليه التوبة والاستغفار واخا
الفقيه ابو الليث انه لا كفارة على احدهما الا ان يكون سقط من يد وفي
الظاهرية القوي على ما اخبره ابو الليث انتهى **قوله** من ذلك **قوله**
قد جازاه اذ مات لانه ذلك فالواجب كمالها وهي واقعة الفتي
للتعير وبه اقيت **قوله** قال وقد نظمت جوابه فقلت لا اخرج **قوله**

لم يبين في النظر وجهه وهو مسبول عنه فقلت ذلك وقلت
لا تقصدا على اختيار القطع واذا مات لوحظ القطع **قوله** وقوله
وهنا يدل الخ **اقول** هو من تمام نقل صاحب الغانية عن الهداية
باب القسامة قوله به اثرا الخ **اقول** يعني
يعلم به انه فعل قاتل ممن يوجد بفعله اختيارا عن نفسه حيث اى
أكله سبع او احرقتة ما راوا في سبل وما شبهه تامل **قوله** بخارهم
الولى **اقول** اى ان شاء كان الزلزلة واعلم ان اليمن حق الولي فان
شا استوفاه وان شالم يستوفه فاعلم ذلك **قوله** اما في الخطا فيقضى
بالدية على عاقلته **اقول** وفيل المحلة القريبة والدلة والارض المملوكة
اذ الخطا موجب الدية على العاقلة تنبه **قوله** وفي فتاوى قاصي خان
لا **اقول** لا يخفى ان هذا مطلق في كل على عوى الخطا لان موجب الدية
عليها بخلاف العود تنبه **قوله** وهذا **اقول** اى وجوب القسامة
والدية وقوله ولو ادعى على واحد منهم الى قوله فذلك للحجاب اى
وجوبها تامل **قوله** وامرأة وصبي الخ **اقول** وفي الغانية امرأة قتلت
رجلا خطأ حتى وجبت الدية على عاقلته اهل يجب عليه بكس من تلك الدية
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يلزمها وكذا لو كان الجاني صبيا او مجنونا
فان جميع الدية تكون على عاقلته في قول هو لا والصحيح ان القاتل
يشترك العاقلة ولو كان القاتل امرأة او صبيا او مجنونا **قوله**
واطلاق الكتاب يدل على ذلك الخ **اقول** هذه عبارة الزليجى وصحى
خزينة على قوله وكذا اذا ادعى على البعض لا باعيا بهم القتل عمدا او خطأ
لان المدعى عليهم لا يميزون عن الباقي ولو ادعى على البعض باعيا منهم
القتل عمدا او خطأ فذلك للحجاب واطلاق الكتاب يدل على ذلك الخ
وبه يعم المقصود تامل **قوله** ولان دعواه ابراء لهم لا **اقول** اى
اقتضى فتكون كالأبواب حقيقة ولو وجد الاثر الحقيقية تسقط عنهم
اجامعنا تامل **قوله** بين قريتين **اقول** او محلتين او سكنتين اذا كانت

محال

محال يسمع الصوت في المسائل كلها واذا كانا في القرب سواء فهو
عليها جميعا كما في الجرح وفي البرازية وان وجد في ارض قرية لكنه
اقرب الى بؤرة قرية اخرى ان الارض ملكا فعلى المالك ولا فعلى
اكثرهما انتهى وسأقي نقله عنه قريب وفي القسامة وان وجد في
قلاة من الارض فان كانت ملكا للانسان فالقسامة والدية على عاقلته
وان لم تكن ملكا للحد وكان موضعها يسمع فيه الصوت فعلى اقرب
القبائل الى ذلك الموضع من المجرم **قوله** او القرية كما في
المضمرات وان لم يسمع منه الصوت فدعه في المشتاق او وجد
قتل على الجرح فعلى القطة فعلى بيت المال وان وجد القتل في بعض
هذه الطرق العظام القريتين ملكا لاحد وانما هو جماعة المسلمين فان
الدية على اهل المحلة التي تشوع الى هذا الطريق وفيه اهل اذا وجد
قتل في مثل خندق مدبته اى جعفر رحمه الله تعالى فهو بمنزلة
الطريق الا على اقرب المحال اليه وان وجد في ارض ليس ملكا لاحد
خزينة او قلاة من الارض فعلى ادى القرى اليه من يسمعهم الصوت فان
لم يكن حولهم القرى من يسمع الصوت من عند القتل الى القاتل
فدعه هذا انتهى ثم ذكر ما يفعله لو جرح في قبيلة او اصابه حجر لا يدرك
من رماه فشيء فلم يزل صاحب فرانس حتى مات فلم يله القسامة على
اهل القبيلة والمحلة القريبة على عاقلته وزاد في المسئلة صاحب
المسئلة فحمل الى اهله وذكر ان على قوله اى خيفة اذ لم يزل عنها صاحب
فرانس حتى مات فعلى اهل المحلة القسامة والدية وقال ابن يوسف
لا شيء فيه اذا حمل الى اهله حتى وهو قول ابن ابي ليلى وتماه فيه **قوله**
فتجر من كلام الخ **اقول** قال في الشانارخانية وفي التجرى وان وجد
في قلاة من الارض فان كانت ملكا للانسان فالقسامة والدية على
عاقلته وان لم تكن ملكا لاحد وكان موضعها يسمع فيه الصوت فعلى
اقرب القبائل الى ذلك الموضع اى ادى القريتين كما في المضمرات

وان لم يسمع منه الصوت فدمه صدر انتهى فالجرح من غير ان يجر
 ان الارض ان كانت مملوكة فعلى المالك مطلقا وان مباحة فربيه
 بحيث يسمع منها الصوت فخط الاقرب وان بعدت بحيث لا يسمع الصوت
 وهي في ايديهم المسلمين ففي بيت المال الديني وان لم تكن بايديهم فهذا
 وقد قال في الثناوية قبل هذا وفي الكافي وان وجد في المسجد
 الجامع او الشارع فلا قسامة فيه والديني على بيت المال وذلك في الحسب
 العامة وفي السراحيه ولو وجد قتيلا في ارض مباح في ايدي المسلمين
 والديني على بيت المال فلا ذر وجد قتيلا في فلاة من الارض فليس
 فيه شيء قال في الاصل فينبغي ان يقول انما تجب الديني في بيت المال كما
 في المسجد والسوق الذي مر ذكرهما والحق الجامع بينهما ان الفلاة على
 ملك عامة المسلمين الا ترى ان ابا حنيفة قال من ايجي ارضا من الفلاة
 من غير اذن الامام انه لا يملك ذلك فثبت انه باق على ملك عامة
 المسلمين فصار المسجد والسوق فوجب ان تجب فيه الديني ايضا قال
 الشيخ الامام شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي اذ تأويل هذه المسئلة
 اذا كان فلاة انقطع عنها حق منقعة المسلمين الا ان انقطع عنها منافع
 المسلمين لا تكون تحت ايديهم ورايهم وتدبيرهم فاما اذا كانت فلاة لم
 تنقطع عنها منافع المسلمين فانه تجب الديني في بيت المال لانها تكون
 تحت ايديهم ورايهم وتدبيرهم فعلى هذا لا يحتاج الى الفرق بين المسجد
 الجامع وبين الفلاة لان الشيخ في يد العامة تجب الديني ايضا على ما ذكر
 شيخ الاسلام والشيخ الزاهد احمد الطوايسي اجري مسئلة الفلاة
 على اطلاقها كما ذكره محمد بن احمد السبكي في الاصل انتهى فاعمل **قوله**
 فعلى القسامة **اقول** هذا صريح في ان الايمان عليه لا على العاقلة
 واذا علم ذلك فتكرير الايمان عليه **اقول** وفي الولوية ولو وجد
 في قرية لا امرأة فعلى حنيفة ويحمل القسامة عليها تكرير الايمان
 عليها لتفريق القتل عنها ويقصر عليها وعلى ما قلنا اقرب القبايل

الفلاة

اليها

اليها في النسب بالدية وقال ابو يوسف القسامة على العاقلة ايضا
 ولو وجد قتيلا في دار رجل فالقسامة على رب الدار تكرير عليه الايمان
 ان كان احصوا وان كان غيبا فالقسامة على رب الدار تكرير عليه
 الايمان وقال ابو يوسف لا قسامة على العاقلة لانه لا ولاية له في
 على داره لهما اما اجمعوا الحفظ والتمس صرحت لهم ولا يه حفظ الدار تحفظ
 صاحبها بخلاف ما اذا كان غيبا لان ولايتهم لا تظهر على هذا المكان
 انتهى وفي الظاهر يرد القليل اذا وجد في دار رجل فالقسامة على رب
 الدار وعلى قومه فتدخل العاقلة في القسامة ان كان احصوا وان
 كان غيبا فالقسامة على رب الدار وقال ابو يوسف لا قسامة على
 العاقلة ثم قال ولو وجد قتيلا في قرية لا امرأة فعلى حنيفة محمد
 القسامة عليها وعلى ما قلنا اقرب القبايل اليها في النسب وقال
 ابو يوسف القسامة على العاقلة لان القسامة ما تجب على من كان
 من اهل النضر والمراة ليست من اهل النضر فثبت كما صرح **قوله**
 فان وجد القتيلا في دارين قوم الخ **اقول** وفي الثناوية نقل عن
 المحرر اذا وجد القتيلا في دارين سكان وارباها غيب فالديني
 والقسامة على ارباب الدار في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف على
 السكان **قوله** وفي مسجد محلة وشرا على اهلها **اقول** وفي المتن
 وكل قتيلا وجد في المسجد الجامع ولا يدري من قتله او قتله رجل من
 المسلمين ولا يدري من هو او من جهة الناس في يوم جمعة فقتلوه ولا
 يدري من هو هو على بيت المال كما يكون على اهل المحلة اذا وجد
 فيها وكذلك اذا راه الحاكم في المسجد الجامع قتله رجل بالسيف ولا
 يدري من هو فهو على بيت المال واذا وجد قتيلا في مسجد ان كانت
 في مسجد قبيلة فهو على عاقلة القبيلة وان كان لا يعلم لمن المسجد
 والما يصح فيه عن يافان كان يعلم ان شره وبنه كان على عاقلة
 القسامة والديني وان كان لا يعرف من بنه كان على اقرب الدار منه

وان كان دريت غير نافذ ومصلاه واحد كان على عاقلة اصحاب
الدور الذين في الدرب وفيه ايضا واحد اوجب القتل في قبيلة فيها
عدو مسلح فهو على القبيلة فاذا لم تكن قبيلة فهو على اصحاب المحلة
واصل كل مسجد محله انتهى ذكر في الشارح **قوله** وسوق
مملوك على الملاك **اقول** ذكر الزيلعي بعد هذا تفصيلا عن المشتق
فراجه ان شئت والظاهر ان عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيها
روايتين فاقول ثم رأت في الشارح راجية بعد نقله الكلام المشتق
فمن **قوله** ابي يوسف في الاطلاق في السوق المملوك قول
ابي حنيفة رحمه الله تعالى **قوله** اذا كان يصل صوت اصل
الارض والفرى **قوله** وفي الشارح راجية نقله عن الزخيرة
واذا وجد القتل بين محلين او سكتين قل انهما كان اقرب
علمهم القسامة والدية اذا كان حال تسمع الحق انتهى **قوله**
فعل اصل المحلة **قوله** وكل ذلك موضع يجب القسامة والدية
فهو على اهله فلو كان ذلك في قرية فهدم عالم بيت ولسه بالبيت
على احبانه قتله **قوله** ان قوله حجة عليه **قوله** اي على نفسه
كما في عبارة سرح الدبر وفي خط المصنف عليهم وهو سبق
قوله وفي الحاوي الزاهد في جمع اذا اوجب الرجل قتل اما في غير
المملك كالمفاقر والبرية والشارح لا قسامة ولا دية فيه واما في
المملك الخاص والدار والحان فالقسامة والدية على عاقلة المالك
واما في الملك العام فالمحلة ففيه القسامة والدية على اهله سا
قوله وفي رجلين بلات ثالث واحد مما اقتلا ضيف الاخر دية
اقول قال في الحاوي الزاهد في رجلان في بيت ليس معهما احد
فوجد احدهما من بوجا والدية على الخاص عند ابي يوسف رحمه
الله تعالى خلافا لما في حقه الله تعالى انتهى يعني فان قتل محمد
القسامة والدية على مالك البيت يعني عاقلة كما هو متقول عنه

في غالب الكتب ولم نطلع على اختلاف الرواية عنها فلتسحق في طلب
ذلك **قوله** قوله على الخاص لعله على الاخص تأمل الان ملك
اختلاف الروايات عنها فلتسحق عن ذلك وقوله في الحق بلات ثالث
اقول قد به لانه لو وجبت لكان كالدرا تأمل قال في
الشارح راجية نقله عن مجمع النوازل واذا اوجب الضيف في دار
المضيف قتيلا فهو على من الدار عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
رحمه الله تعالى ان كان نازلا في بيت على حرفة فلا دية ولا قسامة
وان كان محطافا فعليه الدية والقسامة انتهى اي على عاقلة من به
وقوله وفي رجلين ليس بقيد بل في امرين او امرأة ورجل كذلك
واذا لم يكن مع احد فالقسامة والدية على عاقلة المالك **قوله**
احتمال انه قتل نفسه **اقول** او قتله غيره اي غير الثاني وكثيرا
ما وقع وعند ابي قول محمد اقوى مدبر كالفيل **قوله** والدية على
عاقلة ورثته **اقول** مكنت هذا الشارع عن القسامة وفي الشارح
خاتمة ويجب دية على عاقلة ولا يجب القسامة وفي الغاية لم يذكر
القسامة في الاصل واختلف المشايخ في وجوبها على العاقلة على قول
ابي حنيفة منهم من قال لا يجب ومنهم من قال يجب واخراجه المصنف
قوله والحق هذا **قوله** وفي الحاوي القديس وبه اي يقولها ناخذ
قوله ولو وجد في ارض موقوفة **قوله** في شتم الاحكام
مثله نقله عن سيرة المصنف **قوله** موقوفة على المسجد **قوله** فان كان
في وقف مسجد محلة فهو كالموجود في مسجد المحلة وان كان في وقف
المسجد الجامع فهو كالموجود في المسجد الجامع وحيثما قد تقدم
قوله قلت قوله الخ **قوله** اجاب صاحب الغاية وكثيرا عن هذا
بابها يجب على العاقلة لست حجة توفي منها دونه وتنقذ وصاها
والورثة تخلف وقال في كمال الدراية فان **قوله** كيف يستقيم
وجوب الدية على عاقلة الورثة لهم لان العاقلة يعقلون عنهم ارجح

الدية عندنا ايضا انتهى **اقول** قوله ايضا اي كما هو عند
الثاني في اهل العطاء ايضا وقوله من اهل العطاء يعني جلا خيرا
عائلا بالغا نامل **قوله** فالدية في بيت المال **اقول** كما اذا قتل
خطا فدية بيت المال **قوله** وفي فتاوى قاض خان **الح** **اقول**
الظاهر ان قاض خان اخذ القيد المذكور من الفرع المزبور وهو قلب
الموت والشروع والفتاوى لم يذكره ويكن جملة على الرواية الثانية
المروية عن ابي حنيفة وهي شاذة او يقال المراد بالوارث الذي
يقع به الناصر كالمحقق المذكور في الفرع ولا يجب في بيت المال
اذ يلزم وجوبها فيه مع وجود المحقق وانما لم يجب في هذا الفرع
على المحقق لرقده ويلزم من القيد بالوارث عدم التخصيص اذ لو ارث
احد من صاحب الفرع والتعصيب ومن هو من ذوي الارحام
ولا يخلو غالب الاحد من قرابة الارحام لكن الحل الاول يعارض بالمعنى
اذ هو يوجب اذ لم يكن له وارث يجب في بيت المال ورواية محمد بن ابي
وانما يجب في ماله وعلى ان يتامل هذا المحل هذا وعفاهم النفس
معمول بها كما ذكره الطرسوسي في انفع الوسائل وفي الاستشارة والنظامين
لا يوجب الاحتياج بالمعنى في كلام الناس في ظاهر المذهب كالدلة
وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتياج به في خلاف ظاهر
المذهب كما في الدعوى من الظاهرية وامامهم يوم الرواية فحجة كما في غاي
السان من الجواب انتهى **قوله** فقال **اقول** يعني في الاصل **قوله** لان له
وارثا معروفا **اقول** نعم قوله وارث معروفا بالوارث بالفرع
والتعصيب ومن كان من ذوي الارحام وبخالفه ما في البراءة من
قوله وعفا عنه كل انسان من يتناصر هو به ان من الديوان فعاقلته
اصل ديوانه والصانع بعضهم لبعض ان كانوا يتناصرون بالديوان
والصناعة وان من اهل البادية ففسدت قبيلة ابيه الاقرب فالأقرب
فان لم يكن لهم علم اليهم اقرب القبايل نسب وقولن نسب يخرج ما لو لم

تكملة

تكملة محلة حيث لا ينضم اليهم اصل محلة اخرى لان الناصر لا يقع
بين المحلين وان لم يكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلته بيت المال
في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومحمد بن الثاني عن الامام ان يجب
في ماله لا في بيت المال اجماعا انتهى فتوله وان لم يكن له عشيرة
ولا ديوان فعاقلته بيت المال اعلم من ان يكون له وارث معروفا
ام لا ومثل ما في البراءة في اغلب المتون والشروح وفي الزيلعي
قال علما وارجحهم الله تعالى ان القائل اذ لم يكن له عاقلة فالدية
في بيت المال اذ كان القائل مسلما انتهى لكنهم يتبعوا ما في الجامع
والزيادات وقد جملة قاض خان على المعتد المذكور في الاصل
بعدم الوارث وانت خبير بان العاقلة من يقع بها الناصر ولا
يقع الناصر بكل وارث فاذا اوجبنا الدية في ماله القائل مع وارث
لا يقع به الناصر فقد اوجبنا في ماله مع عدم العاقلة وقد علمت
ان رواية محمد بن الامام وهي شاذة وبخالفه ما عليه الفتوى فالاول
حل ما في الاصل عليها ليكون كلام الاحتياج جاريا على من هو الصواب سلما
من الاستعداد او يقول ان كان الوارث ممن يتنصر به فقد وجدت
العاقلة والا فلا عاقلة للقائل فيكون في بيت المال واعلم ان قاض
خان اخذ التقيد بالوارث المعروف من الفرع الذي ذكره في الاصل
والفرع الذي ذكره في الاصل فيه المناظر من يتنصر به وهو مولاه
المحقق فلا تكون الدية في بيت المال لذلك واشتاع كونها على المحقق
وقبيلته بواسطة الرق اوجب كونها في ماله لا في ماله وهو قوله لان
له وارثا معروفا اي معدودا في العاقلة كالمذكور وهو المحقق فلا
يتعدى الى كل وارث ولا يلزم ان يكون من له قرابة من ذوي الارحام
من النسب وان عدت ان يجب الدية في ماله ولا قابل به ولا يخلو غالبا
احد من ذلك فلا يتحقق فيه التخصيص في الدية فليس وانفسه
من نفسك **قوله** وعفا عنه **قوله** نعم النفس وما دونها **قوله**

او تقوم جهة **اقول** هذا اذا اقامها قبل ان يقضى لها القاضي
اي بالدين على المقر في ماله اما لو قضى لها عليه في ماله ثم اقامها
ليجوز لها الى العاقلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب عليه بقضائه
انما جاز فلا يكون له ان يبطل قضاءه بينه وبينه صحيح به في المسبوط
قوله وعليه الكفاية **اقول** اي مع قيمته **قوله** ويؤخذ من
قوله ان الخصم هو الحائي الى **اقول** الذي يظهر من فروعهم ان الغائب
الصحيح انما يخلف على نفق العلم لحواله اقرارها على نفسها كما في مسئلة
النصيبي في الاعتراف المتقدمه قريبا المعللة بان لهم ولا يثبت
على انفسهم وكيف لا يثبت اقرارهم بما هو راجع عليهم على غير هذه
وادارهم اقرارهم بطلوا ذلك من وضع لو اقر به لزمه فاذا انكره
ستحلف الالة مسأله ليست هذه منها وما يدل على ما ذكره
ما صرحوا به ان العاقلة لو برهنوا انه القائل فلا بد ان لا تقبل في
دفع الدين عنهم كما في العاشر من جامع الفصولين وعنده ولا تقبل
السنة الا من الخصم فلو لا انهم خصم لما قبلت بيمينهم **واقول**
قد ظفرت بالنقل في المسئلة ولله المهر ذكر في جامع الفصولين
في الفصل الثالث دعوى القتل الخطا على القاتل تسمع والسنة عليه تقبل
بغية العاقلة كما عن شين دعوى الدية على العاقلة بغية القاتل
هل تقع فعلى قياس ما كتبناه من محاضر تقع في اخر الفصل السادس
من هذا المجموع ينبغي ان لا يقض دعواه كل الدية عليهم بنظر عتة وذكر في
المحاضر والسيارات ما هو رواية المحاكم عن شين وقاضل صورة
المحضار دعوى قتل على قتل ابا هنت خطأ ووجبت دية القتل
لهذا على هذا وعلى عاقلته وهو عشرة الاف درهم او الف وسبعمائة
جدا وما يثبت من الابل وواجب على هذا وعلى عاقلته اذ اهدت الدية
لا هذا كما ذكره المتقدمون قال عماد الدين في فصوله وزاد عتة في
زمانه في صورة كتابة هذا المحضر بعد قوله الى هذا في ثلاث سنين

فتاوى في كل سنة ثلث هذه الدية المذكورة انتهى وذكر
في الفصل السادس ادعى على آخر جسمانية درهم بسبب انه وكنه
خطا فانكسر منه رد محضر هذه الدعوى اذ الاختلاف ثابت فلو
وجب الخطا على العاقلة ابتداء او على الحائي فتقبل عنه عاقلته
وكذا اختلفوا في ان الحائي فعل هو من بخلة العاقلة ام فلا تستقيم
دعوى مطالبة جميع الموجب دل عليه انها الوجه ارجح في دعوى
قتل الخطا لا ينفذ حكمه عليها اذ فيه الدية على العاقلة ولم يرد
منهم التحكيم ولو كان عمدا لعد حكمه عليها كما ذكر في تتبع انتهى وذكره
ايضا في جامع الفصولين في الاربعين في المحاضر والسيارات
فقد علمت ان في المسئلة خلافا وينبغي ترجحه صحة الدعوى
على كل منها اما على الحائي فلما ذكره في الفاشية ان الحق على الحائي
ولذلك اقتصر عليه في شين ولم يحكم خلافا واما على العاقلة
فلا بد ما يدعى على القاتل الغائب بسبب ما يدعى عليهم شرعا
فهم اخصام فيه وهذا كله في دعوى العلم على الغائب من احد
الحائنين اما صحة الدعوى على الحاضر منها فلا كلام فيه على
مقتضى ما في جامع الفصولين فكيف لا يقض ان يكون القاتل
في الحجاب انه تخلف العاقلة وانظر في اعلام الاخير في المكتبة
الاربعة عشر في ترجمة الشيخ الامام ابو الفتح زينة الدين حيث
الفصول العادية فانه ذكر المسئلة فيه ببيان حسنة فراجعه
فان قلت **في مسئلة النصديق في الاعتراف** انما صح
اقرارهم تبعا لقتل **لا يقال** ذلك فانهم صرحوا بان
الرجل اذ قال كفلت بجانك على زيد فاقر الكفيل بان له على زيد
كل ما ذكره زيد وكافية وجب المال على الكفيل دون الاصيل فيه
علم ان الاقرار اذ اوجب نفقا على المقر لا يوقف على الاصيل اذ
هو حجة وان كانت حجيته فاعترضت مسئلة نظير هذه المسئلة

فقد صرحوا فيها بان القضا على الاصيل هل يكون قصداً على
 الكفيل فيه روايتان والموافق لم هو الموقوف انه لا يكون فهو
 المعتمد كما في المصلحة الكلام على القضا على الف بامل **قوله**
 لا العاقلة **اقول** لم يعلق في الثانية **قوله** كما قد ضاه **اقول**
 وتقدم ان ما في الجامع والروايات محمول على ما اذا لم يكن للفقائل
 وارث معروف فثبت **قوله** كما قد ضاه **اقول** قد مضى شرح
 قوله فان لم يشع القبيلة **اقول** في الثاني رخصته من
 من كتاب النكاحات في الفصل الثامن والعشرين في المنقولات
 ابن ساعد عن محمد رحمه الله تعالى حرمه سيف وعبد معه
 فالتقيا وصر به كل منهما صلحه حتى قتله فانا ولا يدري ايهما بدأ
 بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شيء وان كان
 السيف بيد العبد والمصير بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة
 العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان بيد كل منهما
 عصم وصر به كل واحد منهما صاحبه وشيخه من صفة ثم فانا ولا
 يدري من الذي بدأ بالضرب فعلى عاقلة الكهنة العبد صحى
 لمولاه ثم يقال لمولاه ادفع من ذلك قيمة الشيعة الى ولي الحر
 وهذا استحسن وانما ساس ان لا يكون لشيء منه بشرط
 الوليد عن ابي يوسف في رجلين ضرب كل واحد منهما صاحبه
 هذا بالسيف وهذا معه عصم الا يدري ايهما بدأ قال على صاحب
 العصم نصف دية صاحب السيف على عاقلته وليس لصاحب
 العصم شيء واذا جرح الرجل عبد بالسيف فاشهد المجرع على
 نفسه ان فلانا لم يجرعه ثم مات المجرع من ذلك هل يصير هذا
 الاسماء قالوا هذا على وجهين اما ان تكون جراحه فلكل معرو
 عند القاضى وعند الناس فهذا الاشهاد لا يصح وان لم يكن جراحة
 فلان معروفه عند القاضى وعند الناس كان الاسماء دية صحى

وفي

وفي الذخيرة فان اقام الورثة بعد ذلك بنية على ان فلا
 جرحه لم تقبل هذه البنية انتهى **اقول** ولو كان بيد
 كل منهما أى الحر والعبد سيف لاشبه فيها **قوله**
الروايات اقول تقدم في كتاب الشرب ان جها لهما الموصى به
 لا تمنع الوصية لانهما من اوسع المقود حتى جازت للمودع والمعد
 وتبين في المحل المذكور ما في ذلك فليجده فانه مهم **قوله** ولي الجمل
اقول رجل اوصى بما في بطن جاريته لانسان فأت الموصى فغلق
 الورثة ما في بطن الجارية جازا لاعتاقهم ويضمنون قيمة الوليد
 يوم الولادة كذا في الظهيرية **قوله** قال في فتاواه **اقول** أى في
 كتاب الصلح منها **قوله** اوصى بما **اقول** كذا بخطه وصوابه لما نأجل
اقول وسأني في شرح قوله فطل قولها ورد ثاقبه
 الا اذا مات هو صبيد الا ما لفظه وكذا اذا اوصى للمجنون بدخل في
 ملكه من غير قبول استحقاقا لعدم من يلي حتى تقبل عنه وهي عبارة
 الرابلي وغيره من شراح الهداية فظاهر ذلك انه النقل في حد من
 ولاية الام والوصى على الجنين مظاهر كذا ولا يدعى الى **قوله**
 ولا لوارثه **اقول** اطلق الوارث فتم من كان من ذوى القربى
 ومن كان من المصوبات ومن كان من ذوى الارحام ولكن كتب
 المراد بالورثة في قوله لا تصح باكثر من الثلث او للفاكل الاباحا في
 الورثة كل من كان له اُرت بوجه من هذه الوجوه **قوله** الا ما
 ورثته **اقول** فيه إشارة الى انه اذا لم يكن هناك وارث سوى
 الموصى له وكان الموصى له احد الزوجين فانها تصح له ولو اراد على
 الثلث قال في الموهبة لو اوصت لزوجها بعد كتب يعنى بالنصف
 كان المال كله له نصفه ميراثا ونصفه وصية وتماه فيه
باب الوصية في المال في الدنيا
 بدون القضا عنها **اقول** هذه عبارة الرابلي وقد حذف منها شيئا

قوله أقول قوله فيما تقدم أما إذا أخرج **الحق**
 ليس بصريح بل ولا يفيد ذلك بوجه إذا الضابط الذي ذكره كما
 في الآثار فإنه يفيد أن الموصي له إذا كان حياً من أصل
 الاستحقاق تعتبر صحة الإيجاب يوم وصي وصيته وإن كان غير معين
 تعتبر صحة الإيجاب يوم موت الموصي فالاعتبار ليس بحالة الإيجاب
 بل الاعتبار لصحة الإيجاب يوم الوصية في المعين وفي غير المعين
 يوم موت الموصي فلا صراحة ولا دلالة في كلام الزيلعي هنا على
 اعتبار حالة الإيجاب بوجه فامله **قوله** فإن أوصى بوصايا مع
 ذلك **الحق** قال الشارح الزيلعي قاله العبد الفقير الراجي
 عن رب الكرم هذا مشكل من حيث أنه لو رثته كان قد قصد قوته
 إلى الثلث ولا يلزم مما أنه قصد قوة في أكثر من الثلث على تقدير
 أن تكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في أيديهم من الثلث
 شيء فوجب فوجب أن لا يلزم مما قصد بقية انتهى **أقول** يمكن
 الجواب بأن هذا التصرف له شبهة في الأقسام لفظاً وشبهه
 الوصية تنفيذاً ولا يلحق حكم الوصية من كل وجه فاعتبر شبهه
 الأقسام يجعل شأناً في الأكلات ولا يخصص بالثلث الذي لا يصح
 الوصايا وبه نزول الإشكال فامل وقد ذكر الشبه في العنايتة شرح
 الهداية واحدة تعالى إعمال **قوله** قلت الفرق بينهما **الحق** **أقول** وقد ذكر
 ذلك الزيلعي تبعاً لما في شرح الهداية وغيره **باب**
الوصية **قوله** ويصوف نعم **الحق** **أقول** هذه عبارة النذر والنذر
 لمن لا يحسن وإلى آخره شرح المقولة **باب**
الوصية **قوله** والمرد والفقير الذي إذا أوصى الذي إلى الذي محتمل
 كان جائزاً في الآثار خاصة ومنها أيضاً وإذا أوصى الذي دار الأسلا
 بامان فأوصى إلى مسلم جائز ولا يخرج انتهى وإذا أوصى المسلم إلى
 خربي فللقاضي أن يبطلها ويخرجها من الوصية والذي إذا أوصى

بالخبرة

إلى

إلى الخربي فإنه لا يجوز من الذي من الخربي بمنزلة المسلم من
 الذي والمسلم إذا أوصى إلى الذي كانت الوصية باطلة قلنا الذي
 إذا أوصى إلى الخربي ممن يخاف منه على المال فإن القاضي يخرج
 منه الوصية وينصب مكانه عدلاً لأن في الآثار خاصة تعلل
 المحذور فيها أيضاً وإن كان أوصى إلى المستضعف جاز عند هالان
 المستضعف بمنزلة الخريف مما ويجوز عند أبي حنيفة لأنه بمنزلة
 المجاني فكل من حكم المجاني في حق من أوصى انتهى **قوله** حدث
 يجوز **أقول** أي بالاجابة كما في آثارنا خاصة نقلها عن الجميع
قوله أو أفق على ولي أو نظر إليه ولم يأمه فليس بوصي
أقول وفي الخبر أنه لا يثبت في الآثار خاصة تعهد أباي بعد موت
 أو قوماً من عمل وما يجوز مجرى هذا اللفظ يكون وصياً **قوله**
 ووصى الوصية وصي في التركيبين **الحق** **أقول** لم يبين المسئلة البيان
 المطلوب فكثير من الشراح **أقول** المسئلة على أقسام
 لأنه إما أن يبين فيقول جعلت وصي من بعدك أو وصياً
 ويخوع أو يبين فيقول في تركي أو في تركه موصي ويخوع أو يقول
 في تركي وتركه موصي أو في التركيبين ويخوع فمن أربعة أقسام
 فإذا أجمعهم وأبين فقال في التركيبين فهو وصي فيها عند خلاف
 للمشافعة ومن قرأ ابن أبي ليلى وإن قال في تركي فهو أبو حنيفة
 روايتان ظاهر الرواية عنه أنه يكون وصياً فيها لأن تركه موصي
 تركته فأصبح به في الاختيار وعنه أيضاً روايتان أظهرهما
 أنه يقتصر على تركه وإن قال في تركه الأول فهو كما قال يكون
 وصياً في تركه الأول خاصة عند من كان فاعله في الآثار خاصة عند
 شرح الطحاوي وكما مرشد اليد فليست الاختيار إذ ليست تركه
 تركه الأول حتى يتناول قوله في تركته بخلاف قوله تركته وإن
 تركه موصيه تركته فتناولها اللفظ فاعلم هذا الخبر فإنه مفر

قوله لا يثبت إقراره إلى قوله من أجله **أقول** بكتب هذا بعد قوله
 والمزاد **قوله** وضع بيعة وشراؤه **أقول** أطلق البيع
 والشراء فشمّل النقد والنسيئة إلى أجل متعارف وهو ظاهر
 لكن من ملّى فإن باع من مفسد سبّني قريبا وقال في الخائفة
 وإذا باع شيئا من تركته المتبينة فأن كان يتضرر به اليتيم
 بأن كان الأهل فاحتمل لا يجوز **قوله** وقال المناخرون من أصحنا
 لا يجوز له **أقول** غير بعيد الجواز الشامل للباطل والفاسد ولم
 يصح ما حدّثها وأقول **قوله** ذكر في الثاني رخصة نقلها عن
 المتفق أنه باطل وهو ظاهر فالمراد بعدم الجواز هنا البطلان والله
 أعلم **قوله** لأنه شرع فيه من غير ما **أقول** فلو طلب على عمله أجرة
 فعين له القاضيه أجره مثله جاز بل يشبهه لأنه لم يرض بالعمل
 مجانا ولم يشرع فيه بعد متبرعا فأفهم وقد ذكر في الآشياء في كتابنا
 الدعوى والنيابات في المناظر وهو صحيح في ذلك فإن مسائل الوقت
 ما خوقة من مسائل الوصية **قوله** باع ماله اليتيم أو ضيعته
 إلى **أقول** باع ماله إلى أجل يفسد ولا يتطوّل الأجل إلا إذا عمل المشتري
 التمس أو إلى بكفيل ملّى أو من فيه وفاء تأمل وفي الثاني رخصة
 وفي الفتاوى وصى باع ضيعته اليتيم من مفسد يعلم أنه لا يملكه
 إذا التمس ذكر في الفتاوى عن أبي القاسم أن هذا البيع إن كان
 بيع رغبة أجل القاضيه المشتري ثلاثة أيام فإن أمكنه أداء كل الثمن
 والانقضاء البيع ففي هذا الجواب إشارة إلى جواز هذا البيع وفي
 الخاتمة إذا كان يعلم أنه المشتري لا يقدر على أداء الثمن علم أن المشتري
 إذا نقد الثمن قبل أن يرد القاضيه البيع على الوصي والبيع مصلحة
 للصغير فلقاضيه يفسد البيع ويحكم بجواز الأجل لأن وهما المشترين
 على اليتيم لم يبق وهو لما منع من جواز البيع بل تمام النظر في نفسه
 إذا كان مصلحة في حق الصغير وإنما يكون البيع مصلحة في حق الصغير

إذا رغب المشتري بضعف قيمة الضيعة أو بان كان الصغير محتاجا
 إلى الثمن لأجل النفقة انتهى **قوله** ولا يتجر في ماله نفسه إلى آخره
أقول أطلقه فشمّل ما إذا كان باعوا القاضيه وبه يتبين عدم صحة
 ما يفعله بعض جملة القضاة من دفع شيء من ديارهم اليتيم للوصي
 بالزعم لأنه احتار بحال اليتيم لنفسه تأمل اللهم إلا أن يرضى القاضيه
 ويرتب عليه الرجوع بوجهه فأفهم صرحوا بأن للقاضيه ولاية الأقران
 وهو صحيح منه سناؤه الأقاين من الوصى لكنهم لا يأتون بالحجة
 على وجهها الشرعي والله تعالى الموفق وقد صرح في جامع الفصول
 في السابع والعشرين أن القاضيه إنما يملك الأقاين إذا لم يجد مالا
 يشتريه يكون غلة لليتيم لا لو وجع أو وجد من يفياء لأنه أنفع
 ذلك أن يبايعه من ملّى وفي الجاوي الزاهد في مسائل فقهاء
 من الوصايا اشترا القاضيه بامر الوصي بالاحتار والشركة في ماله
 اليتيم دون المعاملة لأجل الزعم انتهى وأبلغ من ذلك أنهم يقتضون
 بالزعم من غير معاملة في ماله إذا عمل فيه أول مرة ويستندون
 في ذلك لما لا يبعد بكلامه في المنه والوصف بالربا المحرم في مسائل
 الأديان الذي أخذ الله تعالى فيه بالحرب بمجرد جلالته فأسد
 في عقولهم هي النظر إلى اليتيم وهمل فيه أمره الله تعالى نظر ما هذا
 الأصل لا بعد تعود بآية تعالى من أفعالهم والله تعالى الموفق
 والمعين **قوله** فتصدق بالزعم انتهى **أقول** لم يشهد بل قال نكوه
 في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوسف يملك له الزعم ولا يتصدق
 بشيء انتهى وفي الغزاليه فإن أخذ الوصي أرضه مزارعة إن التمس
 على اليتيم لا يجوز وإن جعله الوصي على نفسه على ما في قول الأئمة
 في جواز بيع الوصي ماله اليتيم من نفسه ينبغي أن يجوز وفي المسئلة
 دليل على أن الوصي يملك الاستفاد من ماله اليتيم وفي المنتقى
 ما يدل على أنه لا يملك والحواشي ذكر فيه اختلاف المسألة **قوله**

اقول فلا وادعى الثمن بعد ما ذكره هل تصح دعواه حمله ذلك اقرارا
بانه ملك البائع صريح في عدم جواز دعوى الثمن وجعله رضا للبيع
يقيد كحل اذا لا يلزم من الرضا بالبيع الاقرار بانه ملك البائع والمضجع
يحتاج الى التبرر **اقول** والذي يظهر سماع الدعوى في الثمن
ايضا ويؤيد ما في شرح الكفر للزبيدي وغيره من قولهم وحضوره وتركه
فيما يصنع اقرار منه بانه ملك البائع وان الحق له في المبيع **قوله**
انه ملكه **اقول** او بعضه مشاعا او مضافا **قوله** بخلافه الاجنبي ولو
جارا **اقول** الذي ظهر لي في الفرق بين الاجنبي والقريب ان
الاطلاع الفاسد في القريب اقل في ثبوت التلبس فيه ارجح ولذا كنت
غلب هذا الامر في الاقرب خصوصا في دعوى الارث لشمولية اثباته
بخلاف الاجنبي فان طعمه في مال من هو اجنبي عنه قليل نادرا في مال
من هو حبيبه التزوير والتلبس وهو ان يصرف المشتري فيه ما نأ
بالعرض والنا وخصوصا في مال **قوله** زرعا وينا **اقول** المراد به
كل تصرف لا يطلق الا لما كان من قبيل القتل تامل **قوله** فلا تسمع
دعواه **اقول** اي دعوى الاجنبي ولو جارا **قوله** الخامس عشر **اقول**
اي من كتاب الدعوى **قوله** واثمة خفي من على راي ائمة سمع في قند
اقول اي في منع سماع الدعوى **قوله** فلا يفتي لهما اختاره اهل
خوارزم **اقول** وهو المنع مطلقا **قوله** وذكر في التزوير ايضا في محل
اخر **اقول** ذكره في كتاب النكاح في التاسع في نكاح المكر **قوله** وبخلاف
ما اذا باع الفضولي **اقول** في فتاوى امين الدين باقلا عن المحط اذا
اشترى سلعة من فضولي وقبض المشتري المبيع محضرة صاحب السلعة
نسكت يكون رضاه انتهى ومثل ما في فتاوى امين الدين في التزوير
تقلا عن المحط ايضا فيه علم ان محل ما هنا ما اذا قبض المشتري
السلعة محضرة صاحبه وهو ساكت تامل قال في جامع الفتاوى
وذكر في مئة القريب راي غيره يبيع عروضا فقبض المشتري وهو

ساكت وترك منازعته في اقرار منه بانه ملك البائع
انتهى **اقول** فظهر من هذا القول ان المسألة فيها اقرار
عدم السماع مع الاطلاع بالمبيع والتسليم من غير تصرف المشتري
مطلقا في القريب والاجنبي واشتراط التصرف فيها والتفصيل
وهو عدم اشتراطه في القريب واشتراطه في الاجنبي ولا شك
ان الحار واخل في سمعي الاجنبي فما منع احدهما منع الاخر
والقول الرابع قول ائمة بخاري وهو سماع الدعوى مطلقا في
من القريب والاجنبي **قوله** وفي كلام شارح الكفر **اقول**
الظاهر ان ما في فتاوى ابن الميث ليس بقيد بل مثل تامل
قوله ولم يبين بيع ماله **اقول** قيد به لانه لو عيشه فباعه
مكرها لم يبيع الا ان يقتضيه المشتري طوعا كخبره عليه من المالكين
قوله عمر دار زوجته ماله باذنها فالعارة لها **اقول**
فلو اختلف في الاذن وعدمه ولا يثبت في القول لمكره يمينه
وفي ان العارة لها اوله فالقول له لانه هو المالك كما يفرق من
قول ائمة لكن ذكر في الفتاوى التي بينت من كتاب الفصص اذا
تصرف في مال غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك لا اذا
تصرف في مال امرأته فانت ثم ادعى انه كان باذنها وانكر الوارث
فالقول للزوج كذا في القنية انتهى فمقتضاها انه اذا عمر دار
زوجته لها فانت وادعى انه كان باذنها لم يرجع في تركها بما اتفق
وانكر بقية الورثة اذنها ان القول قوله ووجهه شهادة الوارث
الظاهر له **قوله** فاجاب بما فيه الكفاية **اقول** لا يخفى ما في هذه
المسألة من عدم الكفاية وحاصل جوابه بعد عرض عارفة
الحاكم الشهيد ناقل عنه من الحسن والمسوط والبلداج والشيخ
وبعد ان رفع له في السؤال فاصورته ومثل هذه المسألة وهي
ان اذا اقر بالاجنبية وكوفا رضا عاثره قال او هفت جاز ان يزوجها

وان ثبت على قوله الاول وقال هو حق لا يجوز له ان يتزوجها
غير علم اذ ان اكثر من اربعين مصنفاً فيها فتاوى خير يطلب
والاولى والمحيط الحسن وقفاوى الى اللبث السمرقندى
والامام فخر الدين النعماني والفتية والتممة وجامع المختصرات
وخزانة المفتين والمنبع والثانوارحانية وشرح الهداية للقيام
الكافي وشرحها للشيخ الهندي وشرح المحمدين فرشته وقفاوى
الامام حافظ الدين الكردى وطائفة الاستاذات لابن قاضي
سماوية وفيه القدير لابن الممام ان الثبات لا يحصل الا بالقول
بان يشهد على نفسه بذلك او يقول هو حق او كما قلت او كما في
معناه لقوله هو صديق او صواب او صحيح او لا شك فيه عندي
ومن جمع بين هو حق كما قلت اراد التأكيد ومن اقتصر على بعضهما
ولم يترقب للحصر فكل واحد موقوف بتقدير او ما في معناه مما قلنا
وليس في منطوق النصيب المذكورة ان التكرار يقوم مقام هو
حق او ما في معناه حتى تمتنع الرجوع بعد نعم بوجوه من قول
صاحب الميسوط ولكن الثابت على الاقران كالمجرد له بعد العقد
انه اذا اقر بذلك قبل العقد ثم اقر به بعد يقوم مقام ذلك
وقوله صلح البدل لانه اقر بطلان ما عيّن ابطاله للحال ليس
فارقا بين مسألة الاقرار قبل العقد لانه ذكر بعد ما يقتضي عدم
اعتباره لانه ذكر مسألة الاختصاص مع وجوده بها وما ذكره في اخر
كلامه من جواب النزوح بها اذا قالت او همت او غلطت محمول على
ما اذا لم يثبت بقرينة ما تقدم له فالثبات والاصرار والدوام واحد
الحاصل من كلامه ان مجرد التكرار يثبت به الاصرار واقتضى العمل
قوله والظاهر ان مراده كراهة التحريم **اقول** نامل ما في
هذه العبارة فان ظاهر قوله والظاهر ان مراده لصاحب الفتية
وهو مخرج بكراهة التزويج ويرجع الضمير الى حنفية **قوله** نامل

وطاهر

وطاهر التوجيه لا قوله ولم يتحقق **اقول** قال ولري نجم
الدين وفقه الله تعالى وقهره هو للشيخ على المقدسي في
جواب اجاب به عن عبارة فافهم خان وقد رعت اليه في
سواله رايته بخط هذا المصنف **قوله** هذا وقد اورد
هذا اللغز **اقول** ما اوردته في المنظومة ليس هذا اللغز
بل هو لغز اخر غيره واي قوله ان كان الله يعذب المشركين
الح من قوله لا يدخل النار كما فرغ الى لا يتحقق على من له ادنى
فيهم تامل **قوله** قال ابن الفتح وعندي ان هذا اللغز
اقول قد قضى بنقله هذا على نفسه بالانكار وانه ما كان
يتبعي له ان يدونه ولا ان يسطره والله الموفق **قوله** ولما
سنة وهو من شعائر الاسلام **اقول** وهو عندنا وعندنا
واجب قال في شرح منظومة ابن العاد الموسومة بلا اقتصاد
قوله السبب في الفناء ان ابراهيم عليه الصلاة
والسلام لما اتى بالترديد بدخ ولد فاجب ان يجعل لكل واحد
ترويعا لقطع عضو ورافة دم ويبسلى اولادهم بالصبر على
اسلام الاباء والاولاد تاسيا بابراهيم عليه الصلاة والسلام انتهى
الحج المصطفى الشافعي في شرح المنهاج وغيره **قوله**
انقن سدينا ابراهيم الخليل على نبينا محمد وعليين الله الجليل
افضل الصلاة والسلام وعلى اهلها واصحابها والانبيا اجمعين وهو
ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرون سنة لكن الاول (صح)
وقد جمع بينهما بان الاول حسب من حين النبوة والثاني من
حين الولادة بالقدر وما سمع موضع وقيل انه للتخار وقد كثرت
اختلاف الرواة والحفاظ واهل السنة ولادته صلى الله عليه
محمدا لانه جاء انه ولد مخونا ثلثة عشر نبيا وان جبريل قم

خفته حين طهر قلبه وان عبد المطلب خفته يوم سابعه ولم
يضع في ذلك شي على ما قاله غير واحد من الحفاظ ولم ينظر
لفقوله الحالك ان الذي توارثت به الرواية انه ولد محتونا وممن
اطال في رده الذي يصح ولا يصح الحديث وكلاهما محتونا
لانه ثبت عندهم ضعفه والوجه في ذلك الجمع بانه يحتمل بانه
كان هناك نوع ثقل في الحنفية فنظر بعض الرواة للصورة
فسماه خانا وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الماشية بالفتو
انه لم يولد محتونا وان الله تعالى اعلم انتمى **قوله** وقيل سنة **اقول**
وبه جزم الرازي معللا بانه نص ان الخنثى تحت ولو كان خانا
مكرهه لانه لم تحت الخنثى لاحتمال ان يكون امرأة ولكن لا
كالسنة في حق الرجال **قوله** والدليل على ذلك تقدم القهرين
على الخنثى **اقول** الصهرين ابى بكر وعمر والذى رويته صلى الله
عليه وسلم عائشة وحفصة والخنثى عثمان وعلى زوجي بانه
صلى الله عليه وسلم **قوله** وفصل بين الخنثى بالسواد وقال الخ
اقول لعله والوجه وقال الخ **كتاب الغرائب**
قوله ولما اذا قتل مورثه قصاصا او حبل او دفعا عن نفسه
فلا يحرم املا **اقول** وكذا اذا قتل الزوج امراته او ذلح من
مخارجه الموت لاجل الزنا يريثها عندنا خلافا للشافعي كذا في
حاوي الزاهدي برهان استيع **قوله** قوله امراته او ذلح من
محم اليه بعض مع تحق الزنا اما مجرد التهمة فلا كما يقع من فلاح القر
بيلادنا فادركت وفي الحاوي الزاهدي ايضا برهان استيع
ترك مولى مولاة والمقر له بالنسب على الغير او موصيه له بما اراد على
الثلاث واخت مولاة مع بنته او بنت ابنه لا توث الاخت والبنت
مع هؤلاء **قوله** قال استاذنا رحمه الله تعالى سئل عن ما تفت
عن زوج وبنتين وراخ لابي وامر ذل مالها سوى مهر على زوجها

مائة دينار ثم مات الزوج ولم يترك الا خمسين دينارا فقلت
يقسم بين البنتين والراخ اشافا بقدر سهامهم لانه ذكر في كتاب
العين والدين اذا كان على بعض الورثة جنس من التركة يجب
ما عليه من الدين كانه عين وترك حصته عليه وترك العين
لا يفسا من الورثة فحسبنا على الزوج من خمسة وعشرين
دينارا كانه عين وبقي الحسوف دينار في نصيب البنتين والراخ
فيكون بينهم على سهامهم من اصل المسئلة وقد افتى كثير من مفتي
زماننا انه تقسم الحسوف بينهم ثلاثا وانه غلط فاجتنب انتمى
قوله ويسقطون مع الجود عنه الى خفته رحمه الله **اقول**
بعد هذا سقط ولعله اعندني يوسف وتجدد رحم الله **قوله**
مولى الامر **اقول** هذا قاصر على مولى المولاة فلو لم يكن مولاة
فالعصبة من جانب من جهة الامر فاذا مات ذلك الولد يكون
ميراثه لاهله واولاده امه الذكور والاناث فيه سواء فاذا ترك
اخا واخوة من ام فللواحد السدين وللآخرين فصل هذا الثلث وما
يقع بعد ميراث الامر والادها يكون لعصبة الامر الاقرب فالاقرب
وان لم يكن عصبة فالباقر على الامر واولادها كما في الجوهري وفي
المجتبي وعصبة ولد للزنا وولد الملاعة مولى امهم فاختلفت نسخ
القدرى قال في المجتبى على نسخته قلت معناه والله تعالى اعلم ان
الامر ليست بعصبة له ولا لعصبة الامر كما ذهب اليه ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه اما عصبة مولى الامر اذا كان لها مولى قال
الشيخ قاسم بعد نقله ذلك عن المجتبى قلت قال في الجواهر
قوله لو الى امها ان كانت الملاعة حرة الاصل يكون الميراث لوالها
وهي اخوتها واساير عصبة امها وان كانت ممتقة يكون الميراث
لعتقها وبخوة ابن المعتق واخوة وابوه وقوله لموالها شتا والله
المعتق وغير المعتق وهو عصبة امها **قوله** اذ لم يبق معها

اقول صوابه معين اي النبات **قوله** ويقسمان الباقي **اقول**
 بعد بيان نحو اربعة اسطر في نسخة المصنف **باب**
ذوي الارحام قوله والاعمام والعامت لامر **اقول** صوابه والعي
 والاعمام لامر العامت من ذوي الارحام مطلقا واما الاعمام فلا يكون
 منهم الا اذا كانوا لامر **قوله** فعند اي يوسف في قوله المخير الخ
اقول وقوله محمد بن الرواسين عن اي يوسف مروي عن اي
 حنيفة ايضا لكن روايته شاذة ليست في قوة الشرح مثل الرواية
 الاخرى وذكر بعضهم ان مشايخ بخاري اخذوا بقوله اي يوسف
 في مسيل ذوي الارحام والحيض لانه ليس على الحق كذا في شرح
 الساجية للسيد **قوله** وفيها اعني باحنيفة وابا يوسف **اقول**
 كيف ثبت في مقته ابا حنيفة مع اي يوسف والرواية المشيوقة
 انه مع محمد حتى قال في الضم وهو يعني اعتبار الاصول قوله اي
 حنيفة واي يوسف ومحمد ثم رجع ابو يوسف عن ذلك وقول
 اي يوسف رواية شاذة عن اي حنيفة والمتوف موضوعه لنقل
 المذهب لا الماشد منه فكان ينبغي ان يثبت مع محمد ليكون على
 اشهر الروايتين عنه فارجع الى المتن وغيث من الشرح في هذه
 المسئلة نجد ما هو الصواب والله تعالى اعلم ولو قال وفيها اعني ابا يوسف
 والحيض بن رباح كان اولي نامل **فصل في الغرقي**
والقري قوله وقال هذا اذا لم يعلم موت احدهم او لا الى اخره **اقول**
 في ضوء السراج بعد ان ذكر مسائل القري والحرفي والخلاف فيها قال
 قال اصلح الله تعالى شأنه وعلى هذا الخلاف اذا علم ان احدهما مات
 او لا ولا يدري ايها هو يجعل كانهما ماتا معا للتحقق التفاضل بينهما
 ذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب على هذا الاختلاف
 انتهى وهو مخالف لما هو فينا من عند الفتوى **باب**
الخارج قوله فتكون اصلا ما ينسب اليها وهو السيد **اقول**

اذ هي مركبة من واحد في سنة لما بين مخرج النصف والسيد
 من الموافقة بالنصف نامل **قوله** وجب ان يكون صاحب الثلثين
 بنتين **اقول** اي لا اختين **قوله** فاني قلت قلت لاي **اقول** حتى
 عبارة السيد في شرح السراجية حرفا محرف والله تعالى اعلم
 وهو **قوله** اخر ما وجد للمصنف المرحوم مولانا وسيدنا
 شيخ الاسلام بركة الانام شيخنا والدينا الذي في الرحلة العارضة
 نعمان زمانه ووحيه قرانه الشيخ خراساني عليه الرحمة والرضوان
 من رب العالمين عليه هو امش هذه الكتاب من القول بل المصنف
 والابحاث المحمدية والذبايق المحمدية والحاشي المقتدر **قوله**
 الفراع من نسيم ضحي يوم الاحد الحادي والعشرين من شهر شوال
 سنة خمس وتسعين والالف على يد العبد الفقير المعترف بالذنب
 والقصير خليل بن علي الحسيني الصفاوي الحنفي الرواسي بجادر الله
 عنه باقتنائه وفقره لولوالديه بكرمه واحسانه انه ولي الاجابة
 واليه المرجع والانتابة لجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
 انه سمع قريب عجيب الدعوات وهو الذي يتلى التوبة عن عباده
 ويعفو عن السيئات امين اللهم امين يا رب العالمين



